إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

" العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من عام2000-2014 "

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies**to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name: اسم الطالب: أحمد زكي أحمد النجار

Date: 2016-09-21 التاريخ: ١٩ ذو الحجة، ١٤٣٧ هـ

Signature: التوقيع:

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ـ غزة

تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية

برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى – غزة

العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

من عام2000-2014

إعـــداد

الباحث :أحمد زكي أحمد النجار

إشراف

الدكتور : عصام محمد علي عدوان

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في "الدبلوماسية والعلاقات الدولية" في أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مايو 2016

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **احمد زكي احمد النجار**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية 2000-2014"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأحد 29 شعبان 1437 هـ، الموافق 2016/06/05 م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. عصام محمد عدوان	مشرفاً ورئيساً	.....
د. وليد حسن المدلل	مناقشاً خارجياً	.....
د. أحمد جواد الوادية	مناقشاً داخلياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

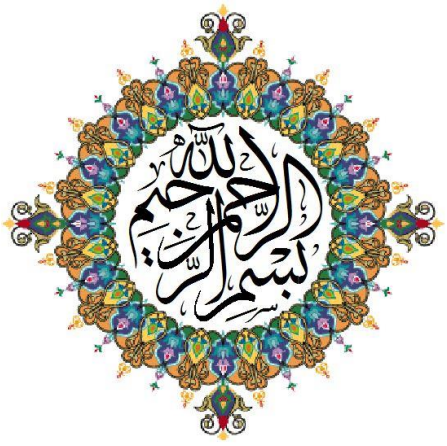

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ {١} خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ {٢} اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ {٣} الَّذِي. عَلَّمَ بِالْقَلَمِ {٤} عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَم {٥}﴾

(سورة الأعلى ١-٥)

صدق الله العظيم

قالَ رسول الله صلَّ اللهُ عليه وسلم " من سلكَ طريقاً يطلبُ فيه علماً سلكَ اللهُ به طريقاً من طرق الجنةِ وإن الملائكةَ لتضعُ أجنحتها رضاً لطالبِ العلمِ وإنَّ العَالِمَ ليستغفرُ له من في السمواتِ ومن في الأرضِ والحيتانُ في جوفِ الماءِ وإنَّ فضلَ العَالِمِ على العابدِ كفضل القمرِ ليلةَ البدرِ على سائرِ الكواكبِ وإنَّ العلماءَ ورثةُ الأنبياءِ وإنَّ الأنبياءَ لم يُوَرِّثوا ديناراً ولا درهماً وَرَّثوا العلمَ فمن أخذهُ أخذَ بحظٍّ وافرٍ " { رواه الترمذي }

صدق رسول الله صلَّ الله عليه وسلم

إهداء

أقدم عملي هذا خالصاً لله – سبحانه وتعالى– الذي علم الإنسان ما لم يعلم

إلى الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه وباعوا أنفسهم في سبيل الله ..... شهدائنا الأبرار

إلى من حُرموا الحرية المكبلين بالقيود والأصفاد ..... أسرانا البواسل

إلى أستاذي الفاضل الذي لم يكل ولم يمل، وأمضى معي وقتاً طويلاً من أجل إنجاح هذه الدراسة .. الدكتور/ عصام عدوان

إلى من علمني العزيمة والإصرار وتحمل كدر الحياة من أجل سعادتي ..... والدي الحبيب

إلى تاج الرأس التي سهرت من أجل راحتي ومنحتني فيض الحنان ..... أمي الحبيبة

إلى قرة العين المخلصة، والتي كانت سنداً لي وآزرتني في هذا المشوار ..... زوجتي أم زكي

إلى أبنائي فلذات كبدي ..... زكي و عبد الرحمن

إلى الذين لم يبخلوا عني بدعائهم وبمواقفهم النبيلة ..... أشقائي وشقيقاتي الأحباء

إلى الأرض التي ارتوت بدماء الشهداء ورعتنا بدفئها وحنانها ..... فلسطين

أهدي هذه الدراسة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين الذي أرسله الله تعالى هادياً ومبشراً ونذيراً ، الحمد لله العلي العظيم الذي أكرمني بإعداد هذه الدراسة فلله الفضل والمنة من قبل ومن بعد .

الحمد لله الذي أكرمني بأستاذي الدكتور / عصام عدوان، أستاذاً ومشرفاً ، أتقدم لك بكل الشكر والتقدير على ما علمتني إياه، وعلى عطائك وتوجيهاتك ومؤازرتك لي ، شكراً لك لسعة صدرك ومعاونتك المخلصة ، أسأل الله– تعالى– أن يجزيك خير الجزاء وأن يجعلك دوماً نبراساً ومنارة لكل طالب علمٍ.

كما أنني أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة مناقشة هذه الدراسة ، الدكتور/ وليد المدلل ، والدكتور/ أحمد الوادية على تفضلهم بمناقشة هذه الدراسة، وهذا شرف كبير لي بموافقتهم على ذلك ، أشكرهم جزيل الشكر لجهودهم المبذولة في إثراء هذه الدراسة ، فجزاهم الله عني خير الجزاء .

كما أنني أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعة الأقصى بغزة ، و أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجميع القائمين عليها من إدارة، ومدرسين، وموظفين على ما بذلوه وما سوف يبذلونه بإذن الله تعالى ، وأهنئ نفسي وجميع الطلاب والطالبات بهذا الصرح العلمي المميز.

ولا أنسى أن أبرق بالشكر والتقدير لمن أضفوا بلمساتهم على الدراسة من ترجمة وتدقيق ، وكل من مدَّ يد العون والمساعدة ، أو أسدى إليَّ نصحاً ، أو آزرني بالدعاء حتى إتمامها ، فأسأل الله بمنَّه أن يرزقهم من الجنة أعلاها ، ومن القلوب أنقاها ، ومن الأعمال أصلحها وأزكاها .

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصـ
آية قرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
قائمة المحتويات	د
ملخص الدراسة باللغة العربية	و
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ط
الفصل الأول : منهجية الدراسة	
المقدمة	٢
مشكلة الدراسة	٣
أهداف الدراسة	٣
أهمية الدراسة	٤
فرضيات الدراسة	٥
حدود الدراسة	٥
مصطلحات الدراسة	٥
منهج الدراسة	٦
متغيرات الدراسة	٦
صعوبات الدراسة	٧
الدراسات السابقة	٧
الفصل الثاني : الخلفية التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية ومحدداتها	
المبحث الأول :الخلفية التاريخية لتطور العلاقات الأردنية الفلسطينية	٢٤
أولاً: المرحلة الأولى :والتي تمتد من عام 1948-1973	٢٤
ثانياً:المرحلة الثانية : والتي تمتد من عام 1974-1988	٣٠
ثالثاً:المرحلة الثالثة: والتي تمتد من عام (1991-2000) فترة التسوية السلمية	٣٦
المبحث الثاني: محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية	٤٠
١-المحدد الأول :قضية اللاجئين	٤٠
المحدد الثاني: قضية القدس وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية	٤٤
الفصل الثالث : العلاقات الأردنية الفلسطينية في المجالات المختلفة من عام(2000-2014م)	
المبحث الأول :العلاقات السياسية والدبلوماسية الأردنية الفلسطينية من عام (2000-2014م)	
أولاً :العلاقات الدبلوماسية	٦١
ثانياً: اللقاءات والعلاقات على مستوى قيادة البلدين:	٦٢

ثالثاً: الاتفاقيات السياسية الموقعة بين السلطة الفلسطينية والمملكة الأردنية من(2000-2014م)	٦٤
المبحث الثاني :العلاقات الاقتصادية والتجارية الأردنية الفلسطينية	
اولاً: الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية واسرائيل من عام**(1994-2000)**	٧١
ثانيا: التعاون التجاري والاقتصادي بين السلطة الفلسطينية والأردن من عام**(2000-2014)**	٧١
ثالثاً: أهم اللقاءات والزيارات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والسلطة الفلسطينية	٧٨
رابعاً: المشاريع الاقتصادية الموقعة بين الأردن والسلطة الفلسطينية من عام**(2000-2014م)**	٨١
خامساً: أهم الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين السلطة الفلسطينية والأردن	٨٣
المبحث الثالث :العلاقات الأمنية والعسكرية الاردنية الفلسطينية من عام(2000-2014م)	
أولاً: التعاون في مجال التدريب والتطوير	٩٠
ثانياً:الزيارات واللقاءات الأمنية	٩٤
ثالثاً: أهم الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والأردني	٩٦
المبحث الرابع :العلاقات الثقافية الأردنية الفلسطينية من عام(2000-2014م)	
الاتفاقيات واللقاءات الثقافية بين الجانبين الفلسطيني والأردني	٩٨
الفصل الرابع :مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية من عام(2000-2014م)	١٠٢
المبحث الأول :المبادرة العربية للسلام وتداعياتها على العلاقات الفلسطينية الأردنية	١٠٣
أولاً :ظروف طرح المبادرة العربية	١٠٣
ثانياً :مضمون المبادرة العربية	١٠٣
ثالثاً :موقف الأطراف المعنية من المبادرة العربية للسلام	١٠٤
رابعاً: موقف الأردن من مبادرة السلام وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية	١٠٩
خامساً : الآثار السلبية للمبادرة العربية على محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية	١١١
المبحث الثاني :خطة خارطة الطريق عام (2003) وتداعياتها على العلاقات الفلسطينية الاردنية	١١٤
أولاً :ظروف طرح خطة خارطة الطريق	١١٤
ثانياً :مضمون خطة خارطة الطريق	١١٥
ثالثاً :موقف الأطراف المعنية من خطة خارطة الطريق وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية	١١٧
رابعاً: موقف الأردن من خطة خارطة الطريق وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية	١٢٠
خامساً : دور الأردن في الترويج لخطة خارطة الطريق	١٢١
سادساً : الآثار السلبية لخطة خارطة الطريق على محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية	١٢٢
المبحث الثالث :مبادرة جون كيري عام (2013) وتداعياتها على العلاقات الفلسطينية الأردنية	١٢٥
أولاً: خطة جون كيري	١٢٥
ثانياً:موقف الأطراف المعنية من مبادرة جون كيري	١٢٦
ثالثاً : موقف الأردن من خطة كيري وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية	١٢٩
رابعاً : الآثار السلبية لخطة كيري على محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية	١٣٢
الفصل الخامس: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية من عام(2000-2014)	
المبحث الأول:مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام(2000) وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية	١٣٨
أولاً :ظروف انعقاد مفاوضات كامب ديفيد الثانية	١٣٨

ثانياً: مجريات مفاوضات كامب ديفيد	١٣٨
ثالثاً : موقف الأردن من مفاوضات كامب ديفيد الثانية وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية	١٣٩
المبحث الثاني : مؤتمر أنابوليس عام (2007) وتداعياته على العلاقات الأردنية الفلسطينية	
أولاً:مؤتمر أنابوليس	١٤٢
ثانياً:نتائج مؤتمر أنابوليس	١٤٢
ثالثاً:موقف الأطراف المعنية من مؤتمر أنابوليس للسلام	١٤٣
رابعاً: موقف الأردن من مؤتمر أنابوليس وتداعياته على العلاقات الأردنية الفلسطينية	١٤٤
خامساً: تداعيات مؤتمر أنابوليس على العلاقات الأردنية الفلسطينية	١٤٧
المبحث الثالث :المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية (2008-2013) وتداعياتها على العلاقات الاردنية الفلسطينية	
المفاوضات في عهد رئيس الوزراء أيهود أولمرت من (2008-2009)	١٥٠
اولاً: خطة أولمرت للسلام:	١٥٠
ثانياً: موقف الأطراف المعنية من خطه أولمرت للسلام	١٥٢
المفاوضات في عهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من (2009-2013)	١٥٣
اولاً خطه نتنياهو للسلام	١٥٣
ثانياً: موقف الأطراف المعنية من خطه نتنياهو للسلام	١٥٤
الفصل السادس : السيناريوهات المحتملة للعلاقات الاردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية	
المبحث الأول: سيناريو الاتحاد الكونفدرالى	١٦٢
أولاً: تطور فكرة مشروع الكونفدرالية	١٦٢
ثانياً: الكونفدرالية من منظور الأطراف المعنية	١٦٦
ثالثاً:المخاوف الأردنية الفلسطينية من الكونفدرالية	١٧٥
رابعاً: إيجابيات وسلبيات الكونفدرالية	١٧٦
خامساً: سيناريوهات الموقف الفلسطيني والأردني تجاه الكونفدرالية	١٧٧
المبحث الثاني: سيناريو الاعتراف المتبادل	
اولاً : مؤشرات الاعتراف المتبادل	١٨١
ثانياً: اتجاه العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل الاعتراف المتبادل بين الأردن والسلطة الفلسطينية	١٨٣
ثالثا: إمكانية توقيع السلطة الفلسطينية اتفاقيات مع الأردن في حال الاعتراف الكامل بين الجانبين	١٨٥
رابعاً: تداعيات الاعتراف المتبادل على العلاقات الأردنية الفلسطينية	١٨٦
المبحث الثالث: سيناريو استمرار الوضع القائم	
أولاً مؤشرات استمرار الوضع القائم	١٩١
ثانياً: اتجاه العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل استمرار الوضع القائم	١٩٢
ثالثاً: إمكانية توقيع السلطة الفلسطينية اتفاقيات مع الأردن في ظل استمرار الوضع القائم	١٩٣
رابعاً: تداعيات استمرار الوضع القائم على محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل استمرار الوضع	١٩٤
النتائج والتوصيات	٢٠١
المراجع	٢٠٥
الملاحق	

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من الفترة الممتدة ما بين عام(2000–2014)، وتتمحور مشكلة الدراسة بأن العلاقات الأردنية الفلسطينية محكومة بالعامل الإسرائيلي الذي يسيطر على هذه العلاقات من خلال المفاوضات التي يجريها مع الجانب الفلسطيني، وهدفت الدراسة إلى توضيح الخلفية التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية، وأبرز محدداتها، والتعرف إلى أثر وتداعيات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية، ومدى ترابط الأردن بالقضية الفلسطينية، وخاصة في قضايا مفاوضات الحل النهائي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ومشاركة الطرفين في التوصل للحلول المثلى لإنهاء الخلافات في القضايا الثنائية بما يحفظ مصالح البلدين، كما استخدمت الدراسة منهج البحث التاريخي كمنهج رئيس بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي، وقسمت الدراسة إلى سبعة فصول رئيسة، تناول الفصل الأول منهجية الدراسة، وتناول الفصل الثاني الخلفية التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية ومحدداتها، والتي شملت القدس واللاجئين والحدود، بينما تناول الفصل الثالث العلاقات الأردنية الفلسطينية في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية في الفترة الممتدة ما بين الأعوام(2000–2014) ،كما تناول الفصل الرابع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية منذ عام(2000–2014)،حيث تناول مفاوضات كامب ديفيد الثانية ومؤتمر أنابوليس والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة التي تلتها، و تناول الفصل الخامس مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية، فتناول المبادرة العربية للسلام وخطة خارطة الطريق وخطة جون كيري ، في حين تناول الفصل السادس السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، فتطرقت إلى سيناريو الاتحاد الكونفدرالي، وسيناريو الاعتراف المتبادل، وسيناريو استمرار الوضع القائم، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة، أهمها أن العامل الإسرائيلي هو حجر الزاوية في العلاقات الأردنية الفلسطينية، وأن هذه العلاقات ستبقي محكومة بالعامل الإسرائيلي المتحكم والمسيطر عليها، وأن الاتفاقيات الموقعة بين البلدين لم ترقِ الى مستوى العلاقات التاريخية بين البلدين، ولذا أوصت الدراسة بإعادة ترتيب العلاقات الأردنية الفلسطينية بناء على المصلحة المشتركة للبلدين بعيداً عن التدخلات الإسرائيلية، والعمل على تطبيق جميع بنود الاتفاقيات الثنائية في جميع المجالات المختلفة بما يراعي مصلحة البلدين.

Abstract

The Study talks about the Palestinian Jordanian relationship under the shadow of the Israeli .

Palestinian negotiation between 2000 – 2014 . this study axes deals with the Palestinian relationships under the Israeli factor control which controls these relationships , this is through the Palestinian – Israeli negotiation . this abstract aims to clarify the historical back ground to the Palestinian Jordanian relationships and its main factors and elements .

In addition to recognize the effects and results of the Palestinian – Israeli negotiation on the Palestinian – Jordanian relationships .

Also it shows the Jordanian connection strength on the Palestinian cause, especially in the final solution of the negotiation causes to the Palestinian – Israeli disputes , by helping the two parties in participating to achieve the best final solution , to end the dual causes disputes in a way that to consider the two countries interests .

This Study mainly uses the historical research approach , and the abstract divided into seven main chapters the first one talks about the study in general frame.

The second one recognize the previous studies .

The third one talks about the historical background to the Palestinian – Jordanian relationships and its elements which include , Jerusalem , refugees and brothers .

The fourth chapter deals with the Palestinian Jordanian relationships in the political , diplomatic , economical , security , cultural in the area between 2000-2014 .

The fifth chapter discuss the Palestinian Israeli negotiations and its effects on the Palestinian Jordanian since the year 2000-2014 .its deal with the negotiations of Camp David and Annapolis conference and the direct Palestinian Israeli negotiations which is followed .

The sixth chapter talks about the underlies compromise projects to solve the Palestinian causes and its effects on the Palestinian – Jordanian relationships , also it deals with the Arab initiative for peace , the road map and john Kerri plan .

The seventh chapter about the potential scenarios for the Palestinian – Jordanian relationships future under the shadow of Palestinian Israeli negotiation .

The study mentioned the scenario of confederate union and the scenario of exchange recognition and the scenario of continuing of the current solution . this study reached many results the most important one is that the Israeli factor is the backbone of for the Palestinian – Jordanian relationships and this relationships will be judged by the Israeli factor who controls and detonates it , and the signed agreements between the countries were not risen to the historical level between the two countries .

The study recommended rearranging the pal Jord relationship according to the cooperation and interests between the two countries apart from the Israeli interferes , working at applying the dual agreement agendas in all different sides in a way that considering the two countries benefits and interests .

الفصــل الأول

منـهجية الدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- فرضيات الدراسة
- حدود الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- متغيرات الدراسة
- منـهج الدراسة
- صعوبات الدراسة
- الدراسات السابقة

مقدمة:

ارتبطت الأردن بفلسطين ارتباطاً وثيقًا، ويرجع ذلك للعديد من المحددات، حيث إن العلاقات الأردنية الفلسطينية مرت بالعديد من المراحل ما بين الاستقرار والتوتر والندية، والتشاور والتنسيق فيما بينهما في كثير من القضايا ذات الاهتمام المشترك ،وتعتبر العلاقات الأردنية الفلسطينية من المواضيع المهمة والحيوية، والتي تتأثر بشكل مباشر بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، لما لهذه المفاوضات من تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية على الداخل الأردني، وكذلك تداعيات إقليمية على العلاقات الأردنية الفلسطينية، واستقرار منطقة الشرق الأوسط، وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ويعتبر الأردن أحد اللاعبين الأساسيين في قضايا الحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وخاصة في قضيتي القدس واللاجئين والقضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين الفلسطيني والأردني، وذلك لخصوصية التداخل الأردني الفلسطيني.

وكانت بين الأردن وفلسطين علاقة خاصة مميزة لحمتها الجغرافيا، وسادها التاريخ، فالبلدان يؤلفان الجزء الجنوبي من بلاد الشام (سوريا الجنوبية)،ويشكلان بوابتي الشرق العربي على مصر والمغرب العربي من جهة وشبة الجزيرة العربية من جهة أخرى. ولا عجب أن يتكون سكانهما من قبائل وأسر ممتدة على مساحتيهما، وكان لأي حدث مهم على أرض أي منهما أثر في البلد الآخر .(المجالي،2008 :7)

إضافة إلى العلاقة القومية بين الأردن وفلسطين، فإن للأردن علاقة خاصة بفلسطين وبقضية فلسطين، فلقد ارتبط القطر الأردني بالقطر الفلسطيني أرضاً وشعباً ومصيراً عبر مراحل تاريخه الطويل بروابط خاصة، نسجتها عوامل جغرافية وتاريخية أدت إلى تطور علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية متميزة، قد لا يكون لها نظير مع بقية الأقطار العربية. فالقطران الشقيقان من الناحية الجغرافية، متجاوران رغم ما اقتضته طبيعة التوزيع الجغرافي لهما في حقب ومراحل سابقة(التل،43:1986)

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وسيطرته على المعابر والنقاط الحدودية التي تربط فلسطين بالعالم الخارجي، مما يمكنّ إسرائيل من عرقلة أي تطور في العلاقات الأردنية الفلسطينية، وتؤثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية بشكل سلبى خصوصاً في محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية، والتي أساسها القدس والحدود واللاجئين، والتي يعتبرها الأردن " مصالحه العليا" بالإضافة لمشاريع التسوية التي تطرح لحل القضية الفلسطينية، تمنع تطور العلاقات الأردنية الفلسطينية من خلال إبقائها ومحافظتها على المصالح الإسرائيلية على حساب العلاقات الأردنية الفلسطينية.

ومن هنا جاءت الحاجة لهذه الدراسة، وعليه، سيتم طرح مجموعة من الأسئلة، والتي تحتاج إلى إجابات واضحة، ستسعى الدراسة لتوفيرها.

وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال التالي: **ما أثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية ؟**

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما الخلفية التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية ومحدداتها؟

2- ما دلالات تطور العلاقات الأردنية الفلسطينية في المجالات المختلفة؟

3-ما تداعيات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية في المجالات المختلفة؟

4- ما أثر مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية في مفاوضات الحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية؟

5-ما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية خلال الفترة القادمة؟

أهداف الدراسة:

1-توضيح الخلفية التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية ومعرفة أهم محدداتها.

2-الوقوف على تطورات العلاقات الأردنية الفلسطينية في المجالات المختلفة.

3- التعرف على أثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية .

4- الاطلاع على أثر مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية في مفاوضات الحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية.

5-استشراف مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية في المستقبل القريب.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية:

تكمن أهمية الدراسة في البحث والتحليل عن المعوقات التي تواجه تطور العلاقات الأردنية الفلسطينية، وأثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على تلك العلاقة، والحد منها وتكتسب الدراسة اهميتها من خلال ما يلى:-

1-الاطلاع على مدى تأثير المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية.

2-متابعة مدى تطور العلاقات الأردنية الفلسطينية في المجالات المختلفة فى ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية .

3- تسليط الضوء على العلاقة القومية بين الأردن وفلسطين ، حيث إن للأردن علاقة خاصة بالقضية الفلسطينية نسجتها العوامل الجغرافية والتاريخية، والتي أدت إلى تطور علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية متميزة .

4- أن المفاوضات لها أثر على العلاقات الأردنية الفلسطينية، فهي ستبينُ مدى تحكم العامل الإسرائيلي في عملية بناء وتطوير العلاقات الأردنية الفلسطينية، ومن أهم هذه العلاقات أنها ستؤثر بالضرورة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية .

5- تكمن أهمية الفترة الزمنية للدراسة أنه تخللها العديد من مشاريع وخطط التسوية وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية التي كان لها أثر على الواقع الأردني الفلسطيني .

ثانياً- الأهمية التطبيقية:

تتناول هذه الدراسة إحدى أهم القضايا في العلاقات الفلسطينية الدولية، وذلك من خلال دراسة العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتكتسب الدراسة أهميتها التطبيقية من خلال:

1-قد تكون هذه الدراسة مهمة لصانعي القرار الفلسطيني والقادة السياسيين في الفصائل الفلسطينية في اتخاذ القرارات المناسبة تجاه العلاقات الفلسطينية الأردنية.

2-قد تساهم هذه الدراسة في توضيح بناء علاقات أردنية فلسطينية تراعي مصالح البلدين.

3-قد تساهم هذه الدراسة في تحديد واستشراف مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية.

4- قد توضح هذه الدراسة مدى ترابط القضية الفلسطينية بالأردن في مفاوضات الحل النهائي.

5-.قد تمكن الطرفين من التوصل للحلول المثلى لإنهاء الخلافات في القضايا الثنائية بما يحفظ مصالح البلدين.

6- يمكن الاستفادة من النتائج والتوصيات التي تقدمها الدراسة من خلال تطبيقها عمليًا وتحقيق الهدف المرجو منها.

فرضيات الدراسة

١. أن أهم محددات العلاقات الاردنية الفلسطينية هي قضية القدس والحدود واللاجئين .

٢. يوجد تأثير للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية، ويظهر ذلك من خلال تحكم إسرائيل في مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية.

حدود الدراسة:

<u>الحد الموضوعي:</u>

يتمثل الحد الموضوعي في الدراسة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية.

<u>الحد الزماني:</u>

تمتد حدود الدراسة ما بين عام(2000)وعام (2014م)، ومن أهم الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار هذه الفترة ما يلى:-

1-انتهاء الفترة الانتقالية للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والدخول في مفاوضات الحل النهائي، وتناول المفاوضات للقضايا الجوهرية وهى القدس واللاجئين والحدود، والتي يسميها الأردن مصالحه الوطنية العليا.

2- حدوث تغيرات كبيرة قد تؤثر على العلاقات الأردنية الفلسطينية، ومن أبرزها رحيل القيادة التاريخيه للبلدين ومجيء قيادة جديدة أكثر مرونة في العمل مع الجانب الإسرائيلي.

3-تسارع عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية بين الجانبين فى المجالات المختلفة من جهة، وتقديم العديد من مشاريع التسوية لإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وتأثيرها على الأردن بشكل مباشر.

<u>الحد المكاني:</u>

مناطق السلطة الفلسطينية والمتمثلة في (قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية) والمملكة الأردنية الهاشمية.

مصطلحات الدراسة:

العلاقات الدولية:

يعرفها مارسيل ميرل: "بأنها هي كل التدفقات التي تعبر الحدود، أو حتى تتطلع لعبورها وهذه التدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه العلاقات بالطبع العلاقات بين حكومات هذه الدول وأيضاً العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود كما تشتمل على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية والمفاوضات، والحرب وتشتمل أيضاً على تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية، أيديولوجية، سكانية".(أبو عامر،2004 :23)

العلاقات الأردنية الفلسطينية :

هي العلاقات التي نشأت بين الشعب الفلسطيني والأردني منذ القدم سواء أكان على الصعيد الرسمي أو غير الرسمي، وهي علاقات سياسية ودبلوماسية واقتصادية وجغرافية واجتماعية.

المفاوضات:

هي عملية يتفاعل من خلالها طرفان أو أكثر لديهم اعتقاد بوجود مصالح واهتمامات مشتركة ومتداخلة، وأن تحقيق أهدافهم وحصولهم على نتائج مرغوبة تتطلب الاتصال فيما بينهم كوسيلة أكثر ملاءمة لتضييق مساحة الاختلاف وتوسيع منطقة الاشتراك بينهم من خلال المناقشة والتضحية والحجة والإقناع والاعتراض؛ للتوصل إلى اتفاق مقبول للأطراف بشأن موضوعات أو قضايا التفاوض(الديجلي، 2:2010)

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية:

هي المفاوضات التي تجري بين طرفين غير متكافئين، ومن منطلق غير متكافئ طرف يحتل الأخر، ويتحكم بموارد حياته وحرية حركته ويستند إلى دعم صمت دولي على ممارساته وخروقاته المتواصلة للقانون الدولي وانطلقت المفاوضات في ظل غموض مطلق للمرجعية وحسب الشروط الإسرائيلية التي أصرت على عدم وجود شروط للتفاوض، أي أن القانون والقرارات الدولية التي تنص على إنهاء الاحتلال وإقامة دولة ذات سيادة ليست مرجعية ملزمة(البرغوثي،4:2011)

منهج الدراسة:

استخدم الباحث منهج البحث التاريخي كمنهج رئيس في إعداد الدراسة، والذي يُعين على سرد الحقائق وتحليل الوثائق المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وكذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي يُعني بوصف الحالة وجمع البيانات والحقائق والمعلومات عنها، كما يعني بوصف الظاهرة وتحديدها وتبرير الظروف والممارسات وتقرير حالتها كما هي وتقديم التحليل لها، ويتم الإعلان عن تلك الحقائق من خلال تجميعها وإبرازها في نتائج الدراسة إضافة إلى الخروج بمجموعه من التوصيات التي يمكن الاستعانة بها في السياسيات الاجتماعية والإدارية(قنديلجى والسامرائي،188:2009)كما استخدمت الدراسة المنهج الاستشرافي في رسم السيناريوهات المتوقعة للعلاقات الأردنية الفلسطينية وترجيحها .

متغيرات الدراسة:

تنقسم متغيرات الدراسة إلى متغيرين، المتغير المستقل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والمتغير التابع العلاقات الأردنية الفلسطينية.

صعوبات الدراسة:

1-واجهت الباحث العديد من الصعوبات، حيث تم التواصل مع العديد من المسئولين الفلسطينيين مثل: الدكتور/ نبيل شعث، والدكتور/ صائب عريقات، والأردنيون بهدف إجراء مقابلة معهم لكنهم كانوا يتذرعون بالانشغالات والسفريات وضغط العمل.

2-صعوبة الحصول على الاتفاقيات الأمنية فقد رفضت وزارة الداخلية وجهاز الشرطة في رام الله التعاون مع الباحث لأسباب يعتقد الباحث أنها سياسية وأمنية بالدرجة الأولى.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت العلاقات الأردنية الفلسطينية، وتطرق معظمها لعوامل العلاقات التي تحكم البلدين، كما ركزت أيضًا على بعض المعيقات التي تقف حائلاً أمام تطور العلاقات الأردنية الفلسطينية خاصة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

وقسم الباحث الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى ثلاثة محاور حسب مكانها وهى على النحو التالي:-

-الدراسات الفلسطينية.

- الدراسات العربية.

-الدراسات الأجنبية.

أولاً :الدراسات الفلسطينية:

1-**دراسة: عفيفة، وسام(2014) بعنوان :(الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربه1994).**

تطرقت هذه الدراسة إلى الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربة، فكان لاتفاقيه وادي عربة انعكاسات على العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية، وتبين الموقف الفلسطيني من هذه الاتفاقية، وكذلك الرؤية المستقبلية للعلاقات الأردنية الفلسطينية من خلال محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية التي تحكم هذه العلاقة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لسرد الأحداث بشكل متسلسل .

وقدمت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها:

– أن إسرائيل تضع العقبات أمام تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية، وأن مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية مرتبط بالموافقة الإسرائيلية على رفع القيود التي تفرضها على التبادل التجاري والاستثماري بين السلطة الفلسطينية والأردن.

– وأن إسرائيل تنتهج سياسة تجاه الأردن والسلطة الفلسطينية لإبقاء جذوة الخلاقات بين الجانبين في حالة غير مستقرة خاصه عند الوصول للقضايا الجوهرية في المفاوضات النهائية، والمتمثلة في القدس والحدود واللاجئين .

طرحت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها :

– يجب أن يعتمد الخطاب السياسي الأردني على إقامة علاقات جديدة ،والاستفادة من الماضي، وتجاوز الخلافات الشكلية، وتحديد العلاقات المستقبلية مع الكيان الفلسطيني .

– يجب على الجانبين حل القضايا الخلافية قبل ذهاب الجانب الفلسطيني لمفاوضات الحل النهائي مع الجانب الإسرائيلي؛ لدفع إسرائيل القبول بتسوية شاملة وحقيقية؛ تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه، والمتمثلة في عودة اللاجئين، وتحديد الحدود، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وبدون ذلك فإن جميع الاتفاقيات التي وقعتها إسرائيل مع الدول العربية ستبقى حبراً على ورق.

2–دراسة: محارب،أحمد (2012) بعنوان: (العلاقات الأردنية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 1994 –1999).

هدفت الدراسة إلى مناقشة العلاقات الأردنية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية، حيث تبين أن هناك تأثير قوي للعلاقات الأردنية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية في جميع مراحل المفاوضات، وخاصة في مرحلة المفاوضات النهائية، حيث أسندت اتفاقية وادي عربة الموقعة بين

الأردن وإسرائيل جميع القضايا المهمة مثل: قضية القدس واللاجئين والحدود إلى المفاوض الأردني بدلاً من المفاوض الفلسطيني، مما أضعف من قيمة المفاوض الفلسطيني، والذي يعتبر الطرف الأولى بهذه القضايا، واستخدم الباحث المنهج التاريخي في دراسته، والتي تساعد في سرد وتسلسل الأحداث بدقة .

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها :

– أن العلاقات الأردنية الفلسطينية تميزت بعدم الثبات تارة، وبالاستقرار تارة أخرى في جميع مراحلها على الرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والسياسية، إلا أن هذه الاتفاقيات واجهت معارضة شديدة من أغلب أطياف الشعب الأردني ،والذي ينادي بإنهاء اتفاقية وادي عربة للسلام .

–إن عملية السلام الأردنية الإسرائيلية جاءت لتؤكد على توطين الفلسطينيين في الأردن، وبقاء الأردن حاضرًا في مفاوضات الحل النهائي خاصة في قضية القدس واللاجئين، مما يقلل من أهمية المفاوض الفلسطيني صاحب القضية.

كما قدمت الدراسة مجموعه من التوصيات أهمها :

- اعتبار القضية الفلسطينية العامل الأبرز في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أثرت العلاقات بين الأردن وإسرائيل على الدور الفلسطيني في مفاوضات الحل النهائي بشكل مباشر مع بقاء الأردن مشرفًا على الأماكن الدينية المقدسة .
- أكدت معاهدة السلام بقاء الأردن مسؤلاً عن الولاية الدينية للأماكن المقدسة في القدس ، مما قد يولد خلافاً أردنياً– فلسطينياً في المستقبل .

3– **دراسة: البهتيني، محمد (2010) بعنوان: (مؤتمر كامب ديفيد 2000وأثره علي عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين)**

ناقشت الدراسة مؤتمر كامب ديفد2000 وأثره على عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث ظهر في هذا المؤتمر حقيقة الدور الأمريكي في الترويج للكذب الإسرائيلي، وتبني وجهة نظر إسرائيل في المفاوضات التي اعتمدت أسلوب الفوضى والمراوغة وإظهار الكرم الإسرائيلي في تقديم التنازلات للفلسطينيين، ويعتبر مؤتمر كامب ديفيد من أكثر المفاوضات جوهرية في مسيرة التسوية السلمية بين الطرفين، حيث تم تحميل المسئولية عن فشل المؤتمر للجانب الفلسطيني، وذلك بعد تصاعد انتفاضة الأقصى وما تلاها من أحداث أثرت على العملية السلمية ،واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لسرد الأحداث بشكل متسلسل .

ولعل أبرز نتائج هذه الدراسة ما يلي:-

- إن عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي مخطط أمريكي إسرائيلي لإنهاء القضية الفلسطينية، والمحافظة على المصالح الغربية في المنطقة بإشراف إسرائيلي أمريكي.
- إن التوقيع على اتفاقية أوسلو دون التعرض للقضايا الجوهرية خطأ كبير من قبل المفاوض الفلسطيني، حيث عزز هذا من سياسة الأمر الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان يجب على الفلسطينيين عدم الذهاب لمؤتمر كامب ديفيد إلا بعد تنفيذ الاتفاقيات الانتقالية بشكل شامل ومتزامن، وبعد فشل كامب ديفيد كان يجب على الفلسطينيين إعلان فشل مشروع التسوية أمام الرأي العام.

وطرحت الدراسة مجموعة من التوصيات ومنها مايلي:-

- ضرورة التمسك بقرارات الشرعية الدولية لأنها منطلق العملية السلمية برمتها، فهي قوانين واضحة وغير خاضعة للنقاش أو التفاوض حول مضمونها، وكذلك اعتبار مبادئ الأمم المتحدة المرجعية

الأساسية للمفاوضات السلمية، وإن حقوق الشعب الفلسطيني لا تكتسب من خلال طاولة المفاوضات وحدها فقط؛ بل يجب تدعيم القضية بعناصر القوة الأخرى.

- يجب التشاور والتنسيق مع الأشقاء العرب واطلاعهم على جميع المفاوضات، وكذلك لا بد من تحقيق إجماع وطني على الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، والتمسك بها تحت أي ظرف كان.

4-دراسة: الحوراني ،عبدالرحمن (1996) بعنوان: (مراحل تطور العلاقات الأردنية الفلسطينية)

استعرضت هذه الدراسة مراحل تطور العلاقات الأردنية الفلسطينية، حيث ظهرت هذه العلاقات بشكل جلي بعد إنشاء منظمة التحرير في العام **(1964)** وحصولها على اعتراف العرب بها في قمة الرباط في العام **(1974)**على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما تناولت أيضا البحث في العلاقات الماضية والحاضرة للبلدين، وكذلك مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية والعوامل التي تؤثر في طبيعة هذه العلاقات، واستخدم الباحث المنهج التاريخي في هذه الدراسة، والتي تساعد على سرد الأحداث بدقة وبتسلسل زمني للأحداث المتتالية .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:-

- إن العلاقات الأردنية الفلسطينية ذات روابط متنوعة تشمل الروابط التاريخية و الجغرافية والاقتصادية و الاجتماعية، وتعتبر العلاقات السياسية هي جوهر العلاقات بين الطرفين حيث لا غنى للطرفين عن بعضهما البعض حتى في أسوأ الظروف، فلا يمكن لأحدهما العيش بمعزل عن الآخر.

- إن الكثير من الاختلافات بين الأردن وفلسطين ناتج عن ظروف تاريخية معينة، وقد تأثرت هذه الاختلافات بالانقسامات العربية إلى محاور متسارعة، حيث ترفع هذه الانحيازات العلاقات بين الأردن وفلسطين لمستويات مختلفة حسب المحور الذي ينتمي إليه كل بلد .

لذا اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها :

- إن أي اتفاق يوقع بين الجانبين في العلاقات المستقبلية يجب أن ينطلق من وجود دولتين تقومان على أساس وجود أرض وشعب ونظام سياسي لكل واحد منهما يختلف عن الآخر .

- يجب بذل جهد تعبوي وتثقيفي كبير من قبل جميع الأطراف في البلدين يؤكدان على تميز العلاقات التاريخية بين البلدين في الماضي والحاضر والعمل على تطوير الخطاب السياسي مع الأخذ بالحسبان أن هناك العديد من العوامل المشتركة، والتي تهم الأردن وفلسطين بشكل خاص .

ثانياً :الدراسات العربية:

1-دراسة :أبوركبة، محمد (2012) بعنوان :(السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية 1982-1994)

تطرقت هذه الدراسة إلى الحديث عن السياسة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية تجاه القضية الفلسطينية خلال هذه الفترة الحساسة من تاريخ الشعب الفلسطيني، والتي شهدت بداية فك الارتباط مع الأردن الشقيق، وقيام السلطة الفلسطينية، واستقلال القرار الفلسطيني خاصة بعد التوقيع على اتفاقية السلام مع إسرائيل بهدف إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واستخدم الباحث المنهج التاريخي معتمداً على الوثائق، وكذلك استخدم المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة والوقف عليها ومقارنتها بفترات سياسية مشابهة .

توصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها :

- أنه لا يوجد تعارض في الأهداف الإستراتيجية بين الأردنيين والفلسطينيين، فالتعاون القائم بينهما يساعد على تحقيق مصالح كل طرف منهم، وأن الخلاف ناجم عن الاختلاف في وجهات النظر من حيث الأسلوب والأداة التي نستخدمها لتحقيق الهدف .
- من مصلحة الطرفين قيام دولة مستقلة للفلسطينيين، ونشر الأمن والاستقرار في المنطقة ،وإقامة المشاريع المتنوعة المشتركة لتفح آفاق جدية من التعاون بين الأردن وفلسطين .

طرحت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها :

- ضرورة إقامة علاقة جديدة قائمة على التفاهم والتشاور والاستفادة من تجارب الماضي وتجاوز الخلافات الشكلية والتنسيق فيما بينهما في عدة جوانب مهمة، ومن أبرزها المجالات السياسية والاقتصادية والتي تعود بالفائدة على الشعبين وتعمل على تعزيز الثقة بين الجانبين خاصة على المستوى الرسمي لدى الحكومات.
- الانطلاق نحو تحقيق تنمية شاملة تساعد على تقوية البلدين ومواجه التحديات القادمة على منطقة الشرق الأوسط.

2-دراسة: علاونة، موسى (2006) بعنوان: (أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية – دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين- السعودية- العراق – سوريا من سنة1999م إلى سنة 2003 م)

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية ،والتى كان أهمها العلاقة الأردنية الفلسطينية، وبينت الدراسة أهمية تطوير العلاقات الأردنية الفلسطينية في المجالات المختلفة، واستخدم الباحث المنهج التاريخي لمتابعة التغيرات التي طرأت على العلاقات الأردنية الفلسطينية وسرد الحقائق من خلال الاتفاقيات والمراحل التى مرت بها هذه العلاقات، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل العلاقة والوقوف عندها .

توصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها :

- أن العلاقات الأردنية الفلسطينية تتأثر بمجموعه من العوامل المحلية والإقليمية، فهي تخضع للعامل الإسرائيلي الذي يتحكم بمفاتيح العلاقات الأردنية الفلسطينية من خلال البعد الأمني، والذي تمثل في وضع إسرائيل للعديد من العقبات والإجراءات المعقدة لمنع تطور هذه العلاقات بشكل إيجابي .
- ظلت العلاقات السياسية الأردنية الفلسطينية في مستويات ممتازة بسبب الامتدادات الاجتماعية الفلسطينية في الأردن، ولتأثيرها الاجتماعي دور كبير في رسم السياسة الأردنية فيما يتعلق بالعلاقات الأردنية الفلسطينية.

قدمت الدراسة مجموعه من التوصيات أهمها:

- يجب تحييد الخلافات السياسية في العلاقات الاقتصادية والابتعاد عن العواطف، والتسرع في اتخاذ القرارات ومحاولة توظيف الجانب السياسي لخدمة الأهداف الاقتصادية وليس العكس، ويجب تطوير الاتفاقيات الاقتصادية بين الأردن وفلسطين بحيث تكون شاملة لجميع المواضيع ذات العلاقات، مما يسهل الحركة التجارية البينية.
- يجب أن يتم مراجعه الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة بين الأردن والسلطة الفلسطينية بشكل سنوي؛ لتحديد مدى قدرتها على مواكبه التطورات الاقتصادية، ومدى كفاءتها في خدمة الاقتصاد الوطني في كلا البلدين.

3-دراسة: الخلايلة ،أحمد (1998) بعنوان: (الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية: جذورها-حاضرها- مستقبلها) .

سعت هذه الدراسة إلى توضيح مراحل مهمة في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية الحديث والكشف عن الإستراتيجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية في الماضي والحاضر، ومرتكزاتها في جميع المراحل وبجميع المستويات الرسمية والشعبية، واستخدم الباحث المنهج التاريخي الذي يعتمد على سرد الحقائق ، كما استخدم الأسلوب الوصفي التحليلي، وتناولت الدراسة أيضاً مجمل الأحداث التي مرت بها المملكة الأردنية الحديثة .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- إن طبيعة الموقف الأردني على الصعيدين الرسمي والشعبي من أحداث القضية الفلسطينية كان موقفاً بناءً، بما في ذلك الموقف من قضيتي القدس اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأردن وبالرغم من الإمكانات المحدودة للأردن إلا إن الأردن استخدم استراتيجية سلمية في علاقاته الخارجية لخدمة القضية الفلسطينية، والتأكيد على الدور الفعال في الثوابت التي ارتكزت عليها الإستراتيجية الأردنية في مساعيه لحل الصراع العربي الإسرائيلي.
- تحدثت الإستراتيجية الأردنية عن تحديد النظرة السياسية المستقبلية للعلاقة الأردنية الفلسطينية.

طرحت الدراسة مجموعه من التوصيات أهمها :

- يجب على الأردن اعتبار القضية الفلسطينية من أهم مرتكزاته الإستراتيجية، حيث إنها جزء من سياستها الخارجية، فالأردن وفلسطين تربطهما علاقات قوية ومصالح مشتركة منذ زمن بعيد، كما أنه لابد من المحافظة على العلاقات الأردنية الفلسطينية، وتجاوز جميع الخلافات الشكلية والالتفاف حول القضايا الجوهرية التي تمس أمن البلدين .

- يجب توحيد الاتفاقيات المنفصلة التي عقدها كلُ من الأردن والفلسطينيين مع إسرائيل أو على الأقل التنسيق في المواقف بشأنها حسب ما تقتضية المصلحة الوطنية للشعبين الفلسطيني والأردني.

4-دراسة : محافظة ، محمد (1983) بعنوان: (العلاقات الأردنية الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية1939-1951)

ناقشت هذه الدراسة العلاقات الأردنية الفلسطينية المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة المذكورة، حيث شهدت هذه الفترة العديد من التغيرات، وتُثار العلاقات الأردنية الفلسطينية كلما دخلت القضية الفلسطينية في أزمة، وأعيد الحديث من جديد عن تلك العلاقة ،واستخدم الباحث المنهج التاريخي معتمداً على الوثائق، وكذلك استخدم المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة والوقوف عليها .

ولعل أبرز نتائج هذه الدراسة ما يلي :-

- إن الأردن يعتبر القضية الفلسطينية قضيته الوطنية الرئيسية، حيث حظيت باهتمام كبير من جانب الأردن حكومةً وشعباً، فعلى المستوى الرسمي شاركت المملكة الأردنية الهاشمية في كل المؤتمرات والاجتماعات التي تخص القضية الفلسطينية، حيث قدم الأردن كل الدعم اللازم لفلسطين في جميع المحافل الدولية.
- وقف الشعب الأردني بجانب شقيقة الشعب الفلسطيني في كل مراحل نضاله وكفاحه منذ وقوع النكبة وقبلها وبعدها، حيث إن العلاقة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة بين الدولتين تعتبر من أكبر العوامل المؤثرة في وحدة البلدين بجميع المراحل والمستويات، حيث يتضح أن جميع العائلات الأردنية لها أصول فلسطينية في فلسطين.
- كانت وحدة الضفتين متنفساً للفلسطينيين العرب المحصورين في فلسطين، والذين لم يكن لهم من طريق للاتصال بالعالم إلا عن طريق شرق الأردن الذي قدم لهم الكثير.

لذا اقترحت هذه الدراسة مجموعه من التوصيات أهمها:

- أن الشعب الفلسطيني والأردني يرتبطان بمصير واحد، حيث تربطهما مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة، لذا يجب المحافظة على هذه العلاقة، ويجب ضرورة التنسيق والتشاور في جميع القضايا المشتركة بين الطرفين فهم بمثابة شعب وأرض واحدة.
- يجب العمل على بناء وتطوير العلاقات الاقتصادية بما يخدم العلاقات السياسية، وجعل العلاقات الاقتصادية مفتاح لبناء علاقات سياسية، فالعلاقات الاقتصادية لاتقل أهمية عن العلاقات السياسية لدعم وتوثيق العلاقة البلدين.

ثالثاً :الدراسات الأجنبية :

1- Schenker (1998) The Jordan external policy to the Palestinian cause.

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، حيث تعتبر القضية الفلسطينية من أهم مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، وذلك لخصوصية العلاقة بين الأردن وفلسطين. وأحد أهداف السياسة الخارجية الأردنية هو المحافظة على المصلحة الوطنية العليا ،وذلك بالمساهمة في إقامة الدولة الفلسطينية من خلال التفاوض مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية ،واستخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة ، كما استخدم المنهج التاريخي في سرد الحقائق التاريخية عن السياسة الخارجية معتمداً على الوثائق والاتفاقيات .

توصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها:

– أن الأردن يسعى لحل جذري للصراع من أجل نشر الاستقرار والأمن في المنطقة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على أراضي عام(1967)، كما تعتمد السياسة الخارجية الأردنية

على احترام مبادئ القانون الدولي وضرورة تطبيق ميثاق الأمم المتحدة، ومساندة جميع القضايا العادلة لجميع شعوب العالم .

– لعب الأردن دوراً مهماً في إنضاج مبادرة السلام مع الطرف الإسرائيلي، وأن قائمة المصالح الأردنية في محادثات السلام لها تأثير مباشر على الأمن والاستقرار الأردني، ومما لا شك فيه أن الأمن الأردني سوف يتعزز من خلال مواصلة التقدم في المسار الإسرائيلي الفلسطيني .

اقترحت الدراسة مجموعه من التوصيات أهمها :

– يجب مشاركة الأردن في مناقشة قضايا الحل النهائي، وإن عدم قيام دولة فلسطينية هو خطر على أمن الأردن القومي خوفاً من قضية الوطن البديل باعتبار الأردن وطن آخر للفلسطينيين كما يريده الإسرائيليون .

2-Awartani(1994)Economic relation jordanina -palestinin agricultural relation :Limitations and prospects

تناولت هذه الدراسة العلاقات الاقتصادية الأردنية الفلسطينية خاصة في مجال القطاع الزراعي على اعتبار أنه أكثر القطاعات التجارية تأثيراً في الميزان التجاري بين البلدين، فقد مرت العلاقات الاقتصادية بشكل عام، والزراعية بشكل خاص، بمراحل مختلفة، فقد شهدت هذه العلاقات تطوراً كبيراً قبل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ولكن شهدت هذه العلاقات تراجعًا ملحوظاً بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام (1967) ، ثم استمر هذا التراجع بعد توقيع الاتفاقيات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وإن أحد أهداف العلاقات الزراعية الأردنية الفلسطينية هو تطور وتعزيز العلاقات الاقتصادية بشكل عام بين فلسطين والأردن بما يخدم الشعبين وفقاً للمصلحة الوطنية العليا للجانبين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على

وصف الظاهرة ،كما استخدم أيضاً المنهج التاريخي في سرد الحقائق التاريخية عن تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين معتمداً على الوثائق والاتفاقيات .

توصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها:

– أن العديد من العوامل الإسرائيلية قد ساهمت في الحد من تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين خاصة في القطاع الزراعي، ومن هذه العوامل الرسوم المرتفعة المفروضة على الشاحنات التى يتم بواسطتها نقل البضائع بالإضافة للفحوصات الأمنية على المعابر التجارية، مما يساعد في إتلاف كميات كبيرة من البضائع التى يتم تصديرها للأردن والعالم الخارجي.

– إن المنتجات الفلسطينية بحاجة لمشوار طويل؛ لتحسين قدراتها التنافسية في الأسواق المجاورة.

اقترحت الدراسة مجموعه من التوصيات أهمها :

– يجب على الفلسطينيين تنويع أنماط القطاعات الإنتاجية خاصة المنتجات الزراعية، والعمل على تحسين الخدمات الإنتاجية .

–ضرورة تحسين وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاونية بين البلدين خاصة في القطاع الزراعي ،ومجال البحث العلمي لخدمة المنتجات الزراعية.

<u>رابعاً: التعليق على الدراسات السابقة:</u>

إنَّ الدراسات السابقة قدمت معلومات قيمة ومهمة أضافت إلى موضوع الدراسة الكثير من المعلومات في جوانب عديدة، حيث كان العديد منها مرجعاً مهماً في كثير من جوانب الدراسة ،وعليه عالجت هذه الدراسة بعض الجوانب التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة ، وقد كانت أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة على النحو التالي :–

١– تحديد مشكلة الدراسة بشكل واضح.
٢– إعداد هيكلية الدراسة .
٣– إثراء الإطار النظري .
٤– تحديد أهداف الدراسة .

٥- تحديد المراجع المتعلقة بالدراسة .

٦- بناء أداة الدراسة.

٧- معالجة نتائج الدراسة وتفسيرها .

خامساً : الفجوة البحثية :

اسم الدراسة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية

أولاً : الدراسات الفلسطينية		
دراسة: عفيفة، وسام(2014) بعنوان :(الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي **عربه**1994).	لم تركز الدراسة السابقة على العلاقات الأردنية الفلسطينية ومحدداتها ، كذلك لم تركز على أثر المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية على تلك العلاقات .	أضافت الدراسة الحالية التعرف إلى أثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية .
دراسة: محارب، أحمد (2012) بعنوان: (العلاقات الأردنية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 1999-1994).	الدراسة السابقة لم تتطرق إلى طرح مشاريع التسوية لحل القضية الفلسطينية .	أضافت الدراسة الحالية السيناريوهات المحتملة للعلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات .
دراسة: البهتيني، محمد (2010) بعنوان: (مؤتمر كامب ديفيد 2000وأثرة على عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين).	لم تتطرق الدراسة السابقة إلى الموقف الأردني والفلسطيني تجاه مؤتمر كامب ديفيد وتداعياته على العلاقات الأردنية الفلسطينية .	الدراسة الحالية ركزت على الموقف الأردني والفلسطيني من مؤتمر كامب ديفيد وتأثيره على العلاقات الأردنية الفلسطينية .
دراسة:الحوراني، عبد الرحمن (1996) بعنوان: (مراحل تطور العلاقات الأردنية الفلسطينية).	لم تتطرق الدراسة السابقة إلى تفاصيل العلاقات الفلسطينية الأردنية في المجالات المختلفة	الدراسة الحالية ركزت على العلاقات الأردنية الفلسطينية المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية .
ثانياً : الدراسات العربية		
اسم الدراسة	**الفجوة البحثية**	**الدراسة الحالية**

دراسة :أبو ركبة، محمد (2012) بعنوان :(السياسية الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (1994-1982)	لم تظهر الدراسة السابقة مدى تأثر العلاقات. الأردنية الفلسطينية بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية .	الدراسة الحالية أثبتت مدى تأثير المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية .
دراسة: علاونة، موسى (2006) بعنوان: (أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية – دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين- السعودية- العراق – سوريا من سنة(1999م إلى سنة 2003 م).	الدراسة السابقة لم تظهر مدى تأثير العامل الإسرائيلي على العلاقات الأردنية الفلسطينية بشكل مفصل؛ بل تناولته بشكل عام .	أضافت الدراسة الحالية الاطلاع على مدى تأثير العامل الإسرائيلي على العلاقات الأردنية الفلسطينية خاصة السياسية والاقتصادية ، كما تناولت الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الموقعة بين البلدين .
دراسة: الخلايلة ،أحمد (**1998**) بعنوان: (الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية: جذورها-حاضرها- مستقبلها).	لم تركز الدراسة بشكل مفصل للعوامل المؤثرة على العلاقات الأردنية الفلسطينية ،كذلك لم تتطرق الدراسة إلى سيناريوهات مستقبل هذه العلاقات .	أظهرت الدراسة مدى ارتباط الأردن بالقضة الفلسطينية ،وذلك من خلال محددات تلك العلاقات والمتمثلة في قضية القدس واللاجئين والحدود كقضايا محورية للبلدين .
دراسة : محافظة ،محمد (1983) بعنوان: (العلاقات الأردنية الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية1939-1951).	الدراسة السابقة لم تتطرق لواقع العلاقات الأمنية والثقافية بين فلسطين والأردن، واكتفت بدراسة واقع العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.	الدراسة الحالية تناولت مجمل العلاقات بين فلسطين والأردن والمتمثلة في العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية وانعكاساتها على البلدين .
ثالثاً : الدراسات الأجنبية		
اسم الدراسة	**الفجوة البحثية**	**الدراسة الحالية**

دراسة : Schenker (1998) بعنوان: The Jordan external policy to the Palestinian cause .	لم تظهر الدراسة السابقة مدى تأثير مشاريع التسوية لحل القضية الفلسطينية وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية .	الدراسة الحالية ركزت على معرفة موقف الأردن من مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية باعتبار الأردن طرف أساسي في عملية المفاوضات النهائية .
Awartani(1994)بعنوان: Economic relation jordanina –palestinin agricultural relation :Limitations and prospects	الدراسة السابقة ركزت على العلاقات الزراعية كجزء مهم من العلاقات الاقتصادية بين فلسطين والأردن ، كذلك اهتمت بآليات تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين .	الدراسة الحالية تناولت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في جميع القطاعات الإنتاجية ومنها الزراعية والصناعية والتجارية .

الفصل الثاني

الخلفية التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية ومحدداتها

تعتبر القضية الفلسطينية هي محور الصراع العربي الإسرائيلي، وبما أن المملكة الأردنية الهاشمية تعتبر من أكثر الدول العربية قرباً من فلسطين وتربطها جغرافية واحدة وحدودها هي الأطول مع فلسطين، ووجود عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، وتداخل في الإشراف على رعاية الأماكن المقدسة في مدينة القدس فرض عليها التزامات أكثر من غيرها تجاه القضية الفلسطينية، لذا يتضح أن العلاقات الأردنية الفلسطينية تتأثر بشكل مباشر جراء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

وتناول هذا الفصل بعنوان الخلفية التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية ومحدداتها، وجاء في مبحثين، تناول المبحث الأول الخلفية التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية من فتره (1948–2000) ، أما المبحث الثاني فتناول المحددات الفلسطينية الأردنية والمتمثلة في قضية القدس واللاجئين والحدود وتأثيرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية.

المبحث الأول:- الخلفية التاريخية لتطور العلاقات الأردنية الفلسطينية

مرت العلاقات الأردنية الفلسطينية منذ إنشاء إمارة شرق الأردن بالعديد من المراحل المهمة والفاصلة في تاريخ الشعبين الأردني والفلسطيني ، وسيتم تناوله في عدة مراحل على النحو التالي:-

أولاً: المرحلة الأولى :العلاقات الأردنية الفلسطينية خلال الفترة(1948-1973)

حلَّت نكبة (1948) على الشعب الفلسطيني وهاجر الفلسطينيون من أراضيهم إلى الدول العربية المجاورة تحت ضغط اليهود، وكان الأردن من أكثر الدول استقبالًا للفلسطينيين وذلك لقرب الأردن الجغرافي، وأن قربهم من وطنهم سيمكنهم من العودة إلى بلادهم في حال سمحت لهم الظروف بذلك، ومن هنا جاء إقدام الملك عبد الله بن الحسين لضم الضفة الغربية لشرق الأردن، لتكون النواة الأولى للدولة العربية الكبرى تحقيقاً لحلمه القديم" مشروع سوريا الكبرى "والذي انعكس بدوره على حساب الوطن الفلسطيني(مقبل،2007:1،2) .

ونظمت القيادات الفلسطينية المؤيدة للنظام الأردني ثلاثة مؤتمرات برعاية أردنية وهي كالتالي:-

أ- **مؤتمر عمان :تشرين الأول/أكتوبر(1948) م:**

عقد في أول تشرين الأول/أكتوبر1948م، بحضور ألف شخص من مؤيدي النظام الأردني، وترأسه الشيخ سلمان التاجي الفاروقي، واستمرت الجلسة لمدة ساعتين تقرر فيها الدعوة إلى وحدة أردنية – فلسطينية وأبلغوا الملك عبد الله بذلك(دروزة،1960 :193).

ب-**مؤتمر أريحا :كانون الأول/ديسمبر(1948)**:

عقد مؤتمر أريحا في كانون الأول/ديسمبر1948، تحت إشراف الحاكم العسكري الأردني للضفة الغربية عمر مطر، وترأس المؤتمر الشيخ محمد الجعبري، وواجه المؤتمر الاعتراضات الفلسطينية بشأن قرار ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن، وتم مبايعة الملك عبد الله ملكاً على الضفتين، وأعلن مجلس الوزراء الأردني عن موافقته على قرارات مؤتمر أريحا (الزبيدي،1988:91،92) .

ج-**مؤتمر رام الله:كانون اول/ديسمبر(1948):**

عقد في 26 كانون الأول/ديسمبر 1948 لتعزيز مقررات مؤتمر أريحا، وحضره الملك عبد الله وبعض الشخصيات، ومنهم فلاح المدادحة وزير الداخلية، وعبد الله التل قائد منطقة القدس، والقائد الإنجليزي أشتين، وغيرهم، وفي المؤتمر ارتفعت أصوات أنصار" الدعوة الهاشمية" (عبد الهادي،1992:187) .

د–ضم الضفة الغربية للأردن (الوحدة)عام(1950)

سعى ملك الأردن الملك عبد الله في أواخر عام(1940)لضم جميع الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن لتصبح جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وتحت قيادته، حيث تم ضم تلك الأراضي رسمياً إلى الأردن **عام** (1950) بغض النظر عما كان يجري في قطاع غزة الذي يخضع للإدارة العسكرية المصرية(**susser2011:4**) .

أقر مجلس النواب الأردني الوحدة الأردنية الفلسطينية فى (24 نيسان/إبريل عام 1950) وجاء في قرار الضم الذي اتخذه مجلس الأمة الأردني في (22 نيسان/إبريل 1950) في البند ثانياً بخصوص القضية الفلسطينية"تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين، والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة، وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية"(بن الحسين،1979 :251).

وكان هذا القرار بمثابة الخطوة الأخيرة، والتي أضفت الصبغة القانونية والشرعية لمسألة ضم وتوحيد الضفة الغربية مع الدولة الأردنية(الشعبي،31:1979) .

أعلنت الهيئة العربية العليا في بيانها أن الضم فصل من فصول المأساة الاستعمارية التي تهدف إلى محو اسم فلسطين من الوجود، وعارضته أيضاً كلُ من سوريا ومصر ولبنان والسعودية، بينما وافق العراق عليه وأبرق البرلمان العراقي مهنئاً البرلمان الأردني" بالاتحاد "وأيدته اليمن فيما بعد (عبد الهادي،1992 :193) .

واعتبرت جامعة الدول العربية الضم خرقاً لقرارها بشأن إقامة" حكومة عموم فلسطين "في غزة ودعوة ممثل عنها لحضور اجتماعاتها، وبالرغم من معارضة مندوب الأردن لإنشاء حكومة عموم فلسطين، فقد اتخذ مجلس الجامعة قراراً يؤيد فيه قراره السابق في (13 نيسان/إبريل1948)، والذي جاء فيه أن" دخول الجيوش العربية إلى فلسطين لتحريرها ينبغي النظر إليه كإجراء مؤقت، لا يحمل أي معنى للاحتلال، أو التقسيم الإقليمي، وإن فلسطين بعد تحريرها يجب أن يحكمها أصحابها بالأسلوب الذي يرغبونه" (أبو ركبة،8:2009)

وأعلن مندوب الأردن لدى الجامعة العربية في مايو(1950)،أن الضم تم لاعتبارات دفاعية واقتصادية، وبموافقة ممثلي الشعب الفلسطيني، وأن الأردن لن يلتزم بقرار الجامعة لأنه لم يصوت عليه، وأن التعاون بين الدول الأعضاء يتم على أساس اختياري، وأنه لا توجد دولة تقبل بالمس بسيادتها واستقلالها (غالي،1977: 43).

وخلال الفترة من عام (1948 – 1950) قامت الحكومة الأردنية بإصدار قرارات إدارية وعسكرية وقانونية لتوحيد الضفتين الشرقية والغربية، ومن أهم هذه القرارات تعيين عمر مطر حاكماً عسكرياً وإدارياً عاماً في هذه المناطق، ومنحة صلاحيات إصدار القرارات الإدارية والعسكرية بناء على قانون الدفاع عن شرق الأردن، وتم إصدار أول قانون سُمي قانون تعديل الجزاء عام (1948)لمواجه الهجرات المتزايدة نحو فلسطين(أبو ركبة،28:2012) .

وتم منح الحكام الأردنيين العسكرين في فلسطين ومديريه الجوازات في عمان صلاحيات منح جواز السفر الأردني للفلسطينيين لمدة سنة واحدة دون اشتراط تقديم جواز السفر الفلسطيني ،ليثبت أنه فلسطيني، وبذلك يمكن لكل فلسطيني التقدم لدائرة الجوازات والحصول على جواز سفر أردني من دائرة الجوازات في عمان، كما صدرت تعليمات لجميع المفوضيات في الخارج لاتباع نفس التعليمات وإصدار جوازات سفر أردنية للفلسطينيين(عميش، 161:2010).

واعتبر بعض الفلسطينيين ضم الأردن للضفة الغربية هي الخطوة الأولى والواعية للقضاء على القضية الفلسطينية وكسب تأييد الفلسطينيين في الضفة الغربية، فقد أدت السياسة الأردنية لعملية الضم وما أعقبها من أحداث لترسيخ اعتقاد بأن إنشاء إمارة شرق الأردن هي مؤامرة استعمارية بريطانية ستعمل في المستقبل لحماية مصالح بريطانيا في المنطقة، كما ستعمل على حماية الكيان الصهيوني الذي أوجدته بريطانيا بإصدار وعد بلفور عام1917(المدهون ،15:1990).

وفي ضوء ما سبق تبين الدراسة أن عقد المؤتمرات والتمهيد لضم الضفة الغربية للأردن ساعدت في إضعاف القضية الفلسطينية، والمساهمة في إضاعة الحقوق الفلسطينية بعدم استرجاع أراضيهم وعوة اللاجئين لبلادهم، وبالتالي التسليم بسياسة الأمر الواقع، لذا واجهت معارضة فلسطينية وعربية كبرى فكانت بمثابة تصفية للقضية الفلسطينية وتساوق مع المخططات الاستعمارية.

هـ- إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وموقف الأردن منها:

طرحت عدة دول عربية، في الخمسينات، مسألة إنشاء كيان فلسطيني منفصل في الجزء المتبقي من فلسطين، وكان الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم أول من طرح ذلك، داعياً إلى قيام جمهورية فلسطينية في الضفة والقطاع(شبيب،1985 :22) .

و اعترضت الأردن ومصر على الاقتراح بشدة، على أساس مناقضته لأهداف الوحدة العربية، وتم إكمال عملية منح الجنسية والمواطنة الكاملة لجميع الفلسطينيين المقيمين في الأردن، و إعطائهم

جوزات سفر أردنية عادية، كما عرضت المواطنة على أي فلسطيني لاجئ في البلاد العربية يريد الانتقال إلى الأردن(الصايغ،1987 :22) .

بدأ الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتشجيع فكرة إيجاد هيئة تمثيلية فلسطينية بداية الستينات، و ذلك لرغبة مصر في إضعاف الملك حسين، ونقل بعض المسؤولية عن القضية الفلسطينية من عاتق مصر إلى طرف عربي.(الصايغ،1987 :41) .

تم تعيين أحمد حلمي عبد الباقي رئيس حكومة عموم فلسطين مندوباً لفلسطين لدى جامعة الدول العربية ، وبعد وفاته عام (1963)وخلال مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة تم تعيين أحمد الشقيري مندوباً لفلسطين ،وكلف أحمد الشقيري من الجامعة العربية بإيجاد هيئة ناظمة للشعب الفلسطيني على أن يقوم بإطلاع الدول العربية على ذلك وعرضها خلال مؤتمر القمة الثاني (فرج ،1998،:34،35) .

عقد المؤتمر الفلسطيني في (28 أيار/مايو1964)، واشترط الملك حسين على الشقيري لافتتاح المؤتمر أن تصرف منظمة التحرير الفلسطينية النظر عن عملية تنظيم وتسليح الفلسطينيين داخل المملكة، وأن المنظمة ليست لها أهداف في الضفة الغربية (الحوراني1980:29،31) .

اشترط الملك حسين ليوافق على عقد المؤتمر في القدس عدم مناقشة موضوع الضفة الغربية أو سكانها الفلسطينيين، فكان مُصراً على الاحتفاظ بالسيادة الأردنية على الضفة الغربية، وقد لوحظ هذا الأمر في خطاب الشقيري في المؤتمر بالقدس (أبو ركبة،13:2009) .

وطالب الملك حسين أن تكون مسألة التمثيل الفلسطيني مرتبطة بالأردن، ويكون المقر الرئيس للمنظمة في الأردن، كما اشترط على قيادة المنظمة الحصول على جوازات سفر أردنية خاصة و قبل الشقيري بهذه الشروط(نوفل، مخادمة74:1999) .

وفي ضوء ما سبق تبين الدراسة أن الأردن حاول طمس القضية الفلسطينية من خلال السيطرة على تمثيل الشعب الفلسطيني وإلحاق الضفة بالأردن، وبذلك ساهم الأردن في تثبيت الكيان الصهيوني سواء بقصد أو بدون قصد.

وفي مؤتمر القمة العربية الثاني في الإسكندرية في أيلول/سبتمبر(1964) تمت الموافقة على إقامة منظمة التحرير الفلسطينية، وانعكس الموقف الأردني الإيجابي الجديد بإيعاز من الملك حسين إلى الحكومة الأردنية بدعم منظمة التحرير الفلسطينية، والتعاون الوثيق معها في الأردن والوطن العربي والمحافل الدولية(الصايغ،38:1987) .

ثم تدهورت العلاقات إلى مدى بعيد حيث دعا الملك حسين الدول العربية إلى حل منظمة التحرير القائمة، وتشكيل منظمة جديدة وسحبت حكومته اعترافها بمنظمة التحرير، وأغلقت مكاتبها في الأردن، وأعلن أن قضية فلسطين زالت عنها الطبيعة الفلسطينية منذ اللحظة التي دخلت فيها الجيوش العربية حرب فلسطين عام (1948) (أ بو ركبة،35:2012) .

وبعد ذلك اتسمت علاقة الحكومة الأردنية مع منظمة التحرير في البداية بالتعاون، وأجريت العديد من الاتصالات وفي أواخر عام (1965)،بدأت العلاقة بين الجانبين في التصدع، إذ تمسكت الحكومة الأردنية بأن جميع المواطنين في الضفتين الشرقية والغربية هم مواطنون أردنيون في دولة لها دستورها ومؤسساتها وقوانينها ونظام حكمها، وأعلن الملك في (4 تشرين الأول/أكتوبر1965م)، رفضه لأي تنظيم وكل دعوة لا يقصد منها إلا تفتيت" الكيان الأردني"(أبوركبة،2012: 34) .

وطالبت منظمة التحرير الفلسطينية لتسهيل مهماتها، إطلاق يدها للتنظيم الشعبي، وإنشاء جيش التحرير الفلسطيني في الأردن، ولم تستجب الحكومة الأردنية لطلبات منظمة التحرير الفلسطينية ،وقد أدى هذا التناقض الجوهري بين مصالح الجانبين إلى الشكوى الدائمة من رفض الأردن تركيز وحدات جيش التحرير الفلسطيني في المملكة ولا حتى في الضفة الغربية، بحجة أن منظمة التحرير الفلسطينية تبحث عن سلطة في الأردن بدلاً من فلسطين (الصايغ،24:1987)

أما منظمة التحرير فقد دعت إلى استفتاء شعبي عام في الضفتين لمعرفة مدى ثقة الشعب بالمنظمة، وأعلنت أن الموقف الأردني لا يعطل تحرير فلسطين فحسب، وإنما يضمن الظروف الملائمة لبقاء إسرائيل وضمان سلامتها وأمنها (أبوركبة،35:2012) .

ووجه رئيس المنظمة رسائل إلى الوزراء الفلسطينيين في الحكومة الأردنية للاستقالة من مناصبهم، وأن يتوقف العمل بدائرة الإعلام في المنظمة عن العمل في برنامج صوت فلسطين من الإذاعة الأردنية، واّتهم الشقيري سياسة الأردن بالتواطؤ مع أمريكيا(أ بو ركبة،35:2012) .

وأقدمت وسائل الإعلام الأردنية على تصعيد حملاتها على منظمة التحرير، فردت المنظمة وجماعات سياسية أخرى بسلسلة تفجيرات موجهة ضد المباني الحكومية في عمان والقدس، مما أدى إلى إغلاق الحكومة الأردنية مكاتب منظمة التحرير في القدس في يناير 1967، (الصايغ،25:1987).

و-معركة الكرامة(/21آذار/مارس1968)

جاءت معركة الكرامة رداً من قبل الجيش الأردني وجيش التحرير الفلسطيني على هزيمة حزيران عام 1967 واحتلال إسرائيل ما تبقى من فلسطين بالإضافة الى احتلالها سيناء والجولان ، وقد تكبد الجيش الإسرائيلي خسائر فادحة في تلك المعركة (عبيدات ،1995:91،92) .

-معركة أيلول عام1970 م:

ساد التوتر الأجواء الأردنية الفلسطينية في الفترة الممتدة بين عام (1968 -1970) وظهرت مؤشرات توحي بقرب حدوث الصدام بين الطرفين، وسارع عرفات إلى لقاء الملك حسين لتهدئة الأوضاع في (22/فبراير1970)وتأزمت الظروف مرة أخرى عندما أعلنت السلطات الأردنية إفشالها محاولة اغتيال للملك حسين في (18/يونيو1970) وفي هذه الأثناء عرض وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز مشروعه لحل القضية الفلسطينية، وقبل الأردن ذلك فيما رفض عرفات هذا المشروع وقام بحملة دبلوماسية عربية لمنع تنفيذ هذا القرار، مما أزم العلاقات بشكل أكثر بين الطرفين، وفي هذه الأثناء أعلنت الحكومة الأردنية الأحكام العرفية وعملت على فرض الأمن بالقوة، وردت قيادة منظمة التحرير بأن أعلنت أن ياسر عرفات قائدًا عاماً للثورة الفلسطينية ،وحضر عرفات القمة العربية في القاهرة بحضور الملك حسين، وتم إعلان الاتفاق على تهدئة الوضع والتأكيد على الوحدة بين البلدين، والتأكيد على سحب قوات المنظمة إلى داخل المدن ،وعندما جاءت حكومة وصفي التل عملت على إخراج المنظمة من الأراضي الأردنية بدءً من سبتمبر1970 (البشتاوي ،2005:92-86) .

وكشفت أحداث أيلول عن الصراعات العلنية في هذه العلاقات المتأزمة، فحاول كل طرف كسب ولاء الشعب الفلسطيني من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، فلم ينجح النظام الأردني في تكوين نفوذ قوي وصارخ في الضفة الغربية فلم نر أحداً ينادي بالحكم الأردني للضفة الغربية ،وكذلك لم تنجح منظمة التحرير الفلسطينية في كسب الشعب الأردني لصالحها بسبب الأفعال التي مارستها على أرض الواقع ضد الشعب الأردني(أبو عمر،1990:10،11) .

وفي ضوء ما سبق اتضح أن الأردن كان غضبه الأساسي من منظمة التحرير هو إفشال المشروع الأمريكي الذي لقي تأييداً أردنياً لحل القضية الفلسطينية، والذى اعتبره الفلسطينيون والعرب بمثابه تصفية للقضية الفلسطينية.

-مشروع المملكة العربية المتحدة عام1972:

أرسل الملك حسين في (13/مارس 1972) رسالة للرئيس المصري أنور السادات يعرض فيها مشروع للوحدة بين قطري شرق الأردن وفلسطين، بحيث يضم القطر الأردني الضفة الشرقية لنهر الأردن، وتكون عمان عاصمته والعاصمة المركزية للاتحاد الذي سيرأسه الملك حسين، كما ويتولى قيادة السلطتين التنفيذية والتشريعية المركزية، وقطر فلسطين الذي سيضم الضفة الغربية وأي أراضي فلسطينية يتم تحريرها ويرغب سكانها في الانضمام إليها، وتكون القدس عاصمته، وأكد الملك حسين على أن هذا المشروع سيتم تنفيذه فوراً بحيث تقام قنصلية دولية في القدس ويرفع علم الاتحاد فوق الأماكن المقدسة، بينما يرفع علم الفاتيكان على الأماكن المسيحية، ولم يتطرق لرفع العلم الإسرائيلي فوق الأماكن اليهودية المزعومة(عدوان،2010:246،247) .

لكن المشروع قوبل بالمعارضة في معظم الدول العربية، وخصوصاً مصر أما اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد رفضته جملة وتفصيلاً واعتبرته مشروعا تصفوياً، وأن الشعب الفلسطيني هو الذي يقرر مصيره ومصير قضيته في أجواء الحرية المطلوبة، وإن توقيت الأردن لإعلان المشروع يتزامن مع موعد انتخابات البلدية في الضفة الغربية(الشريف،1995: 233)

أعلنت حركة فتح في 14 مارس (1972) عن موقفها وذلك على لسان محمد النجار(أبو يوسف) رئيس اللجنة العليا لشئون الفلسطينيين في لبنان وتحدث قائلاً :"إن المشروع عملية اجهاض لحركة الثورة الفلسطينية...وضربة لتطلعات الفلسطيني الذي يرى أن استعادة كامل حقوقه لا تتم إلا من خلال عودته الى أرضه الفلسطينية الديمقراطية"(عدوان،2010:247)

وفي ضوء ما سبق تبين الدراسة أن الأردن هدف مرة أخرى لتصفية القضية الفلسطينية بمبادرة أردنية هذه المرة؛ لكى تكون أكثر قبولاً إلا أنها واجهت أيضًا معارضة فلسطينية؛ مما ساعد في توتر العلاقات الأردنية الفلسطينية مرة أخرى.

ثانياً:المرحلة الثانية : العلاقات الأردنية الفلسطينية خلال الفترة (1974-1988):

1-التمثيل الفلسطيني وقرار قمة الرباط عام(1974):

عقد مؤتمر القمة العربي السابع في الفترة ما بين (26-29 أكتوبر 1974) ورفض الملك حسين التنازل عن الضفة الغربية لمنظمة التحرير مبررًا ذلك بأنها أمانة في عنقه وقانونية حسب القرار (242) وتم إنهاء الأزمة لصالح المنظمة بعد تدخل ملك المغرب الحسن الثاني بهدف تحميل منظمة التحرير قضية تحرير فلسطين واستعادتها بدلاً من الدول العربية، وأقر مؤتمر القمة بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بموافقة الأردن وحق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على أية أرض

فلسطينية يتم تحريها ومواصلة دعم المنظمة، وتعزيز مكانتها في المجال الدولي وتنمية قدراتها(عدوان،2010: 281،282)

2-اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود أهالي الأرض المحتلة(1978):

شهدت العلاقات الأردنية الفلسطينية تحسن بعد انعقاد القمة العربية في بغداد عام (1978)بعد إصدار قرار من القمة يوصي بدعم صمود سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة بدعم وتأثير عربي بهدف إحداث تقارب سياسي بين الأردنيين والفلسطينيين (أبو ركبة،63:2009) .

وتم تأسيس صندوق للدعم القومي تموله الدول النفطية لتقديم المساعدات، وتم الاتفاق على تقديم دعم إضافي للأردن ومنظمة التحرير لإرسال المساعدات المالية إلى اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود أهالي الأراضي المحتلة(عميش،202:2010) .

وتشكلت اللجنة المشتركة من وزراء أردنيين وأعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح، على أن يكون مقرها عمان لإدارة الصندوق،(الصايغ745:1987) .

وتبنى الجانبان الفلسطيني والأردني، خطة للعمل المشترك تتعهد من خلالها منظمة التحرير بالقيام بأنشطتها وفعالياتها السياسية في الأردن وفقاً للقانون الأردني(عدوان، 428:2010) .

وهدفت اللجنة للمساهمة في فك الارتباط الإداري الذي تشرف عليه إسرائيل، وذلك عن طريق تمويل البنى التحتية، وخاصة في المناطق الريفية وزيادة الدخل المحلي وفرص العمل بغرض تقليص أسباب الهجرة الفلسطينية للخارج، و تقديم منح منتظمة للجمعيات والمستشفيات؛ لتغطية نفقات الرواتب والتعليم والرعاية الصحية مقابل رسوم رمزية؛ وقد أنشئت مجالس عليا للإشراف على توفير الخدمات وإدارة الأموال في مجالات التعليم والصحة والإسكان، وكذلك لتنسيق الحاجات بين الضفة الغربية وقطاع غزة وقد شجعت حركة فتح على إنشاء كلية جامعية في الخليل وست كليات مجتمعية فنية، عام(1980) من أموال الصمود(الصايغ،675:1987) .

وظهرت الخلافات بين الجانبين، فحاول كل طرف استخدام هذه الأموال لدعم وتعزيز صمود أتباعه ومؤيديه؛ لتحقيق مكاسب سياسية داخل الأراضي الفلسطينية فعمل الأردن لتعزيز نفوذه من خلال تقديم الدعم والتمويل للهيئات التي يقودها مؤيدوه مثل: البلديات، والجمعيات التعاونية الزراعية . وقام بتقليص المخصصات التي كان ينفقها لفترة طويلة في سبيل هذه الأهداف من ميزانية الدولة، محولاً العبء بدلاً من ذلك إلى صندوق دعم الصمود (الصايغ699:1987)

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الأردن يحاول أن يكون له دور في القضية الفلسطينية؛ ليكون طرفاً في أي مشروع يقدم بشأن القضية الفلسطينية للحفاظ على مصالحة.

3-خطة ريجان ايلول /سبتمبر عام(1982):

جاءت خطة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان بعد اجتياح القوات الإسرائيلية للبنان في (5/يونيو 1982) وتكبيد القوات الفلسطينية خسائر فادحة وإجبارها على الخروج من لبنان، وبدأت عملية الخروج في(21 أغسطس1982) بعد وساطة المبعوث الأمريكي فيليب حبيب (بسيسو،60:2003).

وتم إعلان الخطة في أول أيلول سبتمبر عام (1982) وتضمنت التصور الأمريكي الجديد لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي من خلال بعض الأفكار القديمة الجديدة وتنص المبادرة على ما يلي:- (الهور، والموسى،215:1986)

1-لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2-لا يحق لإسرائيل ضم الأراضي المحتلة.

3-تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالارتباط مع الأردن.

4-التجميد المباشر للمستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الأراضي العربية المحتلة.

5-عدم تقسيم مدينة القدس وتحديد مستقبل المدينة عن طريق المفاوضات.

6-التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية إسرائيل.

وعملت الإدارة الأمريكية ومن خلال الخطة على وضع القضية الفلسطينية في يد الأردن ،والعمل على إجباره في الدخول في عملية التسوية(الهور، والموسى،1986: 217) .

وفي التقرير الذي قدمه نيكولاس فيليوتس(NEKOLC VELEOTS)المبعوث الخاص لوزير الخارجية الأمريكي، للملك حسين؛ للحصول على موافقته على خطة ريجان، قال" إن الملك قدم ثلاثة شروط لقبول الخطة، وهي:(ابو ركبة،71،70:2012)

أ. أن تلتزم الولايات المتحدة بمعارضة إقامة دولة فلسطينية.

ب. أن تعارض الولايات المتحدة تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة.

ج. أن تؤيد الولايات المتحدة قيام علاقة بين الضفتين الغربية والشرقية تحت زعامة الحسين.

وسعت الولايات المتحدة لإقحام الملك حسين في عملية التسوية، إلا أن الملك بقى متخوفاً من ردود الأفعال الإقليمية، وحاول الأردن استغلال الظروف الجديدة للقيام بدور في عملية التسوية ،ومن خلال المباحثات السرية مع المبعوثين الأمريكيين أرسل الملك حسين رسالة إلى ريجان قال فيها: بأنه "لا يمكن لأي شخص بالعالم أن يكون بديلاً للفلسطينيين عن وطنهم فيجب أن نتشارك في حل المشكلة الفلسطينية، من خلال الإيمان بوجود فرصة لبناء جسر مع منظمة التحرير الفلسطينية بغرض التوصل لتسوية سياسية، كما أعتقد بأن منظمة التحرير الفلسطينية ستصبح أكثر من حركة سياسية في الأيام المقبلة، وسوف أعطي تشجيعاً لاتجاهات المنظمة في ظل

الظروف المناسبة؛ لإزالة العقبات التي تمنع حكومة الولايات المتحدة من الاعتراف بها، والتعامل معها كشريك أساسي ومتكامل في عملية السلام المقبلة"(Ashton،2008:236) .

وأدرك الرئيس عرفات وقادة منظمة التحرير أن الخيار الأردني هو التوجه الرئيسي لدى الإدارة الأمريكية في ظل أي تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، وأن الأردن هو البوابة الوحيدة للفلسطينيين للوصول من خلالها للإدارة الأمريكية فبدأت حركة فتح تفعيل العلاقات مع الأردن فعمل عرفات على التفاوض مع الأردن بهدف الوصول للإدارة الأمريكية؛ لكي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية مقابل اعتراف عرفات بمبادرة ريجان، لكن الإدارة الأمريكية رفضت الاعتراف بمنظمة التحرير، وبالتالي فشلت المفاوضات مع الأردن، فكان هدف منظمة التحرير مع الأردن يتمحور حول إقامة كونفدرالية، وهذا يعني ضمنًا قيام الدولة الفلسطينية، ومن ثم عمل كونفدرالية أردنية فلسطينية .(عدوان،263:2010) .

وظل ريجان معترضاً على أي مشاركة لمنظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام حتى تعمل على نبذ العنف والإرهاب، والاعتراف بإسرائيل، والاعتراف بقرارات الأمم المتحدة(338، 242) وقد بعث ريجان برسالة للملك حسين فقال:" رسالتكم تشتمل على الغموض إذا تركت بدون إيضاح فسوف تقودنا إلى الأخطاء وخيبات الأمل وفقدان الثقة، ففي الماضي لا يمكن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية بديلاً عن الأردن كشريك موثوق به وفعال في عملية السلام، ويجب أن نعمل معاً للحصول على دعم للمشاركة في عملية السلام"(Ashton2008:236) .

رأى الملك حسين في تعاونه مع منظمة التحرير الفلسطينية فرصة كبيرة للمشاركة في عملية التسوية التي قد ينتج عنها بعض تنازلات ليس بمقدور الأردن تحملها (ابوركبة،72:2012) .

وبدأت المباحثات الأردنية الفلسطينية في (9 تشرين الأول/أكتوبر1982)، وفي (10نيسان/أبريل عام1983) أعلنت الحكومة الأردنية وقف المباحثات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتخلت عن دعوة ريجان، وقال الملك حسين: " نحن في الأردن رفضنا منذ البدء التفاوض نيابة عن الفلسطينيين، ولن نعمل بشكل منفصل أو نيابة عن أي كان في مفاوضات السلام الشرق أوسطية" ثم استؤنف العمل بين الطرفين منذ توقيع اتفاق عمان عام1985(دلاس،194:2009) .

4-اتفاق عمان/11فبراير1985:

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السابعة عشر في مدينة عمان بتاريخ(22تشرين الثاني 1984)وجرت محادثات بين الجانبين الفلسطيني والأردن، وأسفرت هذه المحادثات عن توقيع ما عرف (باتفاق عمان)كقاعدة للتحرك المشترك ونص الاتفاق على ما يلي:-

أ- الأرض مقابل السلام كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.

ب- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ويمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي. العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

ج-حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

د- حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .

وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد أردني مشترك (أبو مور،241:2014،242) .

ووقع الفلسطينيون على الاتفاق لرغبتهم في تحريك القضية الفلسطينية وتجاوز الإملاءات الأمريكية، والمتمثلة في لا لمنظمة التحرير ولا للدولة الفلسطينية ولا للمؤتمر الدولي، أما الجانب الأردني فوّقع على الاتفاق بهدف قطع الطريق على المخطط الإسرائيلي بجعل الضفة الشرقية هي الوطن الأساسي للفلسطينيين، كما أن الكونفدرالية تعني أن السكان المقيمين في الأردن والذين غالبيتهم من اللاجئين الفلسطينيين لن يضطروا إلى الاختيار بين البقاء في الأردن أو الانتقال للدولة الفلسطينية الأمر الذي يعني بقاءهم في الأردن(أبو مور،241:2014) .

حاول الجانبان الفلسطيني والأردني تحقيق أكبر قدر من المكاسب، فالأردن حاول التحدث باسم الشعب الفلسطيني بالشراكة مع منظمة التحرير، أما منظمة التحرير فوافقت على الاتفاق بسبب حالة الضعف التي تعانيها خاصة بعد خروجها من بيروت، وتسرب أنباء عن إجراء محادثات أردنية أمريكية حول القضية الفلسطينية فخشيت المنظمة أن تكون على حسابها، فحاولت المنظمة الحصول على الاعتراف من قبل الإدارة الأمريكية من خلال البوابة الأردنية (أبومور،243:2014،244) .

وعكس اتفاق عمان صورة تحسن في العلاقات الأردنية الفلسطينية، كما أظهر إمكانية استجابة منظمة التحرير للضوابط الأمريكية والإسرائيلية التي فضلت التعامل مع القضية الفلسطينية من البوابة الأردنية ،وانتهى هذا الاتفاق بسبب معارضة الفصائل الفلسطينية وأعلن الملك حسين عن توقف المحادثات مع الفلسطينيين في19شباط فبراير1986(عبد الله،2013) .

وأصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بياناً أكدت فيه أن اتفاق عمان لم يعد قائماً على أرض الواقع وأنها تعتبره لا غيًا(الوثائق الفلسطينية،410:1987)

5- فك الارتباط الإداري والقانوني عام(1988):

صدر في الحادي والثلاثين من (تموز/يوليو 1988) عن الملك حسين قرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية المحتلة، واعتبر هذا القرار مفاجئًا للشعب الفلسطيني والأردني، فكان بمثابة وقع الصدمة على الجانب الفلسطيني، فقد شعر سكان الضفة الغربية بأنهم أصبحوا معلقين في الهواء وغير معروف مصيرهم ،أما سكان الضفة الشرقية فتنوعت مواقفهم بين الارتياح والشك فكان هذا القرار سياسياً بالدرجة الأولى (محافظة،1995: 94) .

وأدت عملية فك الارتباط لإلغاء الحماية الأردنية للأراضي الفلسطينية لإظهار الهوية الفلسطينية، وتعزيز دور منظمة التحرير في تحمل مسؤوليتها تجاه الشعب الفلسطيني، وعن ذلك تحدث الملك حسين فقال: "إن السيادة على الضفة الغربية انتقلت إلى منظمة التحرير الفلسطينية وإلى الشعب الفلسطيني، وأن الأردن ستعترف فوراً بحكومة فلسطينية (محافظة،110:1995) .

وأصدر مجلس الوزراء الأردني في(28/يوليو1988) بياناً أعلن فيه إلغاء خطة التنمية الأردنية في الأراضي المحتلة تلبيةً لرغبة منظمة التحرير الفلسطينية (الزبيدي،97:1988) .

ويرى البعض أن هذا القرار ضربة في ظهر منظمة التحرير، فكان القرار مفاجئًا وسوف يلقى على كاهل المنظمة أعباء اقتصادية ومالية غير قادرة على توفيرها في مثل هذه الظروف، كما اعتبرت بعض الأدبيات الفلسطينية الأخرى هذه العملية تحمل طابع المناورة بعيدة المدى فلم تأخذ الصفة الدستورية، كما حدث في حالة ضم الضفة الغربية عندما عرضت على مجلس الأمة.(عبد الرحمن ،والحوراني،1996،:35-33) .

وأعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إعلان قيام الدولة الفلسطينية في عام (1988) استناداً لقرار المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر، واستنادًا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) والأردن أول من اعترف بها وفتح سفارة في الأردن (محافظة1995: 110).

في ضوء ما سبق اتضّح أن قضية فك الارتباط الأردني عن الضفة الغربية كانت أمراً مرتباً له ومنسقاً مع القيادة الفلسطينية والمجتمع الدولي، وما إعلان الاستقلال بعد قرار فك الارتباط بشكل مباشر إلا دليل على ذلك فكان بمقدور الفلسطينيين إعلان الاستقلال قبل قرار فك الارتباط وأنما جاء هذا القرار بهدف التمهيد لدخول منظمة التحرير في مسار التسوية السلمية، وأن يكون الأردن

هو أول من يعترف بالدولة الفلسطينية هذا أيضاً دليل على توريط الفلسطينيين في عملية مجهولة؛ ليتحمل الفلسطينيون المسئولية وحدهم عن قراراتهم المصيرية.

ثالثاً:المرحلة الثالثة: العلاقات الأردنية الفلسطينية من عام (1991-2000) فترة التسوية السلمية

1-الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك لحضور مؤتمر مدريد:

أثارت قضية استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من التشاور مع الجانب الأمريكي، مسألة عقد مؤتمر للسلام يشارك فيه الجانب الفلسطيني، والحديث مجدداً عن مسألة الكونفدرالية مع الأردن ،لتغطية التمثيل الفلسطيني في هذا المؤتمر وخلال زيارة الملك حسين لفرنسا في (31 آذار/مارس 1991) قال :"إن الجانب الفلسطيني يجب أن يعالج من قبل الفلسطينيين أنفسهم، وإننا نسهل مهمتهم إذا طلبوا منا ذلك، بضمهم إلى وفد مشترك معنا، حيث يكون لهم ممثلوهم في تسوية هذه المسألة لديهم منظمتهم التي تتمتع بالصفة التمثيلية"، وأضاف "أن بلاده لن توافق على أن تكون بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات سلام مع إسرائيل، أما إذا طلب الزعماء الفلسطينيون من الأردن تشكيل وفد مشترك لمثل هذه المحادثات، فإنه سيدرس ذلك، حيث من المهم للغاية أن يشتركوا، وتكون لهم كلمتهم، ويساهموا بنصيبهم من أجل السلام، وحينئذ فقط ننعم بالسلام والاستقرار في المنطقة، وسوف نؤيد ونساعد بأي وسيلة في إمكاننا لبلوغ هذه الغاية" (أبو ركبة،154:2012) .

والتقى وزير خارجية الأردن، طاهر المصري، في عمان في (11 نيسان/إبريل1991) م، وفداً فلسطينياً برئاسة محمود عباس عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ودار الحديث حول مسألة الوفد المشترك، وقال المصري بعد اجتماعه مع وزير الخارجية الأمريكي بيكر في جنيف": إن مسألة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام أثيرت مع بيكر، وإن الأردن لا يعترض،من حيث المبدأ على تشكيل وفد فلسطيني أردني مشترك، لكنها مسألة يجب أن تسوى مع الفلسطينيين، وليس للأردن أن يقترح الفكرة" (أبو ركبة،155:2012) .

ورحبت الولايات المتحدة الأمريكية بقبول الأردن المشاركة في المفاوضات في إطار وفد أردني فلسطيني مشترك، وأحدثت حالة الوفد المشترك مزيداً من القلق لدى منظمة التحرير، فحاولت منظمة التحرير إيصال رسالة للأردن برغبتها في أن تكون العلاقة بين الوفدين الأردني والفلسطيني شكلية، فكانت القيادة الفلسطينية متخوفة من القيادة البديلة في الداخل و الحل عبر الخيار الأردني (المدهون،144:1999) .

وتوصلت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية إلى صيغة اتفاق رسمي حول العلاقة بين الطرفين وحول المشاركة في عملية السلام، وعرض الاتفاق على اللجنة المركزية للمنظمة التي

صادقت عليه وتوصل الأردن في (20 تشرين الاول/أكتوبر 1991) م، إلى اتفاق متكامل مع المنظمة يحدد أسس العلاقة والعمل المشترك في إطار عملية السلام (أبوركبة،160:2012) .
وأعلن عن الوفد المشترك في مؤتمر السلام، في (22 تشرين الأول/أكتوبر 1991) م، والمكون من (28)عضواً، يكون كامل أبو جابر وزير الخارجية الأردني رئيساً للوفد الأردني الفلسطيني المشترك، ويرأس الوفد الأردني عبد السلام المجالي، ويرأس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي ،ويضم الوفد المشترك مجموعة من النخب المثقفة من أطباء ومهنين وأساتذة جامعيين ورؤساء بلديات وغيرهم (ابراهيم،134:1991) .

2- موقف الأردن من اتفاق أوسلو:

توصل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي لاتفاق إعلان المبادئ في أغسطس (1993) في أوسلو ،وتم التوقيع عليه رسمياً في واشنطن في(13سبتمبر 1993) ونص اتفاق إعلان المبادئ على اعتراف الجانبين وبشكل متبادل بالحقوق السياسية والشرعية، والعيش بسلام والعمل على إقامة سلطة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لخمس سنوات، ومن ثم التوصل إلى تسوية نهائية بناء على قرارات مجلس الأمن (242،338) وشمل أيضاً إعلان المبادئ على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والاتصالات والكهرباء والمياه والطاقة والموارد البشرية وتلى إعلان المبادئ اتفاق القاهرة، والذي أطلق علية(أوسلو 1) بتاريخ (4مايو 1994) ،والذي جاء توضيحاً للمرحلة الأولى من اتفاق المبادئ(أبو ركبة،169:2012) .

تفاجأ النظام الأردني باتفاق أوسلو فهو على مقربة من الوفد الفلسطيني في المفاوضات، وكان يتوقع من الجانب الفلسطيني بأن يطلعه عليها قبل الإعلان عنها، خاصة وأن الأردن مسرحاً لمختلف الفعاليات الفلسطينية سواء أكان على المستوى الداخلي والخارجي، فكان من الأولى أن يكون الطرف الأردني على علم مسبق بما يجرى من محادثات بين الجانبين(موسى،2011: 589) .

و فضل الجانب الفلسطيني من باب استقلالية قراره أن يحتفظ لنفسه بحق الإعلان عن التوصل لاتفاق، ليرسل إلى الأردن إشارات مفادها أن القضية الفلسطينية وإقامه الدولة والتمثيل مسؤولية منظمة التحرير وقيادتها السياسية جملةً.وقال محمود عباس نائب الرئيس عرفات:"بدأنا نشعر بالحرج لعدم إبلاغنا الأردن وخصوصاً الملك حسين بهذه التطورات لقد كان الأردن شريكنا في المفاوضات الرسمية ومنحنا تغطية قانونية للذهاب إلى مدريد، وساعدتها في مفاوضات الدهاليز في محادثات واشنطن لفصل المسار الأردني عن المسار الفلسطيني(دلاس،242:2009،243)

وانتقد الجانب الأردني الاتفاق واعتبره عملاً فردياً استطاع الصهاينة من خلاله الإيقاع بالفلسطينيين وإدخالهم في صفقة خاسرة وبدفع ثمن كبير، ولكن الملك حسين وتحت الضغوط الأمريكية أعلن تراجعه عن موقفة الرافض للاتفاق، وأبلغ ياسر عرفات عدم معارضه، لهذا الاتفاق(هيكل،1996: 305) .

وقال الملك حسين:"ومن أجل ذلك دعمنا موقف الشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية ووفرنا المظلة الشرعية لوفدها المفاوض...وقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بكامل حريتها وعقدت اتفاقية إعلان المبادئ مع إسرائيل وانطلاقاً من التزامنا بضرورة احترام القرار الفلسطيني...فإننا ندعم منظمه التحرير الفلسطينية، ونحترم قرارها لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وقضيته المركزية ضمن اقصى قدراتنا وامكانياتنا(العاص،1996:210) .

وأعلنت القوى السياسية والنقابات المهنية الأردنية عن معارضتها للاتفاق، وأعلن الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي إسحاق الفرحان في مؤتمر صحفي في عمان بتاريخ (15 سبتمبر 1993)عن رفض حزبه لهذه الاتفاقية، وأن يوم التوقيع هو يوم أسود في تاريخ الأمة العربية والإسلاميةK وطالب عدم الانجرار وراء المشاريع الانهزامية التي لا تخدم سوى الإدارة الأمريكية وإسرائيل، وعبرت الأحزاب اليسارية عن رفضها لاتفاق إعلان المبادئ واعتبرته تفريط بالقضية الفلسطينية، وأن هذا الاتفاق لن يمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير، وأنه تجاهل القضايا السياسية مثل: القدس واللاجئين والاستيطان التي تم ترحيلها لمفاوضات الحل النهائي (جراب،2009:187) .

3- معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (25 تموز،1994) م والموقف الفلسطيني منها:

عقد اجتماع بين الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في العاصمة الأمريكية واشنطن (25 تموز، 1994) بحضور الرئيس الأمريكي بل كلنتون، ووقع الجانبين على إعلان المبادئ في واشنطن، والذي نص على إنهاء حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل، والتوصل إلى سلام عادل وشامل اعتماداً على قرار مجلس الأمن242 ، 338 (أبو ركبة،2012:177) .

وتضمن إعلان المبادئ ما يلي:-

1-احترام إسرائيل لدور الأردن في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس.

2-الاعتراف المتبادل بين الجانبين بالسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي.

ووقع رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي ورئيس الوزراء الإسرائيل إسحاق رابين معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وذلك يوم (26 تشرين الأول/أكتوبر 1994) م، بوادي عربة شمال مدينة العقبة الأردنية، وأكدت المعاهدة على أن الهدف من إبرامها هو تحقيق سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن (242 و338) ، وانتهاء حالة العداء بين الطرفين(شلبي،2007: 318) .

وفي ضوء ما سبق اتضح أن قيام إسرائيل بمنح الأردن دوراً في رعاية الأماكن المقدسة أمراً يثير الغرابة، حيث إن القدس ليس ملك لإسرائيل، وإنما هي مدينة محتلة ومتفق مع الجانب الفلسطيني أن تبقى الأمور في مدينة القدس حتى المفاوضات النهائية، ولكن هذا يعطي مؤشراً على سوء نية إسرائيل والأردن حيث عملا على إضعاف الجانب الفلسطيني في المفاوضات النهائية في حالة مناقشة ملف القدس، وبالتالي توتّر العلاقات الأردنية الفلسطينية فيما يخص مدينة القدس .

4-اتفاق طابا (24 أيلول،1995):

منح إتفاق طابا لأول مرة السلطة الفلسطينية السيطرة على مساحة كبيرة من الضفة الغربية و إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج المدن والقرى الفلسطينية باستثناء مدينة الخليل وإجراء انتخابات مجلس حكم ذاتي(جريدة الراي،25/9/1995،العدد9403) .

ورحب الأردن باتفاق طابا على اعتبار أنه خطوة أولى نحو بسط السلطة الفلسطينية سيطرتها على أراضي الضفة الغربية وانه خطوه أولى على الطريق لمستقبل زاهر لمنطقة الشرق الأوسط ،كما وشدد الأردن على دعمه الكامل للسلطة الفلسطينية في توجهاتها نحو السير قدماً في عملية التسوية، وبما يضمن نهوض السلطة بمسؤولياتها الكاملة تجاه الشعب الفلسطيني(صحيفة الشرق الأوسط،26/9/1995،العدد6146) .

خلاصة المبحث:

مرت العلاقات الأردنية الفلسطينية في الفترة من (1948- 2000) بمراحل ومحطات سياسية مهمة أثرت في العلاقات الأردنية الفلسطينية، واتسمت هذه العلاقات بالتنسيق والتعاون تارة وبانعدام الثقة والتنافر والصدام تارة أخرى حتى الدخول في مشروع التسوية عام1994 بدأت العلاقات بين الجانبين تتجه نحو التعاون والتنسيق والاستقرار وعمل الجانب الفلسطيني على استثمار العلاقات الدولية للأردن في دفع عملية التسوية للأمام خاصة أثناء تعثرها بسبب الرفض والتعنت الإسرائيلي، واستمرت العلاقات بالتنسيق والتعاون على المستويين الرسمي والشعبي، وكان الأردن مسانداً ومؤيداً للحقوق الفلسطينية، وكان المشارك الأول في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية خلال الفترة الأخيرة، وشهدت العلاقات الأردنية الفلسطينية بعد توقيع اتفاقيات التسوية مع إسرائيل حالة من التحسن والاستقرار، حيث تجاوزت هذه المرحلة الحقبة السيئة في تاريخ العلاقات الثنائية للبلدين .

المبحث الثاني : محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية

1-المحدد الأول :قضية اللاجئين :

أ- السياق التاريخي لتطور قضية اللاجئين :

ظهرت مشكلة ومأساة اللاجئين الفلسطينيين في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام (1948)،حيث تشرد حوالي (960) ألف لاجئ وفق تقديرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أجبرو على الفرار من مدنهم وقراهم ومنازلهم، وتوزعوا على مخيمات اللجوء داخل فلسطين وخارجها بعد أن دمرت إسرائيل قراهم وبلداتهم التي تقدر بنحو(540) قرية وبلدة (أبو ستة،16:2001) (محارب،5:2012)(Alabed،3:2011) .

ولجأ إلى الأردن حيث الضفة الشرقية لنهر الأردن حوالى (100ألف) لاجئ وإلى الضفة الغربية (300الف) لاجئ فأصبح في الأردن بعد ضمة الضفة الغربية عام (1949) حوالى (400ألف) لاجئ، تم منحهم الجنسية الأردنية وفقاً لقانون جوازات السفر الأردنية، ثم أكد ذلك قانون الجنسية للعام(1954)وبسبب حرب عام (1967) نزح من الضفة الغربية وقطاع غزة حوالى(400الف) لاجئ آخرين معظمهم توجهوا الى الأردن (جرادة،2007: 71،79) (صافي وأخرون،64:2015) .

وقد انتشر اللاجئون في(15) مخيماً في الأردن، ضمت حوالي (24%) من إجمالى اللاجئين في الأردن، والآخرون أقاموا في المدن، وقد أقيمت خمس مخيمات عام(1948) وعشرة بعد عام(1967) وأضافت الحكومة الأردنية ثلاث مخيمات للاجئين غير المسجلين في سجلات الأونروا (منسي،80:2004) .

وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في عام (2000) حوالي(7,760,682) لاجئاً (جرادة،2007: 83) .

ب-الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وقضية اللاجئين:

بدأت لجنة التوفيق الدولية التي شكلتها الأمم المتحدة بلوزان في مايو(1949) بدراسة وضع اللاجئين الفلسطينيين جراء حرب (1948) وتمحورت المشاورات حول مشكلة العودة إلى الوطن وإعادة التوطين، وإعادة تأهيل اللاجئين اجتماعياً واقتصادياً وتقويم الملكية العربية المفقودة في إسرائيل، وكذلك لم شمل العائلات المتضررة(Gabby1959:312) .

ووفقاً لمناقشات مجلس الأمن والجمعية العامة وخاصة القرار (194)خاصة الفقرة رقم "11" التي تتحدث بأنه" تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى

ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع التعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة"(Gabby1959:3) .

ورفض الأردن التوقيع على الاتفاقية الدولية للاجئين عام(1951) وعلى بروتوكول عام(1967) الخاص باللاجئين وذلك على اعتبار أن اللاجئين على أرضه مواطنين تنطبق عليهم مواصفات اللاجئ بالمفهوم الدولي(محارب،110:2012) .

ج- الموقف الأردني من قضية اللاجئين:

وينقسم الموقف الأردني تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى قسمين:

١-القسم الأول :اللاجئون الفلسطينيون في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية:

اعتمد الأردن في موقفة من قضية اللاجئين على المادة الثامنة، والتي نصت على "أن مشكلة اللاجئين والنازحين هي مشكلة إنسانية ومصدر للمعانة الإنسانية وأن الطرفين سيسعيان إلى تحقيق المزيد من التخفيف من هذه المشاكل على الصعيد الثنائي وتسويتها بشكل كامل في المحافل الدولية حسب أحكام القانون الدولي" وجاء في البند(ب)والفقرة(**3**) نصاً صريحاً يدعو لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، والذي يظهر "من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتعلقة عليها بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم"(محارب،133:2012) .

وبعد توقيع اتفاقيه السلام الأردنية الفلسطينية صدرت مجموعه من القرارات الأردنية بشأن الموقف الأردني تجاه قضية اللاجئين وهي على النحو التالي:-

1-أن الأردن سيخير اللاجئين والنازحين الفلسطينيين بين العودة والبقاء في الأردن.

2-سيسمح الأردن بالعودة بشكل متدرج لمن يختارون العودة وليس بشكل جماعي لأنه سيحدث خلل في الوضع الديمغرافي ثم عودة المغتربين أولاً وتليه عودة المبعدين، ومن يقبل بالعودة ستسحب منه جوازات السفر الأردنية، ويبقى مع من يبقي وكذلك شجع مشروع تطبيق السلام التابع لوكالة الغوث على مشاريع اللاجئين والنازحين في الأردن وعدم اقتصار هذا المشروع على قطاع غزة(محارب114:2012) .

وظهرت الخلافات بين الأردن وفلسطين حول البنود المتعلقة بقضية اللاجئين في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، فقد أشارت لمشاركة أردنية إسرائيلية في توطين اللاجئين دون اعتبار للجانب الفلسطيني، وظهر خلاف بين الجانبين على أعداد اللاجئين والنازحين، وذلك من خلال البند رقم

2 الوارد في الاتفاقية، والذي ينص على" المفاوضات تتم في إطار ثنائي أو غير ذلك ضمن إطار يتفق عليه وتكون مقترنة ومتزامنة مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق المشار إليها في المادة **3**من هذه المعاهدة ومن خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة على توطينهم حول محادثات أردنية إسرائيلية بشأن قضية اللاجئين (محارب،2012:111،130) .

وفي ضوء ما سبق اتّضح أن اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية حولت قضية اللاجئين لمشكلة إنسانية متجاهله المشكلة الحقيقية وأسبابها، وأعفت إسرائيل من تحمل أي مسئولية تجاه قضية اللاجئين، مما أثر سلباً في علاقات البلدين وساءت العلاقات الأردنية الفلسطينية بسبب قضية اللاجئين، كما أن الاتفاقية لم تضع حل لقضية اللاجئين والنازحين؛ بل تم تأجيلها للمفاوضات النهائية، وأكدت الاتفاقية قبول الأردن بتوطين اللاجئين واعتبارهم مواطنين بالنص الصريح "من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتعلقة عليها بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم" وهذا يعني أن قضية اللاجئين انتهت وحلت بين الجانبين دون أي اعتبار للجانب الفلسطيني.

2- القسم الثاني :الموقف الأردني الداخلي:

ويتضمن رأيين وهما على النحو التالي:-

1-**الرأي الأول:** وهو رأي النظام الأردني، ويرى أنه يجب دمج الفلسطينيين المقيمين في الأردن وانخراطهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبعيداً عن النزعة الوطنية وعلى أساس أن الهوية الأردنية للجميع ورفض أي نزعات أردنية فلسطينية داخل التراب الأردني.

2-**الرأى الثاني:** وهو رأي الأردنيين من أصل شرق أردني يرى أن الضفة الشرقية هي أردنية خالصة، وأن الأردن للأردنيين فقط ويتدرج هذا الموقف بين ثلاثة تيارات التيار المتشدد الذي يدعو إلى طرد الفلسطينيين، والتيار البرجماتي يرى أن مصالح الأردن مع إسرائيل في هذه المرحلة والتيار الأكثر تشدد الذي يدعو للفصل بين فلسطين والأردن بشكل نهائي .

ويرى الكاتبان أسعد عبد الرحمن وهاني الحوراني أن الرأي الثاني باختلاف أشكاله غير منطقي وغير مقبول والحل الأمثل لهذه العلاقة هي حق الأردن في إعطاء المواطنين الفلسطينيين المقيمين في الأردن الهوية الفلسطينية وإبقائهم في الأردن، وتوضيح العلاقة مع النظام الأردني بالنسبة لهم من خلال مناقشة هذا الأمر مع منظمة التحرير الفلسطينية (سالم، 1997،:71،72)

وفي ضوء ما سبق اتضح أن قضية اللاجئين الفلسطينيين أثرت بشكل سلبي على العلاقات الأردنية الفلسطينية، وأحدثت خلافاً كبيراً بين الجانبين الأردني والفلسطيني خصوصاً أثناء تطرق الأردن للبنود المتعلقة لقضية اللاجئين في معاهدة السلام الأردنية الفلسطينية، حيث أشارت لمشاركة الأردن وإسرائيل في توطينهم بشكل ثنائي كما تم الاتفاق على حل القضية من خلال لجنة رباعية وبشكل يتوافق عليه وليس بناءً على نص القرار(194) مما أزعج الطرف الفلسطيني صاحب القضية بالدرجة الأولى، كما أن قضية اللاجئين من أكثر القضايا تعقيداً في العلاقات الأردنية الفلسطينية، وأكثر المسائل اثارة للحساسية بين الشعبين الأردني والفلسطيني، حيث تتشابك وتتقاطع المصالح بين الجانبين من جهة وتتنافر من جهة أخرى حول قضية اللاجئين ولا يقبل الفلسطينيون بأقل من حق عودة اللاجئين إلى ديارهم، وتعويضهم أما الأردن فيعمل على توطين اللاجئين الفلسطينيين لعدة اعتبارات تهم الأردن، والمتمثلة في العامل الديمغرافي، والعامل الاقتصادي، والعامل الاجتماعي، وذلك مقابل مبالغ مالية لقاء إيوائهم في الأراضي الأردنية الى جانب تقديم المساعدات الاقتصادية، وإنشاء المشاريع الاقتصادية الكبرى بهدف التخفيف من الأزمة الاقتصادية والتي يعاني منها الأردن، وكذلك حفاظاً على التركيبة السكانية للمجتمع الأردني وعدم السماح بحدوث خلل في المنظومة الاجتماعية. وعلى الرغم من توقيع الاتفاقيات بين الإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين إلا أنهم فشلوا في التوصل إلي حل يرضي جميع الأطراف ولكن إسرائيل نجحت في ترحيل قضية اللاجئين إلى المفاوضات النهائية لذلك ستبقى العلاقات الأردنية الفلسطينية في سجال في هذه القضية إلى حين التوصل لحل لهذه القضية بموافقة جميع أطراف الصراع، وهناك مجموعه من السيناريوهات تطرح لحل هذه القضية، فالسيناريو الأول: هو توطين اللاجئين في البلاد المستضيفة لهم مقابل تعويضات مالية للاجئين وللبلدان المستضيفة لهم أما السيناريو الثاني: فعودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية الوليدة، أما السيناريو الثالث فعودة بضع الاف اللاجئين إلى فلسطين التاريخية(اسرائيل) في إطار تسوية شاملة والإعلان عن نهاية الصراع بتوطين الباقين حيث هم، أما السيناريو الرابع الذي تتمسك به إسرائيل فهو توطين اللاجئين فقط.

2- المحدد الثاني: قضية القدس وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية :

أولاً : السياق التاريخي لتطور الاهتمام الأردني بقضية القدس:

1-قبل الأردن في عام (1937) أن تبقى مدينة القدس تحت الانتداب البريطاني رغم قرار تقسيم فلسطين الذي قدمته لجنة بيل(دبور،2014) .

2-شارك الجيش الأردني في حرب عام (1948)وأسندت له مهمة الدفاع عن مدينة القدس والخليل ونابلس، وتمكن من حماية القدس الشرقية، ثم وقع الأردن على اتفاق الهدنة في(3/إبريل 1949)، وتضمنت قبول العرب والأردن بسياسة الأمر الواقع بالسيطرة الإسرائيلية على القدس الغربية واعتبارها عاصمة أبدية للكيان الصهيوني، وبقاء بعض الأماكن في القدس الشرقية منزوعة السلاح وفي عام(1955) تمكنت إسرائيل من السيطرة على هذه الأماكن دون موقف أردني يذكر (عدوان،2008:6،8) .

3-وقع الأردن على بروتوكول لوزان في (11/مايو1949) والذي نص على تدويل القدس بناء على القرار(181و194)حيث كانت مدينة القدس تحت سيطرة الأردن، وبالتالي يقبل الأردن التنازل عن مدينة القدس التي تخضع لسيطرته(المسيري) .

4-عانت مدينة القدس من التهميش على الصعيد الاقتصادي، حيث امتنع الملك عبد الله عن استثمار أمواله في المدينة الرئيسة لدى الشعب الفلسطيني في الوقت الذي كان يلبي حاجات مدينة الخليل ونابلس أكثر من القدس، وعمل على نقل الدوائر الحكومية من القدس إلى عمان (عدوان،2008: 18،19) .

5-بالرغم من ذلك بدأ الاهتمام بمدينة القدس من قبل المملكة الأردنية الهاشمية، وأصبح الأردن يولي فلسطين أهمية كبرى منذ عام (1950) حين بدأ توحيد الضفة الغربية مع الضفة الشرقية ،والتي أصبحت تعرف باسم المملكة الأردنية الهاشمية(الهزايمة،2011:344) .

6-أصدر البرلمان الأردني مجموعة من القرارات بشأن مدينة القدس مثل: قانون إعمار المسجد الأقصى رقم (32) عام 1952 (كنعان،2009:366) .

7-في عام (1953) قام الملك حسين بإجراء إصلاحات في المسجد الاقصى وفي عام(1958) بدأت عملية تجديد شاملة للحرم القدسي، فحاول الأردن على ربط القدس بالأراضي الأردنية لإدرك الأردنيين أهمية هذه المدينة سياسياً ودينيًا، وأنه يمنحهم مكانة خاصة عند العرب والمسلمين(عدوان،2008:19) .

8-في عام (1964) تم اعمار المسجد الأقصى للمرة الثانية، وتم تشكيل لجنة خاصة لإعمار المقدسات الإسلامية بإشراف مباشر من الأسرة الهاشمية، و تم إعمار هذه المدينة للمرة الثالثة بعد حرق المسجد الأقصى في عام1969 (ثيودوري،25:2011) .

9-بالرغم من سيطرة الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس عام (1967) إلا أن الأردن بادر في اتخاذ كل التدابير اللازمة لأجل الحفاظ على مدينة القدس لإبقائها على طابعها العربي والإسلامي، وذلك لمنع إجراء أي تغيرات على المدينة ومحيطها، حيث عمل الأردن على فضح الممارسات الإسرائيلية في مدينة القدس، وذلك من خلال حضور العديد من الندوات والمحاضرات لأجل الدفاع عن مدينة القدس(الهزايمة،349:2011) .

10-استمر الأردن في تطبيق وترسيخ القوانين الأردنية على مدينة القدس وأراضي الضفة الغربية ،وبعد إصدار قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية في(31 يوليو1988) بقيت المملكة الأردنية الهاشمية تتابع مسئولياتها الدينية والتاريخية والقانونية تجاه المقدسات الإسلامية، واستمرت المملكة في دفع رواتب موظفي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية والمحاكم الشرعية في الضفة الغربية (ثيودوري،112:2011) .

وبرر الأردن استمراره في تحمل مسئولياته التاريخية نحو القدس بعد فك الارتباط بهدف حرصه على حماية المقدسات الإسلامية من الضياع، فهي أمانة في أعناق المسلمين، ولتفويت الفرصة على الإسرائيليين بعدم ضم المدينة لوزارة الأديان الإسرائيلية ومن ثم هدم المسجد الأقصى واقامة الهيكل المزعوم على أنقاض المدينة المقدسة(الهزايمة،354:2011) .

وفي ضوء ماسبق اتّضح أن الأردن فشل في الاحتفاظ بمدينة القدس، فلم يكن هدفه الحقيقي حماية مدينة القدس، بل كان يهدف إلى لعب دور سياسي في مستقبل المدينة المقدسة، ووضع قدم له فيها خاصة في حال قيام مشروع التسوية السياسية، وثبت ذلك فيما بعد في اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية على اعتبار أن القدس هي العاصمة الدينية للأردن، والأردن كان يبحث عن دور ومكانة دينية ونفوذ سياسي في العالم العربي والإسلامي من خلال إيجاد دور له فى مدينة القدس.

12-واصلت الأسرة الهاشمية في عهد الملك عبد الله الثاني مسيرة الإعمار لمدينة القدس والمقدسات الإسلامية، فاستكمل مشروع منبر صلاح الدين في عام (2007) وتم الانتهاء من

تجهيزه في تموز (2007) بمشاركة ما يزيد عن(40) باحثاً في شتى العلوم ومن جميع أنحاء العالم الإسلامي، وبلغت تكلفته (2,200,000) دينار أردني (ثيودوري،26:2011) .

وفي عام (2007) صدر قانون الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة رقم (51)وذلك بهدف تقنين العمل في هذا الميدان(كنعان،366:2009) .

13- وفي عام(2013) وقع الأردن برئاسة الملك عبد الله الثاني مع الجانب الفلسطيني برئاسة السيد/ محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية على اتفاقية الوصاية الدينية على الأماكن المقدسة (عفيفة،2014 :159) .

وفي ضوء ما سبق اتضح أن الأردن قد فرط وتنازل عن القدس من البداية، وظهر ذلك من خلال قبول الأردن بقاء القدس تحت الانتداب وتوقيعه على بروتوكول لوزان، وكذلك قبوله التوقيع على الهدنة ومن ثم القبول بسياسة الأمر الواقع، والذي جعل من القدس منطقة منزعة السلاح، وكذلك ضعف الامكانيات العسكرية في حماية القدس وبالتالي سهلت السيطرة من قبل الإسرائيليين عليها حتى أعلنت إسرائيل أنها عاصمتها الأبدية عام(1980) ، وهذا لم يمنع الأردن من تقديم الدعم المادي والمعنوي لاستمرار العمل في المدينة ، وأصدر الأردن القوانين التي تنص على الحماية والمحافظة على الاماكن الدينة هناك من خلال عمل ترميم للمباني الأثرية، ودعم الأوقاف الإسلامية رعاية المؤسسات الصحية والتعليمية وتتويج ذلك بتوقيع اتفاقية مع الجانب الفلسطيني لحماية الأماكن المقدسة فيها في عام(2013).

موقف الأطراف المعنية من قضية القدس:

أولاً : الموقف الأردني من قضية القدس:

انطلق الموقف الأردني تجاه مدينة القدس على المبادئ التالية :-

1-**البعد العسكري:** قاتل الجيش الأردني في حرب عام(1948)دفاعاً عن القدس لكنة خسر القسم الغربي، والذي يمثل (85%) منها وفي عام (1967)خسر الأردن القدس الشرقية رغم قتالة للدفاع عنها، وهو قتال لم يستمر سوى يومين فقط الأمر الذي يشير بوضوح إلى هشاشة الدفاعات العسكرية الأردنية عن القدس(عدوان،**2008:**) .

2-**البعد التنموي** :عمل الأردن على إعادة إعمار المدينة المقدسة من جراء حرب عام (1948) وحرب عام(1967) فقد أصدر الملك حسين قراراً بتشكيل لجنة سميت "لجنة الإعمار" وبدأت عملها بترميم الأماكن الدينية الواقعة ضمن الحرم الشريف خاصة بعد حرق المسجد الأقصى و

بلغ ما تم إنفاقه حتى نهاية عام1988(1,600,000) دينار أردني بتبرعات من المواطنين في القدس والضفة الغربية، وكذلك تم دفع مبلغ وقدرة(1700,000) دينار أردني مقدمة من المؤتمر الإسلامي من خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، ومبلغ آخر بتبرع من الحكومة الأردنية بلغ (1,360,000) دينار أردني، وكانت من أهم الاعمال التي قامت بها لجنة الإعمار، إعادة إنشاء الجزء المحترق من المسجد الأقصى بمساحة (1600م)، ومن المؤسسات التي تم رعايتها ومتابعتها ترميم قبة السلسلة، وسبيل قايتباي، وسوق القطانين، وصناعة منبر صلاح الدين الجديد، وكذلك ترميم المدرسة الجوهرية في باب الحديد على نفقة الأمير الحسن بن طلال، وكذلك التحضير لصيانة مبنى الصخرة المشرفة (الهزايمة،2011:355) .

ونظراً لأهمية القدس فقد تم إنشاء العديد من المؤسسات والمنظمات الرسمية والشعبية كاللجنة المليكة لشئون القدس ولجنة الإعمار والمؤتمر الإسلامي وبيت المقدس(العضايلة،2007:213)

3- **البعد القومي:** التأكيد على عروبة القدس وعودتها للسيادة العربية وقال الملك حسين:" لا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي ما لم تُعد القدس إلى أصحابها"(العضايلة،2007:2010) .

3- **البعد الدولي والقانوني** : تحميل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه المدينة المقدسة بوقف الانتهاكات الإسرائيلية ضد القدس من خلال ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف ممارستها في القدس(ثيودوري،2011:29) .

لذا تحدث مندوب الأردن في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثالثة والأربعين نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة العربية فقال: "إن ما تمارسه إسرائيل سياسة للقبضة الحديدية ...والاعتداء على حرمة المساجد والكنائس لا يعد بحال من الأحوال ضرباً إنسانياً يقبل به"(الهزايمة،2011 :351) .

ولعب الأردن دوراً مهماً في إصدار قرار مجلس الوصاية التابعة للأمم المتحدة رقم (114) بتاريخ/20ديسمبر (1949) والذي طالب إسرائيل بوقف جميع الإجراءات التي اتخذتها لإثبات سيادتها على مدينة القدس كما وطالب هذا القرار إسرائيل بعدم وضع العراقيل التي تمنع تنفيذ ذلك كما رفض الأردن التجاوب مع مطالب مجلس الوصاية لتعديل النظام الخاص بمدينة القدس ،والذي أقرته الجمعية العامة بقرار رقم181 (العضايلة،2007:210) .

وساهم الأردن في إصدار قرار مجلس الأمن رقم(267) في (3 يوليو 1969) وقرار رقم) (271)في (15سبتمبر 1969) والذي صدر بعد حرق المسجد الأقصى وطالب إسرائيل بوقف إجراءاتها في القدس، والتقيد باتفاقية جنيف التي تنظم واجبات دولة الاحتلال(العضايلة، 2007 :213) .

وقاد الأردن حملة دبلوماسية نشطة بالتنسيق مع الدول العربية والصديقة في العالم لإصدار هذه القرارات، والتي أكدت الحق العربي والإسلامي في هذه المدينة (العضايلة،2012: 12)

كما قاد الأردن حملة دبلوماسية في عام (1982) لجعل مدينة القدس ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي، حيث صدر قرار في عام (1982) عن منظمة اليونسكو العالمية باعتبار القدس من ضمن التراث الثقافي العالمي(العضايلة،211:2007)

4- البعد السياسي :

نظر الأردن إلى القدس الشرقية على أنها أرض محتلة حسب قرارات الشرعية الدولية، ويجب أن تكون ضمن أي عملية سلمية في المنطقة فالقدس هي العاصمة الأبدية للفلسطينيين وعبر عن ذلك الملك عبد الله بن الحسين قائلا: "إن القدس بالنسبة لنا أرضاً فلسطينية محتلة ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة ونحن ندعم ونساند أشقاءنا الفلسطينيين للتواصل إلى كامل حقوقهم"(العضايلة،218:2007،219) .

وطالب الأردن بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس والعودة إلى خطوط الرابع من حزيران عام (1967) وضرورة التمسك بالقرار(242)على اعتبار أنه أساس أي مبادرة سياسية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وإن القدس تشكل محوراً أساسيًا في السياسة الأردنية في كافة المجالات وعلى جميع المستويات(العضايلة،214:2007) .

وتمثل القدس العاصمة الروحية والدينية للأردن، وظهر ذلك من خلال مشروع المملكة المتحدة عام(1972) والذي أعلن عنه الملك حسين على اعتبار أن عمان عاصمة للقطر الأردني والقدس عاصمة للقطر الفلسطيني وتكون عمان هي عاصمة الاتحاد للدولتين وسيرأس الملك حسين الهيئة التشريعية والتنفيذية والقوات المسلحة (عدوان،246:2010) وبعد فك الارتباط عام(1988)استمر الأردن في الدفاع عن المدينة المقدسة وفي الأعوام (1993)-1994إثر توقيع اتفاق إعلان المبادئ الفلسطينيةَ الإسرائيليةَ واتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية أخذ الأردن يؤكد على دوره في القدس، وتحدث الملك حسين عن ذلك فقال:"لا يمكن أن يكون هناك حل للقضية الفلسطينية لا

يعالج موضوع القدس " وأضاف" لن يكون هناك حلاً حقيقاً ما لم يعالج موضوع القدس ومكانتها الدينية بما يكون مرضياً وصريحاً لنا جميعاً" (العضايلة،218:2007،219) .

5- البعد الديني :اعتبر الأردن أن مدينة القدس هي لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وأن هذه المدينة مقدسة لدى الجميع، وهي مكان تجمع فيه أحفاد سيدنا ابراهيم عليه السلام ، وعن ذلك تحدث الملك حسين فقال: "أعتقد أنه يجب التوصل إلى وضع خاص للقدس يسمو على قضية سيادة أي طرف في الأماكن المقدسة" ، وفي أواخر عهد الملك حسين شهد الموقف الأردني تحولاً كبيراً تجاه المدينة المقدسة ، حيث صرح الملك حسين بضرورة إبقاء المدينة مفتوحة لكل الأديان ، وفي المؤتمر الصحفي المنعقد في/(9 يوليو 1998) في القاهرة وبحضور الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عبر الملك حسين قائلاً: "إن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس من مطالبنا الرئيسة الأساسية"(أبو جابر وآخرون،247:2002) .

استمر الملك عبد الله الثاني على نهج والده فسعى بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية بالعمل على إقناع الإدارة الأمريكية بإدراج قضية القدس ضمن خطة خارطة الطريق الأمريكية، وأبدت الولايات المتحدة مرونة، وعن هذا قال وزير الخارجية الأمريكي كولون باول في(15 نوفمبر 2001) "إن مستقبل القدس يشكل تحدياً يستطيع الطرفان حله بينهما بالمفاوضات التي يجب أن تأخذ بالحسبان الاهتمامات الدينية والسياسية التي سيطرحها الجانبان علي طاولة المفاوضات، وأن أي حل يجب أن يراعي المصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين "(العضايلة،219:2007)

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الادعاء الأمريكي بوجود مصالح دينية لليهود في القدس الشرقية غير صحيح ومنافٍ للحقيقة، وإن كان يقصد حائط البراق فقد ثبت أنه ملك للمسلمين وفقاً لقرار لجنة البراق الدولية عام(1931) وهذا يعني أن الأردن قد فرط في بعض الأماكن الدينية في المدينة المقدسة لأنه لم يبدِ أي اعتراض على هذه التصريحات الادعائية والتي صدرت من عمان. كذلك اتضح أن الأردن حاول أن يكون له دور في مدينة القدس بناء على البعد الديني والقومي والعربي من خلال إجراء بعض الإصلاحات التي أجرتها وزارة الأوقاف الدينية الأردنية في مدينة القدس، لكن الأردن وافق على أن تصبح مدينة القدس مفتوحة للديانات السماوية الثلاث، وهذا تنازل عن السيادة الكاملة للعرب والمسلمين والفلسطينيين عن مدينة القدس، وبذلك لم يحافظ على البعد الديني لمدينة القدس، والتي ادعّى أنه ينطلق منها في موقفة من القدس وتدرج الموقف

الأردني في عملية التنازل والتفريط عن القدس، مما أفقد العرب والمسلمين السيادة على القدس، ومنح اليهود شراكة في إدارة المدينة المقدسة دون اعتبار للجانب الفلسطيني .

القدس في ظل مشاريع التسوية:

1-القدس في مؤتمر مدريد:

بناء على الدعوة التي وجهها الرئيس الأمريكي جورج بوش في(8 مارس1991) للأطراف المشاركة لحضور مؤتمر مدريد للسلام، وبناء على قراري مجلس الأمن الدولي(242 ، 338) ومبدأ الأرض مقابل السلام(عاروري،2007ص:178) .

سلَّمت الإدارة الأمريكية الجانب الفلسطيني رسالة ضمانات للسيد فيصل الحسيني والذي بدوره سلمها للرئيس ياسر عرفات، وتحدثت هذه الرسالة عن القدس فتضمنت" أبداً لن يعاد تقسيم القدس وأن وضعها الحالي يجب أن يتم تحديده بالمفاوضات، وأن الولايات المتحدة لا تعترف بضم إسرائيل القدس الشرقية أو توسيع حدودها البلدية(غنام،108:2013) .

وعبر المفاوض الأردني أثناء مؤتمر مدريد عن موقفة تجاه مدينة القدس في إطار عملية إحلال السلام الشاملة وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وتحدث عن ذلك وزير الخارجية الأردنية كامل أبو جابر فقال" السيادة العربية يجب أن تعود إلى القدس العربية، وفي إطار الحديث عن السلام لابد وأن تمثل القدس بالنسبة لمن يدينون بالأديان التوحيدية الكبيرة الثلاثة جوهر السلام " (ثيودوري،2011،:151) .

وفي ضوء ما سبق اتضح أن الأردن والسلطة الفلسطينية قد فرطا فى مدينة القدس من خلال الموافقة في مؤتمر مدريد بإبقاء مدينة القدس تحت السيادة الإسرائيلية لحين إجراء المفاوضات لتحديد مستقبل المدينة، وبالتالي منح إسرائيل فرصة أخرى لتغيير معالم المدينة قبيل الوصول للمفاوضات النهائي وفرض سياسة جديدة تجبر الطرفين على القبول بسياسة الامر الواقع في المدينة المقدسة، وكذلك موافقتهم على أن تكون المدينة للديانات السماوية الثلاث الذي ينقص من السيادة الإسلامية على المدينة المقدسة.

2-القدس في اتفاقية أوسلو:

تم الاتفاق على تأجيل البت في قضية القدس إلى المرحلة النهائية من مفاوضات الحل النهائي ،واعتبر الجانب الفلسطيني قبول إسرائيل بالتفاوض على قضية القدس اعتراف رسمي من إسرائيل بإمكانية التفاوض على المدينة المقدسة، وهو اختراق في الموقف الإسرائيلي الذي طالما رفض التفاوض حول مدينة القدس كما أنه لم يرد في الاتفاقية أي نص يلزم إسرائيل بالتنازل عن مدينة القدس، فكانت الرؤية الفلسطينية حول التفاوض على السيادة على مدينة القدس، بينما الرؤية الإسرائيلية تتمحور حول التفاوض على الأماكن الدينية في القدس(الاغا،133:2013،134) .

وفي ضوء ما سبق اتضّح أن الطرف الفلسطيني وافق على تأجيل البت في قضية القدس للمفاوضات النهائية، وهذا أمر خطير جداً وهو بمثابة تنازل آخر عن مدينة القدس، حيث تهدف إسرائيل من وراء ذلك لإشراك الأردن في هذه المفاوضات، وبالتالي إثارة الخلافات بين الأردن والسلطة الفلسطينية، مما ينعكس سلبًا على العلاقات الأردنية الفلسطينية باعتبارها قضية متنازع عليه بين الإسرائيليين والفلسطينيين فقط.

3-القدس في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية عام(1994):

نصت المادة التاسعة والمتعلقة بالأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية أنه يسمح كل طرف للطرف الآخر حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وتحترم إسرائيل الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن، كما سيقوم الطرفان بالعمل سوياً على تعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاث بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام(العضايلة، 2007: 219) .

وعبّر الأردن عن موقفة الثابت تجاه قضية القدس في البيان الصادر بتاريخ (28 يوليو 1994) "أن الحكومة الأردنية لم تر أي تناقض بين استرجاع السيادة السياسية على القدس العربية من خلال المفاوضات الإسرائيلية وبين استمرار الأردن بالقيام بدوره في ممارسته لولايته الدينية على المقدسات الإسلامية في القدس "(أبو جابر وآخرون، 234:2002) .

إن موضوع القدس أثار خلافات بين الأردن وفلسطين، حيث أثارت المادة الثالثة من الاتفاق رد فعل سلبي من الجانب الفلسطيني على اعتبار أنها تعطي الأردن دوراً رئيساً في المفاوضات النهائية فيما يخص قضية القدس(أبو ركبة،180:2012) .

و تحدث الملك حسين عقب التوقيع على اتفاقية السلام فقال:" عقيدتنا الدينية تستوجب أن تكون السيادة على الأماكن المقدسة لله ولله وحده، وأن الحوار بين الأديان ينبغي أن يعزز لكي تؤول السيادة الدينية إلى جميع المؤمنين من إتباع الديانات الإبراهيمية سواء بسواء" وأثار هذا التصريح قلق الفلسطينيين باعتبار السيادة على القدس سيادة واحدة وهي المتنازع عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن القدس جزء من الأراضي المحتلة، وأن السيادة الإلهية على الكون وليس على القدس وأن مصطلح السيادة الدينية ليس له وجود في القانون الدولي(أبوركبة،181:2012) .

في ضوء ما سبق اتضح أن الأردن لم يراع أو يحترم الطرف الفلسطيني من خلال التفاوض على مدينة القدس في اتفاقية السلام مع إسرائيل، مما أثار العديد من المخاوف للجانب

الفلسطيني، والذي بدورة انعكس سلباً على العلاقات الأردنية الفلسطينية على اعتبار أن هذا تدخل في الشأن الفلسطيني وأنها مؤامرة وتوطؤ أردني مع إسرائيل لإضعاف الطرف الفلسطيني في المفاوضات النهائية في ما يتعلق بقضية القدس فيكون الفلسطينيون طرفاً غير أساسي في قضية القدس في الحل النهائي، مما يسهل على إسرائيل سيطرتها وتعنتها في عدم التفريط بالقدس للفلسطينيين لتكون عاصمة لدولتهم المستقبلية.

الموقف الفلسطيني من قضية القدس في اتفاقية وادي عربة:

توترت العلاقات الأردنية الفلسطينية لمنح الاتفاقية للأردن دوراً خاصاً وساد اعتقاد لدى الجانب الفلسطيني أن هناك اتفاقاً بين إسرائيل والأردن لإبعاد الفلسطينيين عن قضية القدس وأن الأردن سيتحدث نيابة عن الفلسطينيين في قضية القدس، لذا شن الرئيس ياسر عرفات هجوما حاداً ضد النظام الأردني على اعتبار أنه تدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني (محارب،108:2012) .

وعن ذلك تحدث عرفات فقال: "إن القاعدين في عمان يعطون آلاف الأوامر للتدخل في شؤوننا، وإن الشعب الفلسطيني بما فيه حماس والجهاد الإسلامي وفتح والجبهة الشعبية والديمقراطية وجبهة النضال الشعبي لا تتلقى الأوامر إلا من الشعب الفلسطيني(أبو ركبة،183:2012) .

واعتبر الفلسطينيون أنه لا يحق لإسرائيل منح أي دور في القدس لأي طرف آخر، فإسرائيل دولة محتلة لا يجوز لها التصرف بالأراضي الفلسطينية حسب القانون الدولي، وهذا التصرف اختراقاً من قبل إسرائيل للاتفاق الموقع مع الجانب الفلسطيني والمتفق فيه بترحيل قضية القدس، للمفاوضات النهائية، وأن هذا التصرف الأردني الإسرائيلي يحدد مسبقاً مصير القدس ويحصر دورة في الأماكن المقدسة، ويتجاهل أن قضية القدس هي قضية عربية إسلامية (أبو ركبة،182:2012).

وفي ضوء ما سبق اتضح أن قضية القدس أثرت بشكل سلبي في العلاقات الأردنية الفلسطينية وتردت العلاقات بين الجانبين وسادت حالة من التوتر والتشكيك أثناء المفاوضات الأردنية الإسرائيلية حيث منحت الاتفاقية الأردن دوراً مهماً في الإشراف على الأماكن المقدسة، وكذلك في الحل النهائي لقضية القدس والمدينة المقدسة، وبالرغم من توقيع الأردنيين اتفاقية السلام مع إسرائيل عام (1994)وتوقيع الفلسطينيين اتفاقية أوسلو مع إسرائيل عام (1994)والتي نصت على تقديم حل للمدينة المقدسة، إلا أنهما لم يتوصلوا إلى حل لهذه القضية فاستطاعت إسرائيل وهروبًا للأمام ترحيل هذه القضية إلى المفاوضات النهائية، وفي (31/مارس2013) وقع الأردن

والسلطة الفلسطينية اتفاقية الأماكن المقدسة تضمنت دوراً مهمًا للأردن في الإشراف على الأماكن المقدسة في مدينة القدس وبذل الجهود المشتركة لحماية القدس، والدفاع عنها من الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتهويد المدينة. ووفق اطلاع الباحث لوحظ عدم اعتراض الأردن على الاستيطان وأعمال الحفريات أسفل القدس أو محاولة منع المستوطنين من الصلاة في المسجد الأقصى.

3-قضية الحدود وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية:

أ-السياق التاريخي لترسيم الحدود الأردنية الفلسطينية:

تكونت فلسطين في عهد الدولة العثمانية من ثلاث متصرفيات (ألوية) وهي القدس، عكا، نابلس وضمت متصرفية نابلس جنين وبني صعب وجماعين والسلط وعندما ضمت السلط ومحيطها إلى هذه المتصرفية عام (1888) أصبحت تعرف باسم لواء البلقاء (الغنيمات،72:2012) .

وكانت (متصرفية) اوسنجق نابلس تمتد من نهر الأردن إلى البحر الأبيض مروراً بمدينة نابلس، وكانت أقاليم الأردن وفلسطين المحاذية لنهر الأردن تابعة لدمشق قبل تقسيم البلاد عام (1916)بناء على اتفاقية سايكس بيكو وتم في عام(1929)إضافة مدينة معان التي كانت تتبع للحجاز لإمارة شرق الأردن (أبو ستة،2004) .

وتم ترسيم حدود فلسطين الدولية لأول مرة أثناء المفاوضات البريطانية والفرنسية، والتي انتهت بالتوقيع على خارطة فلسطين التي رسمت بها الحدود مع لبنان وسوريا، وذلك في عام1923(البهتيني،40:2010) .

وعملت بريطانيا بعد إصدار وعد بلفور عام (1917) على فصل حدود فلسطين عن باقي المناطق العربية التي تضمنها وعد السير مكماهون للشريف حسين
عام1915(محارب،115:2012) .

تم تحديد إمارة شرق الأردن ومبايعة الأردنيين للأمير عبد الله بن الحسين أميراً على البلاد، وتكليف ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني بذلك في عام(1921)وتشمل الإمارة المقطعات الواقعة إلى شرقي خط ممتد من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين إلى الغرب من بلدة العقبة ماراً بمنتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن بنهر اليرموك ماراً بمنتصف هذا النهر حتى الحدود السورية (ابوستة،2004) .

وحدد المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل حدود فلسطين وشرق الأردن المبدئية في (1أيلول1922)إثر صدور صك الانتداب على فلسطين(العويسي،1992:18) .

وهى التي تبدأ من2 ميل غرب العقبة إلى وسط وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن إلى ملتقى نهر الأردن، مما يسمح للأردن بالسيطرة على شبة جزيرة اللسان وفي نهر اليرموك إلى النقطةh32a124 وهو الحد السوري وبذلك وافق وزير المستعرات البريطاني على حدود فلسطين وشرق الأردن، وبذلك أصدر المندوب السامي البريطاني قراراً للمؤسسات البريطانية بتطبيق دستور فلسطين في الأراضي الفلسطينية دون شرق الأردن في أيلول 1922(محارب ،2012:115) .
وعملت بريطانيا على خضوع الأردن لشروط خاصة واستثنائية، وهى بأن لا يخضع شرق الأردن ضمن حدود المنطقة المنتدبة من المادة (25)من مواد الانتداب، والتي نصت على استثناء جزء من أراضى فلسطين المنتدبة، والتي تعرف باسم الأردن، والتي كانت تعرف سابقاً بشرق الأردن(النخال،2003:193) .
تم رسم الحد الفاصل بين شرق الأردن وفلسطين بشكل تدريجي حتى عام (1929)إثر معاهدة الاستقلال عام (1928) وعرف الحد الجنوبي من خط الحدود في وادي عربة وهو الخط الواصل بين أكثر المناطق انخفاضاً والممتدة من الرشراش والبحر الميت، أما القطاع الأوسط من الحدود فيمتد من وسط البحر الميت ويقسمه قسمين أي أن القطاع الشمالي كانت الضفة الشرقية لنهر الأردن لحد الفاصل بين المنطقتين والضفة الجنوبية لنهر اليرموك(أبو ظاهر، والجدبه2013:13)
منحت بريطانيا شرق الأردن نوعاً من الاستقلال عام (1923) وخففت بنود الانتداب على تلك المنطقة بموافقة مجلس عصبة الأمم المتحدة وبتاريخ(22 مارس 1946) تم توقيع معاهدة تحالف بين بريطانيا وشرق الأردن واعترفت بريطانيا بشرق الأردن كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة تحت حكم الملك عبد الله بن الحسين، وهذا يعني أن الأردن أصبح دولة مستقلة وذات سيادة قبل سنتين من إلغاء قرار الانتداب(النخال،2003:194) .
وبقيت الحدود هادئة حتى عام (1948)عندما قامت إسرائيل فوق الأراض الفلسطينية، وبعد قيام إسرائيل نشبت الخلافات الحدودية بين إسرائيل والأردن حول خمس مناطق وهي(الباقورة او جسر المجامع، ووادي عربة، والأراضي التي تزعم إسرائيل شراؤها من رجالات شرق الاردن، وخط الحدود في منتصف مجرى نهر الأردن، والخلاف على خط الهدنة داخل فلسطين)وبعد وقوع حرب فلسطين عام (1948)وقع الأردن اتفاقية هدنة مع إسرائيل، حيث تنازل الأردن عن أراضي فلسطينية على طول خط الهدنة لصالح إسرائيل، وفي عام (1950) احتلت إسرائيل جسر

المجامع رغم احتجاج الأردن على ذلك، لكن اسرائيل ردت بأن جلوب باشا قائد الجيش الأردني يقر بأن منطقة المجامع تقع في الجزء الإسرائيلي لخط الهدنة(ابوستة،2004) .

في ضوء ما سبق اتضح أن ترسيم الحدود الأردنية الفلسطينية تم حسب المصالح الاستعمارية للدول الكبرى، وأن ترسيم الحدود بهذا الشكل يهدف لبقاء و استمرار الخلاف في المستقبل بين الفلسطينيين والأردنيين لدفع وجعل العلاقات مترديه وغير مستقرة وقابلة للانفجار في أي وقت.

ب- إشكالية الحدود الأردنية الفلسطينية في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية عام (1994):

تضمنت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية بعض المواد التي تخص الشأن الفلسطيني بما فيها قضية الحدود، فقد أشارت بنود الاتفاقية في الفقرة الأولى للمادة الثالثة المعروفة (بالحدود الدولية) "كما سيتم تحديد الحدود الدولية بين الجانبين حسب الخرائط الموجودة منذ زمن الانتداب" .

أما الفقرة الثانية من المادة الثالثة فقد أشارت إلى "أحقية الجانبان في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومستقرة دون المساس بوضع أي أراضي وقعت تحت الحكم العسكري الصهيوني عام 1967"(عفيفة،81:2014) .

ومن ضمنها المياه الإقليمية والمجال الجوي والذي لا يجوز لأي طرف اختراقه ،كما سيتم ترسيم هذه الحدود خلال مدة لا تزيد عن تسعة أشهر وأن هذه الحدود تتبع مجرى نهر الأردن حسب جريانه كما سيتم ترسيم الحدود البحرية على خليج العقبة خلال تسعة شهور، وسيتم إعادة الانتشار على الحدود وستبقي الحدود كما هي إلا إذا حدث طارئ(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا،2011) .

و تجاهلت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية الحقوق الفلسطينية في منطقة الغور المحتلة المحاذية للحدود الأردنية الفلسطينية(محارب،16:2012) وكان الأولى بالأردن الإشارة للأراضي الواقعة تحت الحكم العسكري "بالأرضي المحتلة" وإن اعتماد خرائط الانتداب البريطاني في ترسيم الحدود بين الأردن وإسرائيل وليس على أساس قراري مجلس الأمن الدولي (242،338) والذين على أساسهما تم توقيع اتفاقية السلام الأردنية الفلسطينية فهذا بمثابة خرقًا واضحاً للمرجعية الدولية لهذه المعاهدة، وإن تأجيل حل مشكلة الحدود على المسار الفلسطيني الإسرائيلي إلى مفاوضات الحل النهائي مقابل حل وترسيم الحدود على المسار الأردني الإسرائيلي يجعل منها نقطة خلافية أردنية فلسطينية في المستقبل عند ترسيم الحدود بين الجانبين(عفيفة،85:2014).

وعملت إسرائيل لإثارة الخلافات بين السلطة الفلسطينية والسلطات الأردنية بما يخدم تقسيم الدول وإعادة الهيمنة الإسرائيلية عليها من خلال مشروع بيرس لشرق أوسط جديد (عفيفة،86:2014).

وفي ضوء ما سبق اتضح أن الأردن قبل ترسيم الحدود مع الجانب الإسرائيلي أخذاً بعين الاعتبار المصالح الإسرائيلية في عملية الترسيم على حساب المصالح الفلسطينية متجاهلاً الجانب الفلسطيني صاحب الأرض والجار الحقيقي للأردن، وبالتالي قبل الأردن بجعل قضية الحدود قضية خلافية مع الجانب الفلسطيني مستقبلاً، مما يساعد على توتير الخلافات في العلاقات مع الجانب الفلسطيني مقابل حلها بشكل نهائي مع الإسرائيليين.

ج –الموقف الفلسطيني من قضية الحدود في اتفاقية وادي عربة:

عبّر الجانب الفلسطيني عن رفضة لهذه الاتفاقية، فقد تم تفسيرها من قبل الفلسطينيين على أنه اعتراف من قبل النظام الأردني بالحدود مع إسرائيل، والذي جاء على حساب حقوق الشعب الفلسطيني(نوفل ،ومخادمة،54:1999) .

وتنازل الملك عبد الله الأول في اتفاقية رودس عن أراضي فلسطينية لم يتم التعرج إليها مع الجانب الإسرائيلي في اتفاقية وادي عربة، وبذلك يصبح كل ما يقع غرب الحدود الدولية يتبع إسرائيل ومن ضمنها الضفة الغربية وكل ما يقع شرق الحدود الدولية يتبع الأردن، وإذا تم تطبيق ذلك ستصبح هذه القضية مسألة خلافية بين الأردن وفلسطين في مفاوضات الحل النهائي(صقر وآخرون،40:2000) .

إن قضية الحدود التي تطرقت إليها اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية من حيث رسمها في المستقبل بين السلطة الفلسطينية والأردن إذا انسحبت إسرائيل لن تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية عند مناقشتها في المفاوضات النهائية (عفيفة،91:2014).

وهذا يؤكد أن الحركة الصهيونية لعبت دوراً كبيراً في وضع الحدود السياسية لفلسطين وإنابة عملائها في ذلك، وإلا لما بذل الصهاينة كل هذه الجهود بخصوص حدود فلسطين السياسية (الديب، 87:1979) .

وفي ضوء ما سبق اتضح أن المفاوضات الأردنية الإسرائيلية بشأن قضية الحدود أظهرت خلافات أردنية فلسطينية، وسببت حالة تردي في العلاقات الأردنية الفلسطينية، وسادت حالة من فقدان الثقة بين الجانبين الفلسطيني والأردني إثر تطرق اتفاقية وادي عربة لقضية الحدود واعتبارها قضية أردنية إسرائيلية، وتجاهل الجانب الفلسطيني أثناء مناقشة قضية الحدود والقضايا الأخرى في الاتفاقية.

د. المطالب الفلسطينية من قضية الحدود بشكل عام:

اعتمد المفاوض الفلسطيني في خطاباته التفاوضية على القرار(242) والتي تشمل حدود الرابع من حزيران عام (1967) وهي سقف المطالب الفلسطينية الرسمية، ونلاحظ في تصريحات القيادة الفلسطينية مدى تمسكهم بالقرار **(242)** أثناء توقيع الاتفاقيات أو الوثائق التي يجري التفاوض عليها في حين أن الأولى التمسك بقرار**(181)** الذي يعطي الفلسطينيين أكثر، مما يطالبون هم والتمسك بباقي قرارات الشرعية الدولية التي تخص القضية الفلسطينية (الحوراني،1999).

و طالب الفلسطينيون في أعقاب الجولة الثالثة من المفاوضات المباشرة عام (2010) والتي عقدت في مدينة القدس بالبدء في قضيه الحدود فهي ستكشف عن طبيعة وشكل الخرائط ذات الصلة في اتفاق الإطار النهائي لحل الصراع بين الجانبين، وسيتم حسم قضايا أخرى مثل: قضية القدس والمستوطنات والمياه والمعابر وحركة التنقلات وسيتم إشراك دول عربية أخرى مثل: الأردن والتي تحد فلسطين قبل وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي عبر البحر الميت ونهر الأردن(نزال،2010) .

ومع أن البدء في المفاوضات بقضية الحدود أمر ايجابي؛ إلا أنه يتضمن العديد من المخاطر والمحاذير فإسرائيل ستشترط أولاً تثبيت الخريطة الأمنية والاستيطانية من خلال نسبة التبادل العالية للأراضي الفلسطينية كما أن موافقة الفلسطينيين على عملية التبادل قبل الانتهاء من مناقشة المبادئ الأساسية التي ستقوم عليها عملية التفاوض تتناقض ومبادئ المفاوض الفلسطيني بتجميد الاستيطان والتفاوض على قضية الحدود، حيث أن المستوطنات الواقعة على الحدود ستصبح هي الحد الفاصل في اطار عملية التبادل(نزال،2010) .

لذا تعتبر قضية الحدود من القضايا المهمة لاستكمال بناء الدولة الفلسطينية، كما أن حدود فلسطين بحاجة لترسيم مع باقي الدول المجاورة فبالنسبة للحدود مع مصر لا توجد بها أي إشكاليات، أما بالنسبة للحدود مع الأردن فإن الضمانات التي تطالب بها إسرائيل في حالة ترسيم الحدود بين الأردن وفلسطين لا يمكن تحقيقها إلا من خلال اتفاق فلسطيني أردني، فالدولة الفلسطينية لها حدود على نهر الأردن والبحر الميت، لذا يعتبر وجود الجانب الأردني إلى جانب المفاوض الفلسطيني أمراً مهماً في هذه القضية بشرط اعتراف الجانب الفلسطيني بالدور المهم للأردن في هذه القضية على أساس حسن النية تجاه الطرف الأردني(العناني،1997:30،31).

وفي ضوء ما سبق اتضّح أن قضية الحدود باعدت بين الجانبين، وأدت لتردي العلاقات بسبب أهمية موضوع الحدود للجانبين غير أن الجانب الأردني لدية تخوفات من الجانب الفلسطيني فيما يخص قضية الحدود، فهي لازالت عالقة بين الجانبين ومن أكثر القضايا التي تؤثر في طبيعة العلاقات الأردنية الفلسطينية، فهي مرتبطة بالحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن الأردن وفلسطين وإسرائيل لديهم علاقات حدودية متشابكة، فترسيم الحدود جزء مهم من السيادة لكل دولة وخاصة للدولة الفلسطينية، فهي غير محددة ونجحت إسرائيل في ترحيل هذه القضية إلى مرحلة مفاوضات الحل النهائي، وهى أفضل طريقة لهروب إسرائيل من عملية ترسيم الحدود الدولية مع جيرانها خاصة الأردن وفلسطين.

الخلاصة

اتسمت العلاقات الأردنية الفلسطينية بعدم الثبات، فقد شهدت عبر فترات متفاوتة من مراحل تطورها فترة تعاون وتقارب وتنسيق ، وتارة فترة من التنافر والابتعاد والتصادم وصولاً للقطيعة التامة . وقد لُوحظ أنه كلما اشتدت عملية سير المفاوضات والتطرق لقضايا الوضع النهائي، والمتمثلة في القدس واللاجئين والحدود، تبيّن أن المفاوضات تؤثر على العلاقات بين الجانبين وغالباً ما يكون هذا التأثر بشكل سلبي، مما يؤدي إلى تردي في العلاقات، وأن المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي هي المؤشر الحقيقي لطبيعة ونوعية هذه العلاقات لما لإسرائيل من تأثير على الجانبين الفلسطيني والأردني، وظهر ذلك من خلال مشاهدة مدى تأثير القضايا الرئيسية والمتمثلة في القدس والحدود واللاجئين على العلاقات الأردنية الفلسطينية وعبّر الجانب الفلسطيني عن مخاوفه من الدور الاردني في حل قضية اللاجئين، كما عبّر عن مخاوفه عندما منحت إسرائيل دوراً مهماً للأردن في رعاية الأماكن المقدسة، وترسيم الحدود والسماح للأردن بالمشاركة في المفاوضات النهائية، بما يخص قضية اللاجئين والنازحين، والذي يقلل من شأن وأهمية المفاوض الفلسطيني في المفاوضات النهائية، وعبّر الجانب الفلسطيني أيضاً عن مخاوفه من المفاوضات الإسرائيلية الأردنية من عقد صفقة بين الجانبين للعب دورٍ مهمٍ في الضفة الغربية خاصة وأنّ ترسيم الحدود يضعف من الناحية العملية إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإن اكثر ما يطمئن الجانب الفلسطيني هو عدم توصل الجانبين الإسرائيلي والأردني لتفاهمات حقيقية حول القدس واللاجئين والحدود رغم توقيعهما اتفاق سلام بشكل ثنائي، فلم يستطيعوا أن يتجاهلوا الجانب الفلسطيني، فلا يمكن أن يتوصل الجانبان لحلول لهذه القضايا دون حل القضية

الفلسطينية بشكل شامل ونهائي في إطار تسوية حقيقية تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه السياسية وتعيد الاستقرار في المنطقة.

الفصل الثالث

العلاقات الأردنية الفلسطينية في المجالات المختلفة من عام(2000 –2014م)

تميزت العلاقات الأردنية الفلسطينية بالترابط التاريخي والعضوي، فقد شملت هذه العلاقة جميع مناحي الحياة بين البلدين بدءاً من العلاقات السياسية ومروراً بالعلاقات الاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية، وذلك بهدف تعزيز وتوثيق أواصل المعرفة والتنوع بين البلدين في شتى المجلات وعلى مختلف المستويات.

وقد تناول هذا الفصل بعنوان العلاقات الأردنية الفلسطينية في المجالات المختلفة من عام(2014–2000م) وجاء في أربعة مباحث، فالمبحث الأول بعنوان: العلاقات السياسية والدبلوماسية الأردنية الفلسطينية من عام(2000–2014م)، والمبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية والتجارية الأردنية الفلسطينية من عام(م2000–2014) ، بينما المبحث الثالث: بعنوان العلاقات الأمنية والعسكرية الأردنية الفلسطينية، والمبحث الرابع بعنوان: العلاقات الثقافية الأردنية الفلسطينية من عام(2000-2014) وسيتناول الباحث هذه المباحث بشيء من التفاصيل.

المبحث الأول :العلاقات السياسية والدبلوماسية الأردنية الفلسطينية من عام(2014-2000)م

تحتل القضية الفلسطينية موقع الصدارة في السياسة الأردنية وترتبط فلسطين بالأردن ارتباطًا عضوياً، ويرجع ذلك للعلاقات التاريخية والتركيبة السكانية والحدود الجغرافية وسرعة تأثرها بالأحداث التي تجري في فلسطين، لجعل فلسطين هي قضية مركزية بالنسبة للأردن (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،154:2010) .

ومنذ بدأ مشروع التسوية السلمية وحتى ما قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول (2000) تميزت العلاقة الأردنية الفلسطينية، وعلى المستويين الرسمي والشعبي، بأعلى درجات الترابط فيعتبر الأردن هو الداعم الأساسي والأول للفلسطينيين في قضية استرجاع حقوقهم التي أقرتها المؤسسات الدولية، وهي إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وكان المشارك الأول في المفاوضات إلى الجانب الفلسطيني مع الجانب الإسرائيلي طيلة العقد الأخير من القرن العشرين (قطيشات،2011) .

وشهدت العلاقات الأردنية الفلسطينية حالة من التوتر المستتر خاصة مع انعدام التشاور والتنسيق بين الجانبين بما يخص المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الثنائية، والتي وصلت إلى طريق مسدود حيث يخشى الأردن من أي حل يكون على حسابه ومصالحه، و يخشى من تدهور الأوضاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبالتالي العودة لفترة المواجهات بين الجانبين (المصري،2011)

ولا زال الفلسطينيون حتى من غير مواطني المملكة يتطلعون إلى إقامة علاقات متينة مع الأردن سواء خلال مرحلة التحرير أو بعدها، فحركة فتح وحركة حماس أكبر قوتين في الشعب الفلسطيني تعتقدان أن هذه العلاقة حتمية وضرورية وإستراتيجية لتحقيق آمال وطموحات الشعبين، فيما التياران الإسلامي والقومي في العالم العربي يعتقدان أن ذلك أساس مهم لإنجاح المشروع النهضوي العربي، وتحقيق الوحدة والتكامل العربي الشامل(الحمد،2014) .

أولاً :العلاقات الدبلوماسية:

استمر النزاع بين المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية حول مسألة التمثيل الفلسطيني حتى عام(1988) ،حيث تم الإعلان عن فك الارتباط الإداري والسياسي والقانوني مع الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وفور إعلان منظمة التحرير عام(1988) عن قيام الدولة الفلسطينية من الجزائر في المنفى كان الأردن أول من اعترف بالدولة الفلسطينية، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني من مكتب تمثيلي إلى مستوى سفارة، أما مستوى التمثيل الدبلوماسي الأردني لدى السلطة الفلسطينية فما زالا على مستوى مكتب تمثيلي(علاونة،90:2006) .

ثانياً: اللقاءات على مستوى قيادة البلدين:

تعتبر الزيارات الرسمية المتبادلة بين الجانبين مؤشراً مهماً على نوعية وأهمية العلاقات الثنائية بين البلدين، فكان محور هذه الزيارات تطورات القضية الفلسطينية، وسبل دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية والعلاقات الثنائية، وفيما يلي سيجمل الباحث أهم هذه الزيارات:

1- قام الملك عبد الله الثاني بزيارة قطاع غزة في (26/مايو 2001) والتقى بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وبحث الجانبان نتائج الجولة التي قام بها الملك عبد الله في القارة الأوربية والاتفاقيات الثنائية وضرورة تنفيذها(علاونة،2006: 92) .

2- أرسل الملك عبد الله الثاني عند وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات برسالة تعزية إلى رئيس المجلس التشريعي في حينه روحي فتوح معبراً عن حزنه الشديد ووقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني، وتم إعلان الحداد في القصر الملكي والأسرة الهاشمية لمدة (٤٠يوماً) وفي عام(2005) عندما أعلن عن فوز محمود عباس بمنصب رئيس السلطة الفلسطينية كان الأردن أول من أرسل رسالة تهنئة من خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأردني الدكتور/ هاني الملقي إلى رام الله، وتوجيه الدعوة للرئيس محمود عباس بزيارة الأردن. (قطيشات،2011: 6) .

3- جمع لقاء بين الملك عبد الله والرئيس محمود عباس عام (2008)أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة و قام الأردن بتقديم المساعدات المختلفة لأهالي قطاع غزة، و شملت هذه المساعدات الأدوات الطبية واستقبال ومعالجة الجرحى في المستشفيات الأردنية ومخاطبة الجهات الدولية لإيقاف هذا العدوان الهمجي على قطاع غزة.

4- التقى الرئيس الفلسطيني مع الملك عبد الله في نوفمبر(2009)وجرى خلال هذا اللقاء تأكيد الملك عبد الله على وقوف الأردن حكومه وشعباً إلى جانب الشعب الفلسطيني في تحقيق أهدافه ،وخاصة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

5- عقد لقاء بين الملك عبد الله والرئيس الفلسطيني في يونيو (2010) و تباحث الطرفان في هذه اللقاء آخر التطورات على الساحة الفلسطينية آلية حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ،وتكون قابلة للحياة من خلال التواصل الجغرافي، وذلك في إطار حل إقليمي للقضية الفلسطينية. (قطيشات،6:2011).

6-قام الملك عبد الله الثاني في شهر نوفمبر (2011) بزيارة مفاجئة ومهمة لمناطق السلطة الفلسطينية، وهي الزيارة الأولى له في عهد الرئيس محمود عباس والزيارة الثانية لمدينة رام الله

،وهدفت هذه الزيارة لدعم الموقف الفلسطيني بعد خسارته الجولة الأولى من طلب الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ومنظماتها، وتأكيده أن العلاقة مع حركة حماس لن تكون على حساب العلاقة مع الشرعية الفلسطينية، وأن الأردن لا زال على موقفه لا يعترف إلا بمنظمة التحرير وتباعًا السلطة الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني (عفيفة،114:2014) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن عدد الزيارات واللقاءات بين الجانبين خاصة على مستوى قيادة البلدين ليست بالكثيرة، فقد بلغ إجمالي عدد تلك اللقاءات اثني عشر لقاءً، فهي قليلة مقارنة بحجم وخصوصية العلاقة بين البلدين، لذا بقيت العلاقات الأردنية الفلسطينية تقتصر على الدعم والمساندة للشعب وللقيادة الفلسطينية في المطالبة بحقوقهم السياسية، لكن على أرض الواقع لم تحدِث هذه العلاقات أي تأثير على الواقع الفلسطيني لا سياسيًا ولا حتى اقتصادياً ، وظلت هذه العلاقات محكومة بالاتفاقيات السياسية التي وقعها الجانبان مع الجانب الإسرائيلي.

ثالثاً: الاتفاقيات السياسية الموقعة بين السلطة الفلسطينية والمملكة الأردنية من(2000-2014):

1-اتفاقية الوصاية الدينية على الأماكن المقدسة في (31/مارس 2013):

أ. الظروف التي دفعت الطرفين لعقد هذه الاتفاقية:

وقعت في(31/مارس2013) في مدينة عمان اتفاقية الوصاية الدينية على الأماكن المقدسة بين المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية، ووقع عن الجانب الأردني الملك عبد الله الثاني وعن الجانب الفلسطيني الرئيس محمود عباس، وتوضح هذه الاتفاقية دور ملك الأردن في المحافظة على المقدسات الإسلامية، وذلك أسوة بملوك الأردن السابقين ويحق للحكومة الفلسطينية ممارسة السيادة على مدينة القدس(أبو لاشين،2014) .

وجاء التوقيع على اتفاقية الوصاية بعيد زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لكل من إسرائيل والأردن والأرضي الفلسطينية، وتماشياً مع زيارة سرية قام بها وزير الخارجية الأمريكي للمنطقة ، كما أنها جاءت في وقت تناقش فيه المفاوضات قضايا الحل النهائي (الجوهري،2013) .

جاءت الاتفاقية بمبادرة من الرئيس محمود عباس، ويرجع ذلك لأسباب كثيرة فيرى بعض المحللين السياسيين أن توقيع الاتفاقية جاء بهدف:

1- سحب البساط الأردني من تحت أقدام حركة حماس التى تمكنت من إعادة العلاقة مع الأردن خلال عام(2012) مستغله المخاوف الأردنية من تقديم الرئيس محمود عباس تنازلات على حساب الأردن، وخوفاً من قيام دولة قطر بفرض وصايتها على المدينة بمباركة جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس (ابراش،2013) .

2- التمهيد لحل إقليمي للملفات الساخنة وخاصة قضية القدس، ويظهر ذلك من خلال نص الاتفاقية وبصراحة للمرة الأولى في السيادة الفلسطينية على الحرم القدسي الشريف (ابو لاشين،2014) .

3- قرب الحديث عن الكونفدرالية بين فلسطين والأردن، وأن هذه الخطوة تمهد للكونفدرالية بين الجانبين بعيد عودة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، فقضية القدس تمثل عقبة كبرى في نجاح عملية المفاوضات، فالاتفاقية تزيل عقبة القدس من عملية التسوية من خلال إسنادها للملك عبد الله الثاني كما جاء في الفقرة "د" والتي تضمنت قيام الملك عبد الله "متابعة مصالح الأماكن المقدسة وقضاياها في المحافل الدولية لدى المنظمات الدولية"، حيث تم وضع الأماكن المقدسة تحت الوصاية الأردنية بموافقة فلسطينية إسرائيلية، وإن إخراج الأماكن المقدسة من تحت إشراف السلطة الفلسطينية يسهل على الرئيس الفلسطيني التعامل مع قضية القدس دون إثارة أي تخوفات أو انتقادات ذات طبيعة دينية بما أن الأردن هو الوصي على الأماكن المقدسة وتطالب الإدارة

الأمريكية الدول العربية بفتح المبادرة العربية؛ لتطبيق ما يتعلق بقضية اللاجئين، وبذلك يتم تسوية القضية الفلسطينية (ابراش،2013) .

4- ممارسة ضغوط من قبل الرئيس الفلسطيني على إسرائيل، فهي عاجزة عن تقديم أي حلول جوهرية في الملفات الساخنة يرقى لتطلعات المجتمع الدولي خاصة ملف قضية القدس بهدف إحراز تقدم في عملية السلام (أبو لاشين،2014) .

5-تساهم هذه الاتفاقية في قيام الأردن بلعب دور مهم في عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وخاصة في قضية القدس واستئنافها من جديد، حيث إنّ الفلسطينيين والأردنيين جاهزون لتقبل بعض الحلول الخلاقة فيما يتعلق بمدينة القدس (صحيفة الحياة الجديدة،2013) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الاتفاقية جاءت بمبادرة من الجانب الفلسطيني، وذلك تمهيداً لحل إقليمي يتم ترتيبه يمهد لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية خاصة بعد زيارة الرئيس أوباما للمنطقة وعقد القمة العربية في الدوحة بهدف التوصل لإقامة الكيان الفلسطيني من خلال ربطه بالأردن الذي سيلعب دوراً مهماً في هذه المفاوضات خاصة في ملف قضية القدس وذلك رفعاً للحرج عن القيادة الفلسطينية في حال تنازلت عن السيادة على مدينة القدس وتوريط الأردن في هذا المشروع بغطاء عربي .

ب.مضمون الاتفاقية:

منحت اتفاقية الوصاية على الأماكن المقدسة الملك عبد الله الثاني حق الوصاية والدفاع عن الأماكن المقدسة في مدينة القدس خاصه منطقة الحرم القدسي الشريف، والعمل على احترام الأماكن المقدسة هناك، وضمان الحرية الكاملة للمسلمين وحرية العبادة في جميع الأماكن الإسلامية المقدسة، كما حمّلت الإتفاقية ملك الأردن المسئولية في الدفاع عن الأماكن المقدسة أمام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، وطالبت من الملك عبد الله أيضاً بذل جهود كبيرة لحماية هذه الأماكن واعتراف منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بدور الأردن في رعاية الأماكن الدينية حسب القوانين الأردنية، كما نصت الاتفاقية على ضرورة التشاور بين الجانبين في حال اتخاذ أي قرار يخص المدينة المقدسة(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية -وفا،2013).

وحددت الاتفاقية الدور الأردني في القدس ب"الوصاية" فكانت مبادرة السلام الأردنية الإسرائيلية قد اكتفت فقط بالدور الخاص للأردن في القدس وإعطاء أولوية كبرى للأردن في المفاوضات النهائية ،أما في هذه الاتفاقية فتم نقل الدور الأردني من الدولة الأردنية إلى شخص الملك نفسه، وبموجب هذه الاتفاقية أقرت منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وباتفاق ملزم ولأول مرة بدور الأردن في القدس، وتأكيد الشرعية التاريخية الأردنية على الأماكن المقدسة، وتطبيق القانون الأردني في القدس بما يخص المقدسات الإسلامية والمسيحية(الجوهري،2013).

وجاءت هذه الاتفاقية لترتيب العلاقات بين الجانبين الأردني والفلسطيني تمهيداً للحل النهائي للقضية الفلسطينية على أساس الإقرار الفلسطيني بوصاية ملك الأردن على مقدسات القدس وإقرار الأردن بالسيادة الفلسطينية على القدس وبذل الجهود الممكنة لرعاية وحفاظ الأماكن المقدسة، فهو الأقدر على ذلك وفقاً لنص الاتفاق(الجوهري،2013) .

وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت العبرية" أن الاتفاق الموقع بين الفلسطينيين والأردنيين جاء بعد موافقة الإدارة الأمريكية، وفي أعقاب زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لكل من إسرائيل والأردن ،وتم مناقشة هذا الأمر باستفاضة كاملة وأبدى موافقة واشنطن على هذا الأمر" (www.albawaba.com/ar/481302) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن هذه الاتفاقية تتضمن تنازلاً فلسطينياً صريحاً عن السيادة على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسحية في مدينة القدس من خلال نقل الوصاية على هذه الأماكن للأردن ممثلة في شخص الملك نفسه، وبموجب اتفاق ملزم ومكتوب وتطبيق القوانين الأردنية عليها في حين عارضت السلطة الفلسطينية الدور الخاص للأردن في اتفاقيه السلام الأردنية الإسرائيلية ،وهذا يعني تراجع السلطة الفلسطينية عن معارضتها السابقة للدور الأردني تجاه مدينة القدس المنصوص عليها في اتفاقية وادي عربة وقبولها به، كما أن هذه الاتفاقية تؤسس لعلاقات أردنية فلسطينية يتم الترتيب لها بموافقة عربية وإقليمية ودولية لإنهاء القضية الفلسطينية على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

وقد استمرت إسرائيل بفرض تعدياتها على القدس خاصة بعد توقيع اتفاقية الوصاية، وعن ذلك تحدث حاتم عبد القادر مسئول ملف القدس في السلطة الفلسطينية: "أن إسرائيل وبعد توقيع الاتفاقية حاولت خلق واقع جديد داخل المسجد الأقصى بهدف تآكل الوصاية الأردنية في حماية الأماكن المقدسة من خلال زيادة عدد ونوعية الإسرائيليين الذين يقتحمون المسجد الأقصى وأصبح الإسرائيليون عبارة عن مجموعات كبيرة تتكون من جميع شرائح المجتمع الإسرائيلي لتشمل المدنيين والعسكريين والمتدينين يعملون على شطب الدور التاريخي للأردن في مدينة القدس من خلال التحكم في زمام الأمور من خلال السماح لليهود بالدخول للمسجد الأقصى، واتخاذ إجراءات ضد القائمين على المسجد الأقصى، واستئناف إسرائيل لأعمال الحفر في باب المغاربة دون أي اعتبار لمعارضة الأردن صاحبة الوصاية على المدينة المقدسة"(القدس العربي،2013) .

وطالب الأردن إسرائيل للتدخل بهدف وقف اقتحامات اليهود المتطرفين للمسجد الأقصى، والتي تزايدت بعد توقيع الاتفاقية بين الأردن وفلسطين(القدس العربي،2013) .

وفي ضوء ما سبق اتضح أن الأردن والذي وافق على هذه الاتفاقية وتحمل مسئولية الدفاع عن الأماكن المقدسة غير قادر بالدفاع عن هذه المدينة وحمايتها من الاعتداءات الصهيونية، وإنما قبل ذلك لتمرير أجندة إسرائيلية أمريكية بغطاء وشرعية عربية تهدف لحل القضية الفلسطينية على

حساب حقوق الشعب الفلسطيني مقابل منح الأردن دوراً في المدينة المقدسة يكون شكليًا أكثر منه عملياً يقتصر على دائرة الأوقاف وبذلك يحقق مصالحه الوطنية العليا التي ينادي بها، وأن هذه الاتفاقية ما كانت تتم بدون الرضا والموافقة الإسرائيلية والأمريكية معاً لأنها تمس قضية غاية في الأهمية ألا وهي قضية القدس، وإن هذه الاتفاقية لها تداعيات كبرى على العلاقات الأردنية الفلسطينية ويتضح أن حل قضية القدس يندرج تحت إطار حل إقليمي ضمن حل شامل للقضية الفلسطينية، وبموافقة ومشاركة أطراف الصراع المباشرة، كما يأتي ضمن سياق التمهيد لحل قضية القدس عبر صياغه الكونفدرالية للعلاقات الأردنية الفلسطينية، فحل قضية القدس لن يتم بشكل منفرد فلسطيني إسرائيلي في نهاية المطاف لأن إسرائيل لن تقبل بالتنازل عن مدينة القدس، فهي تعمل على إدخال الأردن وأطراف عربية أخرى لإضفاء الشرعية الرسمية لحل نهائي لقضية القدس.

ب. موقف الأطراف المختلفة من اتفاقية الوصاية الأردنية للأماكن المقدسة:

1 –الموقف الفلسطيني من اتفاقية الوصاية الدينية للأماكن المقدسة:

تحدث الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن هذه الاتفاقية وقال:" إن الاتفاقية تأتى تكريساً لما هو قائم منذ عهد جلاله المغفور له الملك الحسين بن طلال، وهى تكريس لما هو قائم بيننا منذ عقود" ،وأضاف" أن جلالة الملك عبد الله الثاني هو صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس الشريف وله الحق في بذل جميع الجهود القانونية للحفاظ عليها خصوصاً المسجد الأقصى المعروف في هذه الاتفاقية على أنه كامل الحرم القدسي الشريف"(صحيفة ،2013).

ونفى الرئيس الفلسطيني أن تكون لهذه الاتفاقية أي علاقة بالمفاوضات مع إسرائيل، وأن توقيع الاتفاقية هو لتأكيد دور الأردن المستمر في المدينة المقدسة فمنذ الإعلان عن فك الارتباط بقيت القدس تتبع للأوقاف الأردنية بشكل مباشر، وتحدث الرئيس الفلسطيني محمود عباس للصحفيين قائلاً: "نحن والأردن ننسق مواقفنا معاً، في ما يتعلق بالأوقاف ،واتفاقية الأمس هي تجديد لما تم عام1988" (أبو لاشين،2014) .

و في هذا السياق نفى الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينه أن تكون لهذه الاتفاقية علاقة بموضوع الكونفدرالية مع الأردن فالكونفدرالية مرتبطة بإقامة الدولة الفلسطينية، وأن هذه الاتفاقية جاءت نتيجة لتغير مكانة فلسطين الدولية بعد انضمامها للأمم المتحدة، وما ترتب على ذلك من نتائج سياسية وقانونية تعطي فلسطين الحق في التوقيع على أي اتفاقية تراها في صالحها(أبو لاشين،2014)، وأن الهدف من توقيع هذه الاتفاقية هو حماية الأماكن المقدسة التي تتبع للمسجد الأقصى المبارك وتأكيد الوصاية الدينية للأردن على الأماكن المقدسة في مدينة القدس منذ مبايعة عام (1924) والتي منحت الشريف حسين الوصاية على المقدسات بمدينة القدس، وأن القدس أراضي عربية محتلة منذ عام (1967) وإن جميع الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل غير قانونية وأن السيادة فيها هي للدولة الفلسطينية(صحيفة الرياض،2013).

وفي ضوء ما سبق ترى الدراسة أن السلطة الفلسطينية هدفت من وراء توقيع هذه الاتفاقية عدم التورط في أي حلول أو ترتيبات قادمة لقضية القدس تنوي إسرائيل اتخاذها بشكل يسئ لها، فأرادت أن يتحمل الأردن المسئولية ورغبت السلطة الفلسطينية أن تحصل على شرعية عربية فيما لو طلب منها الموافقة على بعض الحلول الإقليمية المتوقعة من خلال إشراك الأردن في تحمل مسئولياته تجاه مدينة القدس التي سيطرت عليها إسرائيل أثناء الحكم الأردني لها.

2- الموقف الأردني من اتفاقية الوصاية الدينية للأماكن المقدسة:

رفضت المملكة الأردنية التخلي عن دورها في رعاية وحماية الأماكن الدينية في المدينة المقدسة، وبقيت رعاية المملكة للمقدسات مطلباً ثابتًا على الدوام أثناء الحرب مع إسرائيل، وأثناء التوقيع على معاهدة السلام معها، وقبل وبعد فك الارتباط مع الفلسطينيين، وحتى بعد الاعتراف بالدولة الفلسطينية من الأمم المتحدة(صحيفة الشرق الأوسط،2014).

ونفى الناطق باسم الحكومة الأردنية محمد المومني أن تكون لهذه الاتفاقية أي علاقة بموضوع الكونفدرالية مع الجانب الفلسطيني، بينما اعتبرت الحكومة الأردنية هذه الخطوة شأن يخص العائلة الملكية الأردنية فقط بصفتهم من سلالة بني هاشم(أبو لاشين،2014)وتأكيد من الهاشميين بصفته من آل البيت على دورهم الديني أمام الأطماع التلمودية وأنهم استمرار للعهدة العمرية التي بموجبها فرضت الحماية على المقدسات الإسلامية، والمسيحية، والذي منحها دوراً سياسياً مر في مراحل متعددة من تاريخ الأردن(ابولا شين،2013) على الرغم من أنه لم ير في التاريخ أي دور خاص لآل البيت أو بني هاشم تجاه مدينة القدس.

وعقد مجلس النواب الأردني جلسة خاصة لمناقشة احتجاج إسرائيل على توقيع اتفاقية الوصاية الدينية التي وقعها الأردن مع السلطة الفلسطينية وطرحها للمناقشة من قبل أعضاء الكنيست الإسرائيلي، وصوت (86) نائباً أردنياً من أصل (150) نائباً على قرار طر السفير الإسرائيلي من عمان وسحب السفير الأردني من تل ابيب والغاء معاهدة السلام وصرح النائب خليل عطية قائلاً: "إن قرار المجلس ملزم للحكومة ومشروط باتخاذ إسرائيل قرار بسحب الوصاية الأردنية الهاشمية على المقدسات الإسلامية في القدس، وأنه إذا تطورت الأمور وتسارعت فإن على الحكومة اتخاذ قرارات من شأنها ردع إسرائيل وإلا فإن مجلس النواب سيصوت على سحب الثقة بالحكومة" (صحيفة الشرق الأوسط،، 2014).

وتحدث رئيس مجلس النواب الأردني أنه ستبقى الوصاية الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة من الناحية الدينية والتاريخية، وأن البرلمان الأردني قادر على اتخاذ الإجراءات التي تساند الملك عبد الله كونه صاحب الوصاية الأول (صحيفة الدستور،2014) .

وبناءً على اتفاقية السلام الموقعة بين الأردن وإسرائيل واتفاقية الوصاية الموقعة بين الأردن والسلطة الفلسطينية ، تنتقل الوصاية الدينية من إطارها الديني والتاريخي المعنوي إلى الإطار

القانوني، ويصبح الملك عبد الله الثاني صاحب الوصاية القانونية على الأماكن المقدسة أمام المنظمات الدولية ضد إجراءات إسرائيل في الأماكن المقدسة ، وحث إسرائيل على احترامها وإلزامها بالاتفاقيات الموقعة. (المجالي ،2014) .

وأكد حزب الجبهة الأردنية الموحدة على قدسية اتفاقية الوصاية الدينية للأردن على الأماكن المقدسة في مدينة القدس مطالباً الأمة العربية والإسلامية بالتصدي للإجراءات الإسرائيلية في المدينة المقدسة، معتبراً أن رفض إسرائيل للوصاية الأردنية على الأماكن المقدسة اعتداء على القدس والمسجد الأقصى، وأن هدف الرفض هو تقسيم القدس زمانياً ومكانياً وشرعنه الإجراءات الإسرائيلية في المدينة المقدسة، وطالب الحزب بالعودة للقانون الدولي ولاتفاقية وادي عربا التي تعطي الأردن دوراً مهماً في الأماكن المقدسة على اختلافها (الدستور،2014) .

وفي ضوء ما سبق اتضح أن الأردن هدف من وراء توقيع هذه الاتفاقية أولاً المحافظة ،وتعزيز تواجده في مدينة القدس لأهميتها الدينية والتاريخية، والذي أكدته اتفاقية السلام مع إسرائيل ،وثانيا التمهيد لحل اقليمي لمدينة القدس يتم ترتيبه بموافقة الأطراف المعنية بعملية السلام مع الجانب الفلسطيني صاحب السيادة السياسية والدينية والقانونية على المدينة المقدسة، وبغطاء عربي وذلك تماشياً مع المخططات الدولية الهادفة لحل القضية الفلسطينية بدء بإنهاء ملف مدينة القدس التي تقف عقبه أمام تقدم عملية السلام وبهذه الاتفاقية تنتهى قضية القدس من ملف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من خلال التمهيد لحلول إقليمية على حساب الطرفين لصالح إسرائيل.

3 –الموقف الإسرائيلي من اتفاقية الوصاية الأردنية للأماكن المقدسة:

رفضت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بالسيادة الأردنية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس ،وشرعت إسرائيل وبشكل عملي إنهاء الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية، وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في(12 /يناير 2013) أن اتفاق الوصاية الذي وقعه الأردن مع الجانب الفلسطيني، والذي بموجبه أصبحت الوصاية على الأماكن المقدسة للملك عبد الله الثاني "ليس ملزماً لإسرائيل"(صحيفة القدس العربي،2013).

وقام عضو الكنيست الإسرائيلي فيجلين بطرح موضوع الاتفاقية داخل الكنسيت الإسرائيلي، لكن الكنيست أرجأ عملية التصويت إلى وقت لاحق ، كما طالب بنقل السيادة على المسجد الأقصى من الحكومة الأردنية إلى الحكومة الإسرائيلية(صحيفة الشرق الأوسط،2014) .

وذكرت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية في عددها الصادر بتاريخ 1/إبريل 2013 أن الاتفاق كان بموافقة أمريكية وعلم إسرائيل (ابو لاشين،2014) .

وفي ضوء ما سبق اتضح أن إسرائيل أعلنت عن رفضها التنازل عن مدينة القدس على اعتبار أنها العاصمة الأبدية والموحدة لدوله إسرائيل.

ويتضح مما سبق أن الجانبين الفلسطيني والأردني قاما بتوقيع اتفاقية الوصاية بهدف التمهيد للحلول السياسية التي يتم ترتيبها بهدف حل القضية الفلسطينية من خلال إنهاء قضية القدس في إطار حل إقليمي دولي من خلال عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية برعاية عربيه ودوليه، وتعتبر هذه الخطوة بمثابة وسيلة ضغط فلسطينية قام بها الرئيس محمود عباس بهدف إحراج إسرائيل الرافضة تقديم أي تنازلات في مدينة القدس للجانب الفلسطيني، بهدف إحراز تقدم جوهري في عملية السلام، كما أن الجانب الأردني لا يمكنه الدفاع عن المدينة القدس إحدى اهم المحددات الرئيسة التي تحكم العلاقات الثنائية لكلا البلدين، حيث إن الأردن لم يصدر عنه أي إجراءات على الأرض تخالف إجماع دول الاعتدال العربي بخصوص مدينة القدس والقضية الفلسطينية ولا أي إجراءات مضادة للاعتداءات الإسرائيلية على القدس والمسجد الأقصى على الرغم من أن هذه الوصاية تعطي الأردن مساحة وثقل أكبر في ممارسة الضغوطات على الجانب الإسرائيل لحل القضية الفلسطينية بشكل عام، وقضية القدس بشكل خاص وهذا ما هدف الرئيس عباس لتحقيقه من تجديه لتوقيع الاتفاقية مع الجانب الأردني .

المبحث الثاني :العلاقات الاقتصادية والتجارية الأردنية الفلسطينية

تعتبر الأردن الشريك التجاري الثاني لفلسطين بعد إسرائيل، وهى البوابة الرئيسة للتجارة الفلسطينية الخارجية من خلال الضفة الغربية نحو الدول العربية وطبيعة الاستثمارات المتبادلة بين الجانبين متشابهة لدرجة كبيره خاصة في المصارف المالية، وأن أكثر من(50 %)من الاستثمارات المالية في فلسطين يتم تداولها بالدينار الأردني(علاونة،79:2006).

اولاً: الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل من عام(1994-2000):

اتفاقية باريس الاقتصادية عام(1994):

تم توقيع اتفاق باريس الاقتصادي بعد توقيع اتفاق الحكم الذاتي والذي ترتب عليه إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على أن تكون هذه الاتفاقية لمرحلة انتقالية تحكم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من ناحية، وبين الجانب الفلسطيني والعالم الخارجي من ناحية أخرى، والاتفاقية عبارة عن إعلان مبادئ لتمهيد العلاقات الاقتصادية بين الجانبين فقد نصت المادة (24) من الفصل الرابع في اتفاق الحكم الذاتي على أن" يعترف الجانبان بالروابط الاقتصادية لكل جانب مع الأسواق الأخرى والحاجة لتحقيق بنية اقتصادية أفضل لشعبيهما" وتوضح الاتفاقية أوجه العمل على تقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني في ممارسه حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي والذي يتناسب مع خططه التنموية، وجاء اتفاق باريس على عكس التوقعات الفلسطينية من تحقيق تنمية للاقتصاد الفلسطيني، فشهدت جميع القطاعات الاقتصادية الفلسطينية تراجعاً كبيراً بسبب الممارسات الإسرائيلية التي دمرت الاقتصاد الفلسطيني (سرداح،39:2012).

ومنح اتفاق باريس الاقتصادي السلطة الفلسطينية حرية الاستيراد من الخارج ضمن قوائم محددة وهذا جيد لو تم تطبيقه بشكله الصحيح على أرض الواقع لأنه يدعم ويطور الاقتصاد الفلسطيني ويساعد في الانفتاح على العالم الخارجي، وكثير من بنود هذا الاتفاق لم تطبق بسبب السياسية الإسرائيلية من إغلاق للمعابر التي تربط السلطة الفلسطينية بالعالم الخارجي وممارسات إسرائيل في المعابر والموانئ على البضائع الفلسطينية، كما حدد الاتفاق قائمة من السلع والخدمات المسموح باستيرادها من الخارج حسب المواصفات والمقاييس الإسرائيلية كما صادر هذا الاتفاق حق السلطة الفلسطينية في إصدار عملة وطنية وتحديد ثلاث عملات للتداول في السوق الفلسطيني، وهي الشيكل الإسرائيلي والدولار الأمريكي والدينار الأردني وهذا ينقص من السيادة الوطنية على الاقتصاد الفلسطيني وترحيله لمفاوضات الحل النهائي(سرداح،40:2012،41).

وتضمن اتفاق باريس الاقتصادي ربط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي مع السماح لهامش محدود من الارتباط بالاقتصاد العربي والإسلامي خاصة الأردن ومصر، وتم تحديد قوائم السلع التي يسمح

باستيرادها من الأردن حسب تصنيفات أطلق عليها(**B A2 A1**) وتم فيما بعد تعديل هذه القوائم وزيادة عدد السلع المسموح باستيرادها(فارس،12:2005).

وفي ضوء ما سبق اتضح أن اتفاق باريس الاقتصادي انعكس سلباً على العلاقات الاقتصادية الأردنية الفلسطينية، فقد حدّ من تطور هذه العلاقات وتحكم في عملية الاستيراد والتصدير بين الجانبين من خلال تحديد الأصناف والسلع المسموح تبادلها بين الجانبين، وأبقى سيطرة إسرائيلية على جزء كبير من الاقتصاد الفلسطيني من خلال السيطرة على المعابر الدولية مع كلٍ من الأردن ومصر، وإغلاقه عن العالم الخارجي ومنح إسرائيل التحكم في التجارة الخارجية الفلسطينية.

ثانيا: التعاون الاقتصادي والتجاري بين السلطة الفلسطينية والأردن من عام(2000-2014)

مرت العلاقات الاقتصادية الأردنية الفلسطينية بمراحل مختلفة وهى على النحو التالي:-

أ.التعاون الاقتصادي قبل أوسلو من عام (1967-1994م)

فرضت إسرائيل سيطرتها على التجارة الفلسطينية الخارجية من خلال تحكمها في المعابر والمنافذ التجارية مع الدول العربية والعالم الخارجي، فكان الاستيراد في السنوات الأولى للاحتلال الإسرائيلي يتم عن طريق إسرائيل فقط، وتزامن هذا مع فرض إسرائيل إجراءات أمنية تكبح أي تطور حقيقى في التجارة الخارجية الفلسطينية(سرداح،78:2012).

واستمر التعاون الاقتصادي بين فلسطين والأردن بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وفقاً للمحددات الاقتصادية والسياسية والأمنية الاسرائيلية التي خلقت سياسة الجسور المفتوحة وهى أن كل سلعة فلسطينية يتم تصديرها للخارج يجب أن يتم بموافقة إسرائيلية ومن خلال سياستها التجارية ومن خلال المعابر الإسرائيلية، وبهذا أصبحت إسرائيل هي المتحكم في التجارة الفلسطينية الخارجية (سرداح،80:2012) .

ورغم استمرار العلاقات الاقتصادية بين الأردن وفلسطين بعد عام (1967) كانت بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية تصدر عن دائرة الإحصاء الإسرائيلية بالرغم من توفر هذه البيانات للجهات الأردنية، إلا أن الأردن كان ينظر للتجارة مع فلسطين بمثابة تجارة داخلية، لذا لم يصدر الأردن بيانات تجارية رسمية عن علاقاتها مع فلسطين(الجعفري وأخرون،17:2000)

واستمر تدفق الصادرات الفلسطينية خاصة السلع الزراعية للأردن منذ عام (1967) وزادت العلاقة بعد المقاطعة العربية لإسرائيل، وبعد عام(1988) دخلت العلاقات الاقتصادية منحى آخر إثر قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بين الأردن والضفة الغربية حتى عام 1995(سرداح،123:2012).

الجدول التالي **(1)** يوضح حجم التبادل التجاري(بالمليون دينار) بين الأردن وفلسطين والعجز في الميزان التجاري لصالح الجانب الفلسطيني في الفترة من عام**(1967-1994)**

السنة	إجمالي الواردات الأردنية	إجمالي الصادرات الفلسطينية	حجم التبادل التجاري	العجز في الميزان التجاري
1970	1.39	15.86	17.25	14.47
1971	2.49	22.75	25.24	20.26
1972	3.24	28.71	31.95	25.47
1973	3.18	20.16	23.34	16.98
1974	3.3	37.16	40.46	33.86
1975	3.82	51.22	55.04	47.4
1976	4.06	67.1	71.16	63.04
1977	4.42	85.09	89.51	80.67
1978	4.28	95.7	99.98	91.42
1979	3.05	88.6	91.65	85.55
1980	3.47	104.55	108.02	101.08
1981	7.5	101.21	108.71	93.71
1982	7.38	124.47	131.85	117.09
1983	7.92	87.9	95.82	79.98
1984	6.78	97.01	103.79	90.23
1985	6.56	85.82	92.38	79.26
1986	8.7	95.35	104.05	86.65
1987	10.86	84.14	95	73.28
1988	11.63	47.52	59.15	35.89
1989	10.89	42.33	53.22	31.44
1990	14.49	53.19	67.68	38.7
1991	12.74	55.99	68.73	43.25
1992	12.7	61.07	73.77	48.37
1993	7.87	38.71	46.58	30.84
1994	6.5	31.5	38	25

(**1**) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-التجارة الخارجية السلعية للضفة الغربية وقطاع غزة الإمكانات والأفق، معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية(ماس) 1995،رام الله

-سرداح، خليل**(2012)**:الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي آفاق التكامل الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة جامعه الأزهر، غزة.

وفي ضوء ما سبق ومن خلال دراسة الجدول السابق يتضح أن حجم التبادل التجاري بين الأراضي الفلسطينية والأردن في الفترة الممتدة من عام (1967-1993)(قبل توقيع اتفاق أوسلو) كانت الصادرات الفلسطينية للأردن تمثل نسبة كبيرة خاصة السلع الزراعية، وأن الصادرات الفلسطينية للأردن خلال السنوات التي سبقت "أوسلو "كانت مرتفعة وبنسبة عالية فكان صافي الميزان التجاري لصالح فلسطين حتى عام (1993.)

ب.التعاون الاقتصادي بعد أوسلو من عام (1994-2000)م

شهدت هذه الفترة إجراء بعض الترتيبات للعلاقات الاقتصادية بين الأردن وفلسطين، وتوجت بتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية بين البلدين، ومنذ عام(1994) بقيت العلاقات التجارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة ، وإسرائيل والدول المجاورة من جهة أُخرى ، وخاصة الأردن تخضع للمصالح الأمنية والسياسية الإسرائيلية، فزاد ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وتعرض الاقتصاد الفلسطيني للانكماش خلال الأعوام (1993-1997) وأصبح الانكماش وعدم استقرار الاقتصاد الفلسطيني الصفة الرئيسة لمؤشر الاقتصاد الفلسطيني في تلك الفترة (الجعفري،1998: 9).

اتفاق التعاون التجاري بين السلطة الفلسطينية والأردن عام (1995) هدف إلى فتح آفاق جديدة أمام التجارة الخارجية الفلسطينية وتقليص السيطرة الإسرائيلية على قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية(الخالدي،117:2003).ونص الاتفاق على تسهيل دخول رجال الأعمال إلى البلدين وتسهيل عملية الاستيراد والتصدير والنقل وحركة الترانزيت، وتشجيع إقامة المعارض والتدريب في كلا البلدين وتشكيل لجنة مشتركة لمراجعة قوائم السلع والخدمات لتنشيط التبادل التجاري، كما اعتمد الاتفاق على مبدأ القوائم السلعية المعفاة من الرسوم الجمركية، وبالرغم من ذلك استمر التبادل التجاري بين البلدين دون الحد المطلوب، ويرجع ذلك لعدم الاتفاق على آلية لتنفيذ هذه الاتفاقيات، ولم تشمل القوائم السلعية بعض السلع الفلسطينية، وبالتالي لم تحقق الاتفاقية أهدافها من التبادل التجاري(الصوراني،2006: 49)

وأظهرت تلك الفترة أن(60%)من الصادرات الأردنية تتوافق مع الواردات الفلسطينية وأن(40%)من الصادرات الفلسطينية تتوافق مع الواردات الأردنية وذلك ضمن تحقيق معيار الكفاءة الإنتاجية والتي تعرف بأنها: "هي العلاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية من جهة وبين المخرجات الناتجة من هذه العملية من جهة أخرى، حيث ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم إلى الموارد" والتخصص حسب مبدأ الميزة النسبية في الإنتاج (الصوراني،50:2006)

وأزال الاتفاق الموقع بين الأردن والسلطة الفلسطينية عام (1995)المخاوف التي كانت تساور الأردن من العلاقات بين منظمة التحرير وإسرائيل، فقد أكد الاتفاق على إنشاء لجنة مشتركة تجتمع بشكل دوري من أجل التعاون والتنسيق في رسم السياسات في مختلف المجالات، ومنها المالية

والتجارية، وتم الاتفاق على إنشاء منطقة تجارية حرة بين البلدين في وادي الأردن والاستثمار المشترك فيها(أبو شنب،1995:156،157).

والجدول التالي (**1**) يوضح حجم التبادل التجاري(بالمليون دينار) بين الأردن وفلسطين والعجز في الميزان التجاري في الفترة من عام(**1994-2000**)

السنة	إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات	حجم التبادل التجاري	العجز في الميزان التجاري
1994	6.5	31.5	38	25
1995	8745	24200	32945	15455
1996	6990	15303	22293	8313
1997	25032	17191	42223	-7841
1998	57293	9166	66459	-48127
1999	59838	8435	68273	-51403
2000	24556	8435	32741	-16371

وفي ضوء ما سبق ومن خلال دراسة الجدول السابق اتّضح أن حجم التبادل التجاري بين الأراضي الفلسطينية والأردن في الفترة الممتدة من عام (1994-2000) (بعد توقيع اتفاق أوسلو) والتوقيع على اتفاق باريس الاقتصادي وتوقيع الاتفاق التجاري الأردني الفلسطيني شهد انخفاض نسبة الصادرات الفلسطينية للأردن وأصبح صافي الميزان التجاري لصالح الأردن باستثناء الأعوام (1995 و1996) بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي تضمنها اتفاق باريس الاقتصادي بتحديد قوائم السلع وفرض القيود على المعابر التجارية الفلسطينية وفرض السياسية المالية والاقتصادية الإسرائيلية على السوق المالي الفلسطيني، وعدم الاتفاق على آلية معينة لتنفيذ الاتفاق التجاري الأردني الفلسطيني.

(**1**) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التاليه:-

-سرداح، خليل(٢٠١٢):الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة جامعه الأزهر، غزة.:١٢٧.

ج. التعاون الاقتصادي خلال الفترة من عام (2001-2014م):

تأثرت التجارة الفلسطينية الخارجية بأحداث انتفاضة الأقصى في (28 سبتمبر عام2000م) وذلك بسبب الإغلاقات المتكررة للمعابر ومنع تنقل البضائع بين فلسطين والعالم الخارجي كأسلوب عقاب جماعي للفلسطينيين، وذلك بهدف السيطرة على السوق الفلسطيني وإغلاقه أمام التجارة الخارجية بينما استمر مفتوحاً أمام البضائع الإسرائيلية(حسين، حرز،2005:7) .

وتحسن حجم التبادل التجاري بين الأردن وفلسطين خلال السنوات الأخيرة بشكل مطرد وسجلت الصادرات الفلسطينية نمواً تدريجيا سنة بعد أخرى فقد زادت عام (2004)ما نسبته(23.8%) عن عام 2003 و (51.8%) و (123%) للعامين (2005) و (2006) أما بالنسبة لواردات فلسطين من الأردن، فقد نمت بشكل بطئ وليس مثل درجة نمو الصادرات الفلسطينية وشهدت الأعوام(2007،2008) ارتفاع نسبة التبادل التجاري بين الجانبين فقد زادت الصادرات الفلسطينية للأردن بنسبة (195%) في عام (2007)عما كانت عليه عام (2003) وخلال هذه الفترة سجل الميزان التجاري لصالح الأردن(**قطيشات،2011**) .

وأظهرت إحصائيات شهادات المنشأ التي تصدرها الغرف التجارية الفلسطينية أن الصادرات الفلسطينية في عام (2007،2008) شهدت نمواً مطرداً بسبب الارتفاع فى زيادة التصدير إلى الدول العربية وتصدرت منتجات الحجر والرخام الصدارة من تلك الصادرات بنسبة (30%) ثم تلتها المنتجات الزراعية بنسبة(19%) ثم المواد الغذائية بنسبة(16%) ثم المعدنية والبلاستيكية بنسبة(10%)، وأن أهم القطاعات التي شهدت زيادة في نسبة التصدير هي المنتجات الزراعية ثم المعدنية والبلاستيكية والغذائية، ويرجع سبب الارتفاع في حجم الصادرات بين عامي (2007و 2008) إلى رفع مستوى جودة المنتجات الفلسطينية واستكشاف أسواق خارجية جديدة والإعفاءات الجمركية التي حظيت بها المنتجات الفلسطينية في منطقة التجارة العربية الحرة، وبرامج الترويج والاشتراك في المعارض، أما قطاع غزة ففي عامي(2007،2008)كانت صادراته شبه معدومة بسبب الحصار وتوقف عملية الإنتاج، وعدم السماح بالتصدير والاستيراد وعزل قطاع غزة عن العالم الخارجي (صحيفة القدس،2009).

وأشار التقرير الإحصائي الصادر في تشرين الأول عام (2013) إلى أن الأردن تصدرت الوجهة الأولى للصادرات الفلسطينية من حيث عدد وقيمة شهادات، المنشأ التي أصدرتها الغرف التجارية الفلسطينية، فقد استحوذت المملكة الأردنية على(28 %) من عدد الشهادات كما أشار التقرير إلى زيادة نسبتها(55%)من حيث قيمة شهادات المنشأ لنفس الفترة(التقرير الاحصائي ،2013:2).

وتحدث السفير الأردني في فلسطين خالد الشوابكة في (1/ابريل 2014) أن الميزان التجاري بين البلدين لم يرتقِ لمستوى حجم العلاقات الكبيرة بين البلدين فحجم التبادل التجاري بين البلدين يبلغ (100)مليون دولار سنوياً(http://sahafty.net/news657788.htm) .

وكانت البضائع والسلع التجارية المصدرة من الأراضي الفلسطينية للأردن حظيت بإعفاء كامل من الرسوم الجمركية، وذلك بناء على الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الجانب الفلسطيني والأردني ،وكذلك الاتفاقيات التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع المنظمات الدولية على أساس السوق الحرة لاستقبال البضاع(مركز التجارة الفلسطيني،5:2014) .

والجدول التالي (**1**) يوضح حجم التبادل التجاري(بالمليون دينار) بين الأردن وفلسطين والعجز في الميزان التجاري في الفترة من عام(**2001-2014**)

السنة	إجمالي الواردات الأردنية	إجمالي الصادرات الفلسطينية	حجم التبادل التجاري	العجز في الميزان التجاري
2001	23600	11079	34679	-12521
2002	21635	12152	33787	-9483
2003	18883	10794	29677	-8089
2004	29858	11906	41764	-17952
2005	35123	17464	52587	-17659
2006	33017	22973	55990	-10044
2007	44796	27781	72577	-17015
2008	47126	34122	81248	-13004
2009	48122	28855	76977	-19267
2010	67370	31203	98573	-36167
2011	89982	38927	128909	-51055
2012	98431	58558	156989	-39873
2013	91	55	146	-36
2014	80	56	136	-24

(1)الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:-

-سرداح، خليل(2012):الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة جامعه الأزهر، غزة.

-التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام2012-2013(2014): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت

-صحيفة الرآي الاردنية 20/11/2015

وفي ضوء ما سبق اتضح أنه ومن خلال رصد عملية حجم التبادل التجاري بين الأردن والسلطة الفلسطينية للفترة من عام(2001-2014) استمر الميزان التجارى لصالح الأردن بالرغم من التذبذب وعدم الاستقرار وشهدت الأعوام الممتدة من (2000-2004) انخفاضاً كبيراً وذلك بسبب:

1-الإجراءات الإسرائيلية على الحدود والمعابر.

2-اشتعال الانتفاضة الفلسطينية.

أما خلال الفترة التي تمتد من عام(2005-2013)شهدت نمواً ملحوظاً وبنسبة كبيرة في حجم التبادل التجاري، وذلك بسبب توقيع الاتفاقيات التجارية بين البلدين واتفاقيات المناطق الحره، والتي أعطت للبضائع الفلسطينية الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على المعابر الأردنية ونستثني من هذه الفترة الأعوام(2009) و (2013) ، والتي شهدت انخفاضاً ملحوظاً فأخذ التبادل التجاري بين البلدين في التراجع منذ عام (2009) بسبب الإجراءات الإسرائيلية على المعابر الحدودية، ويظهر ذلك من خلال انخفاض قيمة الصادرات الفلسطينية إلى الأردن، وفي الفترة ما بعد (2013) نلاحظ أن التبادل التجاري بين البلدين بدأ يعود للارتفاع من جديد بفضل توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات وبرامج التنفيذ بين البلدين.أما في نهاية عام (2013) وبداية عام(2014) بدأ التراجع في التبادل التجاري بين البلدين بسبب عودة إسرائيل في تشديد إجراءاتها الأمنية على المعابر التجارية.

وفي ضوء ما سبق ومن خلال دراسة الجدول السابق اتضح أن حجم التبادل التجاري بين فلسطين والأردن في الفترة الممتدة من عام (2001-2014) وبالرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية إلا أنها استمرت نسبة انخفاض الصادرات الفلسطينية للأردن، وأصبح صافي الميزان التجاري لصالح الأردن بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي تضمنها اتفاق وفرض القيود على المعابر التجارية الفلسطينية، وفرض السياسة المالية والاقتصادية الإسرائيلية على السوق المالي الفلسطيني، الأمر الذى أكد عدم استقلالية الاقتصاد الفلسطيني وارتهانه للقرار الإسرائيلي وقدرة إسرائيل على التحكم فيه وفي العلاقات التجارية بين السلطة الفلسطينية والعالم.

ثالثاً: أهم اللقاءات والزيارات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والسلطة الفلسطينية:

عقدت العديد من اللقاءات والزيارات بين الجانبين بهدف تطوير وتعزيز التبادل التجاري وفي شهر يوليو عام (2007) عقد اجتماع بين وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني الدكتور/ جواد ناجي ورئيس الوزراء الأردني الدكتور فايز الطراونة لمناقشة سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، و دعا الدكتور/ جواد ناجي، و الدكتور/ فايز الطراونة لعقد اجتماعات اللجنة العليا في مدينة رام الله، وتم عقد لقاء في نفس الجلسة بين وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني الدكتور/ جواد ناجي والدكتور/ شبيب عماري وزير الصناعة والتجارة الأردني، وأسفر اللقاء عن عديد من القرارات منها:

1-العمل على تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين في المجالات المختلفة خاصة التجارة.
2-العمل على إزالة العقبات والعوائق التي تحول دون تنمية تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية.
3-الضغط على الجانب الإسرائيلي الذي يضع العقبات أمام حركة التبادل التجاري بين البلدين.
4-ضرورة إحلال السلع الوطنية وخاصة الأردنية محل السلع الإسرائيلية في السوق الفلسطيني.
5-اعتماد المختبرات الفلسطينية لإصدار شهادة المطابقة الخاصة بالسلع الغذائية(صحيفة الحياة الجديدة،2012).

وقامت الحكومة الأردنية باتخاذ إجراءات على أرض الواقع لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، من خلال عملية تسهيل انسياب البضائع في كلا الاتجاهين من خلال ازالة العقبات التي تقف أمام تطور التجارة بين البلدين فقد استلمت الحكومة الأردنية جهاز الماسح الضوئي لفحص الحاويات المحملة بالبضائع والسلع على المعبر بين الجانبين بدلاً من التفريغ اليدوي، وطالب الجانبان الفلسطيني والأردني الجانب الإسرائيلي بإزالة القيود التي يفرضها على حركة تنقل البضائع بين البلدين، لكن إسرائيل استمرت في سياستها لإضعاف التبادل التجاري من خلال الحواجز وتأخير تخليص البضائع والفحص الأمني وغيرها من القيود على حركة السلع التجارية بين الجانبين (صحيفة فلسطين،2015).

أما فيما يخص الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة بين الجانبين فأشار حيدر حجة مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس في السلطة الفلسطينية أن مؤسسة المواصفات والمقاييس لدى الجانبين اعتمدت علامة الجودة حسب المعايير والمواصفات المتفق عليها بين الجانبين، وتم تطبيق ذلك بنسبة كبيرة جداً ولكن تبقى الصلاحيات الإسرائيلية على المعابر الفلسطينية، والتي تعيق عملية تبادل السلع التجارية بين الجانبين، لأسباب إسرائيلية بهدف منع إحلال السلع الأردنية محل السلع الإسرائيلية في السوق الفلسطيني(حجة،2016).

ونظمت غرفة صناعة وتجارة نابلس في كانون الأول (2011) لقاء بحضور رئيس الغرفة عمر هاشم، ورئيس هيئة الاستثمار الفلسطيني، ورئيس الوفد الأردني السيد عوني رشود وتطرق الجانبان إلى ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين وتشجيع الاستثمار وتبادل الزيارات والخبرات في شتى المجالات (جريدة الحياة الجديدة،2011) .

وفي(4 يوليو/2012)تم افتتاح معرض فلسطين للصناعات في مدينه الحسين للشباب برعاية الدكتور/ جواد ناجي وزير الاقتصاد الفلسطيني، ووزير الصناعة والتجارة الأردني الدكتور/ شبيب عماري بالتعاون مع غرفة صناعة وتجارة عمان ومؤسسة تشجيع الاستثمار والغرف الصناعية والتجارية والزراعية الفلسطينية بمشاركة (55) شركة فلسطينية منها (7)شركات من قطاع غزة ولأول مرة موزعة بين القطاعات المعدنية والبلاستيكية والحرفية والحجر والرخام والجلدية والأثاث

والمفروشات والصناعات الكيميائية وقطاع التكنولوجيا(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا،2012).

وعقدت اللجنة العليا الأردنية الفلسطينية دورتها الثالثة يوم الخميس(4 أكتوبر/ تشرين الأول عام 2012) في مدينة رام الله واستمرت لمدة يومين وترأس الجانب الفلسطيني الدكتور/ سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني، والدكتور/ فايز الطراونة رئيس الوزراء الأردني، وتم التوقيع على رزمة من الاتفاقيات بين الجانبين، والتي هدفت لتحقيق المنفعة العامة للشعبين من خلال اندماج وتكامل الاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد العربي والتنسيق بين الجانبين في عمل وأنشطة المنظمات العربية والدولية بما يحقق المصالح المشتركة للطرفين ، ورفع حجم التبادل التجاري بين البلدين .(صحيفة الحياة الجديدة،2012) .

عقدت اللجنة الاقتصادية الفلسطينية الأردنية اجتماعاً في مدينة رام الله بتاريخ 26 نوفمبر (2013) برئاسة وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني الدكتور/ جواد ناجي، ووزير الصناعة والتجارة الأردني الدكتور/ حاتم الحلواني وطالبت اللجنة بإقامة المشاريع المشتركة وزيارة مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية من قبل الخبراء الأردنيين لاعتماد شهادة الفحص الصادرة منها وعقد دورات تدريبية في مجال المواصفات والمقاييس للكوادر الفلسطينية في مقر مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية ، و أوضح حيدر حجة انه تم زيارة مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية والاطلاع على آلية عملها، وتم تدريب عدد كبير من العاملين في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية واكتساب الخبرة الكافية في هذا المجال لدى مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وفي مقر الجمعية العلمية في الأردن من خلال الدورات التدريبية التي عقدت في الأردن، أما عملية إنشاء مشاريع مشتركة، فهي تسير في بطئ شديد، حيث إن تنفيذها يتوقف على موافقة الجانب الإسرائيلي الذي يسيطر على المعابر الحدودية بين الجانبين(حجة، 2016 ،مقابلة).

وقام محافظ مدينة رام الله والبيرة ليلى غنام في (21سبتمبر 2014) بزياره غرفة تجارة عمان، والتقت النائب الأول لرئيس غرفة تجارة عمان غسان خرفان، وطالب الجانب الفلسطيني بتشكيل لجنة خاصة من القطاع الخاص لدراسة المشاريع المشتركة وتشجيع القطاع الخاص، وإقامة مشاريع استثمارية في المجالات المختلفة بهدف إحلال البضائع الأردنية بدلاً من البضائع الإسرائيلية في الأسواق الفلسطينية. (صحيفة العرب اليوم،2014).

وتحدثت ليلى غنام محافظ مدينة رام الله والبيرة أثناء افتتاح معرض الصناعات والمنتجات الأردنية في مدينة رام الله في(14/مايو/2014) أن هذه المعارض تأتي ضمن تشجيع القطاع الخاص لدى البلدين في اقامة مشاريع استثمارية في المجلات المختلفة وهذا يقلل من حجم الطلب على المنتج الإسرائيلي وإحلال المنتج الأردني والعربي بدلاً من المنتج الإسرائيلي(صحيفة الأيام،2015).

عقد اجتماع في مدينة عمان في (12 ديسمبر2014)بين رئيس غرفة صناعة عمان السيد زياد الحمصي، وأمين سر غرفة تجارة وصناعة محافظة رفح السيد بسام زنون، وأسفر اللقاء عن المطالبة بإزالة العوائق التي تقف أمام تطور العلاقات الاقتصادية بين الجانبين و إقامة معارض ومشاريع مشتركة بين الجانبين في كلا البلدين، و تسهيل زيارة وفد غرفة صناعة عمان لقطاع غزة للاطلاع على احتياجات السكان من الصناعات الأردنية.(صحيفة الرأي ،2014).

وقد أوضح رئيس غرفة صناعة عمان (زياد الحمصي) أهم معيقات عملية التبادل التجاري مع الجانب الفلسطيني ناتجة عن سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود الفلسطينية وتحكمها بشكل كامل بعملية الاستيراد والتصدير من خلال فرضها لشروط خاصة تجاه الصادرات والواردات الفلسطينية مثل التعرفة الجمركية ، والتي تصعب من تنقل البضائع بين الجانبين واستخدام الذرائع الأمنية بهدف منع إحلال السلع الأردنية محل السلع الإسرائيلية لدى السوق الفلسطيني(صحيفة الرأي،2014) .

وأرجع بسام زنون أمين سر غرفة تجارة وصناعة رفح معيقات التبادل التجاري بين الجانبين الأردني والفلسطيني إلى الجانب الأردني الذي يرفض السماح لرجال الأعمال من قطاع غزة بدخول الأراضي الأردنية لأسباب وحجج أمنية بسبب عملية الانقسام الفلسطيني الداخلي، حيث لم يتم إزالة العقبات التي تقف في طريق تطوير عملية التبادل التجاري ولم تسهل عملية زيارة المختصين من قطاع غزة للأراضي الأردنية(زنون،2016:مقابله).

وفي ضوء ما سبق اتضح أن هناك العديد من الزيارات واللقاءات بين الجانبين على صعيد الملف الاقتصادي والتجاري لكن، هذه الزيارات لم تحقق أو تترجم النتائج المرجوة على أرض الواقع فبقيت حبراً على ورق بسبب الإجراءات الإسرائيلية، إضافة للإجراءات الأردنية تجاه رجال الأعمال والمختصين من قطاع غزة، مما انعكس سلباً على العلاقات الاقتصادية الأردنية الفلسطينية وبقيت عملية التبادل التجاري محدودة ولم ترقَ لمستوى العلاقات بين البلدين فهي محكومة بالسيطرة الإسرائيلية على المعابر الحدودية والمماطلة الأردنية في منح تصاريح دخول الفلسطينيين للأراضي الأردنية.

رابعاً المشاريع الاقتصادية الموقعة بين الأردن والسلطة الفلسطينية من عام(2000 –2014):

توقع العديد من الخبراء الاقتصاديين بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل من جهة واتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن من جهة أخرى، بأن تدخل المنطقة العربية في طفرة اقتصادية كبرى، نتيجة للاستقرار السياسي المتوقع حدوثه في المنطقة، والذي ينعكس بدوره على العلاقات الاقتصادية الأردنية الفلسطينية، وإقامة العديد من المشاريع الكبرى بين البلدين بهدف إنعاش الاقتصاد الأردني وإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني وتنمية وتطوير الاقتصاد الإسرائيلي لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدان الثلاث لكن الواقع جاء خلافاً للتوقعات (محارب،71:2012) .

أهم المشاريع الاقتصادية الموقعة بين الجانبين ما يلي:-

أ.مشروع إنشاء المناطق الحرة:

توقيع اتفاقيه إنشاء المناطق الحرة في(14مارس2000) تنص على ضرورة إنشاء منطقه صناعية بين البلدين وعلى جانبي الحدود والبحث عن جهة دولية تمول هذه المنطقة؛ وبسبب سيطرة الاحتلال على المعابر الحدودية بقيت هذه الاتفاقية حبراً على ورق، وقد عملت السلطة الفلسطينية على استثمار مبالغ مالية بسيطة في المنطقة الصناعية على الحدود الأردنية (علاونة،2006: 87).

وقعت اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ (4/اكتوبر2012) بمدينة رام الله، ومثّل الجانب الفلسطيني جواد ناجى وزير الاقتصاد الوطني، ومثّل الجانب الأردني شبيب عماري وزير الصناعة والتجارة الأردني .(اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الأردن والسلطة الفلسطينية ، 2012) ،وتحدث رياض الصيفي عضو مجلس إدارة غرفة عمان حول أهمية إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الجانبين إلى أن إنشاء المنطقة الحرة سيحد من المعيقات والعراقيل التي تضعها إسرائيل أمام حركة تطور التجارة الفلسطينية؛ ليصبح الأردن معبراً أساسياً للمنتجات الفلسطينية إلى الأسواق العربية والأجنبية وأوضح أن أبرز المعيقات أمام التبادل التجاري بين الأردن وفلسطين تتمثل في:

1-السيطرة الاسرائيلية على المعابر والجسور والنقاط الحدودية التي تربط الضفة الغربية مع العالم الخارجي بحجة الأمن إضافة للشروط التي تفرضها إسرائيل في التغليف والتعبئة وطلب مستندات كثيرة ترهق التجار.

2- إخضاع الواردات الفلسطينية لتعريفات جمركية إسرائيلية بحيث تجعل المنتج الأردني في حالة غير منافس.

3-انعدام الحدود الدولية الحرة بين الأردن وفلسطين.

4-اتفاق باريس الاقتصادي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

5- الفحص الأمني لمدة طويلة للشاحنات والبضائع على المعابر مما يؤدى إلى إتلافها.

6- فرض المقاييس والشروط الإسرائيلية لمطابقتها على الواردات الفلسطينية.(صحيفة الرأي،2014) .

ب .**مشروع تنمية وشق قناة البحر الميت -الأحمر**؛ وقع اتفاق ثلاثي بين الأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل بتاريخ 09 ديسمبر عام 2013 على مشروع تنمية وشق قناة البحر الميت ، حيث تصل هذه القناة بين البحر الأحمر والبحر الميت ، وذلك من خلال مشروع إنقاذ البحر الميت من الجفاف، ومثل الجانب الفلسطيني في هذه الاتفاقية شداد العتيلي رئيس سلطة المياه الفلسطينية، ومن الجانب الأردني حازم الناصر وزير المياه والري الأردني، ومن الجانب الإسرائيلي

سيلفان شالوم وزير الطاقة والتعاون الإقليمي وتستغرق مدة تنفيذ هذا المشروع (5) سنوات بتكلفة مالية تتراوح بين (250–400) مليون دولار ويبلغ طول خط الأنابيب حوالي(180) كم ليضخ ما قيمته(100) مليون متر مكعب من مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت، وتحدث شالوم للصحفيين قائلاً:" تحقق حلم طالما انتظرناه هذا إلى جانب ترسيخ التعاون الإستراتيجي ذي الأبعاد السياسية مع الأردن والسلطة الفلسطينية"(جريدة الصباح نيوز،2013).

وهذا يظهر أن السلطة الفلسطينية ليس لها علاقة مباشرة بشروع قناة البحر الميت– الأحمر لكنها تعمل عراباً وجسراً للمشاريع الإسرائيلية للتطبيع مع الدول العربية فهي بعيدة عن البحر الأحمر.

ج. مشروع إقامة مناطق لوجستية وتخليص جمركي عام(2011):

هدف المشروع كما أوضحه وزير الاقتصاد الفلسطيني جواد ناجي عن إقامه مناطق لوجستية وتخليص جمركي بين الأردن وفلسطين على جانبي الحدود؛ لتسهيل عملية التبادل التجاري، وأن منطقة الدعم اللوجستي في الجانب الفلسطيني ستكون في مدينة أريحا، أما في الجانب الأردني فستقام منطقة الدعم اللوجستي في منطقة بالقرب من جسر الملك حسين كما تم تشكيل لجنه اقتصادية مشتركة تجتمع بشكل دوري، وأعلن وزير الصناعة والتجارة الأردني عن نية الأردن فتح معرض تجاري للمنتجات الأردنية في الضفة الغربية. (موقع،http://arabic.yanisfak.com/ekonomi-haber/29.11.2013-8719).

وفي ضوء ما سبق يتضح أن المشاريع الاقتصادية المشتركة بين البلدين محدودة جداً مقارنة بحجم العلاقات التاريخية بين البلدين، وأن محدودية وجود مشروعات مشتركة بين البلدين هو انعكاس واضح لضعف قيمة وحجم التبادل التجاري بين الجانبين، وأن المشاريع المشتركة يجب أن تأخذ الموافقة الإسرائيلية وربما تكون إسرائيل شريكاً في هذه المشاريع، مما ينعكس سلباً على تطور العلاقات الاقتصادية بين الجانبين بسبب استمرار الوجود الإسرائيلي على المعابر الفلسطينية وتحكمه في مراكز الدعم اللوجستي على الحدود الأردنية الفلسطينية .

خامساً: أهم الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين السلطة الفلسطينية والأردن:

وقعت السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بهدف تخليص الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي المفروضة منذ عام(1967) ، و بناء علاقات اقتصادية مع الدول الأخرى ورغم توقيع هذه الاتفاقيات ظل الاقتصاد الفلسطيني يراوح مكانه ويتعرض للمخاطر، ولم يتحقق الحد الأدنى من هذه الاتفاقيات، لذا أبرمت السلطة الفلسطينية العديد من اتفاقيات التعاون خاصة مع مصر والأردن، ومذكرات التفاهم بهدف ربط فلسطين بعمقها العربي والإسلامي وتحقيقها أثراً كبيراً على الاقتصاد الفلسطيني من خلال تسهيل زيادة عملية التبادل التجاري، والعمل على إنشاء مناطق التجارة الحرة، وإقامة المشاريع الكبرى والتعاون في المجالات

المختلفة توفير مستودعات التخزين وتحميل البضائع خاصة مع الأردن ومصر(نصر الله،:2003:26،29).

يعتبر الأردن من أهم الدول التي وقعت معها السلطة الفلسطينية الاتفاقيات، فهي الشريك الإقليمي للسلطة الفلسطينية والمعبر الوحيد للضفة الغربية بعد إسرائيل والمنفذ الوحيد لباقي العالم الخارجي ونظراً للطبيعة الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين خاصة في الجانب المصرفي، فالدينار الأردني عملة متداولة لدى المجتمع الفلسطيني والذي يشكل نسبة (50%)من قيمة المبادلات التجارية الأردنية الفلسطينية وخاصة المصرفية(الصوراني،2011:261) .

إن الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الأردني، والذي وقع في عمان عام (1994) بين منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية يشكل أهمية كبرى للتكامل الاقتصادي بين الشعبين، وإن ترجمة هذا الاتفاق على أرض الواقع يشكل حصناً منيعًا في مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني والأردني (أبو الرب،1994:241).

وقع الجانبان الفلسطيني والأردني بتاريخ (23 /نيسان2012)على البرنامج التنفيذي للمجالات الزراعية المختلفة في مدينة رام الله ، وذلك للأعوام (2014–2015) ووقع عن الجانب الفلسطيني المهندس وليد عساف وزير الزراعة، وعن الجانب الأردني الدكتور/ عاكف الزعبي وزير الزراعة الأردني، وجاء التوقيع على هذا البرنامج استنادًا إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين بتاريخ/(10اكتوبر2012) الموقعة في مدينة عمان في المجالات الزراعية المختلفة بهدف تعزيز التعاون بين البلدين وتضمن البرنامج التنفيذي التعاون في مجال تدريب العاملين في وزارة الزراعة الفلسطينية لإكسابهم الخبرات في قطاع الزراعة من خلال البحث العلمي والإرشاد الزراعي والتدريب على كيفية وقاية النباتات والإنتاج النباتي وتسويق المنتجات الزراعية بين البلدين وضرورة توفير تمويل؛ لتغطية عمليات التدريب والتنقلات بين البلدين للجهات المختصة ودراسة تسهيل عملية إدخال الثروة الحيوانية من الأردن للأراضي الفلسطينية، بحيث يصبح هذا البرنامج ساري المفعول ويتم تجديده بشكل تلقائي(مذكرة تفاهم في مجال التسويق الزراعي،2014).

وقد أوضح مدير عام التسويق بوزارة الزراعة الفلسطينية طارق أبو لبن أن الجانبين الفلسطيني والأردني تعاونا بشكل كبير في تنفيذ غالبية بنود هذه الاتفاقية لما فيه مصلحة البلدين، وتم تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ بنودها، ودراسة العقبات التي واجهت آلية التنفيذ فعلى صعيد التدريب تم إجراء عملية التدريب من خلال إرسال الطواقم المختصة لتلقي التدريب في الأردن، وكذلك الحال فيما يخص عملية البحث العلمي والإرشاد الزراعي، أما فيما يخص الوقاية النباتية والإنتاج النباتي فإن إسرائيل تمنع إدخال بعض الأمصال بحجة عدم توفر الجودة العالية لهذه الأمصال وفي الحقيقة أن هذه الأمصال المستوردة من الأردن أرخص بكثير من الأمصال التي يتم استيرادها من الجانب الإسرائيلي، لذا تعيق إسرائيل عملية استيرادها، أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية فتعيق

إسرائيل إدخالها للأراضي الفلسطينية، وتمنع استيرادها من الأراضي الأردنية بحجج أمنية وصحية، أما عملية تسويق المنتجات والسلع الزراعية فهي تتم بشكل اعتيادي فيما لا يتعارض مع المصلحة الإسرائيلية، فقد أجلت إسرائيل لما يزيد عن عامين عقد معرض للمنتجات الزراعية في الأراضي الفلسطينية بسبب عدم السماح للجهات المختصة في الجانب الأردني بدخول الأراضي الفلسطينية من خلال عدم منحهم تصاريح دخول للمناطق الفلسطينية(ابو لبن،2016:مقابله).

وفي يوم الخميس (4/اكتوبر 2012) تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المنافسة بين كلٍ من وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ووزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية في مدينة رام الله، ومثّل الجانب الفلسطيني في هذه الاتفاقية الدكتور/ جواد ناجي وزير الاقتصاد الوطني، ومثّل الجانب الأردني في هذه الاتفاقية الدكتور/ شبيب عماري وزير التجارة والصناعة، وتضمنت الاتفاقية قيام مديرية المنافسة في وزارة التجارة والصناعة الأردنية بتقديم المشورة للجانب الفلسطيني وتدريب الموظفين الفلسطينيين في وزارة الاقتصاد الوطني على تعلم المقاييس والمنافسة حسب المعايير والمواصفات الدولية .(مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المنافسة بين الأردن والسلطة الفلسطينية ، 2012).

عقدت اللجنة التحضيرية الفلسطينية الأردنية اجتماعها في مدينة رام الله بتاريخ (30 / أكتوبر عام 2012) برئاسة وزير التجارة والصناعة الأردني شبيب عماري ووزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني الدكتور / جواد ناجي وتم التوقيع على (14) اتفاقية ومذكرة تفاهم في المجالات المختلفة، والتي تشمل مجال الصناعة والتجارة والزراعة والمدن الصناعية والشئون الاجتماعية والتعليم والطاقة والمقاييس والمنافسة والصحة والدواء والنقل والثقافة والعمل القنصلي (صحيفه الحياة،2012) .

مذكرة التفاهم للتعاون الصناعي بين وزارة الصناعة والتجارة والتي وقعت في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الفلسطينية، ومّثل الجانب الفلسطيني وزير الاقتصاد لفلسطيني الدكتور/ جواد ناجي، ومثّل الجانب الأردني وزير الصناعة والتجارة الدكتور/ شبيب، وتضمنت مذكرة التفاهم تنمية علاقات التعاون القائمة بين البلدين بما يخدم الصناعات القائمة، و توسيع صناعات جديدة حسب احتياجات السوق لكلا البلدين والتعاون بين المؤسسات الصناعية وغرف الصناعة وممثلي القطاع الصناعي في كلا البلدين، سواء الخاص أو العام(مذكرة التفاهم للتعاون الصناعي بين الأردن والسلطة الفلسطينية،2012) .

وخلال ذلك تم التوقيع على البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم للتعاون الصناعي، تنفيذاً لمذكرة التفاهم والتعاون الصناعي الموقعة بين الجانبين، والتي أكدت على دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الصناعة في كلا البلدين,الاستفادة من الخبرات المتواجدة بين الطرفين من خلال تبادل الخبرات الفنية والتقنية في مجال إعداد السياسات والخطط الصناعية والتشريعات

والقوانين المتعلقة بالتنمية الصناعية، يمثل وزارة الصناعة والتجارة الأردنية (مديرية التنمية الصناعية) وأن يمثل وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية(دائرة التنمية الصناعية) في عملية تنفيذ هذا البرنامج وتعقد اللجنة اجتماع مرتين في العام الواحد وحسب الحاجة(البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم للتعاون الصناعي بين الأردن والسلطة الفلسطينية،2012).

وتم التوقيع على بروتوكول التعاون في مجال اتفاقيات منظمة التجارة الدولية بين كلٍ من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية، وتضمن البروتوكول تزويد وزارة الصناعة والتجارة الأردنية الجانب الفلسطيني بخبراتها التي اكتسبتها في عملية الانضمام لمنظمة التجارة الدولية وتبادل الزيارات بين الجانبين، و إطلاع الجانب الفلسطيني على كيفية عملية التفاوض والتنسيق بين الجانبين بما يخص المواضيع المطروحة داخل منظمة التجارة الدولية والمشاركة في المفاوضات الجديدة، وتعزيز الدعم العربي لكسب الأصوات المطروحة داخل المنظمة. (بروتوكول التعاون في مجال اتفاقيات منظمة التجارة الدولية بين الأردن والسلطة الفلسطينية،2012).

وأشار حيدر حجة مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس أن الطواقم الأردنية المختصة ساعدت الجانب الفلسطيني في كيفية الانضمام لمنظمة التجارة الدولية والتنسيق بين الجانبين في المحافل الإقليمية والدولية وتوضيح آلية التفاوض داخل منظمة التجارة الدولية والمنظمات الأخرى(حجة،**2016**:مقابله).

كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم لإنشاء مركز لوجستي لتسهيل حركة التجارة للبضائع عبر معبر جسر الملك حسين بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الفلسطينية، وتضمنت مذكرة التفاهم توفير الدعم اللازم للقطاع الخاص لإنشاء مركز دعم لوجستي فلسطيني أردني؛ لتسهيل عملية نقل البضائع بين البلدين في كلا الاتجاهين مع وضع ألية لسير العمل في المركز من خلال عقد لقاء ثلاثي بحضور الجانب الإسرائيلي بعد تحديد مكان المركز وتوفير الأمن اللازم لإنجاح المشروع وتأمين البنية التحتية حسب الأنظمة والقوانين المعمول بها في البلدين .(مذكرة تفاهم لإنشاء مركز لوجستي لتسهيل حركة التجارة ،2012). وأوضحت وزيرة الصناعة والتجارة الأردنية مها العلي أثناء الإعلان عن انطلاق مؤتمر طريق الحرير الثانى، والذي شارك فيه (400) رجل أعمال من البلدين فقالت:" نسعى لإنشاء منطقة لوجستية حدودية مع الجانب الفلسطيني"(صحيفة الشرق الأوسط،2015).

وأشار زياد الحمصي رئيس غرفة صناعة عمان أن العلاقات التجارية الأردنية الفلسطينية ماتزال متوترة وغير مستقرة بسبب السيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود، وبالتالي تحكمها في حركة الاستيراد والتصدير وفرض شروطها المجحفة على الصادرات والواردات إلى فلسطين(صحيفة الغد،2015).

وتم التوقيع على اتفاقية تعاون لحماية الاستثمارات بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الفلسطينية، وذلك رغبة من الطرفين في توسيع التعاون الاقتصادي وتوفير ظروف مناسبة لحماية استثمارات المستثمرين وتوفير الحوافز لكلا المستثمرين في البلدين، وأكدت الاتفاقية على حماية وتشجيع الاستثمار بين البلدين حسب القوانين المعمل بها.وتوفير الأمن والحماية لكلا المستثمرين في البلدين وحسب الشروط المتفق عليها(اتفاقية تعاون لتشجيع وحماية الاستثمارات بين الأردن والسلطة الفلسطينية ،2012).

في مدينة رام الله بتاريخ 23 نيسان 2014 وقع بروتوكول تعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمة وحكومة دولة فلسطين في مجال حماية الإنتاج الوطني ، ووقع عن الجانب الفلسطيني الدكتور/ جواد ناجي وزير الاقتصاد الوطني، وعن الجانب الأردني الدكتور/ حاتم الحلواني وزير الصناعة والتجارة وتضمن البروتوكول تبادل المعلومات والخبرات الفنية والتسويقية والقانونية والمعالجات التجارية، بهدف حماية المنتج الوطني في كلا البلدين إلى جانب التعاون بين البلدين في المحافل الإقليمية والدولية في مجال حماية المنتج الوطني والمعالجات التجارية، وذلك من خلال لجنة مشتركة من الجانبين(بروتوكول تعاون في مجال حماية الإنتاج الوطني ، 2014).

كذلك وقعت مذكرة تفاهم في مجال التسويق الزراعي بين دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، وقعها عن الجانب الفلسطيني المهندس/ وليد عساف وزير الزراعة وعن الجانب الأردني الدكتور/ عاكف الزعبي وزير الزراعة، بهدف تسهيل انسياب المنتجات الزراعية المختلفة بين الجانبين، وتضمنت المذكرة التزام الجانبين بتطبيق المواصفات والمعايير المعمول بها في البلدين في الإنتاج الزراعي، وإقامة المعارض للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي بين البلدين العمل بهدف زيادة عملية التبادل التجاري والاستفادة من تجربة الأردن في الانضمام لمنظمة التجارة الدولية خاصة في مجال الاتفاقيات الزراعية والنباتية وتبادل الزيارات واللقاءات الثنائية بين البلدين حسب اللجان المختلفة في الوزارتين. (مذكرة تفاهم في مجال التسويق الزراعي بين الأردن والسلطة الفلسطينية، 2014).

أما بخصوص عملية استيراد وتصدير السلع الزراعية بين الأردن والسلطة الفلسطينية فقد أوضح (طارق أبو لبن) بأنها تتم وفقاً للمواصفات والمعايير المتفق عليها بين الجانبين من خلال شهادات الفحص، أما فيما يتعلق بإقامة المعارض الزراعية فإن إسرائيل عملت على منع إقامة مثل هذه المعارض منذ ما يزيد عن سنتين لإضعاف عملية التبادل التجاري بين البلدين، كما زود الأردن الجانب الفلسطيني بالخبرات الكبيرة في مجال دراسة الانضمام لمنظمة التجارة الدولية، أما فيما يخص بتبادل الزيارات فإن إسرائيل تعمل على تعطيل عملية تنقل الخبراء لدى الجانبين خاصة في حال قدوم الخبراء الأردنيين للأراضي الفلسطينية فتمتنع إسرائيل عن منحهم تصاريح دخول للأراضي الفلسطينية(ابو لبن،2016:مقابله).

كما تم التوقيع على برنامج تنفيذي للتعاون في مجال المنافسة بين حكومة دولة فلسطين وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، ووقع من الجانب الفلسطيني وزير الاقتصاد الوطني الدكتور/ جواد الناجي، ومن الجانب الأردني وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور/ حاتم الحلواني وجاء هذا البرنامج تنفيذاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين بتاريخ(4 تشرين أول عام 2012)في مدينة رام الله وتضمن البرنامج تبادل الطرفين أهم التشريعات والتقارير السنوية المتعلقة بالمنافسة والمواصفات والمقاييس من خلال تشكيل لجنة فنية من الخبراء والمختصين في كلا البلدين لمتابعة تنفيذ هذا البرنامج وعقد الاجتماعات الدورية بهدف التقييم مرة واحدة كل سنة . (البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال المنافسة ، 2014).

وقد وضح حيدر حجة أن الجانب الأردني ممثلاً بمؤسسة المواصفات والمقاييس قد زودت الجانب الفلسطيني بالتشريعات والقوانين الخاصة بالمواصفات والمقاييس في مجال المنافسة، فقد تم عقد اجتماع دوري بين اللجان المختصة من المؤسستين في كلا البلدين، لكن الجانب الإسرائيلي غالباً ما يضع العقبات لمنع دخول المختصين الأردنيين للأراضي الفلسطينية (حجة،2016:مقابله) .

وفي/(24 نيسان 2014) تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في دولة فلسطين وشركة المدن الصناعية الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية ،ومّثل الجانب الفلسطيني في هذه الاتفاقية الدكتور/ جواد ناجي وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني ،ومثّل الجانب الأردني في هذه الاتفاقية الدكتور/ حاتم حلواني وزير التجارة والصناعة والتموين الأردني، وتضمنت مذكرة التفاهم التعاون والتنسيق بين الجانبين في إنشاء وإدارة وتخطيط المدن الصناعية حسب المعايير الدولية، وأن تعمل شركة المدن الصناعية الأردنية على تدريب الكوادر البشرية الفلسطينية على مجال إدارة وتخطيط المدن الصناعية ، وتزويد الجانب الفلسطيني بالخبرات والفنيين والمخططات الهندسية ونماذج العقود لتحقيق أهدافه ، وتبادل الخبرات والزيارات من قبل الجانب الأردني إلى الجانب الفلسطيني في أرض المدن الصناعية ، و تطوير الإطار القانوني للمناطق الصناعية حتى تكون وفق المعايير الدولية(مذكرة تفاهم وتعاون دولي مشترك ،2014).

وأشار علي شعث رئيس هيئة المدن الصناعية والمناطق الحرة الفلسطينية أن الجانب الفلسطيني شعر بمدى التسهيلات التي قدمها الجانب الأردني في مجال المدن الصناعية، كما أن شركة المدن الصناعية الأردنية قد دربت الكوادر الفلسطينية، واكتسبوا الخبرات في مجال إنشاء وتخطيط المدن الصناعية ، وإطلاعهم على مخططات وعقود نماذج المدن الصناعية ، لما لشركة المدن الصناعية الأردنية سمعه طيبة في هذا المجال(الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الحرة،2015).

وفي ضوء ما سبق اتّضح أن هناك مجموعه كبيرة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبروتوكولات والبرامج التنفيذية، والتي تم توقيعها بين البلدين، والتي شملت معظم مناحي الحياة الاقتصادية المختلفة سواء الزراعية أو الصناعية والتجارية، ولكن هذه الاتفاقيات لم يطبق منها إلا الجزء القليل أو لا يكاد يذكر فمعظمها حبر على ورق ويؤكد لنا هذا أن السلطة لا تملك من أمرها شيئاً، ولا تستطيع أن تنفذ إلا ما تسمح لها إسرائيل .

المبحث الثالث :العلاقات الأمنية والعسكرية الأردنية الفلسطينية من عام(2000-2014):

إن وجود علاقات أمنية متينة بين أي بلدين لهي أكبر دليل ومؤشر واضح على متانة وقوة العلاقات السياسية، فلا يمكن أن يكون هناك علاقات أمنية إلا في حالة وجود شراكة إستراتيجية بين البلدين وهذا ينطبق بدوره على العلاقات الأردنية الفلسطينية، فهي علاقات مترابطة ومتشابكة ومتكاملة على جميع الصعد وتم تتويجها بالاتفاقيات والمعاهدات التي تهم البلدين وذلك نظراً لحجم وطبيعة العلاقات الأردنية الفلسطينية.

اولاً: التعاون العسكري في مجال التدريب والتطوير:

التعاون العسكري بين الجانب الفلسطيني والأردني بدأ منذ تأسيس قوات بدر عام (1970) المنبثقة من قوات جيش التحرير الفلسطيني المتواجدة في الأردن، فتكونت من كتيبة نظامية وهى كتيبة زيد بن حارثة ثم تطورت وأصبحت قوة نظامية تتكون من أربع كتائب، وتلقت قوات بدر التدريبات على يد القوات الأردنية، وبعد توقيع أوسلو عام (1993) تم استقدام جزء منها وضمها إلى أجهزة الأمن الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وكان الملك حسين على رأس مودعيهم حين مغادرتهم الأردن متوجهين نحو الأراضي الفلسطينية(المركز الفلسطيني للإعلام،2008).

وتم تجهيز قوات بدر لإرسالها للضفة الغربية لضمان السيطرة هناك خاصة بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة (المركز الفلسطيني للإعلام ،2008) ، ونفى صائب عريقات رئيس دائرة المفاوضات الفلسطينية أن يكون الرئيس الفلسطيني طلب من الجانب الإسرائيلي السماح لقوات بدر المتواجدة في الأردن بالانتقال للضفة الغربية وقال:" إن الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية قادرة على ضبط الأمن والنظام فيها"(وكالة الأنباء الكويتية-كونا،2007).

وتؤكد الوقائع أن إسرائيل تتحكم في قرار السلطة الفلسطينية، حيث أشارت صحف إسرائيلية أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد توجه بطلب إلى رئيس الوزراء أيهود أولمرت بالسماح لإدخال قوات بدر الفلسطينية المتواجدة في الأردن إلى الضفة الغربية(موقع شبكة العوالي الثقافية،2007).

وأعلنت وزارة الخارجية الأردنية عن مباحثات بين الجانب الفلسطيني والأردني بهدف السماح لقوات بدر المتواجدة في الأردن بدخول أراضي الضفة الغربية ويقول عطا الله خيري السفير الفلسطيني في عمان" إن الأردن بدء في الآونة الأخيرة بتدريب عناصر قوات بدر على العمل الشرطي لأجل إلحاقها بقوات الأمن الفلسطينية العاملة في الأراضي الفلسطينية وأن هذه العناصر ستحتفظ بجنسيتها الأردنية ولن يتم سحبها(صحيفة المستقبل،2005) .

وقد أعلنت قوات بدر المتواجدة في الأردن عن فتح باب التجنيد للتطوع ضمن صفوفها بدءً من يوم السبت الموافق/(05 فبراير 2005) والتحق حوالي ألف شخص بهذه القوات وبدء بشكل فعلي تدريب(20) شخصاً في منطقة الخو التابعة لمدينة الزرقاء استعداداً لنقلهم للأراضي الفلسطينية

للمشاركة في حفظ الأمن والنظام بعد انضمامها لقوات الأمن الفلسطينية وتعمل قوات بدر على استيعاب (3000) فرد لنشرهم في الضفة الغربية(صحيفة الدستور،2005،العدد12489)

كما تلقت قوات فلسطينية تابعة لأجهزة أمن السلطة الفلسطينية وبعض أفراد قوات بدر تدريبات على يد قوات أمريكية داخل معسكرات أردنية، وقام الجنرال الأمريكي كيث دايتون بزيارة القوات المتواجدة في الأردن وقام وزير الداخلية في السلطة الفلسطينية في رام الله اللواء عبد الرزاق اليحيى بزيارة هذه القوات في أواخر شهر مارس (المركز الفلسطيني للإعلام ،2008) .

إن فكرة إرسال قوات بدر من الأردن إلى الضفة الغربية لازالت قائمة، وإن تدريب هذه القوات يأتي ضمن إطار دعم الأردن للسلطة الفلسطينية سياسيًا وأمنياً وتقدر بعض المصادر الرسمية عدد قوات بدر في الأردن من (1500–2000) أما المصادر غير الرسمية تقدرها بحوالي (2500) ، وقد دربت عدداً كبيراً من أفراد وكوادر الأجهزة الأمنية الفلسطينية بعد قيام السلطة الفلسطينية عام (1993)ودرب الأردن على أراضيه حوالي(5000) عنصر قبل أن يلتحقوا بالقوات الفلسطينية المتواجدة في الأراضي الفلسطينية(المركز الفلسطيني للإعلام،2008) .

وشاركت الشرطة الفلسطينية الخاصة عام (2012)في مسابقة المحارب الدولية في الأردن، والتي تعقد في مركز الملك عبد الله الثاني لتدريب العمليات الخاصة القريبة من مدينة عمان والمعروفة باسم"KASTIC) والتي تعرف (بمركز الملك عبد الله لتدريب العمليات الخاصة)ويشارك فيها (33)فريقاً من أجهزة الشرطة والجيوش وفرق النخبة وقوات التدخل السريع من(18) دولة ومن بين هذه الدول فلسطين، وهي تشارك في هذه المسابقة للمرة الثانية على التوالي، وشاركت فلسطين في عام (2011) بفرقتين من الشرطة الفلسطينية وقوات حرس الرئيس، أما في عام (2012) شاركت بأربع فرق وهي فرقة النسور (194) من الشرطة الخاصة وفرقة من الحرس الرئاسي، وفرقتين من الأمن الوطني، وترأس الجانب الفلسطيني في هذه المسابقة اللواء منير الزعبي قائد الحرس الرئاسي والمقدم مدحت حجو قائد الشرطة الخاصة، واستمرت هذه المسابقة لمدة خمسة أيام، مركزة على خمسة محاور أساسية هي اللياقة البدنية والقدرة على التحمل ،وتقديم المساعدة في الاقتحام(وكالة فلسطين للأنباء،2012) .

واتفق الجانبان الأردني والفلسطيني على تدريب (600) ضابط فلسطيني لدى جهاز الأمن العام الأردني من أصحاب الرتب المتوسطة على العمل الشرطي على نفقة الحكومة الأردنية، وتحدث وزير الداخلية الأردني حسين المجالي فقال: "إن الأردن قام بعقد دورات تدريبية ميدانية لمختلف القوات الأمنية العربية ومنها الأمن الفلسطيني إضافة إلى إقامة مناورات عسكرية مشتركة بين الأردن وعدد من بعض منتسبي الأجهزة الأمنية العربية والأجنبية"(صحيفة القدس العربي،2015).

وتحدث اللواء حازم عطاالله مدير جهاز الشرطة الفلسطينية لمجله الأمن والدفاع العربي "SDA"(١) حول عمل الشرطة الفلسطينية فقال:" بأنه لدى الشرطة الفلسطينية برنامج تدريب طويل الأمد بالتعاون مع الشرطة الأردنية وأشقائنا العرب وخاصة جهاز الأمن العام الأردني " وأضاف أن جهاز الشرطة الفلسطينية يعمل على إنشاء إذاعة خاصة بالشرطة الفلسطينية ، وتم تدريب الطاقم الذي سيعمل في إذاعة الشرطة داخل محطة(أمنFM)التابعة لجهاز الأمن العام الأردني في عمان. (موقع الدفاع والأمن العربي،2011).

وأما ناجى البطة الباحث في الشئون الإسرائيلية أوضح أن جميع التدريبات التي تجريها السلطة الفلسطينية لعناصر أجهزتها الأمنية في الأراضي الأردنية تتم بعلم وموافقة إسرائيل ،ففي النهاية هي تخدم المشهد الإسرائيلي والتنسيق الأمني، حيث تتابع الدورة التدريبة من بداياتها حتى النهاية، فقد سبق وأن تحفظت إسرائيل على (20) عنصراً التحقوا بدورة عسكرية في الأراضي الأردنية لأسباب أمنية، كما تتابع اسرائيل طبيعة ونوعية الأسلحة التي يتم تدريب العناصر الفلسطينية عليها بما يضمن التفوق الإسرائيلي في هذا المجال ولن تسمح إسرائيل بأي عمل أمنى تشعر أنه قد يشكل خطراً عليها حتى وإن كان على المدى البعيد(البطة،2016، مقابلة) .

وقدّم الرئيس الأمريكي جورج بوش خطة عام (2003) لتدريب قوات الأمن الفلسطينية، وعن ذلك تحدثت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس قائلة: "إن بناء قوات أمن فلسطينية محترفة قادرة تحديداً على مواجهة حماس التي تسيطر على قطاع غزة ولا تعترف بإسرائيل " وتتدرب القوات الفلسطينية على يد القوات الأمريكية والأردنية في موقع صحراوي بالقرب من مدينة عمان ضمن برنامج تدريبي مدته (16) أسبوعًا ويتدرب حوالي(600) عنصر من الأمن الفلسطيني ويتلقى (425) ضابطاً من الحرس الرئاسي دورة لمدة (8) أسابيع، وقد وافق الكونجرس الأمريكي على تخصيص 86 مليون دولار لقوات الأمن الفلسطينية (مركز الزيتونة للدراسات الإستراتيجية،2008)

---

(١) مجلة الدفاع والأمن العربي الأسبوعية وتصدر باللغتين العربية والانجليزية في الشرق الأوسط صبيحة كل يوم سبت وتتابع كافة التطورات العسكرية الجوية والبحرية والبرية وتهتم بالمعارض والمؤتمرات الدولية في نفس المجال .

و قدّم الجنرال كيث دايتون المنسق الأمريكي في فلسطين منذ تشرين الثاني عام (2005) الإرشادات العامة لجهاز الأمن العام الأردني ، بهدف تدريب قوات الأمن الفلسطينية بالأسلوب الدركي بدلاً من الأسلوب العسكري للضباط الفلسطينيين، وفي شهر حزيران عام (2009) بلغ عدد عناصر قوات الأمن الفلسطينية الذين تلقوا تدريبات في مركز تدريب الشرطة الدولي (400)عنصراً من جهاز الحرس الرئاسي و(1700)عنصرٍ من قوات الأمن الوطني، وأشار دايتون إلى أنه سيتم تدريب (10) فيالق بواقع(500) ضابط في كل فيلق، وكل فيلق لمدينة من مدن الضفة الغربية التسعة والفيلق العاشر سيبقي احتياط إستراتيجي، وأفادت التقارير الأمنية أن القوات الفلسطينية التي تلقت التدريب في الأردن شهدت تقدم إيجابي في عملية حفظ الأمن والنظام في المناطق التي انتشرت فيها(مركز الزيتونة للدراسات الإستراتيجية،2009) .

درّب الأردن في عام(2006، 2007)عدداً من الفلسطينيين في معسكر خو شرق الأردن التابع لقوات جيش التحرير الفلسطيني المعروف بقوات بدر، وأن الخطة المطروحة تشمل تخريج (2000)مقاتل خلال عام (2008) بإشراف ضباط أمريكان، كما تم تدريب (700) ضابط في موقع المقر شرق عمان، وهي منشأة تحت إشراف الجيش الأمريكي، وتشمل الخطة تدريب) (27000مقاتل فلسطيني في الأردن ومصر وروسيا والجزائر وتخضع هذه العناصر لمسح أمني شامل، و قامت إسرائيل بفصل(20)عنصراً منهم(صحيفة الحقيقة الدولية، 2008) .
وفي الاثنين الموافق(27/فبراير2012) تم تخريج دورة المهارات الميدانية في الأردن لمجموعه من عناصر الحرس الرئاسي الفلسطيني، وذلك برعاية اللواء توفيق طوالبة قائد قوات الدرك الأردني واللواء منير الزعبي قائد الحرس وشارك في الدورة (39) ضابطًا فلسطينياً (موقع الشرطة الفلسطينية،2012) . ويرى العميد محمود عصفور مدير الشرطة الفلسطينية السابق أنه يوجد علاقات أمنية واسعة النطاق بين الجانبين الأردني والفلسطيني خاصة في مجال التدريب الشرطي والعمل الجنائي، ويتم هذا دون تدخل من الجانب الإسرائيلي فكانت تتم هذه الزيارات والتدريبات بتنسيق ثنائي وبشكل ثنائي بعيداً عن الجانب الإسرائيلي، ولكن بعد عام(2007) شهدت العلاقات الأردنية الفلسطينية نقلة نوعية في عملية التدريب لعناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية مثل: جهاز الشرطة والمخابرات والأمن الوطني التابعة للسلطة الفلسطينية بالضفة الغربية وبإشراف ودعم أمريكي (عصفور،2016:مقابله) .
ويرى ناجي البطة أنه لا يمكن لأي اتفاقية أو تدريب لكادر أمنى أن يتم في المناطق المحتلة إلا من خلال علم وموافقة جهاز الشاباك فكل منطقة يحتلها الجيش الإسرائيلي خارج حدود اتفاقية رودس وحسب القانون الدولي تخضع لوزير الدفاع وليس للحكومة الاسرائيلية، وبالتالي تخضع كل التحركات في هذه المنطقة لجهاز الشاباك، لذا فجميع الاتفاقيات والزيارات الأردنية الفلسطينية تتم

بموافقة وعلم الجهات المختصة في إسرائيل، وحسب القانون الدولي يخضع الفلسطينيون لسلطة الحكم الذاتي المحدود وتجاوزا سميت بالسلطة الفلسطينية، وتم الاعتراف بها لأنهم لا يعترفون بأن هذا وطن للفلسطينيين؛ بل يعترفون بسلطة أنشئت لإدارة تجمع فلسطيني يتميز بحكم ذاتي محدود وفي القانون الدولي الحكم الذاتي تخضع فيه الأقلية لحكم الأكثرية وينتزع من الأقلية كل ما يتعلق بالأمن(البطة،2016: مقابلة).

قامت الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بوزارة الدفاع بوضع برنامج خاص لتدريب قوات الأمن الفلسطينية على الأراضي الأردنية، واختلف الجانب الأمريكي مع الجانب الإسرائيلي حول طبيعة القدرات العسكرية المسموح لهذه القوات امتلاكها عندما يتم نشرها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ،وتحدث المقدم محمد تيم مدير شرطة محافظة جنين قائلاً:" إننا في جهاز الشرطة قد نهلنا من علم أشقائنا في الجانب الأردني واستفدنا من خبراتهم وقدراتهم التي قدموها لنا دون ادّخار أي جهد لنتمكن من الإفادة منه في عملية حفظ وضبط الأمن "(موقع الشرطة الفلسطينية،2012) .

وخرج جهاز الحرس الرئاسي في (3/يونيو2014) أول فصيل نسائي مخصص في مكافحة الإرهاب وحماية الشخصيات، واستمرت الدورة لمدة ثلاثة شهور، وأقيمت الدورة في معهد بسمة للشرطة النسائية في العاصمة الأردنية عمان ،وبلغ عدد عناصر هذا الفصيل (23)متدربه بتمويل الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر هذا الفصيل هو الأول من نوعه، والذي جاء بناء على قرار من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وأن هذه الدورة تأتي ضمن التعاون والتنسيق بين الأردن والسلطة الفلسطينية(وكالة وطن للأنباء،2014) .

وفي ضوء ما سبق اتضح أن جميع التدريبات العسكرية والأمنية لعناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية المختلفة التي جرت في الأراضي الأردنية سواء على يد ضباط أردنيين أو أمريكيين لا تتم إلا بعد حصول الجهات الفلسطينية المختصة الموافقة الإسرائيلية على ذلك.

وصرح الملك عبد الله الثاني في مقابلة مع صحيفة الحياة اللندنية حول تدريب الأردن لقوات أمن فلسطينية فقال:" نعم لقد دربنا قوات فلسطينية ومازالت موجودة في الأردن وبذلنا جهود كبيرة لا دخالهم للأراضي الفلسطينية ولكن للأسف رفضت الحكومة الإسرائيلية، وما زالت هناك محاولات من جانبنا ومن الجانب الفلسطيني(صحيفة الحياة اللندنية،2005) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الملك عبد الله يحاول التغطية على التنسيق الأمني الفلسطيني الأردني مع إسرائيل بادعائه رفض إسرائيل بإدخال تلك القوات للضفة الغربية، فهي أصلاً دخلت للأراضي الفلسطينية وتلك القوات هي من تقود التنسيق الأمني مع إسرائيل.

ثانياً.الزيارات واللقاءات الأمنية:

شهدت العلاقات الأمنية الفلسطينية الأردنية تطوراً متسارعاً في الزيارات خاصة في الآونة الأخيرة من عام (2014) ، فلا يمضي أسبوع إلا ويتم فيه زيارة وفد أردني أمني رفيع المستوى للأراضي

الفلسطينية ويلتقي بقادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية ، وكذلك القيادة السياسية الفلسطينية أو العكس، وأن عدد الدورات التدريبة يتسارع وكذلك زيارة القادة الأمنيين الفلسطينيين للأردن ، وينظر القادة الأمنيون الفلسطينيون لهذه الزيارات على أنها تأتي في إطار توثيق العلاقات الأمنية(موقع الأمن والدفاع العربي،2012) .

وعن ذلك تحدث اللواء عدنان الضميري الناطق باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية في تصريح لموقع الأمن والدفاع العربي(SDA)"نشهد في الفترة الأخيرة رغبة كبيرة لدى إخواننا الأردنيين في المستوي الأمني بالتعرف عن كثب على الواقع الأمني الفلسطيني الميداني في الضفة الغربية، لذا فقد زارنا وفود ومسئولون أمنيون رفيعو المستوى خلال الشهر الجاري"وأضاف أن هذا التعاون الأمني يأتي نتيجة توافق العلاقات السياسية بين الجانبين والتي تحرص القيادة الفلسطينية على تطويرها وفي(3/ابريل 2012) قدم وفد من جهاز الشرطة الأردنية بهدف تبادل الزيارات والخبرات وتعزيز التعاون بين الجانبين وهى الزيارة الأولى للشرطة الأردنية للضفة الغربية، واستمرت هذه الزيارة لمدة أربعة أيام، وشملت زيارة العديد من مراكز الشرطة المنتشرون في أنحاء الضفة الغربية ،وضم الوفد الأردني العقيد محمد الحوامدة مدير العلاقات العامة والإعلام في مديرية الأمن العامة الأردنية والمقدم محمد الخطيب الناطق الإعلامي باسم الأمن العام الأردني وعصام العمري مدير إذاعة الأمن العام الأردني (امن FM) ، وخمسة كوادر من الخبراء الأمنيين في الإذاعة، وأعلن الوفد الأردني عن استعداد الأردن للمساعدة في تدريب وتطوير الكوادر البشرية العاملة في جهاز الشرطة الفلسطينية خاصة كوادر إذاعة الشرطة الفلسطينية مستقبلاً، والعمل على تعزيز التعاون مع قسم الإعلام الأمني التابع لها(موقع الدفاع والأمن العربي،2012) .

وتحدث الناطق الإعلامي باسم جهاز الشرطة الأردنية المقدم محمد الخطيب في مقابلة مع موقع الدفاع والأمن العربي في السادس من شهر أبريل لعام (2012) أثناء زيارته لمدينة رام الله فقال: "إن الأردن لايألو جهداً في دعم الشرطة الفلسطينية وجميع مراكز التدريب الأردنية متاحة أمامهم للوصول إلى المستوى الذي يطمحون إليه" (موقع الأمن والدفاع العربي،2012) .

ووصل وفد من مديرية الأمن العام الأردني للأراضي الفلسطينية فى(16 /ديسمبر2014) عبر معبر الكرامة واستغرقت الزيارة عدة أيام وضم الوفد الأردني مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام الأمني العميد عدلي الشرمان والدكتور/ بكر المجالي عضو لجنة الموسوعة التاريخية للأمن العام والرائد محمد العدوان من مركز الدراسات الإستراتيجية وهدفت الزيارة إلى إنجاز الموسوعة التاريخية للأمن العام الأردني وزيارة عدد من المدن الفلسطينية لنفس الغرض(وكالة معاً الإخبارية،2012).

وقام وزير الداخلية الأردني محمد الرعود يوم السبت (13/ابريل 2014) بزيارة إلى الضفة الغربية واستمرت الزيارة لمدة يومين وعقد لقاء مع نظيرة الفلسطيني سعيد أبو علي، وأعلن الجانبان بأن هذه الزيارة تأتي في إطار التعاون والتنسيق بين البلدين، وذلك نتيجة التعاون والتوافق في المجال

السياسي وبناء العلاقات المتينة وتضمنت الزيارة كلية الشرطة الفلسطينية وعدد من مراكز الشرطة وعقد لقاء آخر مع كلٍ من رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض والطيب عبد الرحيم أمين عام الرئاسة الفلسطيني وقادة الأجهزة الأمنية، وتم الاطلاع على أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية والإنجازات التي حققتها في الحفاظ على الأمن وسيادة القانون (موقع الأمن والدفاع العربي، 2012) .

وشاركت فلسطين في المؤتمر الدولي قادة قوات العمليات الخاصة في الشرق الأوسط MESOC ، والذي عقد بالعاصمة الأردنية عمان، وافتتحه الأمير فيصل بن الحسين بحضور عدد كبير من وزراء الدفاع والقادة الأمنيين، والذين يمثلون (55) دولة ومثل الجانب الفلسطيني في هذا المؤتمر اللواء حازم عطا الله مدير جهاز الشرطة الفلسطينية وتناول المؤتمر مستقبل ودور الشرطة الخاصة في الحرب الحديثة في حماية الأمن الداخلي للوطن، وخلال هذا المؤتمر عُقد لقاء بين اللواء حازم عطا الله مدير الشرطة الفلسطينية والفريق هزاع المجالي مدير الأمن العام الأردني، وتناول الطرفان سبل تعزيز التعاون بين جهاز الشرطة الفلسطينية وجهاز الأمن العام الأردني وأكد الفريق هزاع المجالي على استعداد جهاز الأمن العام لعقد دورات خاصة لضباط الشرطة الفلسطينية(موقع الشرطة الفلسطينية،2012) .

وفي ضوء ما سبق اتضح أن العلاقات الأمنية الفلسطينية الأردنية شهدت زيادة متواترة في التعاون والتنسيق بين الجانبين في مختلف المجالات الامنية والعسكرية؛ مما أدى إلى انعكاس ذلك على تحسن العلاقات بين البلدين ويتضح ذلك من خلال تبادل الزيارات للقادة الأمنيين والعسكريين والمدنيين في كلا البلدين وقد شهدت حالة من التنسيق في مجال العمل الأمني بجميع أشكاله المعروفة وغير معروفه، وأن هذه العلاقات الأمنية خاصة ولا يمكن أن تتم بدون تنسيق وعلم تامين من قبل الجهات الإسرائيلية المختصة، وربما هناك اتفاقيات بين إسرائيل والأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية بالخصوص.

ثالثاً: أهم الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والأردني:

تم توقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية بين الجانبين، وأن غالبية الاتفاقيات ليس معروفة وهي ضمن الملفات السرية في العلاقات بين البلدين ونذكر بعض الاتفاقيات التي توفرت لدينا ومنها: توقيع اتفاقية تعاون في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني في(23 /أبريل 2014) بمدينة رام الله، ومثل الجانب الفلسطيني وزير الداخلية سعيد أبو علي وعن الجانب الأردني وزير الصحة على حياصات، ونصت الاتفاقية على تبادل المعلومات والخبرات بين الكوادر البشرية في مجال التشريعات، والقوانين، والجوانب الإدارية في أجهزه الحماية المدنية والدفاع المدني في كلا البلدين من خلال إجراء دراسات ميدانية وعلمية مشتركة ومستمرة بهدف معرفة وتحديد الحوادث والكوارث التي قد تحدث وصولاً لأفضل سبل الوقاية بعد الاتفاق، لأجل توفير التسهيلات اللازمة في عملية

التدريب، وبهذا لا بد من إعداد برامج إعلامية مشتركة لتوعية مواطني البلدين وكذلك التنسيق بين الجانبين في المؤتمرات والمحافل الدولية (اتفاقية تعاون في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني ، 2014) .

و في ضوء ما سبق اتضح أن الأردن قدم الكثير من الدعم للسلطة الفلسطينية في المجال الأمني والعسكري ،من خلال فتح القواعد العسكرية ومراكز التدريب والتأهيل لعناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والذي يندرج ضمن التعاون بين الجانبين، بهدف تطوير وتنمية عناصر الأجهزة الأمنية وتنمية قدراتهم لحفظ وضبط الأمن في الأراضي الفلسطينية خاصة المناطق الحدودية الأردنية الفلسطينية، وأن العلاقات الأمنية والعسكرية الأردنية الفلسطينية والتي تشمل التدريب وتبادل الخبرات واللقاءات والزيارات لا يمكن أن تتم بدون الموافقة والتنسيق الإسرائيلي ،على اعتبار أنها من يسيطر على الحدود والمعابر وحركة تنقل الأفراد بين البلدين من خلال نقاط العبور، وحظيت هذه العلاقات باهتمام كبير من قبل الطرفين خاصة بعد سيطرة حركه حماس على قطاع غزة، فشهدت العلاقات الأمنية والعسكرية تطوراً سريعاً وملفتاً للنظر أكثر من غيره من القضايا الأخرى، كما أن العلاقات الأمنية الفلسطينية الأردنية يشوبها الكثير من السرية والحذر وصعوبة الحصول على المعلومات الأمنية، وهذا يرجع إلى طبيعة ونوعية العلاقة الأمنية بين الطرفين وحساسية الوضع العام في الأراضي الفلسطينية، خاصة مع وجود قوات الاحتلال، علماً بأن السلطة الفلسطينية محكومة بالتنسيق الأمني مع إسرائيل وفق اتفاقية أوسلو وما نتج عنها من اتفاقيات، فإن كل نشاط أمنى للسلطة الفلسطينية أو علاقات خارجية ولاسيما مع الأردن ستكون محكومة بالضرورة للتنسيق الأمني مع إسرائيل وبما يخدمها.

كما اتضح أن جميع الزيارات واللقاءات والعلاقات التي تتم بين الجهات الأمنية الأردنية والفلسطينية ، لا تتم إلا بعد الموافقة الإسرائيلية، وتندرج ضمن الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية، وأن السلطة الفلسطينية لا تملك تنفيذ إلا ما تسمح به إسرائيل، وبما لا يتعارض والسياسة الإسرائيلية في المنطقة حفاظاً على مصالحها الأمنية بالدرجة الأولى.

المبحث الرابع :العلاقات الثقافية الأردنية الفلسطينية من عام(2000-2014)

أولاً :الاتفاقيات واللقاءات الثقافية بين الجانبين الفلسطيني والأردني:

نظراً لأهمية التعاون الثقافي بين البلدين والعمل على توطيد أواصر الأُخوة بين الدول العربية وحرصاً من السلطة الفلسطينية والمملكة الأردنية على تعميق علاقاتهما الأخوية وتنفيذاً لاتفاقية التعاون في مجال الثقافة والإعلام الموقعة بين الجانبين في(5/يناير 1995)(وزارة الثقافة الأردنية http://culture.gov.jo/new) ووقع الجانبان الأردني الفلسطيني عدة اتفاقيات منها:

1- التوقيع على البرنامج التنفيذي الأول للتعاون الثقافي بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية للأعوام(2000-2001-2002) في (25/اغسطس 1999)بمدينه عمان ،ووقع عن الجانب الفلسطيني يحيى يخلف وكيل وزارة الثقافة وعن الجانب الأردني صلاح جرار أمين عام وزارة الثقافة الأردنية، وتضمن البرنامج تبادل الكتب والمخطوطات والوثائق التاريخية لدى الجانبين والتعاون بين كلا البلدين وهيئاتهم وتبادل المحاضرين والمفكرين والأدباء، والمشاركة في المهرجانات المسرحية في كلا البلدين، وإقامة المعارض الثقافية المشتركة، والمشاركة في المهرجانات والمناسبات الوطنية من خلال تنظيم أسبوع ثقافي أردني في فلسطين خلال عام (2000) ،وأسبوع ثقافي فلسطيني في الأردن خلال عام (2001) ،والتعاون في المؤتمرات الدولية والعربية ذات الاختصاص، وتبادل الخبرات في إدارة المتاحف وفنون الترميم ، والتعرف على النظام الإداري المتبع في هيكلية وزارة الثقافة والاطلاع عليه، والقوانين الأردنية لحماية الحقوق الملكية للمؤلف وغيرها من القوانين .(البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين الأردن والسلطة الفلسطينية ،1998).

2 – التوقيع على البرنامج التنفيذي الثاني للتعاون الثقافي بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية للأعوام(2001-2009) في (29/سبتمبر 2009) بمدينه عمان، وقع عن الجانب الفلسطيني وزيرة الثقافة الفلسطيني الدكتورة سعاد البرغوثي وعن الجانب الأردني وزير الثقافة الأردني الدكتور صبري الربيحات، وتضمن البرنامج التعاون في المجلات المختلفة مثل سن قوانين المكتبات والوثائق والمخطوطات ، والتعاون في مجال الندوات والمؤتمرات والمحاضرات الثقافية بالإضافة للعمل المسرحي والسينما والفنون الشعبية والفن التشكيلي والتنسيق بين الجانبين في المحافل الدولية والإقليمية، وتبادل المعارض والزيارات، ويتعاون الطرفان في إدارة المراكز الثقافية؛ لتدريب وتطوير الكوادر البشرية والتعاون في الاحتفال باختيار مدينة القدس عاصمة الثقافة العربية لعام (2009) .(البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين الأردن والسلطة الفلسطينية ،2009) .

وأوضحت سوسن الفار مدير العلاقات الدولية بوزارة الثقافة الفلسطينية أن غالبية البنود التي وردت في البرامج التنفيذية الموقعة مع الجانب الأردني تم تنفيذها بشكل ثنائي لكن يبقى العائق الإسرائيلي

عقبة أمام تطوير هذه العلاقات من خلال عدم السماح للكوادر الأردنية من دخول الضفة الغربية، وأصبح من الصعوبة بمكان أن يدخل الأردنيون للضفة الغربية، ولكن يمكن للفلسطيني الانتقال للضفة الغربية بصورة أبسط(الفار،2016:مقابله) .

وعقد اجتماع بتاريخ (2/أغسطس 2013) بين كلٍ من السيد مأمون التلهوني أمين عام وزارة الثقافة الأردنية والسيد/ موسي أبو غربية وكيل وزارة الثقافة الفلسطينية في العاصمة الأردنية عمان، وجاء هذا اللقاء عطفاً على لقاء وزير الثقافة الدكتور/ أنور أبو عمشة مع الدكتورة/ لانا مامكخ وزيرة الثقافة الأردنية، وأسفر اللقاء عن عديد من القرارات منها، التأكيد على تنفيذ البروتوكول الثقافي الموقع بين البلدين والذي يؤسس لمشاريع ثقافية مشتركة وعقد توأمة ثقافية بين كلٍ من مدينة الطفيلة عاصمة الثقافة الأردنية لعام (2014) ومدينة الخليل، وإدراج كتب وأعمال أدبية لكتاب فلسطينيين ضمن إصدارات مكتبة الأسرة الأردنية لعام (2014) وإقامة معرض صور في شهر تشرين (2014) بمناسبة ذكرى تحرير بيت المقدس في دائرة المكتبة الأردنية، و إقامة مشروع تبادل للزيارات بين الطلاب في البلدين بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم لدى الجانبين .

وعن ذلك تحدث جاد الغزاوي مسئول الدعم والمساندة في وزارة الثقافة بأن هناك تعطيل من الجانب الإسرائيلي في استقدام الأدباء والكتاب والشعراء ورجال الفكر، من خلال عدم منح تصاريح دخول للأراضي الفلسطينية من المملكة الأردنية، وتعطيل عملية تبادل الزيارات بين الجانبين خاصة القادمين من الأردن، فإسرائيل تدرك أهمية النشاط الثقافي الذي يحدث حالة اشتباك وتداخل بين الشعوب والذي يصب في مصلحة القصية الفلسطينية وهذا لا يقل عن النشاط السياسي، فالسلطة الفلسطينية تعتمد منهج الدبلوماسية الثقافية حيث تم نقل التجربة الأردنية في المدن الثقافية للكوادر الفلسطينية في وزارة الثقافة الفلسطينية مما أهلهم وأكسبهم خبرة في هذا المجال (الغزاوي،2016:مقابله) .

وقّع وزير الثقافة الأردني بركات عوجان مع نظيرة وزير الثقافة الفلسطيني الدكتور/ أنور أبو عيشة في مدينة رام الله بمقر وزارة الثقافية الفلسطينية في تاريخ 03 أغسطس 2013 البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين البلدين للأعوام (2013– 2015) ويتضمن هذا البرنامج التعاون بين البلدين في إقامة المعارض والفن التشكيلي والمكتبات والمخطوطات والعروض الفنية والمهرجانات والموسيقي والتراث الفلسطيني وغيرها، على أن تحظى القدس من خلال عقد احتفالات في الأردن لمدة شهر كامل احتفالاً بالقدس عاصمة الثقافة العربية(وزارة الثقافة الأردنية،2013) .

وأوضح جاد الغزاوي أن العلاقات الثقافية الأردنية الفلسطينية كان ينقصها المتابعة من الجانبين ،حيث تم إقامة معارض ثقافية لدى البلدين، بالإضافة لمشاركة الجانبين في المهرجانات وتابع الأردن الاحتفال بمدينة القدس عاصمة الثقافة العربية، وذلك بسبب الأهمية التاريخية للأردن في المدينة المقدسة، لكن هناك تعطيل من الجانب الإسرائيلي للعديد من الأنشطة الثقافية فقد منعت

العديد من الوفود من دخول الأراضي الفلسطينية للمشاركة في هذه الأنشطة مثل: المعارض التي أقيمت في فلسطين والاحتفالات والمهرجانات الفلسطينية (الغزاوي،2016:مقابله) .

عقد اجتماع في مدينة عمان بمقر وزارة الثقافة الأردنية في 05 سبتمبر (2014) بين كلٍ من وزيرة الثقافة الأردنية لانا مامكخ ووزير الثقافة الفلسطيني الدكتور/ زياد أبو عمر، وناقش الطرفان سبل تطوير التعاون الثقافي بين البلدين ، ومراجعة كافة الاتفاقيات السابقة الموقعة بين الجانبين والعمل على توسيعها وتجديدها بشكل تلقائي، و إنشاء مركز ثقافي أردني فلسطيني متعدد الأغراض من أجل تطوير وتنمية العلاقات الثقافية، وكان هذا الاجتماع بناء على دعوة من وزارة الثقافة الأردنية لوزارة الثقافية الفلسطينية للمشاركة في معرض الكتاب الذي يقام في الأردن، وهو أحد أركان العملية الثقافية ، والعمل على إقامة عمل ثقافي مشترك بين الجانبين، ويقدم باسم فلسطين والأردن(وزارة الثقافة، 2014) .

أما فيما يتعلق بقطاع السياحة:

تم توقيع بروتوكول تعاون في مجال ترميم الأثار في(15/يونيو 2006) بين السلطة الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية، ومثل الجانب الأردني منير نصار وزير السياحة والآثار، ومثل الجانب الفلسطيني زياد البندك وزير السياحة والآثار، وتضمن البروتوكول إجراء البحوث المشتركة بين الخبراء والباحثين والمختصين في مجال الآثار والترميم، والتعاون في مجال ادارة المواقع وقاعدة البيانات الأثرية لتشجيع النشاط السياحي، والتعاون في تدريب وتأهيل العاملين في قطاع السياحة الفلسطيني خاصة في مجال الترخيص والتفتيش على المواقع السياحية، و تشكيل لجنة مشتركة من القطاع الخاص في البلدين بهدف للترويج المشترك للمواقع السياحية في كلا البلدين(الشرق الأوسط،،2006).

وعقد لقاء بتاريخ (5/مايو 2011) بين وزيرة السياحة الفلسطينية الدكتورة /خلود دعيبس ونظيرتها جريس والأردنية هيفاء أبو غزالة بالملتقى السياحي في مدينة شرم الشيخ المصرية، واتفق الجانبان على عمل برامج سياحية مشتركة بين البلدين بهدف التسويق لكلا البلدين، وتحدث الناطق الإعلامي في وزارة السياحة الفلسطينية جريس قميصه قائلاً :"إن الوزارة تتعاون مع العديد من مكاتب السياحة والسفر الأردنية لعمل برامج مشتركة" (صحيفة الغد،2011).

في يوم السبت الموافق(2 ديسمبر 2014)تم توقيع اتفاقية تعاون للأعوام (2016-2014)بين السلطة الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية، ومثل الجانب الفلسطيني في هذه الاتفاقية الدكتورة/رولا معايعة وزيرة السياحة، ومثل الجانب الأردني الدكتور/ نضال القطامين، وتضمنت الاتفاقية ضرورة الترويج والتسويق السياحي المشترك بين البلدين من خلال تبادل الخبرات تدريب وتأهيل الكوادر البشرية والمشاركات في المعارض، ولابد من عمل توأمة بين الفنادق والمنشآت السياحية والدينية والعلاجية والبيئية، وعقب التوقيع على الاتفاقية تحدثت وزيرة السياحة الفلسطينية

قائلة:" إنه زار فلسطين خلال عام(2013) ما يقارب (2,6)مليون سائح وحاج بزيادة بلغت(% 14) كما ارتفعت ليالي المبيت ليصل إلى (1,9)مليون ليلة(صحيفة الغد،2014) .

في ضوء ما سبق اتضح أنه تم توقيع العديد من البرامج التنفيذية والاتفاقات الثقافية بين الجانبين، وتم تنفيذ غالبية هذه البنود من خلال اللجان الفنية المشتركة، والتي كانت تهدف لتطوير العلاقات الثقافية بين الجانبين ،لما لها من أهميه وخصوصية بحكم التداخل والتشابك الثقافي بين البلدين، وبالرغم من ذلك فإن العلاقات الثقافية بين البلدين لم ترقَ إلى مستوى الطموحات المطلوبة خاصة وأن الشعبين الفلسطيني والأردني لديهم من الثقافات المتداخلة والقواسم المشتركة فمن السهل التداخل الثقافي، إلا أن هناك بعض المعيقات والعراقيل التي تعيق مزيداً من التقدم والتطوير في المجال الثقافي، وذلك يرجع للظروف السياسية والإجراءات الإسرائيلية التي تحد من عملية التشابك والتنسيق بين البلدين، كما أن هذه الاتفاقيات تتشابه كثيراً في بنودها وليس هناك اختلافات جوهرية في مجملها.

الخلاصة:

إن العلاقات الأردنية الفلسطينية تجاوزت مرحلة التشكيك وانعدام الثقة التي شابت العلاقات بين الجانبين في الفترات السابقة وأصبحت تتميز بالاستقرار، فقد شهدت هذه العلاقات تطوراً متسارعاً في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية، وظهر ذلك من خلال اللقاءات والزيارات المتبادلة بين البلدين، خاصة في الخمس سنوات الأخيرة، وتعتبر هذه العلاقات في أحسن حالاتها مقارنة بالفترة التي سبقت توقيع أوسلو، لكن هذه العلاقات بقيت محكومة بالظروف الإقليمية والدولية بشكل عام ، بالعامل الإسرائيلي بشكل خاص، الذي يسيطر على جميع المعابر والمناطق الحدودية بين البلدين، ويضبط سلوك السلطة الفلسطينية وفق إيقاعات اتفاقياتها معه، فقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية بين الجانبين الفلسطيني والأردني، ولكن عند تنفيذ هذه الاتفاقيات تتصادم بالإجراءات الإسرائيلية التي تعيق تطبيقها على أرض الواقع مما ينعكس سلباً على العلاقات الأردنية الفلسطينية في شتى المجالات المختلفة فتبقى العلاقات الأردنية الفلسطينية في حالة من التوتر وعدم الاستقرار؛ بل والتراجع طالما أن إسرائيل هي من يتحكم في هذه العلاقات بشكل مباشر وغير مباشر.

الفصل الرابع

مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية من عام(2014-2000):

شهدت هذه المرحلة العديد من المبادرات والمشاريع والخطط لحل وتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة الممتدة من عام (2000) وحتى عام(2014) فقد تعددت مشاريعها ومضامينها ولكن بقي التأثير الأمريكي هو الأقوى، وتصوراته هي الأكثر حضوراً في ترتيبات أوضاع المنطقة، وإن هذه المبادرات والمشاريع كان لها انعكاسات مؤثره على العلاقات الأردنية الفلسطينية فهي تناقش قضايا الوضع النهائي، والتي يشترك فيها الأردن وفلسطين ويعتبرها الأردن بمثابة المصالح العليا للشعب الأردني، مثل: قضية القدس واللاجئين والحدود والمياه.

يتناول هذا الفصل مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية من عام(2000-2014).

وجاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث رئيسة، المبحث الأول بعنوان: المبادرة العربية للسلام وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية، أما المبحث الثاني فبعنوان خطة خارطة الطريق وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية، بينما يتناول المبحث الثالث: خطة جون كيري تداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية.

المبحث الأول –:المبادرة العربية للسلام وتداعياتها على العلاقات الفلسطينية الأردنية:

المبادرة العربية للسلام عام(2002م):

أولاً :ظروف طرح المبادرة العربية:

بدأ التحضير للمبادرة منذ/(11 أيلول سبتمبر 2001) عندما تبين أن منفذيها هم سعوديون، فبادر ولي العهد الأمير عبد الله بحمله مضادة لإزالة المخاوف الأمريكية عن العرب والمسلمين، فولدت المبادرة من رحم أحداث/(11 سبتمبر 2001) والانتفاضة الفلسطينية الثانية، فكانت المبادرة بمثابة هجوم دبلوماسي لمنع بناء صورة ذهنية لدى الأمريكيين عن العرب والمسلمين قوامها الإرهاب والعنف ولوقف التدهور الحاصل في الأراضي الفلسطينية(قريع،121:2011) .

و كشف الكاتب الأمريكي توماس فردمان خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في (18 فبراير 2002)عن مبادرة الملك عبد الله للسلام، وأكدتها المملكة العربية السعودية، وأكدت هذه المبادرة على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية مقابل السلام الكامل والتطبيع العربي مع إسرائيل(صالح،493:2004) .

وبدأت فكرة المبادرة العربية على أنها فكرة سعودية ثم تحولت إلى فكرة عربية عندما وافقت عليها غالبية الدول العربية في مؤتمر القمة العربية التي عقدت في بيروت في تاريخ (28–27)مارس 2002(كامل،113:2008) .

ثانياً :مضمون المبادرة العربية:

وتنص المبادرة العربية على التالي:-

1–الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري وحتى الرابع من حزيران عام (1967) والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

2–التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم.(194) .(**makofske2013:1**) .

3– قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام(1967)في الضفة الغربية وقطاع، وعاصمتها القدس الشرقية(الأشقر، بسيسو،53،52:2003) .

وعندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:-

1–اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة(**makofske2013:1**) .

2–إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار السلام الشامل.

3–ضمان رفض كافة أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية.

4–يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً لقبول المبادرة لحماية فرص السلام وحقناً للدماء.

5– يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

6–يطلب المجلس تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية لإجراء الاتصالات اللازمة لهذه المبادرة(نصوي وأخرون،2002:296،279) .

وحلت المبادرة العربية والتي تبنتها جامعه الدول العربية في القمة المنعقد في بيروت محل مشروع فاس للسلام عام (1982) وأصبحت المبادرة العربية هي الرؤيا العربية للسلام مع إسرائيل، والتي لا تختلف في جوهرها عن سابقاتها (صالح،2012:175) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن المبادرة العربية تخلت عن حق عودة اللاجئين كما هو منصوص علية في القرار (194) وأن الأردن كأحد الدول العربية الداعمة والمؤيدة للمبادرة العربية قد قبل ضمناً بمبدأ التوطين من خلال قبوله لحل متفق عليه لقضية اللاجئين، وأنّ المبادرة فيها تناقض كبير فهي تطالب بحل قضية اللاجئين من خلال حل متفق عليه وترفض أشكال التوطين للفلسطينيين في الدول العربية المقيمين فيها، وهذا ما يتناقض مع قرار (194) الذي يطالب بحق العودة والتعويض بشكل مطلق دون أي اتفاق هنا أو هناك، فالمبادرة العربية قد أطاحت بأهم قضية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ألا وهي قضية اللاجئين، لذلك يظهر أن هناك شبه اتفاق بين الدول العربية على حل قضية اللاجئين على حساب بلدانهم وشعوبهم مقابل بعض التعويضات وتحسين وضع اللاجئين من خلال المشاريع الاقتصادية التي سيحصلون عليها، كما أن المبادرة العربية قبلت بإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بشكل واضح أكثر من ذي قبل.

ثالثاً :موقف الأطراف المعنية من المبادرة العربية للسلام:

1–الموقف الفلسطيني من المبادرة العربية:

أ–الموقف الفلسطيني الرسمي:

أعلن المفاوض الفلسطيني عن ترحيبه بالمبادرة العربية، وذلك على لسان الدكتور/ نبيل شعث الذى قبل مناقشة المبادرة وإقرارها في مؤسسات السلطة الفلسطينية، مطمِئناً الجميع أن المبادرة تضمنت جميع الجوانب الفلسطينية بما فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين، وعندما تم الكشف عن نص المبادرة سادت حالة من القلق لعدم تطرق المبادرة لحق عودة اللاجئين(عبد الكريم وآخرون،2003،:60) .

ورحبت القيادة السياسية الفلسطينية بالمبادرة العربية فور الإعلان عنها لما تحمله من بنود تتفق مع رؤية منظمة التحرير الفلسطينية لإنهاء الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، حيث تم ذلك بالتشاور مع الدول العربية وخاصه مصر والأردن(قريع،2011،:135) .

ب –الموقف الفلسطيني الشعبي :

استقبل الشعب الفلسطيني عامة واللاجئون بشكل خاص القمة العربية في بيروت بشكل فاتر لتجاهلها قضية اللاجئين وتنازلها ضمنًا عن حق العودة في المبادرة العربية، والتي أعلن عنها في القمة وقبولها بحل عادل متفق علية لقضية اللاجئين(عبد الكريم وأخرون،60:2003) .

أما حركة فتح فقد أعلن ياسر عرفات رئيس حركة فتح ورئيس السلطة الفلسطينية عن قبوله بالمبادرة العربية، حيث تم إرسال أبي مازن القيادي بحركة فتح لواشنطن لإخبارهم بموافقة فتح وعرفات على المبادرة العربية(صحيفة هآرتس، 2007) .

وأعلنت حركة حماس عن معارضتها لمبادرة الأمير عبد الله، وقال أحمد ياسين مؤسس الحركة "إن حماس ترفض أي مقترح يتنازل عن أراضي فلسطين التي تقوم عليها الدولة اليهودية الآن "(صحيفة الشرق الأوسط،2002) .

وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة وعلى لسان المتحدث باسمها داوود شهاب رفضها للمبادرة فقال:" نحن نقول أن استمرار المبادرة العربية كانت سبباً في إهانات مباشرة وصريحه وجهها الكيان الصهيوني للعرب ."

وفي ضوء ما سبق يتضح ظهور حالة من التناقض في الموقف الفلسطيني منذ اللحظة الأولى للإعلان عن المبادرة العربية فهناك اختلافات بين السلطة الفلسطينية، والتي أيدت المبادرة العربية وساندتها وبعض الفصائل الفلسطينية خاصة حركتي حماس والجهاد الاسلامي لأنها تقبل بحل غير عادل لحق عودة اللاجئين، والذي يعني عمليًا توطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم وبذلك تهمل المبادرة العربية قرارات الشرعية الدولية، وتصبح هي المرجعية لأي اتفاق سلام في المستقبل، وهذا يشكل خطراً على القضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى من خلال إخراجها من المرجعيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة خاصة القرار(242،194) والتي أعطت الفلسطينيين أكثر من أي مبادرة سلام أخرى .

2–الموقف الدولي من المبادرة العربية للسلام:

رحب كُلّ من الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة وعدد من الدول العربية بمبادرة السلام العربية التي قدمها الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية(صالح،493:2004) .

وأعلن خافيير سولانا مبعوث الاتحاد الأوربي لعملية السلام في(29/ يناير 2001)عن الدعم الأوربي للمبادرة العربية للسلام فقال: "إن الحل الأفضل للصراع في المنطقة إقامة دولتين ضمن سياق المبادرة العربية للسلام وهو ما يدعمه الاتحاد الأوربي(صالح،17:2012) .

وأعلن المفوض باسم الاتحاد الأوربي والمكلف بالعلاقات الخارجية كريس ياتن "إن مقترحات الأمير عبد الله بالغة الأهمية ويمكنها المساعدة للخروج من المأزق السياسي الذي تمر به المنطقة(صحيفة الشرق الأوسط،2002) .

وأعلن كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة عن ترحيبه بهذه المبادرة معتبراً أنها فرصة جديدة للسلام يجب أن لا تفوت، كما عّبر منسق العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوربي خافيير سولانا عن تفاؤله بنجاح هذه المبادرة، وقام بزيارة للمملكة العربية السعودية ومقابلة الأمير عبد الله للاطلاع على تفاصيل المبادرة أما الموقف الفرنسي فقد أعلن وزير الخارجية الفرنسي هوبرت فدرين أن المبادرة العربية تتفق مع السياسة الأوربية في إطار البحث عن حل للصراع في الشرق الأوسط ،كما اعتبر الروس أن المبادرة العربية تتفق والسياسية الروسية في المنطقة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل دائم(الشهابي،2002).

وعبر وزير الخارجية الروسي إيجور إيفانوف عن دعم روسيا لمبادرة السلام السعودية في الشرق الأوسط وأصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً قالت فيه:"إن المبادرة التي أطلقها ولي العهد الأمير عبد الله إيجابيه، لأنها تخدم مبادئ مؤتمر مدريد وقرارات الأمم المتحدة حول الشرق الأوسط(صحيفة الشرق الأوسط،2002).

3- الموقف الأمريكي:

1-حثت الإدارة الأمريكية الدول العربية المجتمعة في قمة بيروت عام (2002)على إقرار هذه المبادرة وعملت الإدارة الأمريكية على الترويج لهذه المبادرة في وسائل الإعلام الأمريكية (الأشعل،2009) .

2- رحبت الإدارة الامريكية بالمبادرة العربية فقد وصف المتحدث باسم البيت الأبيض ريتشارد باوتشر المبادرة " بالخطوة الإيجابية والمهمة، "أما وزير الخارجية الأمريكي كولن باول فقد وصفها هو الأخر بأنها "خطوه مهمه "وأضاف أن هناك حاجة لمزيد من التفاصيل، وكان الرئيس بوش قد " مدح "أفكار ولي العهد الأمير عبد الله ووصفها بأنها "مذكرة مفعمة بالأمل "مع أنها ليست إنجازاً ،أما مستشارة الأمن القومي الأمريكي كونداليزا رايس كانت أكثر تحديداً فقالت :"نحن نقدر حقيقة أن الأمير عبد الله كان مستعداً للإعلان صراحة أن تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل أمراً ممكناً، وكانت رايس رفضت البند المتعلق بالعودة إلى حدود ما قبل عام (1967)وإن قضية الحدود يجب أن تخضع للمفاوضات بين الجانبين، وأثارت هذه المبادرة

الفضول لدى الإدارة الأمريكية فأرسلت مساعد وزير الخارجية وليم بيرنز للقاء المسؤولين في المملكة العربية السعودية لمناقشة الخطة(قريع،2011:132،133) .

3-تعاملت الإدارة الأمريكية مع المبادرة العربية بنوع من الازدواجية فطمست هذه المبادرة عند إعلان الرئيس بوش رؤيته للسلام، والتي عرفت باسم خارطة الطريق، والتي بقيت على طاولة المفاوضات لإنهاء الصراع وتراجع أصحاب المبادرة عن تطبيقها، وتمسكوا بخطة خارطة الطريق (مجدلاني،2007:1) .

4-أعادت الإدارة الأمريكية في ولاية بوش الثانية الزخم للمبادرة العربية من جديد ، من خلال الالتفاف عليها عن طريق طرح النقاط التي تتمثل في إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقته، مع ضرورة إقناع الدول العربية بإجراء تعديل جوهري على المبادرة ، خاصة البند المتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك إعادة النظر في مستوى مساحة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام (1967) ، وتقديم خطوة التطبيع وإقامة علاقات مع إسرائيل قبل موضوع إحلال السلام ، وذلك مقابل تعهد الولايات المتحدة الأمريكية والتزامها بحل الدولتين والعمل على دعم الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من خلال توفير الدعم والحشد الدولي لالتزامهما بمبدأ السلام وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي(سعد الدين،2012) .

5- أشار الرئيس باراك أوباما في خطابه الذي ألقاه في القاهرة إلى المبادرة العربية واعتبرها نقطة البداية من قبل العرب، وأنه يجب تطبيق المبادرة بدءً من البند الأخير فيها والذي يتضمن إقامة علاقات تطبيع بين إسرائيل والدول العربية، وفهم العرب أن أوباما يريد تطبيق المبادرة العربية حسب الرؤية الإسرائيلية (الأشعل،2009) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الموقف الأمريكي من المبادرة العربية للسلام حمل في طياته ازدواجية وفبركة إعلامية بعيدًا عن التطبيق الفعلي لهذه المبادرة ، فانحازت الإدارة الأمريكية لإسرائيل، وظهر ذلك من خلال بعض التحفظات التي أعلنت عنها، والتي تتعارض ومصالح الأمن القومي الإسرائيلي ، فقد عبرت عن رغبتها في تطبيق بعض بنود المبادرة المتعلقة بالمصالح الإسرائيلية، والمتمثلة في إقامة علاقات مع الدول العربية بما يسمح بالحفاظ على أمن إسرائيل.

4-الموقف الإسرائيلي من المبادرة العربية للسلام:

وصف وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس المبادرة العربية" بالمثيرة للاهتمام والإيجابية والجديدة والرائعة،" أما الرئيس الإسرائيلي (موشي كتساف) فقد دعا ولي العهد الأمير عبد الله لزيارة القدس لمناقشة المبادرة وأعلن الأمير عبد الله عن رفضه لزيارة القدس، وأنه من غير

المرحب بالرئيس الإسرائيلي أو رئيس الوزراء في الرياض ، وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون عن استعداده للقاء المسؤولين السعوديين ومناقشة الخطة معهم(قريع،123:2011) .

ثم تجاهلت إسرائيل المبادرة العربية بشكل كامل، وذلك بقيامها بحملة عسكرية واسعة في أنحاء الضفة الغربية، ومن ثم محاصرة الرئيس ياسر عرفات في مدينة رام الله بمقر إقامته في مبنى المقاطعة بمشاركة ارتال الدبابات وآلاف الجنود الإسرائيليين(قريع،124:2011) .

وقال شارون عن المبادرة العربية :" أنها لا تساوي الحبر الذي كتبت فيه "فهو يدرك أنه قادر على المضي قدماً في المشروع الصهيوني دون الانسحاب من الأراضي المحتلة ، وأنه يمكنه الحصول على تنازلات أخرى من قبل العرب والفلسطينيين بشكل مجاني(الريفي،2010) .

ونظرت إسرائيل لهذه المبادرة على أنها مجرد أفكار ومقترحات يمكن التفاوض عليها فقد رفضت البند المتعلق بحق العودة، واعتبرت ذلك خطاً أحمر لا يمكن لأي حكومة إسرائيلية التفاوض عليه، وتحدث الكاتب الإسرائيلي (عاموس غلبوع): " إن المبادرة العربية خطة سيئة لإسرائيل " واعتبر أن المبادرة، تفرض إملاءات على إسرائيل وليس اقتراحات يمكن الحديث حولها، وقال السفير الإسرائيلي السابق في الولايات المتحدة (زلمان شوفال) ""يجب التخلص من اللاجئين الفلسطينيين عبر الموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية وتوطين البقية في أماكن تواجدهم"(سعد الدين،2012).

وطالبت إسرائيل في فترة لاحقة بإجراء بعض التعديلات على المبادرة العربية تتضمن مبدئ تبادل الأراضي ، ورفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، ورفض العرب المطالب الإسرائيلية أثناء عقد القمة العربية في الرياض عام (2007) ، فقد اعتبرت الدول العربية هذه المطالب هي تغيير جوهري بالمبادرة، وأعلن وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل عن رفض الدول العربية لأي تعديل على المبادرة، والتي حظيت بدعم عربي كمرتكز أساسي لعملية السلام(صحيفة الشرق الاوسط،2007).

وفى فترة لاحقة قبل العرب بإجراء تعديل على المبادرة وهو القبول بمبدأ تبادل الأراضي لحل مشكله البند الثاني المتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة حتى خطوط الرابع من حزيران ، إلا أن نتنياهو طلب من العرب الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية والذي من شأنه طرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام (1948) ،كما أعلن نتنياهو أن أي سلام يمكن التوصل إليه مع الفلسطينيين سيخضع لاستفتاء داخل المجتمع الصهيوني(القاف،2013) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن بعض القادة الإسرائيليين عندما تم الإعلان عن المبادرة العربية وصفوها بأنها إيجابية لخداع الرأي العام العالمي، ولذر الرماد في العيون لكن في الحقيقة عّبرت إسرائيل عن رفضها للمبادرة على أرض الواقع فهي كانت تراهن على تقديم العرب مزيداً من

التنازلات في المستقبل، فإسرائيل لم يمارس عليها أي ضغط للقبول بالمبادرة العربية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر فكانت جميع الظروف في صالح إسرائيل، والتي اتخذت من هذه الأحداث حجه لمحاربة المقاومة الفلسطينية تحت ذريعة محاربة الارهاب فكان الرفض الإسرائيلي للمبادرة أمراً متوقعاً.

رابعاً : موقف الأردن من مبادرة السلام وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية:

أ :الموقف الأردني الرسمي:

أيد الأردن مبادرة السلام العربية لأنها تمثل حلاً ملائمًا لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي في المنطقة ، باعتبارها تقدم أفكاراً متوازنة وعملية وقابلة للتطبيق، فهي تسعى لحل متفق علية لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار (194)، وكذلك الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام (1967)، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مقابل إقامة علاقات بين إسرائيل والعالم العربي وتحقيق الأمن لإسرائيل(صحيفة الغد، 2015)

وفي مقابلة للملك عبد الله الثاني مع صحيفة الحوادث اللبنانية في(14مارس 2002)تحدث عن المبادرة قبل طرحها قائلاً:" أن الأردن أيد مبادرة الأمير عبد الله لإحلال السلام في الشرق الأوسط منذ الإعلان عنها وأن هذه المبادرة تجسد الرغبة العربية في تحقيق السلام، وهي تندرج في إطار قرارات الشرعية الدولية"(وكالة الانباء الكويتية 14/3/2002).

ودعا الأردن إسرائيل لقبول المبادرة العربية لأنها تعالج الاهتمامات الإسرائيلية خاصة الأمنية ،وأنها تضمن التوصل إلى تسوية شاملة في المنطقة، و تشكل البوابة الرئيسية لإقامة علاقات طبيعية مع العالمين العربي والإسلامي، وعن هذا تحدث الملك عبدالله الثاني فقال: " فعلينا جميعاً أن نجازف من أجل السلام، وقد أدركت الدول العربية تلك الحقيقة عندما وافقنا بالإجماع على مبادرة السلام العربية التي تضع أمامنا مسارًا للجانبين لتحقيق ما يريده الناس، وما هم بحاجة الية معاهدة سلام شاملة مع إسرائيل وعلاقات طبيعية مع كل دولة عربية وضمانات أمنية شاملة لكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل، والأهم من ذلك إنهاء الصراع وهو حلم تاق إليه كل إسرائيلي منذ إنشاء إسرائيل " (الحنيطي،عبد الرحمن،21:2010) .

وأشار الملك عبد الله إلى أن المبادرة العربية توفر أرضية مناسبه لإجراء مفاوضات واضحة تؤدي إلى نتائج على أرض الواقع، والتي تعبر عن الإجماع العربي تجاه خيار السلام، وأخذ الملك عبد الله على عاتقة ترويج المبادرة العربية لدى المجتمع الدولي لاسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني، وصرح الملك عبد الله للتلفزيون الأردني بعد لقائه رئيس جامعه بيرزيت الدكتور/ نبيل قسيس فقال:"عمل الأردن على إحياء مسار التسوية انطلاقاً من الاعتماد على المبادرة العربية للسلام"(موقع جلالة الملك عبد الله الثاني،2007) .

وقام الملك عبد الله بإعادة الزخم والأهمية للمبادرة العربية خلال خطابه الذي ألقاه في الكونجرس الأمريكي، وطالب بتقديم آليات لتسويقها لتكون مرجعية سياسية يمكن الاعتماد عليها في مسيرة المفاوضات السلمية، وأن الأجواء الدولية مهيئة، ففي قمة الرياض أعاد القادة العرب التأكيد على المبادرة العربية للسلام وسميت قمة الرياض" قمه استعادة المبادرة"(صحيفه الرأي الأردنية،2007).

ب .الموقف الأردني غير الرسمي:

انتقد حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني(الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين)مبادرة الأمير عبد الله معتبراً أنها تجاهلت قضية حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وأصدر الحزب بياناً قال فيه:"إن المبادرة العربية تشكل تجاهلاً لحقوق خمسة ملايين فلسطيني طردوا من وطنهم، وتشكل إلغاء لقرار حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، "وطالب الحزب في بيانه الأمير عبد الله بإصدار موقف سعودي يؤكد على تمسك السعودية بحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى ديارهم(صحيفة الشرق الأوسط،2002) .

أعلنت المعارضة الأردنية بجميع اطيافها السياسية والنقابات المهنية في الأردن عن رفضها ومعارضتها للمبادرة العربية عند صدورها، لكن المعارضة الأردنية لم تخرج عن السياق العام للنظام الأردني فهي ملتزمة بسياسة النظام الى حد ما(دبور،2015:مقابله) .

وطالبت لجنة الدفاع عن حق العودة في الأردن الملوك والرؤساء العرب بسحب المبادرة العربية للسلام ، من خلال بيان أصدرته اللجنة بتاريخ الأربعاء الموافق (20/11/2011)فهي أسقطت حق العودة واستبدلته بحل عادل لقضية اللاجئين بشكل توافقي مع الجانب الإسرائيلي، وأكدت اللجنة أن حق العودة حق فردي وجماعي لا يمكن أن يسقط بالتقادم(المركز الفلسطيني للإعلام2011) .

إن الأردن من أكثر الدول العربية التي عملت على إحياء المبادرة العربية للسلام من جديد ، فهي تحقق إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة والتواصل الجغرافي لما في ذلك من انعكاس إيجابي على الأمن الوطني الأردني، وكذلك فإن الأردن بذل جهداً كبيراً لتذكير المجتمع الدولي بالمبادرة العربية للسلام حتى تمكن الأردن من إدراج المبادرة العربية ضمن خطة خارطة الطريق، والتي أصبحت مرجعية أساسية لعملية السلام في المنطقة(صحيفة الغد،2015) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن هناك حالة من التناقض بين الموقف الأردني الرسمي والموقف الشعبي والقوي السياسية الأردنية تجاه المبادرة العربية، فقد عّبرت القوى السياسية الأردنية عن رفضها للمبادرة العربية فالشعب الأردني يرفض التنازل عن حق عودة اللاجئين، ومبدأ تبادل الأراضي والتطبيع مع إسرائيل، رغم وجود اتفاقية سلام بين الجانبين، وهذا خلق حالة من فقدان

الاستقرار السياسي داخل الأردن تجاه المبادرة العربية، وظهرت أصوات تطالب بسحب هذه المبادرة العربية لما لها من انعكاسات خطيرة على الأردن خاصة فيما يتعلق بقضية اللاجئين، وأن خطر التطبيع يأتي ضمن الموافقة والتأييد العربي الرسمي "للمبادرة وبموافقة النظام الأردني بالرغم من أن بعض الدول العربية لا تربطها أي علاقة مع إسرائيل لذا كان الأولى بالدول العربية تحصيل حقوق شعوبها في التحرر والاستقلال قبل تقديم التطبيع مع إسرائيل وبشكل مجاني .

خامساً : الآثار السلبية للمبادرة العربية على محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية:

عبرت المبادرة العربية للسلام عن التحول الإستراتيجي في الموقف العربي وتجاوز لكل الخطوط الحمر العربية المتعارف عليها وهي تشكل نزولاً عن حقوق العرب بشكل غير مسبوق وصولا لحل شامل ونهائي لعملية السلام في المنطقة(قريع،1:2012) .

على صعيد قضية اللاجئين إن المبادرة العربية للسلام يجب أن تقرأ جنباً إلى جنب مع التصريحات الصادرة عن القيادتين الفلسطينية والأردنية فكان من أهم هذه التصريحات ما قاله الرئيس عرفات لصحيفة" نيويورك تايمز " في(12فبراير2002) عن" استعداده لحل قضية اللاجئين آخذاً بعين الاعتبار المخاوف الديمغرافية للمشروع الصهيونية"(عبدالكريم وآخرون،2003: 59) .

وكان تصريح وزير الخارجية الأردني الأسبق مروان المعشر متطابق إلى حد ما مع أقوال الرئيس عرفات حين قال:" إن الحل المتفق علية لقضية اللاجئين يشمل المخاوف الديمغرافية الإسرائيلية حيث يمكن في ذلك نظام الكوتة لمجموع الفلسطينيين المسموح لهم العودة إلى إسرائيل"،وصرح الرئيس محمود عباس لصحيفة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ (14 سبتمبر 2008) فقال: " نحن ننوي إقامة محادثات مع إسرائيل حول عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين سوف يعودون إليها ويتم انتقادي على عدم مطالبتي بعودة جميع الملايين الخمسة، ولكني أقول أننا سوف نطالب بعودة عدد معقول من اللاجئين الى إسرائيل "...وأضاف "أن الفلسطينيين الذين لا يعودون إلى إسرائيل يستطيعون العودة لفلسطين وإذا ما قرروا البقاء في البلدان التي يعيشون فيها فإنهم سيتلقون التعويض" (صحيفة هآرتس،2008) .

وعن ذلك يقول أمين دبور أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الإسلامية" إن الأردن يحرص على بقاء اللاجئين الفلسطينيين في الأردن لكي يكون دولة بالمعني الحقيقي وفي حال خرج الفلسطينيين من الأردن الى الدولة الفلسطينية يبقي الملك الاردني فقط يسيطر على بعض القبائل البدوية في شرق الأردن، أما إعلانه بالمطالبة بحق عودة اللاجئين الفلسطيني هي للاستهلاك

المحلي لكى يتساوق مع الموقف الفلسطيني عندما كان يطالب بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين (دبور،2015:مقابله) .

إن جميع التصريحات الصادرة عن الجانبين الفلسطيني والأردني تجاه المبادرة العربية للسلام تهدف إلى عمل موائمة بين قرارات الشرعية الدولية والمصالح الإسرائيلية ، بما يحفظ الكيان الصهيوني من التوسع الديمغرافي للتوصل إلى تسوية شاملة تنتهي بإقامة دولة فلسطينية لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين الراغبين بالعيش فيها، وأن تطبيق بنود هذه المبادرة يحتاج لإقناع اللاجئين بحيث تراعي هذه المبادرة المستجدات على أرض الواقع وفي حالة تجاهل الحقائق يصبح التوطين بشكل قسري(جريدة حق العودة، 2014العدد34) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الجانبين الفلسطيني والأردني، وهما الدولتان المعنيتان بالدرجة الأولى من قضية اللاجئين قد قبلا بالمبادرة العربية، وقدما الدعم الكامل لها وعملاً على تسويقها لدى المجتمع الدولي فهذا يعني ضمناً أنهما قبلا بالتنازل عن حق عودة اللاجئين والقبول بمبدأ التوطين، ويؤكد ذلك التصريحات التي صدرت عن الجانبين تجاه قضية اللاجئين فالأردن، ومن جهة أخرى عمل على منح اللاجئين الجنسية الأردنية، وذلك لدعم التوازن الديمغرافي في الأردن ولضمان الاستقرار السياسي، لذا فإن الأردن وعلى أرض الواقع عمل على توطين اللاجئين، وهذا ما يخالف تصريحاته الإعلامية حول ضرورة تطبيق القرار (194)الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي يخدع الشعب الأردني والعربي بهذه التصريحات الزائفة وكذلك الجانب الفلسطيني فهو أيضاً قبل ضمنًا بتوطين اللاجئين من خلال تخليه عن جزء من شعبه المتواجد في الأردن وقبوله بحل متفق عليه لقضية اللاجئين وتخليه عن القرار (194)الذي ينص على عودة اللاجئين وتعويضه، ويؤكد ذلك قبولهم بالمبادرة العربية وتصريحات القيادة الفلسطينية.

وعلى صعيد قضية القدس: نصت المبادرة العربية بأن تكون القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية وذات سيادة(الأشقر، بسيسو،2003: 52) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الجانبين الفلسطيني والأردني قبلا بالمبادرة العربية التي تنص على جعل القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية فهذا يعني أيضاً تخلي الجانبين عن باقي أرض القدس الغربية والتي هي جزء أساسي من المدينة المقدسة لدى المسلمين ولا يحق لأي مواطن عربي المطالبة بالقدس الغربية، وبالتالي التسليم بالأمر الواقع في المدينة المقدسة كما أنه على الأردنيين الذين قبلوا بالمبادرة العربية أن يتخلوا عن دورهم التاريخي في رعاية الأماكن المقدسة في مدينة القدس والتي منحتها إياهم اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية في عام(1994) .

أما على صعيد قضية الحدود: وإن المبادرة العربية التي أكدت عليها السعودية تتضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة عام (1967)وقيام الدولة الفلسطينية على هذه المساحة من الحدود (صالح،493:2004) .

وهذا يعني سيطرة إسرائيل على ما يقارب(20) مليون دونم من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل بشكل قانوني وبدون ثمن، وكذلك سيطرة إسرائيل على (675) مدينة وقريه هجرها أهلها، و(2000)مليون متر مكعب من المياه تسرقها إسرائيل سنوياً من فلسطين ، بالإضافة إلى السيطرة على كافة البنية التحتية لفلسطين من طرق ومطارات وموانئ وغيرها (الودية،150:2009،151)

و بما أن الجانبين الفلسطيني والأردني قد قبلا بالبند الثاني والمتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام (1967) كخيار إستراتيجي فهذا يعني اعترافًا صريحًا بقبولهما التنازل عن باقي فلسطين التاريخية والمسماة" دولة إسرائيل "وبالتالي لا يحق لأي طرف فلسطيني أو عربي المطالبة بهذه الأرض.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن المبادرة العربية أثرت على العلاقات الأردنية الفلسطينية فسببت حالة من الارتياح بين الجانبين الفلسطيني والأردني، فقد أبقت القضايا الجوهرية(القدس واللاجئين والحدود)، كما لم تحدث هذه المبادرة أي تغير في العلاقات الأردنية الفلسطينية بسبب الموافقة العربية التي اعتبرت بمثابة شرعية للتغطية على التنازل الأردني والفلسطيني لقبولهم بتوطين اللاجئين، والتنازل عن جزء مهم من الأراضي الفلسطينية، وكذلك التنازل أيضاً عن جزء أكثر أهمية في مدينة القدس، وساعدت المبادرة العربية عدم تحمل الأردن والفلسطينيين مسئولية التنازلات لوحدهما، وأنها تمت بتوافق عربي فقد أيدت كلً من الأردن والسلطة الفلسطينية المبادرة العربية منذ لحظة الإعلان عنها، هذا إن لم تكن السلطة الفلسطينية والأردن قد شاركتا في صياغتها من خلال الاطلاع على بعض بنودها قبل الإعلان عنها في القمه العربية، أما على صعيد المستوى الشعبي فأن المبادرة العربية عززت من زيادة الترابط والتمسك بين الشعبين برفض هذه المبادرة فهي تتخلى عن حقوق الشعب الفلسطيني السياسية والدينية، لذا فإن العلاقات بين الشعبين فيها مصداقية أكثر من العلاقات على المستوى الرسمي، وبالتالي أدى هذا لتدهور العلاقة بين الأنظمة السياسية في كلا الجانبين مع شعبه وفقدان الثقة للشعوب في أنظمتها، وإن ما يتم الإعلان عنه في وسائل الإعلام من تمسك القيادتين الأردنية والفلسطينية بقرارات الشرعية الدولية والمحافظة على الثوابت الوطنية لدى البلدين، تتنافي مع ما يجري على الأرض من مفاوضات تجري في الغرف المغلقة، والتي تتضمن تنازلات جوهرية في القضايا الرئيسة، مثل: القدس واللاجئين والحدود والتي تعتبر محددات أساسية تحكم العلاقات الأردنية الفلسطينية.

المبحث الثاني :خطة خارطة الطريق عام (2003) وتداعياتها على العلاقات الفلسطينية الأردنية:

أولاً :ظروف طرح خطة خارطة الطريق:

خلال تحضيرات الولايات المتحدة الأمريكية لضرب العراق، وحرصها على إشراك الدول العربية في التحالف الدولي، ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش بتاريخ(24 يونيو2003)خطاباً تناول فيه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأوضح الخطوط العريضة لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحدث ولأول مرة عن قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل وجاء هذا الخطاب بعد مشاورات ونقاشات دولية تمخضت عما عرف" باللجنة الرباعية الدولية "والتي ضمت إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا ،والاتحاد الأوربي، والأمم المتحدة وعملت اللجنة على ترجمة الأفكار الأمريكية إلى خطة شاملة لعملية السلام عرفت باسم "خطة خارطة الطريق" (حجازي،8:2003) .

وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن مبادرة خارطة الطريق في/(30ابريل2003) بهدف التوصل لتسوية نهائية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي بحلول عام (2005) وطرحت الخطة في خطاب الرئيس جورج بوش في/(24 يونيو 2003)(دبور،168:2014،187) .

وكان الهدف من خطة خارطة الطريق هو الوصول إلى حل دائم لإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وإقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية، وركزت هذه الخطة على مجموعه من المبادئ وهي:

1-يعتمد التقدم في خطة خارطة الطريق على تقديم الطرفان خطوات تبادلية في كافة المجالات.

2-التوصل إلي تسوية نهائية وشاملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بحلول عام(2005).

3-تعتمد عملية السلام على مبدأ التفاوض بالتزامن مع ضرورة إنهاء العنف والإرهاب.

4- تستند خطة خارطة الطريق في مراحلها على مبادئ مؤتمر مدريد، والاتفاقيات الموقعة بين الطرفين وقرارات الشرعية الدولية وأهمها(242 ،338، 1397)والمبادرة العربية للسلام عام(2002) .

5-تكلف اللجنة الرباعية بتقييم أداء الطرفين ما يخص تطبيق بنود الخطة(البابا،2003: 42) وعرضت الإدارة الأمريكية مسودة خطة خارطة الطريق بصورة غير رسمية في(15 تشرين الأول عام2002) على القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية وقبلت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أرئيل شارون الخطة من حيث المبدأ، ولكن تم نسف هذه الخطة من خلال التحفظات التي أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية والتي بلغت(100) تعديلاً ما بين الحذف والإضافة وصولاً إلى أربعة عشر تحفظًا (محارب ،38:2006) .

وتم إصدار المسودة الثانية في/(22 ديسمبر2002)ورغبت اللجنة الرباعية بالحصول على موافقة الطرفين؛ كي يتسنى لهم البدء في تطبيق بنودها، وتم تأجيل هذه الخطة لما بعد الانتخابات الإسرائيلية في فبراير(2003) وشنّت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً على العراق 20مارس(2003) وفي(1 مايو 2003) تسلم الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي المسودة الثالثة التي لم تختلف عن المسودة الثانية(حجازي،8:2003) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن خطة خارطة الطريق جاءت لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة بالدرجة الأولى من خلال ضرب العراق، ولتعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة من خلال طرح مشروع التسوية (خارطة الطريق)على المسار الفلسطيني الإسرائيلي بمباركة دولية، تعتمد في بنودها على المبادرة العربية للسلام بحيث تغيرت المرجعية الدولية للسلام، فهذا مؤشر على تعزيز مزيدا من التنازلات الفلسطينية في القضايا الجوهرية، وخاصة القدس واللاجئين والحدود، وهى: محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية، والذي سينعكس على العلاقات الأردنية الفلسطينية.

ثانياً :مضمون خطة خارطة الطريق:

وتقوم خطة خارطة الطريق على استئناف المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في ظروف من السرية، وعلى أساس حدود الرابع من حزيران عام(1967) مع إمكانية تبادل أراضي لاعتبارات طرأت على الأراضي الفلسطينية، مثل: المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (برغال، الجمل،43:2014،44) .

وتتكون خطة خارطة الطريق من ثلاثة مراحل تبدأ من لحظة إعلانها، وتنتهي مع نهاية عام 2005 وتتضمن مراحل خطة خارطة الطريق النقاط الرئيسية التالية:-

1-يتعهد الفلسطينيون ومن خلال بيان واضح بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن مع وقف العنف ضد اسرائيل وعدم التحريض على إسرائيل.

2-يستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون والتنسيق الأمني بناء على خطة تبينت لإنهاء العنف والإرهاب وذلك عن طريق أجهزة الأمن الفلسطينية الفعالة.

3-يعمل الفلسطينيون على تقديم إصلاحات سياسية شاملة استعداداً لقيام الدولة الفلسطينية ،وتشمل إجراء انتخابات حرة ونزيهة، و استحداث منصب رئيس الوزراء بشكل رسمي، وتعزيز الإصلاح السياسي.

4-تجمد إسرائيل جميع الأنشطة الاستيطانية انسجامًا مع تقرير لجنة ميتشل.

5-تصدر القيادة الإسرائيلية بياناً واضحًا تؤكد فيه على التزامها برؤية حل الدولتين.

6-تقوم الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي تم تشكيلها بعمليات فعالة ضد الإرهاب وتفكيك القدرات والبنى التحتية للإرهاب .

7–يجتمع ممثلو الرباعية الدولية بهدف وضع آلية لمراقبة تنفيذ إجراءات الخطة من خلال توفير الإمكانيات المطلوبة.

8–تطبيق الخطة الأمريكية الخاصة بإعادة بناء قوات الأمن الفلسطينية مع استئناف التنسيق والتعاون الأمني مع الجانب الإسرائيلي بإشراف جهات خارجية وهي(مصر – الأردن–الولايات المتحدة) .

9–دمج جميع الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة تحت إشراف ومسئولية وزير الداخلية مع صلاحيات كاملة.

10–تقوم الدول العربية بوقف جميع أنواع الدعم والتمويل للمنظمات الفلسطينية التي تدعم العنف والإرهاب.

11–تقوم جميع الدول المانحة للشعب الفلسطيني بتقديم الدعم عن طريق الخزينة التابعة لحساب وزارة المالية الفلسطينية.

12–يقوم الجيش الإسرائيلي وبشكل تدريجي بالانسحاب الكامل من المناطق التي سيطر عليها إسرائيل منذ/(28 سبتمبر 2000) وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل عملية السور الواقي التي جرت في الضفة الغربية .

13–تعيين رئيس وزراء أو حكومة انتقالية مع سلطة تنفيذية لاتخاذ القرارات اللازمة.

14–تشكيل لجنة فلسطينية للإشراف على الانتخابات، ويقوم المجلس التشريعي بمراجعة قانون الانتخابات الفلسطيني.

15–يقوم الفلسطينيون بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بأسرع وقت ممكن وعلى أساس الإجراءات السابقة الذكر.

16–تقوم إسرائيل بتفكيك جميع المستوطنات التي أقامتها بعد مارس (2001) انسجامًا مع توصيات لجنة ميتشل مع تجميد الأنشطة الاستيطانية.

17–تعزيز المفاوضات بين الجانبين بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي مع حلول عام (2005) خاصة قضايا الوضع النهائي، مثل: القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات وعمل تسوية مع إسرائيل وسوريا ولبنان بأسرع وقت ممكن.

18–يشجع أعضاء اللجنة الرباعية على الاعتراف بالدولة الفلسطينية والحصول على عضوية في الأمم المتحدة.

19–قبول الدول العربية بالتطبيع وإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار عملية سلام شاملة للمنطقة(دبور،2014:187–189) .

وترجع أهمية خطة خارطة الطريق في أنه ولأول مرة يصدر التزام عن الإدارة الأمريكية بإقامة دولة فلسطينية ضمن جدول زمني محدد مع نهاية عام (2005) قائم على برنامج الثقة بين الطرفين، وتضمنت هذه الخطة قيام السلطة الفلسطينية بإصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية، ويوجد بهذه الخطة الثغرات الكبيرة فهي لم توضح آلية تطبيق بنود الخطة، وتركت ذلك للمفاوضين، ولم تلتزم إسرائيل بشيء ولم توضح التصور النهائي لقضايا الحل النهائي (صالح،176:2012) .

عكست خطة خارطة الطريق التصور الإسرائيلي والأمريكي في تقديم حل للقضية الفلسطينية، ولم تعكس الرؤيا العربية والفلسطينية للحل، وعملت على التدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني، وذلك من خلال بعض بنود الخطة التي تطالب إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وادارية، وهذا يهدف إلي فرض وصاية على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية(نوفل،549:2003) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن خطة خارطة كرست التنازلات الفلسطينية بخصوص القدس واللاجئين والحدود، وقبولهم بإجراء عملية تبادل للأراضي الفلسطينية، وهذا يعني ضمناً تنازل الفلسطينيين عن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة، وأنه عندما أعدت خارطة الطريق لم تكن تهدف لتقديم حل منطقي وعادل للقضية الفلسطينية بقدر ماهي أعدت لتنفيذ المخطط الأمريكي، وتحشيد الرأي الدولي، وتوفير الغطاء العربي لضرب العراق، وقدمت هذه الخطة لحفظ ماء الوجه لدى زعماء المنطقة العربية، كما أن هذه الخطة أصابها الفشل منذ اللحظة الأولى لكتابتها فهي تفتقر لآلية واضحة لتطبيق بنودها وعدم وجود ضمانات أو التزامات تجبر الجانب الإسرائيلي على تنفيذ هذه البنود، كما أن الوسيط الأمريكي في هذه الخطة لم يكن متوازناً؛ بل كان منحازاً لإسرائيل في كثير من بنود الخطة، والتي ركزت على الترتيبات الأمنية التي تحافظ على أمن وحماية إسرائيل، مع تطرقها بشكل سريع و بصورة غير واضحة للدولة الفلسطينية وقضايا الحل النهائي؛ بل تركت للمفاوضين آ لية التطبيق وهذا ما أفشل خطة خارطة الطريق.

ثالثاً :موقف الأطراف المعنية من خطة خارطة الطريق وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية :

1-الموقف الفلسطيني الرسمي من خطة خارطة الطريق:

اجتمعت القيادة الفلسطينية في (10 نوفمبر 2002) بمدينة رام الله لمناقشه خطة خارطة الطريق، وأعلنت أنها تتعامل مع الخطة بكل جدية ومسئولية عالية، وأبدت بعض الملاحظات الأولية ، كما أعلنت القيادة الفلسطينية عن أهمية هذه الخطة وطالبت بتنفيذ الخطة من خلال تواجد المراقبين الدوليين على الأراضي الفلسطينية لحماية الشعب الفلسطيني من الاعتداءات

الإسرائيلية، ووضع جدول زمني وتحديد هدف المفاوضات، وفي (12نوفمبر 2002)أعلن الرئيس ياسر عرفات عن قبوله بخطة خارطة الطريق بشكل مبدئي وأبلغ الدكتور/ صائب عريقات والدكتور/ نبيل شعث خلال لقائهما مساعد وزير الخارجية الأمريكي ديفيد ساترفيلد في أريحا في(12نوفمبر 2002) أن الفلسطينيين سيتعاملون بجدية مع الخطة مع تأكيدهم على ضرورة تطويرها، وطالب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في (16فبراير 2003) اللجنة الرباعية باتخاذ خطوات سريعة لاعتماد خطة خارطة الطريق، وإرسال مراقبين لحماية الشعب الفلسطيني (الطناني،19:2003) .

ورحبت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ببيان الرئيس بوش حول خطة خارطة الطريق، واعتبرت أن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بصيغة اللجنة الرباعية دون أي تعديل هو خطوة في الاتجاه الصحيح، وأن هذه الصيغة ليس للتفاوض وإنما للتطبيق والتنفيذ، وفي (14مارس 2003)طالب الرئيس ياسر عرفات من رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بضرورة التسريع بتطبيق خارطة الطريق والضغط على إسرائيل والعودة لطاولة المفاوضات كما طالب بتوفير ضمانات لتطبيق خطة خارطة الطريق(الطناني،21:2003) .

وتحدث رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس فقال:"إن خطة خارطة الطريق حددت عام(2005) موعداً لقيام الدولة الفلسطينية وأعتقد أن ذلك هو التاريخ الوحيد المقترح حتى الآن دون إجحاف بخارطة الطريق ومعالجة قضايا المرحلة النهائية لكي تنجز التسوية في موعدها عام (2005)وأظن أن ذلك ممكن وليس بعسير"(عفيفة،2014) .

وفي(2مايو 2003) أعلن الجانب الفلسطيني عن موافقته على خطة خارطة الطريق بشكلها النهائي(حجازي،:2003) .

2-الموقف الفلسطيني من خطة خارطة الطريق:

أعلنت حركتا حماس والجهاد الإسلامي عن رفضهما للخطة، وقد صرح القيادي في حركة حماس إسماعيل هنية بمدينة غزة بتاريخ (14 مارس 2003) ،" أن الخطة تهدف إلى خداع الفلسطينيين والعرب والمسلمين استعداداً للحرب ضد العراق"

وصرح القيادي في حركة الجهاد الإسلامي محمد الهندي بتاريخ /(14 مارس2003)"إن هذا التحرك من جانب واشنطن ولندن هي محاولة لكسب المزيد من الوقت وخداع الرأي العام العالمي "(صحيفة الرأي،2003) .

وأعلنت كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح في بيان لها بتاريخ (29 /مايو2003) عن رفضها لخارطة الطريق وقالت" إننا نعلن رفضنا لخارطة الطريق ... ووقف إطلاق النار بشكل قاطع حتى عودة كافة حقوق الشعب الفلسطيني دون شرطٍ أو قيد "(سعيد،3:2004) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الجانب الفلسطيني وعلى المستوى الرسمي وافق على خطة خارطة الطريق، والتي نصت على تأجيل البحث في القضايا الجوهرية إلى المرحلة الأخيرة من خطة خارطة الطريق، وهذا يعني ضمنًا أن الجانب الفلسطيني قبل ضمناً بتوطين اللاجئين في أماكن تواجدهم والتخلي عن السيادة الكاملة للدولة الفلسطينية من خلال القبول بعملية تبادل الأراضي والقبول بدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة وعبّرت الفصائل الفلسطينية عن معارضتها للخطة التي تسقط جميع حقوق الشعب الفلسطيني؛ مما انعكس سلباً على العلاقات الفلسطينية الداخلية .

3-الموقف الإسرائيلي من خطة خارطة الطريق:

تلكأ الجانب الإسرائيلي في البداية في موقفه تجاه خارطة الطريق منذ الإعلان عنها حتى (20مايو 2003) ، وصادقت الحكومة الإسرائيلية على خطة خارطة الطريق بعد جلسة من النقاشات العاصفة، والتي استمرت(6)ساعات، وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون "بالنسبة لي هذا يوم صعب والدولة الفلسطينية ليست حلم حياتي، ولكن في النظر للأمام ليس عادلاً ولا صحيحاً مواصلة التحكم في (3.5)مليون فلسطيني "وأيد الخطة(12) وزيراً صهيونياً وعارضها (7) وزراء وامتنع (5) أعضاء عن التصويت(شعبان ،ومسلمي،2003:38،39) .

وتحدث شارون خلال جلسة مع طاقمه الأمني حول خطة خارطة الطريق فقال: "إن اسرائيل لن تتقدم في خارطة الطريق التي يبلورها الأمريكان إلا اذا كان هناك تنفيذ كامل لكل مرحلة ومرحلة" (شعبان ،ومسلمي،2003:120) .

وظلت الحكومة الإسرائيلية تماطل في الموافقة وقبول خارطة الطريق بحجة الانتخابات الإسرائيلية أحياناً وإن الخطة تحتاج مزيداً من التعديلات ، واستمرت إسرائيل على هذا الحال حتى تسلمت المسودة النهائية في(1مايو 2003) وأعلنت الإدارة الأمريكية في(23مايو 2003) الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الإسرائيلية على خطة خارطة الطريق بجدية وبشكل كامل خلال تطبيق الخطة وألحقت الحكومة الإسرائيلية هذه الملاحظات كملحق بالخطة(البابا،2003:50)

وفي(25/مايو2003) أعلنت الحكومة الإسرائيلية قبولها بخطة خارطة الطريق(شعبان ،مسلمي،2003:18) .

وأبدت إسرائيل العديد من الملاحظات على هذه الخطة وهي على النحو التالي:-

1-أن يعمل الفلسطينيون على منع ومحاربة الإرهاب حسب خطة تينت وزيني ولا تفرض قيود على الجيش الإسرائيلي في محاربة الإرهاب.

2-لن يكون تقدم في خارطة الطريق إلا حسب أداء الطرفين وليس حسب الجدول الزمني للخطة.

3-ستقوم الدولة الفلسطينية بحدود مؤقتة وباتفاق مع إسرائيل، وذلك بعد الوقف المطلق للإرهاب وتغيير القيادة الفلسطينية وتكون الدولة منزوعة السلاح.

4-يعلن الفلسطينيون بأن إسرائيل دوله يهودية.

5-إنهاء المسيرة بالتوصل إلى اتفاق دائم ينهي النزاع ويضع حداً للمطالب المتبادلة.

6-تتحقق التسوية عن طريق المفاوضات المباشرة بين الجانبين.

7-لن يكون أي تدخل خارجي في قضايا الاتفاق الدائم.

8-تعتمد خطة خارطة الطريق على قرارات(242 ، 338)وليس على المبادرة العربية.

9-ينتشر الجيش الإسرائيلي سريعًا خارج مناطق السلطة الفلسطينية حسب الظروف الأمنية.

10-تعمل الدول العربية ضد الإرهاب وتساعد في مسيرة عملية السلام(شعبان، والمسلمي،40:2003) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن إسرائيل لم تقبل بخطة خارطة الطريق إلا بعد أن أفرغتها من مضمونها وحولتها إلى حزمة من المطالب الأمنية بهدف تحقيق المصالح الإسرائيلية من خلال اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة، وجعل الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، وذلك في إطار التوصل لاتفاق نهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبالتالي عدم منح الشعب الفلسطيني أياً من حقوقه السياسية المتمثلة في دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين.

رابعاً: موقف الأردن من خطة خارطة الطريق وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية

1-الموقف الأردني الرسمي :

أيّد الأردن وبشكل كامل خطة خارطة الطريق وحث الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على اتخاذ الخطوات اللازمة للوفاء بالتزاماتهما المذكورة في الخطة مع ضرورة التمسك بالمواقف الدولية التي تؤكد على هذه الالتزامات(الحنيطي، عبد الرحمن،15:2010) .

وصرح الملك عبد الله الثاني في(12مايو2003) أثناء استقباله وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في عمان فقال:" حان الوقت لتنفيذ بنود خارطة الطريق التي تنص على قيام دولة فلسطينية مستقلة بحلول عام (2005)"وأضاف أن التزام الرئيس بوش يشكل حافزاً لكل الأطراف لتحقيق السلام الشامل(صحيفة اليوم،2003)

وفي نفس السياق تحدث وزير الخارجية الأردني الدكتور/ مروان المعشر عقب قمة شرم الشيخ في(4 يوليو2003)م للتلفزيون المصري "داعياً لحشد التأييد لهذه الخطة من كافة الأطراف الدولية والعربية لتنفيذ الخطة بشكل دقيق، وأكد أن التحفظات الإسرائيلية لن تقبل خاصة الأمنية مؤكداً على أن التحفظات الأمنية ستبحث أثناء التنفيذ(صحيفة اليوم،2003) .

و أكد الأردن تمسكه بخارطة الطريق فقد أعلنت الناطقة باسم الحكومة الأردنية أسماء خضر" أنّ الموقف الأردني ينسجم مع موقف جامعة الدول العربية حول ضرورة الالتزام بتنفيذ خارطة الطريق التي طرحتها المجموعة الرباعية الدولية(الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، روسيا، والأمم المتحدة)قبل عامين، والتي تنص على إنهاء كافة الأنشطة الاستيطانية وإقامة دولة فلسطينية قبل حلول عام(2005) " (صحيفة الرياض، 2004) .

2-الموقف الأردني الشعبي من خطة خارطة الطريق:

صرح السيد فؤاد دبور أمين عام حزب البعث التقدمي الأردني لصحيفة الدستور حول موقف حزب البعث من خطة خارطة الطريق أن خطة خارطة الطريق لا نعتبرها حل للقضية الفلسطينية، فهي تتضمن العديد من السلبيات التي تنقص من الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وتعمل على وقف المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الأمن للدولة الصهيونية (صحيفة الدستور،2003) .

وعبّر سعيد دياب رئيس لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية عن رفض القوى السياسية الأردنية المعارضة لخطة خارطة الطريق، فهي في جوهرها تستهدف تطبيق نمط التسوية وفق الرؤية الأمريكية الإسرائيلية المشتركة التي تقوم على أساس إلغاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، والذي يعتبر روح القضية الفلسطينية، كما أن هذه الخطة تتسم بعدم وضوح آليات التنفيذ وغياب المرجعية الواضحة التي يجب أن تستند إليها الخطة مثل قرارات الشرعية الدولية(arabic.pepoledaily.com.cn) .

أما حزب جبهة العمل الإسلامي فقد أعلن حمزة منصور أمين عام الحزب عن معارضته لخطه خارطة فهي مجرد وسيلة ضغط على الجانب الفلسطيني؛ لتحويل التناقض مع الاحتلال إلى تناقض داخلي فلسطيني فلسطيني مطالباً الرئيس عباس بعدم الرضوخ للضغوط الخارجية، وأن يكون التناقض مع الاحتلال فقط(arabic.pepoledaily.com.cn) .

خامساً : دور الأردن في الترويج لخطة خارطة الطريق:

تحدث وزير الخارجية الأردني الدكتور/ مروان المعشر في لقاء مع أسرة وكالة الأنباء الأردنية "بترا "في(10 نوفمبر2002م) أن اللجنة الرباعية تشاورت مع عدة أطراف، ومنها الأردن الذي كان له دوراً كبير في عقدها، وأن الأردن أصر على إدخال بعض التعديلات، وأوضح أن الأردن وبالتعاون مع الدول العربية استطاعت تثبيت المبادرة العربية في خارطة الطريق؛ لتصبح أحد الركائز الأساسية للحل وباقي قرارات الشرعية الدولية، وأن الأردن أصر على شمولية الحل للصراع في المنطقة لتشمل ثلاث سنوات وعلى جميع المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية، كما أن الأردن أسهم في تثبيت مفهوم المراقبة والتقييم لخارطة الطريق بهدف ضمان حسن التنفيذ

وأعلن أن الطريق الوحيدة للتوفيق بين فكرة الإنجاز التي فرضتها أمريكا وإقامة الدولة الفلسطينية تم وفقاً للطرح الأردني المتمثل في إيجاد آلية مراقبة لتنفيذ الخطة، وعدم مماطلة أي طرف في التنفيذ، وتم تفويض اللجنة الرباعية لاعتماد هذه الآلية، وأوضح أن الأردن أصر على الجانب الأمريكي بقبول جميع الأطراف للخطة بدون شروط(صحيفة الدستور، نوفمبر2002) .

ودعم الأردن خطة خارطة الطريق فحث الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على اتخاذ الخطوات اللازمة والمحددة تجاه خارطة الطريق، كما دعم الأردن الجهود التي تقوم بها السلطة الفلسطينية وخاصة فيما يتعلق بالبنود والالتزامات المطلوب تنفيذها من الجانب الفلسطيني وطالبت بعودة استمرار تقديم المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية؛ لكي تتمكن من الاستمرار في عملية الإصلاح المطلوبة حسب خطة خارطة الطريق(الحنطي، عبد الرحمن،:2010ص15،16) .

سادساً : الآثار السلبية لخطة خارطة الطريق على محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية:

1-على صعيد قضية القدس:

أما بخصوص مستقبل مدينة القدس فقد نصت خارطة الطريق على أن يتم حل قضية القدس بالتفاوض عليها مع مراعاة الاهتمامات لكلا الطرفين السياسية والدينية، وحسب الاتفاقية سيتم إقامة الدولة الفلسطينية بنهاية عام (2003) قبل الدخول في مفاوضات حول مدينة القدس، وهذا يعني أن القدس قد خرجت من حدود هذه الدولة، وبالتالي كيف يمكن أن تقوم دولة بحدود وسيادة مؤقتة دون معرفة عاصمة هذه الدولة خاصة، وأن الفلسطينيين أمضوا أكثر من (15) سنة من المفاوضات مع الإسرائيليين دون فائدة، كما أن اللجنة الرباعية لم تقدم ضمانات بخصوص مدينة القدس وقضايا الحل النهائية(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، 2003) .

وقدّم الفلسطينيون رؤيتهم لنتائج مفاوضات الحل النهائي من خلال خطة خارطة الطريق، فقد أعلن نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني عن قبول الفلسطينيين بأن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية والقدس الغربية عاصمة إسرائيل، وستكون القدس والتي تقدسها الديانات السماوية التوحيدية مفتوحة لجميع الشعوب ونقل السيادة على الحى اليهودي وحائط المبكى من السيادة الفلسطينية للسيادة الإسرائيلية(الطنانى،2006) .

وهذا يعني أنّ الحل يقتصر فقط على مدينة القدس الشرقية وبالتالي يتنازل الفلسطينيون عن القدس الغربية أولاً، وثانياً القبول بالتفاوض على السيادة في القدس الشرقية من خلال التنازل عن الحي اليهودي وحائط المبكى "البراق" مع مراعاة الادعاءات الدينية لإسرائيل هناك، وتم هذا دون إعلان الأردن لأي معارضة على ذلك، لذا لن يكون هناك سيادة كاملة للفلسطينيين على القدس الشرقية، وهذا يعني ضمنا أن الفلسطينيين قبلوا بتقسيم القدس إلى شرقية وغربية، وكذلك قبلوا بتواجد إسرائيلي داخل القدس الشرقية وهذا يلغي الدور التاريخي للأردن في رعاية الأماكن

المقدسة الذي نصت عليه اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، وهذا يعني أن الأردن الذي قبل بخارطة الطريق قد تنازل عن حقة في رعاية الأماكن المقدسة في مدينة القدس، وبالتالي أسقط حقةفي الدفاع عن المدينة المقدسة وتخلّى عنها.

2- فعلى صعيد قضية اللاجئين:

بخصوص قضية اللاجئين فقد نصت خطة خارطة الطريق على أن تشتمل حلاً عادلاً وواقعياً متفق عليه لقضية اللاجئين(الاشقر، بسيسو،63:2003) .

وتحدث محمود عباس رئيس الوزراء الفلسطيني عن خارطة الطريق فقال:"إن التفاوض حول قضية عودة اللاجئين لا يعني أننا نريد أن نغير البنية السكانية الإسرائيلية" وأضاف "أنني لا أريد أن أغير ديمغرافيا الدولة الإسرائيلية ولكننا نطلب التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين وسنضع القرار (194)للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يقضي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض على طاولة المفاوضات لنناقشه بهدف الوصول الى إتفاق في المفاهيم يحظى بتأييد الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي"(عفيفة،2014) .

ولقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على التحفظات الإسرائيلية على خطة خارطة الطريق من خلال كتاب الضمان الذي قدمه بوش لشارون، وكان من أهم ما جاء في كتاب الضمانات الغاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في إسرائيل وتكون العودة الى الدولة الفلسطينية (زملط،34:2009) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الحل الواقعي والمتفق علية لقضية اللاجئين الذي نصت عليه خارطة الطريق هو حل يخالف قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار (194) ، والذي ينص على عودة اللاجئين وتعويضهم، لذا، الأولى تطبيق القرار كما هو أما أن الأردن يقبل بحل عادل ومتفق عليه فهذا يعني ضمنًا أن الأردن يقبل بتوطين اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على أراضيه كما أن السلطة الفلسطينية أيضاً رحبت بخطة خارطة الطريق إذاً فالسلطة الفلسطينية والأردن قبلا بحل قضية اللاجئين حسب أي اتفاق يتم التوصل إليه وليس حسب قرارات الشرعية الدولية وهذا ما تسعى إسرائيل لتحقيقه فهذا يعني ضمناً أنهما قبلا بتوطين اللاجئين، وهذا يدلل على أن القيادتين الفلسطينية والأردنية كانتا تمارسا التضليل مع شعبهما من حيث المطالبة بتطبيق قرارات الشرعية الدولية في التصريحات الإعلامية .

3-على صعيد قضية الحدود:

إن خارطة الطريق تنص على تحقيق رؤية الدولتين دون توضيح حدود هذه الدولة ومساحتها وبذلك يقبل الفلسطينيون بدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة وغير كاملة السيادة (الأشقر، بسيسو،63:2003) .

ولقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على التحفظات الإسرائيلية من خلال الضمانات التي قدمتها لشارون، والتي تعترف بوجود مراكز سكانية إسرائيلية في الضفة الغربية، وهو ما يعني تعديل في الحدود وقبول الأردن بهذه الخطة يعني قبوله بتعديل الحدود لمصلحة إسرائيل (زملط،34:2009) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن خارطة الطريق أظهرت تماهي المواقف الأردنية والفلسطينية الرسمية في قضية القدس واللاجئين والحدود، حيث قبلا خارطة الطريق بكل ما فيها، وبالتالي قبلا بالتخلي عن جميع الثوابت الفلسطينية، أما على المستوى الشعبي فقد رفض الشعبان خطة خارطة الطريق وهذا يؤسس لعلاقات غير مستقرة بين الشعوب وحكامها لأنهما مارسا التضليل والخداع الإعلامي مع شعوبهم فكانت تصريحاتهم الإعلامية تخالف ما يجري في الغرف المغلقة بين القيادات السياسية في المفاوضات التي تجري مع إسرائيل، وبالتالي فإن هذه العلاقات قد تتدهور في أي لحظة.

المبحث الثالث :خطة جون كيري عام (2013) وتداعياتها على العلاقات الفلسطينية الأردنية

أولاً: خطة جون كيري:

كان الهدف من وراء طرح خطة جون كيري للسلام هو إعادة الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وحثهما على القيام بخطوات إيجابية بهدف التوصل إلى حل رؤية الدولتين على حدود عام (1967) كقاعدة لإطلاق المفاوضات، من خلال إجراء بعض التعديلات على المبادرة العربية للسلام وإشراك الدول العربية في الجهود المبذولة في عملية السلام؛ لتحقيق تسوية شاملة عربية إسرائيلية مقابل تعهد كيري بإقامة دولة فلسطينية خلال مدة3 سنوات(دبور،194:2014).

واعتمدت جولات كيري في المنطقة لاستئناف عملية السلام على المبادرة العربية للسلام عام (2002)إلى جانب خطة خارطة الطريق مع إجراء بعض التغيرات التي تتناسب والواقع الجديد، خاصة في قضايا الحدود وتبادل الأراضي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي (برغال، والجمل،:42:2014) .

وكشف المبعوث الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط مارتن إندك تفاصيل اتفاق الإطار الذي يعمل عليه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري وهو على النحو التالي:-

1-تبادل الأراضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين بما يسمح لبقاء ما يعادل(80-75%) من المستوطنين في الضفة الغربية في مستوطناتهم على حدود الرابع من حزيران عام(1967) .

2-تعويض اللاجئين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين هاجروا من الدول العربية عام (1948) مع إقامة دولة إسرائيل.

3-الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب الإسرائيلي مقابل الاعتراف بفلسطين دولة قومية للشعب الفلسطيني.

4-عمل ترتيبات أمنية خاصة في منطقة الأغوار التي تعزل الضفة الغربية عن الأردن من خلال بناء الأسوار وتركيب أجهزة الاستشعار والسيارات الالكترونية، وتتكفل الولايات المتحدة بالتكاليف المالية من باب دعم عملية السلام.

5-التوصل لسلام نهائي في عام(2014)(الدستور،:11:2014) .

6-تقسيم مدينة القدس بين إسرائيل والفلسطينيين ووضع ما يُعرف بالحوض المقدس، والذي يشمل المسجد الأقصى وحائط البراق تحت إشراف لجنة دولية تتكون من خمسة دول، وهى: الولايات المتحدة، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والسلطة الفلسطينية، وإسرائيل.

7- إنشاء صندوق لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في كندا وأستراليا واستيعاب جزء صغير منهم في إسرائيل ضمن إطار لم شمل العلائلات(www.qudsn.ps) .

إن المتتبع لخطة كيري يجد أنها مستوحاة من أفكار الاسرائيليين كخطة للسلام مع الفلسطينيين، تهدف لتصفية القضية الفلسطينية، وأن أخطر ما في خطة كيري هو الضغط على الفلسطينيين للقبول بالسيادة الإسرائيلية على غور الأردن، والذي يشكل ربع مساحة أراضي الضفة الغربية من خلال تواجد القوات الإسرائيلية وبمشاركة قوات دولية وأخرى عربية لحماية أمن إسرائيل(صحيفة الدستور،14:2014) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن خطة كيري تهدف لتصفية القضية الفلسطينية من خلال الموافقة على منح الفلسطينيين دولة متقطعة الأوصال من خلال بقاء المستوطنات الكبرى، والتي يسكنها (80%)من المستوطنين المنتشرين في أراضي الضفة الغربية، ودولة غير كاملة السيادة على أراضي عام (1967) بعد إجراء عملية تبادل للأراضي مع الجانب الإسرائيلي، وهذا يعني ضمناً تنازل الفلسطينيين عن السيادة الكاملة على هذه الأراضي وعدم اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، كما أنها أسقطت حق عودة اللاجئين الفلسطينيين من خلال تطرقها لقضية التعويض فقط دون عودتهم الى بلادهم، ومساواة اللاجئين الفلسطينيين باللاجئين اليهود، كما أن تواجد قوات إسرائيلية في منطقة غور الأردن فيه تنازل عن جزء كبير من أراضي الدولة الفلسطينية المقامة على حدود الرابع من حزيران عام(1967) ، مما يشكل خطراً على الدولة الأردنية، وأن الاعتراف بيهودية الدولة هو شطب كامل لتضحيات الشعب الفلسطيني التي استمرت ما يزيد عن ستين عاماً وتنازل عن فلسطينيي الداخل، واعتبار القضية الفلسطينية منتهية بشكل كامل في إطار الحل النهائي لإنهاء النزاع بين الجانبين.

ثانياً:موقف الأطراف المعنية من مبادرة جون كيري :

1- الموقف الفلسطيني من خطة كيري:

أبلغ المسئولون الفلسطينيون" حسب موقع والا العبري "عن رفضهم لاتفاق الإطار الذي يطرحه جون كيري فهو يلبي المطالب الإسرائيلية مقابل تجاهله للمطالب الفلسطينية (موقع24news،2013) .

وأعلن الجانب الفلسطيني أن كيري لم يقدم أي مقترحات مكتوبة، وأن كل ما قدّمه هو خطوط عريضة بشكل شفوي، وتتركز هذه الاقتراحات حول قضايا الأمن والحدود، وخاصة قضية السيادة الإسرائيلية على غور الأردن، كما يؤكد الجانب الفلسطيني أنّ الأردن طرفاً أساسياً في جميع قضايا الحل النهائي وخاصة قضية اللاجئين الفلسطينيين التي يجب أن تحل على أساس قرارات الشرعية الدولية خاصة قرار (194) والمبادرة العربية ، بما يضمن حق العودة والتعويض من خلال حل متفق علية وأن أي اقتراح يقدمه كيري يتم دراسته بالتنسيق والتشاور مع الأردن ويكون الرد بموقف مشترك(صحيفة الدستور،2014: 29) .

وكان الجانب الفلسطيني أبدى موافقة مبدئية على مسألة الحدود بشرط أن لا تتجاوز عملية تبادل الأراضي (2 %) ، وبخصوص قضية الانسحاب الإسرائيلي من المناطق الفلسطينية يرفض الجانب الفلسطيني بقاء أي جندي إسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، ولكن يمكن أن يقبل الفلسطينيون بأن يتم الانسحاب بشكل تدريجي على مدار" خمس " سنوات بحد أقصي، أما فيما يتعلق بقضية غور الأردن رفض الجانب الفلسطيني بقاء أي جندي إسرائيلي في منطقة الأغوار فهي أراضي فلسطينية ، ولكن لطمأنه الجانب الإسرائيلي قبل الفلسطينيون بتواجد قوات حلف الأطلسي في المناطق الفلسطينية بما فيها غور الأردن، كما رفض الفلسطينيون وجود أي مستوطن داخل أراضي الدولة الفلسطينية، ويجب إزالة جميع المستوطنات خلال خمس سنوات(خزمو،2015) .

أما بخصوص مدينة القدس فرفضت السلطة الفلسطينية أي حلول متجزأة بخصوص المدينة المقدسة، تطالب بعودة القدس الشرقية كاملة بما فيها البلدة القديمة" داخل الأسوار "إلى السيادة الفلسطينية بناء على مرجعية عام(1967) ،كما رفضت القيادة الفلسطينية شطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتطالب بإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين بما يحفظ حق العودة، وعدم التنازل عنه، كما رفضت الاعتراف بالدولة اليهودية فهي لم تطلب ذلك من مصر والأردن والتي سبق وأن وقعت معهما اتفاقات سلام، فالاعتراف يؤدي إلى ترحيل فلسطيني عام (1948) والذي يعيد فكرة الأردن هي الوطن البديل مرة أخرى(خزمو،2015) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الموقف الفلسطيني من" اتفاق الإطار "الذي يعمل عليه كيري كان رافضاً لمجمل طروحات كيري فهي تخالف جميع قرارات الشرعية الدولية، وتنقص جميع الحقوق الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي، وأن الطرف الفلسطيني حاول القبول ببعض الحلول المجتزأة في بعض القضايا من خلال ربطها بفترات زمنية محددة وبضمانات دولية، وذلك من أجل الحصول على بعض الإنجازات السياسية على أرض الواقع، مثل: إقامة الدولة الفلسطينية، وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بما يتم الاتفاق عليه مع الجانب الإسرائيلي.

2 - الموقف الإسرائيلي من خطة كيري:

لم تظهر الحكومة الإسرائيلية الجديدة استعداداً للتعاطي مع مبادرة كيري، فعلى مستوى التصريحات الصحفية أعلنت عن ترحيبها بالجهود التي يبذلها جون كيري لاستئناف المفاوضات، ففي بداية شهر مايو (2013) قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفي ليفني بزيارة واشنطن للتباحث حول مستجدات خطة كيري واستئناف المفاوضات(برغال،والجمل،44:2014) .

وأعلنت حكومة الإئتلاف الإسرائيلية بزعامة نتنياهو عن رفضها لخطة كيري فقد عبر غالبية وزراء ونواب الحكومة عن رفضهم للخطة، حيث أقدمت على إصدار قرارات يستحيل معها التعاطي مع مبادرة كيري، وعلى سبيل المثال قدم حزب الليكود والذي يترأس الحكومة مشروع قانون للبرلمان الإسرائيلي في (25فبراير 2014) يطالب فيه بتطبيق السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى ، وشارك في ذلك أيضًا أعضاء حزب البيت اليهودي ثالث حزب في الائتلاف الحكومي، وهذا يعني تقاسم مواعيد الصلاة في المسجد الأقصى على أن ينتهي ذلك بوضع الحرم الشريف تحت إشراف وزارة الأديان الإسرائيلية(النعامي،5:2014) .

وبخصوص قضية القدس فإن إسرائيل ترفض مقترحات كيري ، وتوافق فقط على إعطاء الفلسطينيين الأحياء المحيطة بالقدس مثل مناطق بيت حنينة وشعفاط ، وأن الحكومة الإسرائيلية المتطرفة ترفض فكرة الانسحاب بشكل مطلق، كما ترفض إسرائيل فكرة عودة اللاجئين مطلقا وتريد أن تشارك أيضاً في موضوع عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية؛ لأن عودتهم تشكل خطراً ديمغرافياً على إسرائيل بحيث تصبح إسرائيل محاطة بأغلبية فلسطينية فهي تعمل على منع زيادة عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأرادت الحكومة الإسرائيلية من وراء اتفاق الإطار الذي يطرحه كيري التوصل لاتفاق سلام خلال (15) سنة على الأقل(خزمو،2015) .

وبخصوص قضية الحدود فإن إسرائيل ترفض العودة إلى حدود عام (1967)كما ترفض إسرائيل أن تكون هذه الحدود هي مرجعية أي مفاوضات مستقبلية ، بل تبحث عن حدود توفر من خلالها الأمن للدولة الإسرائيلية لكى تمكنها من الدفاع عن نفسها في حالة حدوث أي طارئ، كما ترفض إسرائيل الانسحاب خلال مدة(15)سنة مع وجود بعض المواقع الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية للتدخل في حالة حدوث أي طارئ، ويجب إعطاء فرصة للجيش الإسرائيلي بالتدخل في الأراضي الفلسطينية إذا لزم الأمر، وكذلك فإن إسرائيل تصر على بقاء قواتها في منطقة الأغوار للحفاظ على أمنها من الجهة الشرقية، وأما بخصوص قضية المستوطنات فترفض إخلاء المستوطنات الكبرى وتقبل إعادة تموضع هذه المستوطنات من خلال ضمها إلى المستوطنات الكبرى، وذلك لتوفير الأمن لها وان عملية تبادل الأراضي هي مقابل بقاء هذه المستوطنات(خزمو،2015) .

وعملت إسرائيل على إفشال خطة كيري منذ البداية فجعلتها تفتقر للجدية، بهدف عدم التوصل لاتفاق سلام بين الجانبين، وذلك من خلال مطالبتها كيري بإقناع الفلسطينيين بأن السبيل الوحيد لهم لتمهيد الطريق للوصول لإقامة الدولة الفلسطينية هو عدم التوجه للمنظمات الدولية، ومن جهة أخرى يجب أن يدرك كيري أن مهمته ليس الضغط على إسرائيل، وإنما خلق مناخ دولي باعتباره الفرصة الرئيسية لتحقيق النجاح حول الخطة(AVISHAI2014) .

أما موقف المعارضة الإسرائيلية من خطة كيري:

أيّد حزب العمل الإسرائيلي جهود كيري للسلام وقامت زعيمة حزب العمل المعارض شيلي يحميوفيتش بزيارة مدينة رام الله واللقاء بالرئيس الفلسطيني محمود عباس وطالبته باستغلال هذه الفرصة وقالت:" إنّ الرئيس عباس هو آخر من يمكن الحديث معه عن عملية السلام" كما أعلنت أنّ المعارضة الإسرائيلية ستدعم الحكومة الإسرائيلية وتعطي الأمان لحكومة نتنياهو على تقديم خطوات مهمة نحو مسار التسوية، وأنّ حزب العمل على استعداد للدخول في الحكومة إذا دعت الظروف لذلك(برغال، والجمل،2014:49-50) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن إسرائيل لم ترفض خطة كيري بشكل مباشر؛ بل عملت ومنذ البداية على تفريغ خطة كيري من مضمونها، وذلك بإعلانها عن رفضها المطلق للانسحاب من الأراضي الفلسطينية حتى حدود عام (1967)وعدم قبول إقامة دولة فلسطينية على حدود عام (1967)وأن كل الذي تقبله إسرائيل هو دولة فلسطينية بحدود مؤقتة وبما يتوافق والمصالح الأمنية العليا لإسرائيل، و يكتمل ذلك بشطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

ثالثاً : موقف الأردن من خطة كيري وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية:

1-الموقف الأردني الرسمي :

سادت حالة من القلق داخل أروقة القصر الملكي الأردني إثر تسرب بعض المعلومات عن فحوى خطة كيري للسلام، وظهر ذلك من خلال سحب هذا الملف من وزارة الخارجية الأردنية وتسليمه لكلٍ من فايز الطراونة رئيس الديوان الملكي، وفيصل الشوبكي مدير الاستخبارات الأردنية، وبعض المستشارين المقربين من الملك عبد الله ، حيث أفادت بعض التقارير أنّ " مستقبل الأردن في خطر، "وأن مصدر قلق الأردن هو إعادة طرح فكرة الوطن البديل وتقليص دور الأردن في مدينة القدس، وموافقة الولايات المتحدة الأمريكية على استقدام قوات من حلف الأطلسي في منطقة غرب نهر الأردن، وبذلك يتم كشف الأمن القومي الأردني أمام الرادارات الأمريكية، وأكد رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور خلال جلسة مجلس النواب عن رفض حكومته لأي تسوية سياسية لا يكون الأردن طرفاً فيها ،كما أعلن عن "تخوفه من المفاوضات السرية التي يجريها الفلسطينيون مع الإسرائيليين"(صحيفة العربي الجديد،2014) .

وأعرب الأردن عن قلقة الشديدة من خطة كيري، والتي تعمل على إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث يرى الأردن أنها تعمل على تصفية القضية الفلسطينية على حسابه من خلال توطين اللاجئين الفلسطينيين ، وإقامة كونفدرالية بين الأردن والدولة الفلسطينية الناشئة، وعبر الأردن عن قلقة من وجود محادثات سرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يمكن أن تفرض واقع جديد على الأردن، وبالتالي تهدد مصالحه لذلك يرفع الأردن شعار في كل المراحل وهو

"مصالح الأردن أولاً "لذلك قرر الأردن أن يكون طرفًا في كل المفاوضات، وإن كان بشكل غير مباشر، وهذا ما صرح به رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور فقال: "يبدو لنا أننا في صورة المفاوضات وأقر أننا نأمل ألا نكتشف غير ذلك ولا معلومات لدينا إن كان هناك تجاوزات علنياً وعما يشاع عن وجود قنوات سرية "(النخالة،2014: 201) .

وتحدث الملك عبد الله خلال لقائه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في(4 يناير 2014)" إن الأردن مستمر في دعم جهود تحقيق السلام، وسيواصل دورة في دعم مسار مفاوضات السلام استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية وحل الدولتين ومبادرة السلام العربية بالتنسيق مع جميع الأطراف وبما يحمي مصالحه العليا خصوصاً تلك المرتبطة بقضايا الوضع النهائي "(صحيفة الدستور،12:2014) .

قال الملك عبد الله في تصريح لصحيفة الحياة اللندنية بعد لقائه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في واشنطن في مارس (2014) :"السلام المستدام يتطلب انخراط الأردن وضمان مصالحه العليا ولن نقبل بأي شكل من الأشكال بحل على حساب الأردن وشعبه، حيث تلوح اليوم فرصة حقيقيه لإيجاد حل سلمي عادل وشامل، والأردن يقوم بدور بنّاء في تقريب وجهات النظر والوصول إلى حلول تكفل حق الفلسطينيين في إقامة دولة ذات سيادة وفق مبادرة السلام العربية وتوفر الضمانات الضرورية لأمن واستقرار كل دول المنطقة(النخاله،2014 : 146)

وتحدث وزير الخارجية الأردني ناصر جودة للتلفزيون الأردني فقال: "لا نوافق على أي ترتيبات لا يوافق الفلسطينيون عليها ويحول دون ممارسة سيادة الفلسطينيين على أراضيهم وأن تكون للفلسطينيين حدود معترف بها(موقع صحيفة ايلاف،2014) .

وعارض الأردن الترتيبات الأمنية المقترحة في خطة كيري خاصة التي تتعلق بغور الأردن من حيث وضع الكاميرات للمراقبة وطائرات استطلاع وأجهزة استشعار وإنذار مبكر لما لها من تأثيرات على الأمن القومي الأردني، وأبلغ الملك عبد الله الثاني وزير الخارجية الأمريكي رفض الأردن لمثل هذه المقترحات، فأوعز كيري لطاقمه بأخذ الملاحظات الأردنية في الحسبان (اللداوي،2014) .

قدم الأردن اعتراضاً شديد اللهجة حول البنود الأمنية في خطة كيري لأنها لم تعالج القضايا الجوهرية بالنسبة للأردن ، وتجاهلها لنصوص اتفاقية وادي عربة الموقع بين الأردن وإسرائيل عام (1994) ، لذلك حاولت الإدارة الأمريكية طمأنة الأردن بأن ذلك لن يؤثر عليه، وظهر ذلك من خلال تصريح جون كيري بأن بلاده ستحافظ على أمن الأردن وحدوده ضمن أي اتفاق يتم التوصل إليه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبالرغم من رفض الأردن لخطة كيري لا يمكن مواجهة أي اتفاق أمريكي، حيث إن جون كيري قد هدد الأردن بطريقة غير مباشرة في

تصريح سابق اعتبر الفشل في تحقيق السلام للمنطقة سينقل المنطقة للإرهاب، وذكرت مصادر إعلامية أنّ جون كيري يسعى للتوسط بين الجانبين الأردني والإسرائيلي بهدف التوصل لصياغة ثنائية ترضي الطرفين (النخالة،43:2014) .

وأعلن وزير الخارجية الأردني ناصر جودة أن الأردن لن يقبل بأي حل لا يضمن المصالح العليا للأردن ضمن أي اتفاق يوقع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي خاصة بما يتعلق بقضيتي القدس واللاجئين، وأنّ جميع زيارات كيري للمنطقة تتم بالتشاور والتنسيق مع الأردن، وأنّ كيري لم يقدم إلى الآن أي مقترحات مكتوبة، وأن ما يطرحه هو تصورات للحل فقط وقال: " من يظن أنّ الأردن قد يكون وطناً بديلاً لأحد فهو واهم "وأضاف أنّ الأردن موقفة ثابت وهو إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف على الأراضي الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 (صحيفة الغد،2014) .

وفي ضوء ماسبق يتضح أنّ الأردن مشارك ومطلع على جميع مجريات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي يقودها جون كيري، وأنّ خوف الأردن من هذه المفاوضات نابع من استثنائه من تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية مقابل قبوله بهذه الخطة، والتي تعمل على حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن، من خلال شطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في الأردن والاعتراف بيهودية الدولة وتواجد إسرائيلي في غور الأردن ، فلم يعلن الأردن رفضه الصريح لهذه المبادرة، وأنّ الأردن يبحث في الحقيقة عن مصالحة وحتى لو على حساب الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وأنّ ما يرفعه الأردن من شعارات في الإعلام برفض خطة كيري يتنافى عما يدور في الغرف المغلقة فالأردن عملياً قبل بخطة كيري التي تضمنت إنهاء الدور الأردني في القدس، وكذلك توطين اللاجئين في الأردن وإقامة دولة فلسطينية عبارة عن كنتونات متقطعة الأوصال ، فالأردن لم يكن معارض على خطة كيري إنما يعارض إجراء أي مفاوضات هو طرف غير مشارك فيها ليحقق أكبر قدر من المكاسب للأردن على حساب الفلسطينيين.

2-الموقف الأردني الشعبي من خطه كيري:

طالب حزب جبهة العمل الإسلامي الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن الحكومة الأردنية بضرورة التصدي ومواجه خطة كيري، فهي محاطة بسرية شديدة وتشكل تهديداً لمصالح الأردن العليا، و تعمل على طرح فكرة الوطن البديل مرة أخرى، وتعمل على تصفية القضية الفلسطينية، وعبرت أيضاً كتلة العمل الوطني النيابية، والتي يتزعمها الدكتور/ عبد الهادي المجالي عن قلقها وتخوفها الشديد من الأفكار التي يطرحها كيري في خطته ودعت

الحكومة الأردنية إلى الحذر والانتباه، فقد تفرض الولايات المتحدة الأمريكية على السلطة الفلسطينية والأردن والمنطقة تصوراتها للسلام(موقع الجزيرة نت،2014) .

وكانت نقابة المحامين الأردنيين أصدرت بياناً يوم الأحد في(9 ديسمبر 2013) أدانت فيه تصريحات وزير الخارجية جون كيري حول تواجد قوات عسكرية على الحدود الأردنية الفلسطينية، كما استنكرت النقابة حفاوة الاستقبال التي يجدها عند زيارة الدول العربية حيث تعهدت النقابة بفضح الممارسات الأمريكية وانحيازها لإسرائيل.

أما نقابة المهندسين فقد عقدت في فرع مدينة مأدبا ندوة بعنوان(تداعيات خطة كيري) بتاريخ(1مارس 2014) ، حيث أكد المتحدثون في الندوة أولاً على مركزية القضية الفلسطينية وبين المشاركون مخاطر خطة كيري، والتي تهدف لتصفية القضية الفلسطينية، والعربية وشرعنه الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وطالب المشاركون في الندوة بضرورة وقف المفاوضات والتمسك بخيار الوحدة والمقاومة لمواجه إسرائيل باعتبارهما أنهما الخيار الإستراتيجي (صحيفة الغد،2014) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن خطة كيري أحدثت حالة من القلق والخوف للشعب الأردني فيعتبرها بمثابه أخطر المشاريع التي طرحت لحل القضية الفلسطينية، فهي تعمل على تصفية نهائية للقضية الفلسطينية، وأنها ستحل جميع القضايا الجوهرية على حساب الأردن فأحدثت خطة كيري حالة فقدان الثقة بين الشعب الأردني والنظام، حيث إن مقترحات كيري غامضة وغير واضحة وتشكل خطرًا حقيقًا على الأردن والقضية الفلسطينية على حد سواء نظراً لما تطرحه من حلول غير واقعية وتسقط جميع الحقوق الفلسطينية.

رابعاً : الآثار السلبية لخطة كيري على محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية:

إنّ خطة كيري أحدثت انعكاسات سلبية على العلاقات الأردنية الفلسطينية، حيث سادت حالة من الفتور في العلاقات بين الجانبين، ويتضح ذلك من خلال المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الأمريكية في قضايا الحل النهائي، والتي تتناول محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية وهي على النحو التالي :-

1-على صعيد قضية اللاجئين:

إنّ تصريحات الرئيس محمود عباس حول خطة كيري توضح أن الموقف الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين وحق العودة مثيره للجدل، فقد أوضح" أنّ حق العودة هو حق شخصي كالزواج لمن أراده، وأن هناك تعويض وأشياء أخرى "وسبق أن صرح بأنه "ليس بالضرورة العودة إلى مكان سكناه في فلسطين المحتلة"(موقع جرسا) .

وإن تصريحات الرئيس محمود عباس تفهم ضمناً أنه قد تخلى عن حق العودة، والذي هو أساس الصراع وهذا ما يخشاه الأردنيون والفلسطينيون من فرض حلول متفق عليها بين الرئيس محمود عباس وكيري وبنيامين نتنياهو بعيداً عن الأردن، بحيث يصبح الحل على حساب الأردن ، وكانت تصريحات الملك عبد الله الثاني حول" مصالح الأردن القومية العليا " دون توضيح أو تفسير لهذه المصالح أحدث حالة من القلق على المستوى الشعبي ومستوى النخب السياسية من خطة كيري والخوف من وجود تفاهمات إسرائيلية فلسطينية أمريكية على حساب الأردن(موقع جرسا) .

كما تحدث معروف البخيت رئيس الوزراء الأردني السابق فقال :"إن قبول الطرف الفلسطيني تحت الضغط بتنازلات على صعيد ملف اللاجئين الفلسطينيين يعني خلق أزمة داخلية كبيرة في الأردن،وتفريطاً بمصالح الدولة الأردنية ومواطنيه من اللاجئين الفلسطينيين" (عفيفة،95:2014)

إذاً تصريحات الملك عبد الله هي الأخرى تعكس انطباعاً بقبول الأردن للتوطين مقابل بعض التعويضات المادية وفي حال قبل الجانبين الفلسطيني والأردني خطة كيري وخاصة البند المتعلق بقضية اللاجئين فإن الجانبين قد قبلا بتصفية وإنهاء القضية الفلسطينية على حساب شعوبهم وثوابتهم الوطنية ويكونون قد قبلوا بالضغوطات الأمريكية لقبول الأمر الواقع، وهذا ما ترفضه شعوب المنطقة وخاصة الشعبين الأردني والفلسطيني الذين يطالبون بتطبيق قرارات الشرعية الدولية والتي تنص على حق عودة اللاجئين وتعويضهم دون شرط أو قيد.

2-على صعيد قضية القدس :

نصت خطة كيري على أن تكون عاصمة الدولة الفلسطينية في" القدس الشرقية "إلا أنه لم يتم تحديد حدود وحجم ومساحه هذه المدينة، فالقدس حسب الوصف الإسرائيلي لا تشمل القدس الغربية التي احتلت عام (1948) ولا القدس الشرقية التي احتلت عام (1967) بل تعني بعض البلدات المحيطة بالقدس، مثل: شعفاط وأبو ديس والعيساوية وهذا ما جعل الفلسطينيين يقدمون اعتراضًا على خطة كيري خاصة فيما يتعلق بملف القدس، وطالبوا بأن يتم تحديد "القدس الشرقية "عاصمة للدولة الفلسطينية وهذا ما ترفضه إسرائيل، وهذا يعني أن أكثر ما يمكن أن تقدمه إسرائيل للفلسطينيين جعل إحدى البلدات المحيطة بالقدس عاصمة الدولة الفلسطينية(النعامي،5:2014) .

كما نصت الخطة على أن يكون "الحوض المقدس" والذي يشمل المسجد الاقصى وحائط المبكى " البراق" تحت إشراف لجنة دوليه مشكلة من خمسة دول هي(الولايات المتحدة ،المملكة العربية السعودية، الأردن ، السلطة الفلسطينية، إسرائيل)(www.qudsn.ps) .

وفي حال تم رفض أو قبول خطة كيري من قبل السطلة الفلسطينية وخاصة في البند المتعلق بقضية القدس بأن يكون إحدى بلدات مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية حسب مواصفات خطة كيري، فهذا يعني تنازل الفلسطينيين عن القدس عاصمة للدولة الفلسطينية والتسليم بالسيطرة الإسرائيلية على باقي القدس الشرقية، وهذا ينعكس سلبًا على العلاقات الأردنية الفلسطينية، حيث يرى الأردن لنفسه دوراً تاريخياً في رعاية القدس والأماكن الدينية والتاريخية في مدينة القدس وهذا يعني أن يفقد الأردن هذا الدور المهم الذي كفلتة معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام (1994)وكذلك اتفاقية الوصاية الدينية على الأماكن المقدسة التي وقعت مع السلطة الفلسطينية عام (2013) لذلك يطالب الأردن بالاطلاع على مجريات المفاوضات التي يجريها كيري مع الجانب الفلسطيني خوفاً من رفض أو قبول الفلسطينيين بذلك، مما يتعارض مع المصالح العليا للأردن.

3 -على صعيد قضية الحدود :

يتلخص الموقف الأردني من مبادرة كيري بقبول الإطار العام لهذه الخطة مع رفض الأردن للسيادة الإسرائيلية على غور الأردن، وعبر عن ذلك وزير الخارجية الأردني ناصر جودة فقال: "إن الأردن يرفض أي سيادة إسرائيلية على غور الأردن، ولن نقبل بأي حل في المنطقة لا ينسجم مع مصالحنا" (عفيفة،2014: 110) .

ونصت خطة كيري على أن التسوية ستقام على حدود الرابع من حزيران عام (1967) إلا أنها طالبت بضرورة مراعة التغيرات التي جرت على أراضي الضفة الغربية من توسع للمستوطنات الإسرائيلية في تلك الأراضي منذ عام (1967)كما ونصت خطة كيري على ضم المستوطنات الكبرى إلى إسرائيل التي يسكنها ما يقارب من (70-80%)من المستوطنين، وكذلك منح السيادة الأمنية لإسرائيل في المناطق التي توجد بها تجمعات استيطانية داخل نفوذ الدولة الفلسطينية؛ مما يفقد الدولة الفلسطينية السيادة على أراضيها وكانت الخطة قد اقترحت مرابطة القوات الإسرائيلية على تلك الحدود لمرحلة مؤقتة ما بين (10 -15)سنة، لكن كيري تراجع عن هذا الاقتراح بعد رفض نتنياهو وإصراره على مرابطة القوات الإسرائيلية لفترة غير محدد، وبذلك تصبح إسرائيل هي من تسيطر على الحدود وهي من يقرر دخول ومغادرة أراضي الضفة الغربية من البوابة الأردنية(النعامي،3:2004) .

وفي حال قبل الفلسطينيون بالبند المتعلق بالحدود كما هو في خطة كيري فإن هذا يعني أن إسرائيل يكون جار الأردن من الجهة الغربية بشكل مباشر، وهذا ما يرفضه الأردن على اعتبار أن فلسطين هي الدولة المحاذية للأردن من الضفة الغربية، وإذا ما قبل الفلسطينيون بذلك فإن

هذا ينعكس سلباً على العلاقات الأردنية الفلسطينية لأن ذلك يسهل على إسرائيل مراقبه الأردن وانكشاف أمنه القومي أمام إسرائيل (المصدر news 124) .

وفي تصريح صحفي للرئيس محمود عباس أعلن فيه "أن أمن حدود الدولة الفلسطينية هي مسئولية الأمن الفلسطيني بالدرجة الأولى ويمكن فقط لقوات دولية أن تراقب تطبيق ما يتم الاتفاق عليه في الوضع النهائي، "ورفض الجانب الفلسطيني المطالب الإسرائيلية بتواجد قواته على الحدود الفلسطينية الأردنية وتابع عباس قائلاً":إنّ الحدود الشرقية لدولة فلسطين الممتدة من البحر الميت مروراً بالأغوار والمرتفعات الوسطي لحدود بيسان هي حدود فلسطينية أردنية وستبقى كذلك ولا يوجد بيننا طرف آخر (المصدر news 124) .

و صرح عبد الله النسور رئيس الوزراء الأردني بقوله:"إنّ الأردن لا يريد عازلاً بينه وبين دولة فلسطين المستقلة " وأضاف أنّ الدولة الفلسطينية بحاجة ماسة لحدود ومعابر ومطار وميناء ونفى سعي الأردن لطلب تواجد قوات أجنبية في منطقة الأغوار (الجوهري ،2013 : 2) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن خطة كيري انعكست باتجاه سلبي على العلاقات الأردنية الفلسطينية فسادت حالة من الفتور في العلاقة و فقدان الثقة، ويتضح هذا من خلال بعض التصريحات العلنية الصادرة عن الأردن، والتي عبر من خلالها عن تخوفاته من اللقاءات السرية التي تحدث بين الأمريكيين والفلسطينيين، وأن الفلسطينيين يخفون الكثير عن مجريات هذه اللقاءات عن الجانب الأردني ولا يطلعون الأردن على حقيقة هذه النقاشات التي تدور في الغرف المغلقة، وانعكس ذلك على العلاقات الشخصية بين الملك عبد الله والرئيس الفلسطيني، حيث تقلصت القمم الثنائية التي كانت تعقد بين القيادتين فلا يكاد يمر شهر دون عقد لقاء قمة بين الجانبين وعلى أعلى المستويات؛ إلا أ ن هذه القمم في الفترة الأخيرة تقلصت إلى حد كبير وسادت العلاقات حالة من الفتور إلا من بعض اللقاءات الجانبية هنا أو هناك، كما أن الموقف الفلسطيني غير واضح من خطة كيري؛ بل هو مثير ومستفز في آن واحد خاصة فيما يتعلق بموضوع قضية حق عودة اللاجئين.

الخلاصة:

إن مشاريع ومبادرات التسوية التي طرحت لحل القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام (2000وحتى عام 2014) أثرت بشكل كبير على العلاقات الأردنية الفلسطينية فجميع هذه المشاريع حافظت على المصالح الإسرائيلية من خلال منح إسرائيل أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية، وتحقيق الأمن لإسرائيل من خلال عملية تبادل الأراضي بين الجانبين، وعدم القبول بعودة اللاجئين وإشراك واحتفاظ إسرائيل بمدينة القدس عاصمة أبدية لدولة إسرائيل وذلك على حساب الحقوق السياسية للشعبين الفلسطيني والأردني، فقد أجبرت هذه المشاريع الطرفين على

التسابق نحو تقديم تنازلات جوهرية في القضايا الأساسية، مثل قضية القدس واللاجئين والحدود لتحقيق المصالح الخاصة لكل طرف على حساب الطرف الآخر؛ مما أحدث حالة من فقدان الثقة بين الجانبين فأثرت هذه المشاريع على العلاقات الأردنية الفلسطينية في مراحل مختلفة فتارة جعلت من هذه العلاقات تمر في مرحلة من الارتياح والمحافظة على الوضع القائم كما هو دون تغير يذكر، وتارة جعلت من هذه العلاقات تمر في مراحل من التشكيك وفقدان الثقة وصولاً لمرحلة الفتور، كما حدث لهذه العلاقات إثر خطة كيري، لذا لا يمكن أن تطرح مشاريع التسوية على الجانب الفلسطيني إلا بمشاركة ومعرفة الجانب الأردني، على اعتبار الأردن طرفاً أساسيًا في أي حل خاصة ، إذا ما كان الأمر يتعلق بقضايا الوضع النهائي مثل قضية اللاجئين والحدود والقدس، فالأردن مشارك ومطلع على هذه المبادرات، لذا فإن المبادرة العربية وخطة خارطة الطريق سببت حالة من الارتياح النسبي بين الطرفين الأردني والفلسطيني فكان التربص والحذر هو سيد الموقف تجاه هذه المبادرات، وبالتالي انعكس بشكل مستقر إلى حد ما في العلاقات الأردنية الفلسطينية ثم تأثرت هذه العلاقات بشكل سلبي بشكل واضح إثر خطة كيري ما يعرف" باتفاق الإطار "فقد أثر بشكل سلبي على العلاقات الأردنية الفلسطينية حيث تطرقت لقضايا الوضع النهائي والتي يعتبرها الأردن مصالحه الوطنية العليا، حيث سادت هذه العلاقات حالة من الفتور، وظهر ذلك من خلال بعض التصريحات لدى بعض المسئولين، وأيقن الأردن أن هذه الخطة هي بمثابة الخطة الأخيرة لتصفية القضية الفلسطينية على حساب المصالح الأردنية ،لذلك سادت حالة من القلق والتوتر الشديد في العلاقات الأردنية الفلسطينية من جهة والعلاقات الأردنية الداخلية بين الأردنيين من أصول فلسطينية والأردنيين الأصليين، حيث ظهرت الأزمة في العلاقات الداخلية من جديد خاصة في طرح القضايا الحساسة التي كانت منتهية بالأساس خاصة ما يعرف بأزمة الهوية الوطنية، لذلك إن هذه الخطة ستعمل على حل قضايا الحل النهائي على حساب كلٍ من الأردن وفلسطين لصالح المشروع الصهيوني في المنطقة، وأن الإدارة الأمريكية تحاول فرض حل على الطرفين ربما يكون غير مقبول مطلقاً ، وبالتالي يتبادل الطرفان الاتهامات بشان الموافقة أو الرفض على هذه الخطة، فكان لخطة كيري الأثر السلبي على العلاقات الأردنية الفلسطينية، ومازالت الخطة قيد الدراسة ولم يُعرف بعد ما هو مصير هذه الخطة.

الفصل الخامس

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية من عام(2000-2014)

الأردن يُعتبر من أكثر الدول التي تتأثر بالمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية لوجود تشابك أردني- فلسطيني في قضايا الحل النهائي المتمثلة في قضية القدس والحدود واللاجئين وغيرها من القضايا الأخرى التي تهم الأردن، ومن خلال هذا الفصل والذي يتناول المفاوضات الفلسطينية -الإسرائيلية وتداعياتها على العلاقات الأردنية- الفلسطينية من عام (2000-2014) فإن الباحث سوف يسلط الضوء على ثلاثة مباحث رئيسة مقسمة على النحو الآتي :-

المبحث الأول بعنوان: مفاوضات كامب ديفيد الثانية وتداعياته على العلاقات الأردنية الفلسطينية، أما المبحث الثاني فبعنوان: مؤتمر أنابوليس وتداعياته على العلاقات الأردنية الفلسطينية ،بينما يتناول المبحث الثالث: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أومرت من عام (2006-2009) ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من عام(2009-2014) وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية .

المبحث الأول:مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام(2000) وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية:

عقدت قمة كامب ديفيد في(11يوليو 2000) م لمدة خمسة عشر يوماً، بمشاركة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك والرئيس الأمريكي بيل كلينتون بهدف التوصل لاتفاق حول القضايا الرئيسة لمفاوضات الحل النهائي والمتمثلة ب(الحل النهائي لقطاع غزة والضفة الغربية واللاجئين وحدود الدولة الفلسطينية وقضية القدس) (غنام،130:2013) .

أولاً :ظروف انعقاد مفاوضات كامب ديفيد الثانية:

كان من المقرر أن تنتهي مفاوضات الحل الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين بتاريخ(4/يناير 1999 م) بعد الانتهاء من تطبيق استحقاقات المرحلة الانتقالية والتي كانت جسراً لبناء الثقة بين الجانين وصولاً للحل النهائي. (اسحاق،70:2001)، إلا أن إسرائيل استمرت في المماطلة في تنفيذ الانسحاب حسب الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، وذلك هروباً من استحقاقات قضايا الحل النهائي خاصة قضيتي القدس واللاجئين وحسب الجدول الزمني الموضح في الاتفاقيات فإنه بتاريخ(13/سبتمبر2000م) كان المفترض أن يتم التوصل لحل نهائي لكل القضايا لكن إسرائيل لم تنفذ ذلك.(النمورة،2001: 182).

فالقوات الإسرائيلية لم تنسحب في المرحلة الأولى إلا من مساحة (2%) من أصل (13.1%) حسب اتفاقية واي ريفر (1)ولكن المفاوضات الثنائية بين باراك وعرفات حققت بعض التفاهمات في القضايا الجوهرية فقرر كلينتون دعوة الأطراف إلى منتجع كامب ديفيد للوصول إلى اتفاق نهائي(زملط،76:2009).

ثانياً: مجريات مفاوضات كامب ديفيد:

عقدت مفاوضات كامب ديفيد بين(12-25يوليو 2000) بمشاركة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وكانت قضيتا القدس واللاجئين هما القضيتان الجوهريتان في المفاوضات (اندرية،149:2010).

ولم ترغب إسرائيل في التوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين فقد ظلت تراوغ، ولم تتقدم باقتراحات مكتوبة ومارست الإدارة الأمريكية ضغوط هائلة على الرئيس ياسر عرفات، وهددت القيادة الفلسطينية، وبقيت المفاوضات تدور في حلقة مفرغة، وفي(24/يوليو2000)طلب الرئيس كلينتون عقد لقاء مع عرفات، وقال كلينتون لعرفات "ستنفض أمريكا يدها من عملية السلام، أنتم تتحملون المسئولية، ستتجمد علاقتنا الثنائية، سيوقف الكونجرس المساعدات، ستعيشون عزلة، أنتم لم تقدموا شيئاً بالنسبة للقدس، الإسرائيليون ساروا خطوات للأمام، لديك ما هو معقول ويمكن

العيش معه، يمكن إنشاء مجمع رئاسي لك وللدولة الفلسطينية قرب الحرم" (النمورة،182:2001،183) .

وفي ضوء ما سبق بينت الدراسة أن الجانب الأمريكي ومنذ اللحظة الأولى للمفاوضات لم يكن طرفاً نزيهاً؛ بل كان يقف لجانب إسرائيل ويمارس التهديدات والضغوط على الجانب الفلسطيني ،وكان هذا مؤشراً لفشل هذه المفاوضات وتحميل الجانب الفلسطيني مسئولية فشلها، ويؤكد هذا أن مفاوضات كامب ديفيد جاءت بطلب من الجانب الإسرائيلي، وليس من قبل الإدارة الأمريكية، وهذا يؤكد أن الجانب الأمريكي لم يكن لدية رؤية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن مفاوضات كامب ديفيد جاءت لتلبية رغبة بارك في إحراج الفلسطينيين ووضع عرفات في الزاوية وإظهاره على أنه من يعطل عملية السلام في المنطقة وأن الجانب الإسرائيلي لديه رغبة في التقدم في عملية السلام.

ثالثاً : موقف الأردن من مفاوضات كامب ديفيد الثانية:

1- الموقف الأردني الرسمي:

تابع الأردن سير المفاوضات في منتجع كامب ديفيد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وكان يأمل حدوث اختراق في المفاوضات التي تجري بين الجانبين لإنجاح مسيرة التسوية في المنطقة(زملط،:80:2009) .

وفي تصريح صحفي لوزير الخارجية الأردني عبد الإله الخطيب بعد لقائه وزير الخارجية المصري عمرو موسي تحدث قائلاً:" إن القدس الشرقية أراضي فلسطينية محتلة يجب أن تعود لأصحابها تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة(مجلة المشاهد السياسي،17:2000) .

وأعلن الأردن عن مساندته الكاملة للفلسطينيين في مفاوضات كامب ديفيد، وتمنى نجاح هذه المفاوضات فقد عملت الأطراف الثلاثة الفلسطينية والإسرائيلية والأمريكية المشاركة في مفاوضات كامب ديفيد على الأخذ بعين الاعتبار المصالح الإستراتيجية الأردنية بالرغم من عدم وجود مندوب أردني في طاقم المفاوضات، وذلك بالتزامن مع إعلان رئيس الوزراء الأردني علي أبو الراغب عن موقف الأردن تجاه قضية اللاجئين فقال: " عدم رغبة الأردن في استيعاب أي لاجئ جديد.(البشتاوي،111:2000) .

2- الموقف الأردني غير الرسمي:

أما على المستوى الشعبي فقد سادت حالة من الارتياح لفشل مفاوضات كامب ديفيد، كما حذرت الأحزاب الأردنية من التحضير" لطبخة" أخرى قد تحدث لاحقاً(البشتاوي،2000: 111) .

وأعلنت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن عن معارضتها لمفاوضات كامب ديفيد ولجميع الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وطالبت بعدم التنازل عن حق الأمة في فلسطين والمقدسات الإسلامية وقالت:" إنّ فلسطين التاريخية كلها وقف إسلامي ليس لأي كان التنازل عن شبر

منها"، وأشارت إلى "رفض" أي اتفاق يعقد في كامب ديفيد على حساب سيادة الفلسطينيين والعرب في المدينة المقدسةhttp://www.albawaba.com/ar .

رابعاً: تداعيات مفاوضات كامب ديفيد على العلاقات الأردنية الفلسطينية:

كان لمفاوضات كامب ديفيد الثانية انعكاسات كبيرة على العلاقات الأردنية الفلسطينية خاصة على المحددات التي تحكم العلاقات الأردنية الفلسطينية وهي على النحو التالي:-

أ- المحدد الأول قضية اللاجئين:

اتضح الموقف الأردني الرسمي من قضية اللاجئين من خلال البيان الوزاري لحكومة علي أبو الراغب، والذي جاء فيه: "أن الأردن يطالب بضرورة تنفيذ القرار (194) الصادر عن الأمم المتحدة بخصوص العودة والتعويض باعتبار الأردن أكبر دولة مستضيفة للاجئين، وتحمل إزاء ذلك أعباء كثيرة ، وبذل الأردن جهوداً كبيرة لأجل ضمان حل عادل لقضية اللاجئين، وبما أن الأردن يعتبر اللاجئين مواطنين فهو لا ينقص من حقهم في العودة والتعويض، وأن قرار الوحدة عام (1950) أكد على المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين، وهدف إلى عدم المساس بها في التسوية النهائية في قضيتها العادلة، ويعتبر الأردن حق العودة والتعويض مبدأ ثابتاً لحل مشكلة اللاجئين في الأردن، وسيسعي الأردن لحل هذا الملف، كما أنه يؤكد على تمسكه بحق اللاجئين في العودة والتعويض و يرفض قبول هجرة أي لاجئ جديد، وتم إبلاغ جميع الأطراف بذلك وأن الأردن استنفذ جميع إمكانيته لاستضافة اللاجئين"(البواريد،2001) .

وفي ضوء ما سبق اتضح أن الجانب الأردني كان مؤيد ومساند للجانب الفلسطيني في موقفه الرافض للطروحات الإسرائيلية فيما يخص قضية اللاجئين، وهي رفض إسرائيل بشكل مطلق تحمل أي مسؤولية تجاه قضية اللاجئين مع عودة بضع آلاف في إطار لم شمل لبعض العائلات مما أدى الى توحد الجانبين في رؤيتهم لقضية اللاجئين.

ب-المحدد الثاني قضية القدس:

لم يكن للأردن دور مباشر أو غير مباشر في المفاوضات التي جرت في كامب ديفيد الثانية بالرغم من متابعة الأردن لمجريات المفاوضات، وظل الأردن متمسكاً بمدينة القدس عندما أعلن عن فك الارتباط عام (1988) خوفاً من سيطرة إسرائيل على القدس وإلحاقها بوزارة الأديان الإسرائيلية ثم اعترفت إسرائيل بدور الأردن في القدس في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية1994(نسيبة،13:2009) .

وفي لقاء صحفي في مدينة الإسكندرية لوزير الخارجية الأردني عبد الإله الخطيب مع نظيرة المصري عمرو موسى وأثناء عقد مفاوضات كامب ديفيد أشار إلى أن قضية القدس بالغة الأهمية، وأننا ننظر للقدس الشرقية على أنها منطقة يجري عليها القرار (242) وهي جزء من الأراضي المحتلة عام (1967) وأن الأردن يتحمل المسئولية تجاه مدينة القدس إلى أن يتمكن

الأشقاء الفلسطينيون من استعادة حقوقهم في مدينة القدس مقدراً مراعاة الحقوق العربية والإسلامية في المدينة المقدسة حتى تقبل هذه الشعوب أي حل يتم التوصل إليه (وكالة الأنباء الكويتية كونا،2007) .

وأعلن الرئيس ياسر عرفات عن رفضه لفكرة القبول بأقل من سيادة كاملة على مدينة القدس الشرقية والأجزاء غير اليهودية في البلدة القديمة(البشتاوي،108:2000) ، وأصر الجانب الفلسطيني على موقفه تجاه مدينة القدس، وهي المطالبة بالقدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية (غنام،131:2013) .

وفى ضوء ما سبق اتضح أن الأردن ربما شعر بارتياح تجاه فشل مفاوضات كامب ديفيد بشأن القدس نظراً لاعتبار القدس ضمن الشأن الأردني وفقاً لاتفاقية وادي عربة، وبالتالي بقي للأردن دور تاريخي تجاه مدينة القدس في المستقبل وفي أي حلول دولية أو إقليمية تقدم لحل قضية القدس.

ج-المحدد الثالث قضية الحدود:

إن ترسيم الحدود للدولة الفلسطينية سيؤثر على العلاقات الأردنية الفلسطينية على أساس أن وادي الأردن هو الحد الفاصل بين الأردن وفلسطين، وهو ما تسعى إسرائيل لتغييره من خلال إصرارها على بقاء وادي الأردن بيدها؛ لتصبح الدولة الفلسطينية معزولة عن محيطها العربي (عفيفة،144:2014)

وفي ضوء ما سبق اتضح أن مفاوضات كامب ديفيد قد عززت العلاقات الثنائية بين الأردن والسلطة الفلسطينية فقد كان الأردن مؤيداً ومسانداً للفلسطينيين في مفاوضات كامب ديفيد في تمسكهم في مطالبهم في القضايا الجوهرية الخاصة بالحل النهائي، مثل: القدس واللاجئين والحدود، والتي يعتبرها الأردن مصالحه العليا، والتي تشكل حجر الزاوية في العلاقات الأردنية الفلسطينية ، وأن فشل مفاوضات كامب ديفيد انعكس على العلاقات الثنائية، حيث سببت حالة من الارتياح في العلاقة بين البلدين، وزادت عملية التنسيق والتشاور بين الجانبين، وبالتالي زادت عملية الثقة بين الجانبين في تعزيز فكرة التخلص من أن الأردن هو الوطن البديل لأجل الحفاظ على الكيان الأردني نفسة واستقرار الأمن القومي الأردني، فكان لفشل هذه المفاوضات أثر كبير في التنسيق والتعاون بينهم خاصة في القضايا الجوهرية التي تهم البلدين، وأيد الأردن الموقف الفلسطيني، وحمّل الإسرائيليين سبب فشل مفاوضات كامب ديفيد، وهذا يثبت صحة فرضية أن العلاقات الأردنية تطورت بشكل ملحوظ بعد الدخول في عملية التسوية السلمية وأخذت منحى شبه كامل نحو الاستقرار في علاقتهم الثنائية.

المبحث الثاني : مؤتمر أنابوليس عام (2007) وتداعياته على العلاقات الأردنية الفلسطينية

أولاً:مؤتمر أنابوليس:

عقد مؤتمر أنابوليس للسلام في الشرق الأوسط بتاريخ(27 نوفمبر2007) في الكلية البحرية بولاية ميرلاند بالولايات المتحدة الأمريكية لمدة يوم واحد معتمداً على خطة خارطة الطريق والمبادرة العربية للسلام كمرجعيه للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية(دبور،2014:189) .

وشارك في المؤتمر العديد من زعماء الدول العربية والإسلامية، والذي اعتُبر مؤشر مهم على التأييد العالمي والدولي لعملية السلام في المنطقة(موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية،2007) .

وشاركت (16) دولة عربية في مؤتمر أنابوليس على مستوى وزراء الخارجية، وأعلنت جامعه الدول العربية عن حضورها للمؤتمر بناء على تصريحات الأمين العام لجامعه الدول العربية الدكتور/ عمرو موسى والذي تحدث قائلاً: "نحن ذاهبون بجدية ونأمل أن نقابل بنفس الجدية والمصداقية، ولن نذهب لنتصافح أو نبرز عواطف لا نشعر بها، ولكن نحن هناك فقط للوصول إلى سلام يحفظ الحقوق العربية ويحفظ لفلسطين وسوريا ولبنان أراضيهم" (موقع قناة العربية،2007) .

ثانياً:نتائج مؤتمر أنابوليس:

1-الإعلان عن بدء المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فقد تم تحديد موعد الجولة الأولى في (12 ديسمبر 2007) بحيث يتم التوصل إلى حل نهاية عام (2008) .

2-استطاعت إسرائيل خلال مؤتمر أنابوليس أن تجعل خارطة الطريق مرجعية رئيسية للمفاوضات التي تجريها مع الجانب الفلسطيني.

3-خرجت إسرائيل من مؤتمر أنابوليس دون أي خساره تذكر فقد تمكنت من لفت الأنظار حول خارطة الطريق، وتركت السلطة تتحدث عن أن هناك فرصة تاريخية لتحقيق السلام دون توفر هذه الفرصة (جاد،2008: 106) .

4-إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه عن يهودية الدولة، والذي يترتب عليه تمكين إسرائيل من طرد الفلسطينيين العرب في إسرائيل، واعتبارهم غرباء ويحملون إقامة مؤقتة يمكن إلغائها بأي وقت، وكذلك تمكين إسرائيل من إلغاء حق عودة اللاجئين، وبالتالي استيلاء إسرائيل على (19) مليون دُونم من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والممتلكات الفلسطينية في (675) مدينة وقرية تركها أهلها بالقوة.

5-تعزيز الانقسام الفلسطيني وتشديد الحصار على قطاع غزة مقابل إغداق الأموال على الضفة الغربية، وأصبح الانقسام سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأن المؤتمر أوهم الفلسطينيين بأن هناك حل في الأفق سيفضي إلى إقامة دولة فلسطينية(الوادية،2009 :149،150) .

ثالثاً:موقف الأطراف المعنية من مؤتمر أنابوليس للسلام:

1- الموقف الفلسطيني من مؤتمر أنابوليس :

استبق الرئيس الفلسطيني عقد مؤتمر أنابوليس بعقد لقاء تشاوري مع الرئيس المصري محمد حسني مبارك والملك الأردني عبد الله الثاني، بهدف التحضير لمؤتمر أنابوليس وأطلع الرئيس الفلسطيني الرئيس المصري والعاهل الأردني على مجريات ونتائج اللقاء الذي جمعه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ،فقد ناقش الرئيس الفلسطيني مع العاهل الأردني مخاوفه من رفض إسرائيل بإدراج قضايا الحل النهائي في جدول أعمال المؤتمر فطالبة بالضغط على إسرائيل لإدراج قضيتي القدس واللاجئين في مؤتمر أنابوليس(الرياض،2007/11/22:صحيفة) وذهب الفلسطينيون لحضور مؤتمر أنابوليس وهم محملون بأعباء الانقسام الداخلي والحصار المفروض على قطاع غزة ، إضافة إلى حالة الإحباط التي يعاني منها الفلسطينيون إثر عدم توصلهم للإعلان عن مبادئ أولمرت حول القضايا الستة (القدس واللاجئين والحدود المستوطنات والمياه والأمن)، وقبيل انعقاد المؤتمر طالب الرئيس الفلسطيني جدول زمني يوضح كيفية وتوقيت إعلان الدولة الفلسطينية بإشراف طرف ثالث، إما الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة وهو مالم يحصل علية(غنايم،167:2013) .

2-الموقف الإسرائيلي من مؤتمر أنابوليس:

قبل الإسرائيليون حضور المؤتمر على اعتبار أنهم من حدد أهدافه، بدليل رفضهم التوصل إلى "اتفاق مبادئ مشترك" وجدول زمني يحدد كيفية وتوقيت قيام الدولة الفلسطينية، فقد اكتفى إيهود أولمرت في المؤتمر بقوله:" إنّ الواقع الذي نشأ على الأرض بعد عام(1967) سوف يتغير من خلال مفاوضات ثنائية ومتواصلة مع الفلسطينيين تتناول جميع الوسائل بصورة مباشرة(مجلة الدراسات الفلسطينية،**177:2007**) .

وعملت إسرائيل على تفريغ المؤتمر من مضمونه من خلال جعل خطة خارطة الطريق هي المرجعية الرئيسية، وتجاهل المبادرة العربية للسلام، وأصبح المؤتمر مجرد لقاءات عامة ولم تطرح قضايا الوضع النهائي، وقامت إسرائيل بسن قانون داخل الكنسيت الإسرائيلي يتضمن موافقة ثلثي أعضاء الكنيست لإجراء أي تعديلات على وضع القدس، وذلك بهدف إضعاف الموقف الأمريكي وعدم الضغط على إسرائيل في قضة القدس(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2009) .

وأشار إيهود أولمرت إلى أن مرجعية مؤتمر أنابوليس هي خارطة الطريق وورقة الضمانات الأمريكية لرئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أرئيل شارون، والتي تهدف لتحقيق رؤية حل الدولتين دولة للشعب الفلسطيني ودولة للشعب الإسرائيلي، وتتمسك إسرائيل بخارطة الطريق

كمرجعية لأنها ترتبط بتقديم أي خطوة سياسية بتنفيذ اتفاقات أمنية على أرض الواقع(غنايم،169:2013) .

وفي كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت خلال مؤتمر أنابوليس، والتي وضح من خلالها حرصه على الدخول في المفاوضات بشكل مباشر وقال: "نحن مستعدون لتسوية مؤلمة مليئة بالمخاطر من أجل تحقيق تطلعات السلام، وستكون المفاوضات ثنائية مباشرة متواصلة ومستمرة في مسعى لإكمالها خلال عام (2008)، أعتقد أننا سنتمكن من الوصول إلى اتفاق يحقق رؤية الرئيس بوش دولتين لشعبين وأعلن" أن الجدول الزمني لإنهاء المفاوضات ليس أمراً قطعياً"(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،12،11:2008) .

وفي ضوء ما سبق اتضح أن مؤتمر أنابوليس يُعتبر من أخطر المؤتمرات التي عالجت القضية الفلسطينية، فقد طرحت للمرة الأولى فكرة الاعتراف بيهودية إسرائيل؛ مما يعني ضياع الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، و إسقاط حق العودة وتهجير عرب الداخل ، وأن مؤتمر أنابوليس جعل من خارطة الطريق المرجعية الأساسية لعملية السلام والالتفاف على قرارات الشرعية الدولية، والذي بدوره حول القضية الفلسطينية لقضية أمنية بالدرجة الأولى وليس قضية سياسية، كما أن المؤتمر، عقد في أسوأ المراحل والظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية خاصه بعد حالة الانقسام الجغرافي والسياسي للفلسطينيين، فكان هدف المؤتمر هو الانقضاض على القضية الفلسطينية برمتها وإنهائها بموافقة وغطاء عربي إسلامي من خلال المشاركة والحضور في المؤتمر، وكذلك عمل تطبيع مع إسرائيل على حساب الحق الفلسطيني.

رابعاً: موقف الأردن من مؤتمر أنابوليس وتداعياته على العلاقات الأردنية الفلسطينية

1- الموقف الأردني الرسمي:

شارك الأردن في مؤتمر أنابوليس، وترأس الوفد الأردني؛ وزير عبد الإله الخطيب وقال:"إنّ الأردن يشارك في هذا لمؤتمر دعماً ومساندة لأشقائنا الفلسطينيين في تحقيق مطالبهم السياسية المشروعة حسب القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني"(موقع وكالة الأنباء الكويتية،2007) .

وأعلن الأردن عن حرصه للتوصل إلى تفاهمات مع إسرائيل بهدف إنجاح المؤتمر من خلال التوصل لحل مجمل قضايا الحل النهائي من خلال جدول زمني متفق عليه بين الجانبين (الرياض،2007:صحيفة) .

وعبّر الملك عبد الله الثاني عن أمله بأن يفتح مؤتمر أنابوليس الطريق أمام الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؛ لإجراء مفاوضات مباشرة وحقيقية ، بهدف التوصل لإقامة الدولة الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وحل عادل لجميع حقوق الشعب الفلسطيني، وفي نفس السياق طالب وزير

الخارجية الأردني عبد الإله الخطيب بضرورة توفير المناخ الملائم والإعداد الجيد لإنجاح مؤتمر أنابوليس الدولي، فقد حذر من فشل هذا المؤتمر، لأنه سيكون له عواقب وخيمة على استقرار المنطقة وسيجر المنطقة نحو الفوضى، وقال :" إنّ اللقاء الدولي يمثل فرصة لإيجاد حلول دائمة لقضايا الحل النهائي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة"(صحيفة الغد الأردنية،2007) .

وكان الأردن من أكثر الدول العربية الداعمة لمؤتمر أنابوليس، ويرى أن إقامة الدولة الفلسطينية هي مصلحة وطنية أردنية، وبذل الأردن جهوداً كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي، ولم يكتفِ الأردن بالطلب من الرئيس بوش بالإسراع في عقد أنابوليس، بل عمل الأردن على المستوى الإقليمي و الدولي من خلال توحيد مواقف الدول العربية خاصة مصر والأردن وسوريا والسعودية، فعمل الملك عبد الله قبيل انعقاد مؤتمر أنابوليس؛ على زيارة مصر وسوريا والسعودية لدارسة المشاركة في مؤتمر أنابوليس واشترطت سوريا إدراج قضية الجولان على جدول أعمال المؤتمر ونجح الأردن في ذلك بدعم سعودي، ويرى الأردن أن عدم حل القضية الفلسطينية هو بمثابة تهديد للأمن القومي الأردني، ويرى الأردن أن من مصلحته عقد مؤتمر أنابوليس وإنجاحه، وذلك لسحب القضية الفلسطينية من الدول" الراديكالية "وإعادتها للحضن العربي(صحيفة الغد الأردنية،2007) .

وأعلن المسئولون الأردنيون عن غضبهم من الجانب الإسرائيلي بسبب رفضهم إدراج قضايا الحل النهائي على جدول أعمال المؤتمر، والذي سيؤثر على المؤتمر ويفشله، وبالتالي تترتب نتائج عكسية على منطقة الشرق الأوسط ،كما ويرجع سبب تخوف الأردن من فشل مؤتمر أنابوليس هو العودة لفكرة أن يكون الأردن هو الوطن البديل للشعب الفلسطيني، وهذا أمر مرفوض رسمياً وشعبياً(الخيطان،2012) .

وحذر محمد أبو هديب رئيس لجنة الخارجة والعلاقات العربية والدولية بمجلس النواب الأردني من خطورة دعوة بوش لتعديل خط الهدنة عام (1949) ،وعدم التطرق لقضية حق العودة، وطالب بعض النواب الأردنيين بقطع العلاقات مع إسرائيل، واستدعاء السفير الأردني في إسرائيل و السفير الإسرائيلي في عمان، وتسليمه مذكرة احتجاج على تصريحات الرئيس بوش حول مبدأ يهودية دولة إسرائيل ، ومنحه إسرائيل الغطاء للاعتداء على غزة (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2008 :50، 51) .

2-الموقف الشعبي الأردني من مؤتمر أنابوليس:

أعلنت النقابات المهنية الأردنية عن تنديدها بمؤتمر أنابوليس، فقد سادت حالة من الغضب لدى الشارع الأردني، وأصدرت النقابات المهنية مجموعه من البيانات المنددة بمؤتمر أنابوليس

،وأصدرت نقابة المحامين الأردنية بياناً تحت عنوان" مؤتمر أنابوليس، تكريس لسياسية الغطرسة والعدوان" ، كما أصدرت رابطة الكتاب الأردنيين بيانا أعربت فيه عن تنديدها بمؤتمر أنابوليس ، أما نقابة المهندسين فقد طالب نقيب المهندسين وائل السقا الدول العربية بعدم الانجرار وراء التطبيع مع إسرائيل ، وقال:" نحن ضد هذا المؤتمر ونؤكد على الثوابت الفلسطينية وندين أي تنازلات من حقوق الشعب الفلسطيني ، قد تنجم عن هذا اللقاء الذي يأتي ضمن سلسلة من المؤتمرات الاستسلامية التي لن تحقق شيء"(إيلاف،2007:صحيفة) .

أما حزب جبهه العمل الإسلامي(الذراع السياسي لجماعه الإخوان المسلمين) فقد استنكر رئيس مجلس الشورى حمزة منصور استجابة الدول العربية حضور مؤتمر أنابوليس، معتبراً أن هذا مؤشر "عزلة هذا النظام عن جمهور الأمة" وأضاف" في كل مؤتمر يتم انتزاع جزء مهم من الثوابت" معرباً عن خشيته من أن تطال" التنازلات القدس وحق العودة" (الدستور،2007) .

3- مخاوف الأردن من مؤتمر أنابوليس:

رغم الدعم المعلن الذي قدمه النظام الاردني لمؤتمر أنابوليس؛ إلا أن التوقعات بشأن نتائجه متواضعة للغاية، فقد شعر المسئولون الأردنيون بالغضب تجاه الحكومة الإسرائيلية بسبب رفضهم بحث قضايا الحل النهائي، وهذا سيفشل المؤتمر، وبالتالي ستكون له عواقب سيئة على المنطقة ومن جميع الاتجاهات وهذا سبب العديد من المخاوف للأردن منها:

1-أن فشل مؤتمر انابوليس وعدم التوصل لحلول تنهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يعني الانتظار ثماني سنوات على الأقل للولايات الثانية للرئيس الأمريكي الجديد.

2-العودة إلى إسرائيل للحديث عن الخيار الأردني المرفوض شعبياً ورسمياً.(الخيطان،2012)

3-انتاب النظام الأردني مخاوف من احتمال حل القضية الفلسطينية على حسابه بعد أن كانت هذه المخاوف قد تبددت في السنوات السابقة ويرجع ذلك لوجود تطورات أساسية:

التطور الأول :إصرار الحكومة الإسرائيلية بقيادة ايهود أولمرت قيام دولة إسرائيل الموسعة، والتي تعني ضم الكتل الاستيطانية الثلاثة لإسرائيل واستكمال بناء الجدار والاحتفاظ بالسيطرة على غور الأردن الذي يشكل (20%) من مساحة الضفة الغربية، وفي هذه الحالة لن يبقى للفلسطينيين إلا ما يقارب من(60-65 %) من مساحة الضفة الغربية وهذا لن يمكن الفلسطينيين من إقامة الدولة الفلسطينية الحقيقية، وبالتالي يبقى خيار الأردن قائماً حتى هذه اللحظة.

وتوضح الدراسة أن هذا يعني عدم قيام دولة فلسطينية على التراب الفلسطيني، وبالتالي قيام الدولة الفلسطينية على الأراضي الأردنية على اعتبار أن الأردن هو الوطن البديل للشعب الفلسطيني حسب الادعاءات الإسرائيلية.

التطور الثاني :تمسك حماس برفضها لأي صيغة عربية أو دولية للاستجابة للمطالب الأمريكية والإسرائيلية، وبالتالي فإن ذلك سيسهل الخطة الإسرائيلية لتنفيذ مخططاتها التوسعية ولأجل التخلص من هذه التطورات يعمل الأردن على تحريك عملية السلام من خلال الخطوات التالية:-

1-لن يكون الضغط على حماس بالاعتراف بوجود إسرائيل والاعتراف بالاتفاقات الدولية الموقعة مع السلطة كافٍ؛ لأن ذلك وحده لن يؤدي إلى نتائج إيجابية نحو عملية السلام.

2-التوصل إلى اتفاق بين الدول العربية الرئيسية وحركة حماس من أجل توفير مظلة عربية للدخول في مفاوضات جدية مع إسرائيل ومشاركة حماس إلى جانب أبو مازن على أساس المبادرة العربية للسلام وتنفيذ خطة خارطة الطريق، وبذلك تكون حماس قبلت ضمناً بالاعتراف بإسرائيل(المدني،2008 :538، 539) .

خامساً: تداعيات مؤتمر أنابوليس على العلاقات الأردنية الفلسطينية:

إن مؤتمر أنابوليس آلية من آليات توسيع نطاق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية فهو إطار عربي أكثر منه إطار فلسطيني أردني إسرائيلي ، ومحالة لإغراء إسرائيل بأن الحل السلمي للقضية الفلسطينية يتمثل في الحل الإقليمي وليس فلسطيني إسرائيلي، فالمؤتمر رغم فشله إلا أنه رسخ فكرة الحل الاقليمي لتسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وبالتالي يصبح للأردن دور مهم ومباشر في الحل الإقليمي، خاصة في قضيتي القدس واللاجئين، فهما قضيتين محوريتين سيتحمل الأردن مسئولية كبيرة جداً ودور مهم في تلك القضيتين، فمن هنا تأتي أهمية أنابوليس كإطار وآلية للصراع أكثر منه انعقاد مؤتمر فهو الأن يأتي بثماره من خلال توسيع اللجنة الرباعية والحديث عن الحل الاقليمي، فلا يمكن تسوية القضية الفلسطينية في إطار ثنائي فلسطيني إسرائيلي ومن هنا لابد من وجود تداعيات لمؤتمر أنابوليس على محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية على النحو التالي:-

على صعيد قضية اللاجئين:

لقد أغلق مؤتمر أنابوليس الباب أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وذلك من خلال تبني الرئيس بوش لفكرة يهودية الدولة ومطالبته بإقامة دولتين واحدة يهودية للإسرائيليين والأخرى قومية للفلسطينيين دون وضع حدود لهذه الدولة ، وكذلك الدعوة لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية وليس إلى ديارهم التي هاجروا منها(ماضي،2014:103) .

ويرى ناجي شراب أستاذ العلوم السياسية في جامعه الأزهر أن قضية اللاجئين قضية محوريه في السياسية الأردنية فهي تتحكم في السلوك السياسي الأردني، وبالرغم من أن اللاجئين يحملون الجنسية والهوية الأردنية، فالأردن يتعامل معهم أنهم لاجئون ويدرك الأردن أن من سيرجح المشاريع الدولية لفشل المفاوضات هو تواجد اللاجئين في الأردن خاصة أن هناك تصريحات أردنية في الآونة الأخيرة تتحدث عن وجود مليونين من اللاجئين لا يحملون الرقم الوطني

الأردني، وهذا أمر خطير فالأردن يتعامل مع اللاجئين من أكثر من منظور فتارة يتعامل معهم على اعتبار أنهم مواطنون متواجدين في الأراضي الأردنية ولا يريد أن يتعامل معهم من منظور لاجئ فقط، وتارة أخرى يتعامل معهم على اعتبار أنهم مواطنين لكن لهم انتماء وطني آخر، فالموقف العام الأردني محكوم بعودة اللاجئين لكن هل سينطبق هذا على اللاجئين في الأردن؟ وما علاقته بالحل الإقليمي كإطار لحل الصراع. فالأردن يدرك أنه من سيسمح لهم بالعودة ربما فقط من لا يحملون الهوية الوطنية، مما يخفف من العامل السكاني في الأردن فهو يهدف للحفاظ على التوازن السكاني أولاً ، ثم يحقق الغلبة للعنصر الأردني على العنصر الفلسطيني (شراب،2015:مقابله) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الأردن قبل بتوطين اللاجئين بناء على توصيات مؤتمر أنابوليس حيث لم يبدِ الأردن أي معارضة لخطاب الرئيس الأمريكي في مؤتمر أنابوليس حول قضية اللاجئين ولا حتي للمفوضات التي أعقبت المؤتمر حول قضية اللاجئين والتصريحات الإسرائيلية الرافضة لحق عودة اللاجئين .

على صعيد قضية القدس:

لم يتم إدراج قضية القدس في اللجان الفرعية التي تم تشكيلها بعد مؤتمر أنابوليس، بل تم التباحث في قضية القدس في إطار المفاوضات الثنائية التي جرت بين أحمد قريع وتسيفي ليفني حتى لا يتزعزع الائتلاف الحاكم في إسرائيل (قريع،2013) .

وأعلن الرئيس محمود عباس وعلى لسان وزير الإعلام في حكومة سلام فياض" المبادئ الستة" ومنها "بأن تكون القدس الغربية عاصمة للدولة العبرية"(شفيق،2007) .

وعن ذلك تحدث ناجي شراب بأن قضية القدس لن تحل بشكل ثنائي فلسطيني إسرائيلي، وأنه لابد من مشاركة الأردن في حل قضية القدس الذي لدية وصاية على تلك المدينة، وهذا ما يسعى الأردن لتثبيته باعتباره أحد محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية وواحدة من مصالحة الوطنية العليا التي يطالب بالمشاركة في أي حل يتم عرضة بخصوص مدينة القدس والأماكن المقدسة(شراب،2015:مقابله) .

إن قبول الفلسطينيين والأردنيين وبغطاء عربي بعدم إدراج قضية القدس في مؤتمر أنابوليس ولا في اللجان الفرعية التي شكلها الفلسطينيون والاسرائيليون التي أعقبت المؤتمر و قبولهم ترحيل قضية القدس إلى مفاوضات الحل النهائي وتحويلها الى قضية إقليمية وليس فلسطينية إسرائيلية هذا يعني ضمناً تقديم تنازلات كبرى في قضية القدس لصالح إسرائيل.

على صعيد قضية الحدود:

إن ما تمخض عنة مؤتمر انابوليس من إعلان الرئيس بوش عن إقامة دولة فلسطينية دون الإشارة لحدود هذه الدولة، تاركاً المسألة لما تجنيه المفاوضات بين الجانبين هو تعليق لحل

قضية الحدود وعدم ترسيمها لإبقاء القضية قابلة للتفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين (ماضي،103:2014) .

وعن ذلك تحدث شراب إن ترسيم حدود الدولة الفلسطينية لا يمكن حلها بشكل ثنائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين وذلك لاعتبارات أمنية وإنما يتم من خلال حل إقليمي يكون الأردن له دور هام وفعال في تلك القضية (شراب ،2015مقابله:) .

وأعلن الرئيس محمود عباس وعلى لسان وزير الإعلام في حكومة سلام فياض" المبادئ الستة" والتي تتضمن "الإقرار بالحاجة إلى تبادل الأراضي مع الدولة العبرية" وهذا يعني ضمناً تنازل السلطة الفلسطينية عن الحد الأدنى المتفق عليه فلسطينياً، وهو إقامة الدولة الفلسطينية على حدود ما قبل الرابع من حزيران عام(1967) لأن التبادل يعني التنازل عن أهم جزء من أراضي الضفة الغربية والجزء الأكبر من مدينة القدس الشرقية وعن الحدود وعمقها من أراضي ستنضم إليها، ناهيك عن التنازل عما تحت هذه الأراضي من مياه، وقد يمتد مبدأ التنازل ليشمل المستوطنين بالسكان الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة مقابل رمال من صحراء النقب (شفيق،2007) .

وفى ضوء ما سبق يتضح أن مؤتمر أنابوليس تغاضى عن ترسيم حدود الدولة الفلسطينية وبالتالي إبقاء تلك الحدود في حالة صراع بين الجانبين، وأظهر الأردن صمتاً تجاه هذه القضية وبالتالي يقبل الأردن بإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، وهذا ضمناً يعني تنازل الأردن عن مجاورة الدولة الفلسطينية وقبوله بمجاورة إسرائيل كدولة محاذية له بدلاً من فلسطين.

يتضح مما سبق أن الفلسطينيين والأردنيين الذين قبلوا بالمشاركة في مؤتمر أنابوليس يقبلون بنتائج المؤتمر، وهي التخلي عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية غير واضحة المعالم وتأجيل البحث في قضية القدس وبالتالي قدم الطرفان تنازلات كبرى في المحددات التي تحكم العلاقات الأردنية الفلسطينية المتمثلة في القدس واللاجئين والحدود بشكل متفق عليه بين الجانبين، حيث لم نرَ الأردن يعارض على ذلك فهذا سبّب حالة من الارتياح في العلاقات بين الجانبين حيث قَبِل الطرفان تقديم تنازلات بشكل متفق علية فيما بينهم.

المبحث الثالث :المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية (2008-2013) وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية

المفاوضات في عهد رئيس الوزراء إيهود أولمرت من **(2008-2009)** :

أولاً: خطة أولمرت للسلام:

عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت خطته للسلام على الرئيس الفلسطيني محمود عباس في (اغسطس/ 2008) وذلك حسب ما عرضته صحيفة هآرتس العبرية وقدمها للجانب الفلسطيني وتضمنت الخطة البنود التالية:-

1-انسحاب إسرائيل من (93.2%)من أراضي الضفة الغربية مع احتفاظ إسرائيل بالجزء المتبقي ،والذي يشمل المستوطنات الكبرى التي تريد إسرائيل ضمها مقابل تعويض الفلسطينيين ما نسبته (5.3%) من الأراضي الواقعة داخل الخط الأخضر (Even ،2013:78) .

2- إقامة نفق يربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

3-أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح وبدون جيش.

4-إلغاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

5-تأجيل البحث في قضية القدس والحدود للمستقبل(ماضي،2014:108،109)

وقد راعى إيهود أولمرت في خطته العامل الديمغرافي في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر هرتسيليا ضمن رؤيته للسلام مع الفلسطينيين، وحل مشكلة العامل الديمغرافي، فقد أدرك أولمرت أنه في حال تحقيق الحلم الصهيوني بإقامة دولة يهودية لابد من إقامة دولة فلسطينية من خلال تنازل إسرائيل عن جزء من أراضيها مقابل ضم الكتل الاستيطانية الكبرى لضمان دولة آمنة مع الاحتفاظ بمدينة القدس الكبرى والموسعة، والاحتفاظ بالأماكن ذات الأهمية والمصالح العليا للشعب الإسرائيلي، وفي مقدمتها القدس الموحدة، والتي هي قلب الدولة ولتحقيق ذلك طالب أولمرت بالتالي:-

1-إنشاء مناطق أمنية بين الدولة الفلسطينية ودولة إسرائيل بمعنى السيطرة على غور الأردن ،والذي يشكل ما نسبته (20%) من مساحة الضفة الغربية.

2-السيطرة على مدينه القدس بحدودها الموسعة، والتي تشكل ما نسبته (20%)من مساحة أراضي الضفة الغربية .

3-ضم الكتل الاستيطانية الكبرى، مثل: عتصيون وأريئيل، والتي تشكل ما نسبته (20%) من مساحة الضفة الغربية.

وتحدث أولمرت في نهاية خطابه قائلاً :"إن وجود دولتين قوميتين يهودية وفلسطينية هو الحل الأمثل الذي يلبي التطلعات الوطنية لكلا الشعبين (مجلة التخطيط الفلسطيني،2014: 99،100

وفي ضوء ذلك اتضح أن الدولة الفلسطينية التي تحدث عنها أولمرت في خطته للسلام مع الفلسطينيين هي عملياً شبه منتهية، بل مستحيلة، ولن تكون قائمة في ظل المطالب الإسرائيلية فمشروع أولمرت هو لذر الرماد في العيون وهو إعلاميًا أكثر منه عمليًا لكسب الرأي العام الدولي فهو غير قابل للتطبيق على أرض الواقع .

واقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت بضم حوالي (6.3%)من مساحة الضفة الغربية مقابل تعويض الفلسطينيين من أراضي داخل إسرائيل(فلسطين المحتلة) بمساحه (5.3%)وممر آمن يربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة وفي المقابل اقترح الجانب الفلسطيني بأن تكون نسبة تبادل الأراضي فقط بحوالي (1.9%)،كما وعرض أولمرت على الفلسطينيين إجلاء (70) مستوطنة من الضفة الغربية فيما طلب الجانب الفلسطيني بإجلاء(160) ألف مستوطن ، وعرض أولمرت على الرئيس الفلسطيني خريطة الدولة الفلسطينية، والتي تساوي مساحة أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ، بما فيها عملية تبادل الأراضي واستئجار أراضي أخرى ، وطلب الرئيس الفلسطيني مهلة لدراسة المقترحات، وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت للرئيس الفلسطيني "لا تفكر في ذلك، وقع على العرض الآن، لن تجد رئيس وزراء من الآن وحتى(50)عاماً قادماً يعرض عليك ما عرضته عليك"(دبور،191:2014) .

وصرح إيهود أولمرت لصحيفة جيروزلم بوست في(2فبراير 2008) عن أملة في إمكانية التوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين ولكن ليس على حدود عام (1967) ،وأنه كرئيس للوزراء يدرك أنه مطلوب منه الانفصال عن الفلسطينيين ، وأضاف أن رسالة بوش لشارون تمنح الإسرائيليين السيطرة على أراضي الضفة الغربية بما لا يتجاوز خارطة الطريق(وكالة أنباء الإمارات،2008) .

وكانت إسرائيل والسلطة الفلسطينية قريبتين جداً من التوصل لاتفاق نهاية عام (2008) ويتضمن ذلك تنازل الفلسطينيين عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، كما اتفق الجانبان على تقسيم مدينة القدس على أساس عرقي أسوة باقتراح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام(2000)،وأيضًا اتفق الجانبان على وضع المناطق الأكثر حساسية من الناحية الدينية في مدينة القدس(البلدة القديمة)تحت إشراف تحالف يتكون من (5) دول واتفق الجانبان على تحديد الأراضي المنوي مبادلتها بين الجانبين بحيث تضم إسرائيل المستوطنات المعينة في الضفة الغربية إلى إسرائيل مقابل إعطاء الفلسطينيين ما يعادلها في المناطق المحاذية لقطاع غزة (دبور،190:2014) .

ونقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن المقابلة التي أجرتها شبكة (س إن إن) الأمريكية مع رئيس الوزراء إيهود أولمرت قولة بأن الجناح اليميني المتطرف في الإدارة الأمريكية ضخ ملايين

الدولارات لإسقاط أولمرت وإزاحته عن رئاسة الوزراء بهدف منع التوصل لاتفاق سلام مع الجانب الفلسطيني (صحيفة القدس،2012) .

ووجه رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت نداءً أخيراً للرئيس الفلسطيني محمود عباس لأجل التوقيع على سلام جزئي قبل أن يترك منصبه في رئاسة الوزراء، ولكن اللجنة التنفيذية بقيادة محمود عباس رفضت ذلك وأنه لا يمكن القبول إلا بحل شامل، وكان أولمرت تحدث خلال اجتماعه مع لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي قائلاً :"إن كل يوم يمر دون اتفاق مع الفلسطينيين هو يوم قد نندم عليه مستقبلاً (صحيفة الاتحاد،2015) .

ونقلت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أكد خلال اجتماعه مع الرئيس الأمريكي جورج بوش على تمسكه بحل الدولتين معتبراً أنه الحل الناجع لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقال أولمرت: "إنّ الحل بإقامة الدولتين هو الطريق الوحيد الذي سيحل الصراع مع الفلسطينيين" (وكالة الأنباء الكويتية،2008) .

ثانياً: موقف الأطراف المعنية من خطه أولمرت للسلام:

1-الموقف الفلسطيني من خطه أولمرت للسلام:

رفض الجانب الفلسطيني خطة أولمرت وطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي أحتلت عام (1967) وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف على حدود الرابع من حزيران عام(1967) (صحيفة أخبار الخليج،2008)

و في تصريح لصحيفة الشروق عام (2012) قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس: "لو استمر إيهود أولمرت في رئاسة الوزراء الإسرائيلية لمدة شهرين كان بالإمكان الوصول لاتفاق سلام على أساس حل الدولتين، وتم تحقيق تقدم كبير في مجمل قضايا الحل النهائي، وذلك خلال المفاوضات التي أجريت بين عامي(2007) و (2008) "كما تناولت المفاوضات تفاهمات أمنية بناء على خطة الجنرال الأمريكي جوبس، والتي تنص على وضع قوات دولية في الأراضي الفلسطينية بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية وتبعية للأمم المتحدة(صحيفة الشروق،2012).

2- الموقف الأردني من مفاوضات أولمرت وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية:

سيطر الشك على النظام الأردني خوفاً من حل القضية الفلسطينية على حسابه وشعر الأردن بالقلق للأسباب التالي:-

1-قيام الحكومة الإسرائيلية برئاسة إيهود أولمرت بالتمهيد لإقامة دولة إسرائيل الكبرى من خلال ضم المستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية لإسرائيل، وإكمال عملية بناء الجدار الفاصل والاحتفاظ بغور الأردن، والذي عمليًا يبقى فقط من مساحة الضفة مع الجانب الفلسطيني ما بين (60-65%) وهذا يقضي على فكرة إقامة الدولة الفلسطينية؛ مما يشكل خطراً على النظام الأردني.

2- رفض حركة حماس للاتفاقيات الدولية والعربية الموقعة مع إسرائيل؛ مما يساعد إسرائيل على تنفيذ مخططاتها في رفض العملية السلمية، واستكمال السيطرة على الأراضي الفلسطينية وعدم قيام دولة فلسطينية، لذا يعمل الأردن على تحريك العملية السلمية من خلال إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على دمج حماس في العملية السلمية.

3-يرى الأردن أنه في حال تعثر المفاوضات وتنفيذ حكومة أولمرت لسياستها التهويديه وعدم حصول الفلسطينيون على حقوقهم في إقامة دولتهم المستقلة ، سيجد الفلسطينيون أنفسهم مضطرين للاستمرار في الخضوع للاحتلال الإسرائيلي لمدة زمنية أطول قد تكون بشكل مباشر وغير مباشر أو أن يهاجروا إلى الأردن، وبالتالي إقامة دولة فلسطينية في الأردن خاصة في ظل تساهل الدول الكبرى مع المخططات الإسرائيلية واستمرار إسرائيل في ضم الأراضي لإقامة الدولة اليهودية (الميدني،2008:538-541) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن خطة أولمرت بمثابة تصفية للقضية الفلسطينية وحل جميع القضايا الجوهرية على حساب الفلسطينيين والأردنيين لصالح إسرائيل، ويظهر ذلك من خلال قضم حق عودة اللاجئين والاحتفاظ بالسيادة الاسرائيلية على مدينة القدس وإقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة لا تملك الدفاع عن نفسها والسيطرة على حدود تلك الدولة من خلال التواجد الإسرائيلي في منطقة الأغوار، فخطة أولمرت عملياً قضت على إمكانية إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران عام(1967) ، ويظهر من ذلك أن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية تؤثر على العلاقات الأردنية الفلسطينية، فهي تجبر الطرفين على تقديم تنازلات جوهرية في محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية مما يسبب حالة من الإحراج للجانبين الأردني والفلسطيني أمام شعوبهم وهذا يثبت فريضة أن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية تؤثر على العلاقات الأردنية الفلسطينية، وأن إسرائيل عامل مهم في العلاقات الأردنية الفلسطينية.

المفاوضات في عهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من (2009-2014):

أولاً: خطه نتنياهو للسلام:

حدد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إستراتيجيته لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في خطابه الذي ألقاه في جامعة بار إيلان في(14يونيو**2009**) والذي تضمن ما يلي:- (غنايم،2013:182)

1-إعطاء الأولوية للسلام الاقتصادي.

2-اعتراف الفلسطينيين بالدولة اليهودية للشعب اليهودي لإنهاء الصراع.

3-حل مشكلة اللاجئين الفلسطيني خارج الحدود الجغرافية لدولة إسرائيل.

4-قبول إسرائيل بشكل مبدئي فكرة إقامة الدولة الفلسطينية.

5-تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح وليس لها سيطرة على مجالها الجوي.

6-تلبيه احتياجات إسرائيل الأمنية في أي اتفاق سياسي.

7-القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل مع ضمان حرية العبادة لجميع الأديان.

8-حق إسرائيل في بناء المستوطنات لأغراض النمو الطبيعي للسكان.

وهذا يعني أن نتنياهو أسقط حق عودة اللاجئين ورفض تقسيم مدينة القدس ورفض وقف الاستيطان وتهجير الفلسطينيين المتواجدين داخل إسرائيل.

ثانياً: موقف الأطراف المعنية من خطه نتنياهو للسلام:

1-الموقف الفلسطيني من خطه نتنياهو للسلام:

أعلن الفلسطينيون عن شروطهم لاستئناف المفاوضات وهي عدم استئناف المفاوضات قبل التزام إسرائيل بتجميد البناء في المستوطنات وخاصة في مدينة القدس الشرقية وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام(1967) مع وضع جدول زمني للمفاوضات(مجلة الدراسات الفلسطينية،171:2010) .

وتسربت معلومات عن نية إسرائيل القيام بتجميد الاستيطان لمدة تسعة شهور مع استثناء مشروعات البناء الخاصة التي بدأ تنفيذها، وكذلك المستشفيات والمدارس وطلب الفلسطينيون استئناف المفاوضات بشكل غير مباشر لمدة(4)شهور منعاً للإحراج بسبب عدم توقف بناء المستوطنات مقابل الحصول على توضيحات بشأن القدس والحدود والاستيطان وتقديم الضمانات (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،21:2010) .

اسُتْئنفت المفاوضاتُ غير المباشرة في(6 آيار عام 2010) عندما تلقّى الجانب الفلسطيني ضمانات بإيقاف النشاط الاستيطاني وتحديد القرارات(242 و338) كمرجعية للسلام، بالإضافة لخطة خارطة الطريق والمبادرة العربية للسلام، وطرح قضايا الحل النهائي للنقاش لأنها مرتبطة مع بعضها البعض(مجلة الدراسات الفلسطينية ،203:2010) .

واستُئْنفت المفاوضات في (**2**/سبتمبر2010) لكن الفلسطينيين قرروا الانسحاب بعد شهر من المفاوضات في(**3**/تشرين اكتوبر 2010) ، حيث طالبت القيادة الفلسطينية ضرورة توقف الاستيطان في الضفة والقدس أولاً(الشرق الأوسط،2012) .

فشلت جولة المفاوضات بسبب التعنت الإسرائيلي تجاه قضايا الحل النهائي بعد أن سادت أخبار بأن تقدم حصل في المفاوضات، وأن هناك إمكانية للتوصل لتسوية نهائية، وعن ذلك يقول كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات" لا أقول أنه تم التوصل إلى اتفاق حول القدس والحدود واللاجئين والمياه والأمن، ولكن المفاوضات قطعت شوطاً كبيراً، وباتت المسائل قريبة ،هناك اتفاق فلسطيني –إسرائيلي– أمريكي تم في (**30**تموز يوليو2008) والقاعدة هي حدود الرابع من حزيران (1967) بما يشمل غور الأردن و البحر الميت والقدس الشرقية وقطاع غزة والربط

بينهما أي بين الضفة وغزة، وكذلك المياه الإقليمية لغزة....وبالتالي فالمسائل قريبة" وانتهت المفاوضات مع نتنياهو مع نهاية عام 2010(غنام،2013:186،187) .

وثبتت عدم جدية الحكومة الإسرائيلية في التوصل لتسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال اقتراحات نتنياهو بالتوصل إلى(اتفاق مرحلي مع الفلسطينيين)، حيث صرح للقناة العاشرة في(27/ديسمبر 2010) "قد نكون أمام وضع تصل فيه المحادثات مع الفلسطينيين إلى حائط مسدود بشأن القدس وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وفي هذه الحالة ستكون النتيجة عقد اتفاق مرحلي" وأضاف أن هذا في حالة موافقة الفلسطينيين على دولة منزوعة السلاح وتراجعهم عن حق عودة اللاجئين واعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة، ورفضت القيادة الفلسطينية الطرح الإسرائيلي والتعامل مع الحلول المرحلية التي تستثني القدس واللاجئين، وأنّ أي حل يتطرق لإقامة الدولة الفلسطينية ذات حدود مؤقتة، لن يكون مقبولاً فلسطينيًا ولن يؤدي إلى تسوية نهائية (غنايم،2013:188) .

شهدت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية قطيعة استمرت ثلاث سنوات خاصة بعد تولي نتنياهو رئاسة الوزراء، وعاد الفلسطينيون لطاولة المفاوضات مكرهين، فهم يدركون أن هذه المفاوضات في نهاية المطاف لن تفضي لأي حل جديد ، خاصة وأن الفلسطينيون منقسمون على أنفسهم أكثر من أي وقت مضى، وأبدى الفلسطينيين تشاؤمهم من هذه المفاوضات لقناعتهم بانتهاء فترة الستة شهور المحددة للمفاوضات دون تحقيق تقدم ملموس على أرض الواقع خاصة إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وحق عودة اللاجئين حسب قرارات الشرعية الدولية (الحسيني،2013) .

وفي ظل الجمود السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والرفض الشعبي والفصائلي الفلسطيني الواسع لإحياء عملية المفاوضات، والتململ الشعبي الضعيف دخلت منظمة التحرير الفلسطينية عملية التفاوض، وقدم الفلسطينيون أول مبادرة من مبادرات حسن النوايا لإحيائها، وذلك بعدم التصعيد ضد إسرائيل في اجتماع الجمعية العامة الذي عقد في (أيلول/سبتمبر 2013) وتخفيف لغة الخطاب الفلسطيني، وعدم المضي قدماً في الانتساب إلى المنظمات الدولية المختلفة، الذي كان من المقرر أن يبدأه الفلسطينيون خلال هذه الفترة وعمدت الولايات المتحدة لإحياء المفاوضات من أجل تخفيف الضغط السياسي الفلسطيني على إسرائيل(الحسيني 2013) .

وانخرط الفلسطينيون مرة أخرى في العملية التفاوضية من دون شرطهم السابق بضرورة تجميد كامل للاستيطان خلال المفاوضات، وهو الشرط الذي عطل عملية التفاوض طوال السنوات الثلاث الماضية، بسبب رفض إسرائيل الالتزام بذلك الشرط، وجاءت الموافقة الفلسطينية على خوض غمار المفاوضات هذه المرة بدون التزام إسرائيلي بالتفاوض على أساس حدود عام

(1967)،رغم قناعة الفلسطينيين المسبقة أن نتنياهو لن يعطيهم ما عرضة عليهم إيهود باراك في مفاوضات كامب ديفيد ولا حتى أكثر مما عرضه عليهم إيهود أولمرت في عام (2008) فالموقف الإسرائيلي بعيد كل البعد عن المطالب الفلسطينية كما أن الفلسطينيين يمرون في ظروف أسوأ مما كانوا عليه في السابق (أبو زايدة،1:2013) .

الأسباب التي أجبرت الفلسطينيين للعودة لطاولة المفاوضات:

1-كثرة الضغوط التي يتعرض لها الجانب الفلسطيني من الإدارة الأمريكية والتي تمارس ضغوطاً أخرى على الجانب الإسرائيلي.

2-اعتقد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أنه لا يوجد أي خيار أمامه سوى القبول بالاستمرار في المفاوضات.

3- خوف الفلسطينيين من تحميلهم المسئولية، وبالتالي تعرضهم لعقوبات اقتصادية تؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية.

4-لا يريد الفلسطينيون أن يقال أنهم هم السبب في إفشال مساعي مواصلة المفاوضات مع إدراكهم التام لعدم قدرة نتنياهو على تقديم شيء في المفاوضات(.ابو زايدة،2:2013) .

لم تقدم إسرائيل تنازلات ذات قيمة لدخول المفاوضات، ولا توجد معطيات تفيد بجدية الطرف الإسرائيلي في التفاوض، فلم تتعد تنازلات الطرف الإسرائيلي للدخول إلى المفاوضات الحالية أن تكون ضمن إجراءات بناء الثقة، كالإفراج عن الأسرى الذين أسروا قبل اتفاقية أوسلو، وتسهيل حياة الفلسطينيين، ورفع عدد من الحواجز، وزيادة كمية توريد المياه للضفة الغربية ومضاعفتها لقطاع غزة وفي ظل خلافات كثيرة، بين الطرفين المتفاوضين الإسرائيلي والفلسطيني، بدأت قبل أن تبدأ المفاوضات، حول جدول أعمالها، أصر الإسرائيليون على أن تبدأ المفاوضات بملف الأمن، على أساس أن الاعتبارات الأمنية هي المحدد لملف الحدود، في إنكار تام لكل ما تم التوصل إليه من تفاهمات سابقة بصدده، خلال مفاوضات أولمرت –أبو مازن، ورفض نتنياهو في إطار هذه المفاوضات الإقرار عموماً بحق اللاجئين الفلسطينيين؛ بل يشترط إقراراً فلسطينياً بيهودية الدولة، بما يلغي حق اللاجئين عموماً، ويعرض الوجود العربي في إسرائيل (أبو زايدة،2:2013) .

تعتبر إسرائيل هي أكثر الأطراف استفادة من جراء استئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني ،فقد عانت إسرائيل من العزلة الدولية طيلة فترة توقف المفاوضات، فهي في حاجة ماسة للتغطية على جرائمها التي تمارسها على الأرض من تهويد لمدينة القدس وتوسع عمليات بناء المستوطنات، واستكمال لبناء الجدار والحصار الخانق على مدن الضفة الغربية وقطاع غزة ،فعملت إسرائيل من وراء استئناف المفاوضات على كسب الرأي العام الأوربي خاصة وأن أوروبا قد فرضت العديد من الإجراءات الاقتصادية ضد إسرائيل، مثل : فرض الضرائب على المنتجات

الإسرائيلية المصدرة من المستوطنات المنتشرة في الأراضي الفلسطينية، ووضع علامة تميز بضائع المستوطنات عن غيرها من المنتجات، كما يساعد ذلك في مواجه الضغط الداخلي الذي يرى في سياسة نتنياهو إضراراً بالمصالح الإسرائيلية في العالم خاصة مع الدول الأوربية والإدارة الأمريكية(ابو زايدة،2:2013) .

أوقفت واشنطن مطالبها من الجانب الإسرائيلي بضرورة وقف البناء في المستوطنات كشرط لاستئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، ولكن ذلك لا يعني رفع واشنطن يدها عن عملية السلام في المنطقة، فقد أقنعت الإدارة الأمريكية الجانب الفلسطيني بالعودة لطاولة المفاوضات دون توقف الاستيطان مقابل بعض الضمانات الأمريكية وهي على النحو التالي:-

1-أن السقف الزمني للمفاوضات بين الجانبين لمدة (24)شهراً.

2-أن الهدف من وراء هذه المفاوضات هو إنهاء الصراع بين الجانبين وإقامة الدولة الفلسطينية على أساس حدود عام (1967) مع تبادل للأراضي بنسبة متفق عليها.

3-يجب أن تكون القدس أحد المواضيع المدرجة على جدول أعمال المفاوضات دون تقديم أي تعهد من نتنياهو بأي شيء قبل البدء بالمفاوضات.

4-التزام نتنياهو وتعهده باحترام الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين من أوسلو حتى خارطة الطريق مروراً بشرم الشيخ واي ريفر وطابا وغيرها من الاتفاقيات.

5-نتنياهو غير مستعد للاعتراف بالمبادرة العربية، ولكن يجب أخذها بعين الاعتبار في المفاوضات بين الجانين واعتبارها كمبادرة تساهم في إنجاح عملية السلام في المنطقة.

6-تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إرسال كتاب ضمانات للجانب الفلسطيني يحفظ ماء وجه السلطة الفلسطينية للعودة لطاوله المفاوضات من خلال ضمان أن تكون مساحة الدولة الفلسطينية تساوي مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عام (1967) وإدراج قضية الحدود ضمن جدول المفاوضات للانتهاء من قضية الاستيطان، وكتاب آخر للجانب الإسرائيلي يضمن قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح مع الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية مع مراعاة الحدود الآمنة لإسرائيل (الرنتاوي،2009) .

2-الموقف الأردني من المفاوضات في عهد نتنياهو:

لم يشهد الموقف الأردني من عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أي تغير جديد يذكر في السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، فقد شهد عام (2010) الكثير من المستجدات التي تمس عملية السلام دون إظهار الأردن لأي دور أساسي في هذه العملية .

ويعتبر الأردن الأكثر تأثراً بهذا الملف فطرحت الولايات المتحدة الامريكية على الدول العربية التي تستضيف اللاجئين فكرة توطينهم في أماكن تواجدهم مقابل الدعم الاقتصادي الكبير لهذه الدول، وأن الرئيس الأمريكي أوباما يتابع هذا الملف بنفسه ، حيث إنه أبلغ رئيس الوزراء

الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في واشنطن في يوليو (2010) عن شطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين فكان رد الأردن على ذلك كالمعتاد هو الرفض والشجب والاستنكار لتوطين اللاجئين واستدعاء السفير الإسرائيلي في عمان وإبلاغه عن الاحتجاج الأردني(التقرير الإستراتيجي،138:2010) .

وأعلن الأردن انه لن يفاوض عن الجانب الفلسطيني ويقف إلى جانبهم، و إن الأردن لا يسمح بحل أي قضية من قضايا الحل النهائي على حساب مصالح الأردن، وأبدى الأردن استعداده التام للمشاركة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بشكل مباشر، لكن إسرائيل وأمريكا رفضتا ذلك وأصرتا على مفاوضات بشكل ثنائي بين الطرفين وظهر ضعف الأردن من خلال عدم استغلاله لأي من أوراق القوة للضغط على الجانبين الأمريكي والإسرائيلي أو حتى السماح له بدخول المفاوضات بشكل مباشر للحفاظ على مصالحه خاصة في القضايا التي تمس الأمن الأردني والكيان الأردني نفسه وعملت الأردن على تشكيل لجان تراقب وتتابع سير المفاوضات دون أن يكون لديها دور فعال في المفاوضات، لذا لم يكن بمقدور الأردن إلا الانتظار لنتائج المفاوضات مع خشيته بأن يصبح على واقع جديد يفرض علية من خلال هذه المفاوضات(التقرير الاستراتيجي،140:2010-138) .

ثالثاً: تداعيات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من عام (2008- 2014)على العلاقات الأردنية الفلسطينية:

يرتبط الأردن ارتباطاً عضوياً بالصراع العربي الإسرائيلي من خلال القضية الفلسطينية لأسباب كثيرة خاصة ما يتعلق بشرعية النظام الأردني الذي يشرف على الأماكن المقدسة والذي يعطي للأردن شرعية نظام الحكم، لذا حرص الأردن على أن يكون له دور فعلاً في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية للتحكم في مخرجاتها ونتائجها، وكان للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية خلال هذه الفترة انعكاسات على العلاقات الأردنية الفلسطينية وهى على النحو التالي:-

فعلى صعيد قضية اللاجئين:

شكلت قضية اللاجئين أهمية خاصة بالنسبة للأردن، فهي واحدة من مصالحه الوطنية العليا وهي من أهم القضايا التي يتم مناقشتها في المفاوضات النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين فغالبية اللاجئين والنازحين في الأردن حاصلين على جوازات سفر أردنية، وبالتالي هم مواطنون أردنيون لهم حقوقهم في الأماكن التي هاجروا منها، وهذا لا ينقص من حقوق اللاجئين في بلدهم الأصلية وأنه لم يتم منح الجنسية الأردنية لهم مقابل تخليهم عن حقهم كلاجئين، وعن ذلك يقول الملك عبد الله الثاني:" وفيما يخص قضية اللاجئين فإن الأردن أكد باستمرار تمسكه بقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة ومبادرة السلام العربية وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين في الأردن، نؤكد مرة أخرى أن حقهم بالمواطنة لا يحرمهم من حقهم بالعودة والتعويض، وهذا موقف ثابت لنا ونحن

مصرون عليه، وقد تضمنته قرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم(194) وهو ليس موضع مساومة أو تنازل بأي شكل من الأشكال"(عبد الرحمن، والحنيطي،24:2010) .

ويطالب الأردن بأن يكون له دور مركزي في التسوية السياسية والاقتصادية لمشكلة اللاجئين بحيث يجب أن تأخذ هذه التسوية بعين الاعتبار حق اللاجئين والنازحين في العودة والتعويض ، فقد تكبد الأردن خسائر كبيرة نتيجة مشكلة اللاجئين، وقد تم استنزاف قدراته الاقتصادية بما لا يسمح له باستقبال لاجئين جدد(عبد الرحمن، والحنيطي،24:2010،25) .

ويؤكد الأردن أهمية أن يكون حق العودة بناء على الاختيار الشخصي على أساس القرار(194) ومبادئ الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، ومن جهة أخرى يرى الأردن بأنه من حق كل لاجئ أن يحصل على التعويض عن الخسارة التي لحقت بممتلكاته المنقولة وغير المنقولة وأن يشمل التعويض الضرر والمعاناة النفسية والاجتماعية وضياع الفرص التي كانت ستتحقق بغض النظر عن العودة أو عدمها(عبد الرحمن، والحنيطي،24:2010،25) .

وشكل الملك عبد الله الثاني هيئة خاصة بملف قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن تبحث عملية تعويض اللاجئين، وقاد هذه اللجنة فايز الطراونة وتوصلت اللجنة إلى قضية مهمة وخطيرة وهي أن بعض القوانين الدولية" تحرم اللاجئين من التعويض من لحظة حصوله على جنسية وحقوق مواطنة الدولة الملجأ" وأعلن فايز الطراونة أن الدولة الأردنية "هي صاحبة الحق في التفاوض على حقوق مواطنيها اللاجئين الفلسطينيين" واستند الطراونة في كلامه هذا إلى قيام الدولة الأردنية بتجنيس اللاجئين الفلسطينيين" وأن تسرب مثل هذه الاخبار فيه اختبار لمعرفة مدى قبول اللاجئين بالتعويض مقابل خسارة حقهم في العودة إلى بلادهم، وأن هناك خياران لا ثالث لهما التعويض مالياً والبقاء في الأردن باعتباره وطنهم النهائي وطي صفحة العودة إلى بلدهم الأصلية(البشيتي،2014) .

وفي ضوء ما سبق اتضح أن الأردن قبل بتوطين اللاجئين، ويبحث عن التعويض فقط. وأن التعويض جزء منه للدولة الأردنية، وأن التصريحات الأردنية لوسائل الإعلام بالتمسك بحق العودة والمطالبة بتطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة باللاجئين تتنافى والإجراءات الأردنية تجاه توطين اللاجئين على أرض الواقع فهناك ما يزيد عن (2) مليون فلسطيني يحملون الرقم الوطني الأردني، وهذا دليل واضح على توطينهم ومنحهم كامل حقوق المواطنة السياسية والاقتصادية وغيرها.

على صعيد قضية القدس:

إن المطالبة الإسرائيلية بضم أكبر جزء من مدينة القدس الشرقية وعدم التنازل عن السيادة الكاملة

وأعلن بنيامين نتنياهو استعداده لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين وعلى جميع المسارات ماعدا القدس، وهذا إشارة للعرب والمسلمين المعتدلين وغير المعتدلين أن القدس خط أحمر بالنسبة لإسرائيل لا يمكن التفاوض عليها(ماضي،127:2014)

خلاصة:

إن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بدأت من مفاوضات كامب ديفيد ومروراً بمؤتمر أنابوليس والمفاوضات التي تمت في عهد كلٍ من رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت وبنيامين نتنياهو أثرت على العلاقات الأردنية الفلسطينية، فجميعها تطالب وتجبر الطرفين على تقديم تنازلات جوهرية في قضية القدس واللاجئين والحدود والتي يعتبرها الأردن مصالحه الوطنية العليا ولفشل هذه المفاوضات سببت حالة من الارتياح في العلاقات الثنائية وأبقت الأمور كما هي عليه فإن جميع هذه المفاوضات لم تحدث أي اختراق في القضايا الجوهرية التي تعرف بمحددات العلاقات الأردنية الفلسطينية؛ لكي تؤثر على شكل ومستقبل هذه العلاقة.

الفصل السادس

السيناريوهات المحتملة للعلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

مع بدايات عملية السلام، عكف العديد من الباحثين والمفكرين على وضع تصوراتهم لمستقبل عملية السلام وبما في ذلك مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية والاحتمالات المستقبلية لشكل هذه العلاقة (الخلايلة،1998:669)

تناول هذا الفصل بعنوان السيناريوهات المحتملة للعلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وجاء في ثلاثة مباحث فالمبحث الأول بعنوان: سيناريو الاتحاد الكونفدرالي ،والمبحث الثاني: سيناريو الاعتراف المتبادل، والمبحث الثالث: سيناريو استمرار الوضع القائم إن هذه السيناريوهات من تصورات(اجتهادات) الباحث لمستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية وليس بالضرورة هي السيناريوهات الوحيدة وإنها هي الأصوب والأفضل للجانبين الأردني والفلسطيني. وفيما يلي أهم السيناريوهات المحتملة لهذه العلاقة.

المبحث الأول: سيناريو الاتحاد الكونفدرالي

إن دراسة الكونفدرالية الأردنية– الفلسطينية هي جزء أساسي من استشراف المستقبل لتحديد شكل العلاقات الأردنية الفلسطينية، وهى أحد العوامل المهمة في تحديد مستقبل القضية الفلسطينية (الخزندار،40:2004) .

أولاً: تطور فكرة مشروع الكونفدرالية:

طرح الملك حسين عام(1971م)، مشروع المملكة العربية المتحدة والذي يتكون من القسم الفلسطيني وعاصمته القدس الشرقية، والقسم الأردني وعاصمته عمان وهي العاصمة الاتحادية، وهى المرة الأولى التي تطرح فيها الوحدة الاتحادية بشكل علني لكن هذا المشروع لم يرَ النور فعارضته مصر وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (التل،17:1993) .

عقدت القمة العربية في الرباط عام (1974)وتم الاعتراف بمنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك بعد أن ضمن الأردن بأن منظمة التحرير لن تمثل الأردنيين من أصل فلسطيني، وبعد ذلك أعلن الرئيس ياسر عرفات عن استعداده لفتح علاقات بين الأردن وفلسطين كالعلاقة بين الأردن والعراق إبان الوحدة بين سوريا ومصر(عدوان،437:2010) .

أعلن الملك حسين أنه حان الوقت للدخول في حوار مع منظمة التحرير لصياغة اتحاد كونفدرالي بين الكيانين الفلسطيني والأردني، ولم يستبعد تشكيل وفد مشترك في المفاوضات التي قد تجري حول إقامة الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة، واستمر الحديث في هذه المرحلة عن الكونفدرالية وتشكيل وفد مشترك للمفاوضات مع الأردن، رغم وجود معارضة من قبل بعض قادة حركة فتح وفصائل فلسطينية أخرى(عدوان،240:2010،241) .

و بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، أقر المجلس الثوري لحركة فتح في اجتماعه المنعقد في(9/نوفمبر/1982) خطة لإقامة اتحاد كونفدرالي مع الأردن، بشرط انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وإقامة الدولة الفلسطينية قبل قيام الاتحاد الكونفدرالي، والذي سيقرر بشكل طوعي لدى الشعبين الفلسطيني والأردني، وأقرت اللجنة المركزية لحركة فتح هذا الالتزام باعتباره اتحاد بين دولتين مستقلتين(عدوان،43:2008) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن هذا الاجتماع جاء بعد طرح خطة ريجان للسلام مباشرة، والتي طرحت الخيار الأردني مدخل لحل القضة الفلسطينية، فقد أدركت قيادة حركة فتح أن الخيار الأردني هو حجر الزاوية في الرؤية الأمريكية لمشروع التسوية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن الأردن هو الطريق المؤدي لأي حل محتمل بين منظمة التحرير والولايات المتحدة الأمريكية.

وعقدت الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ(22/نوفمبر1982) في مدينة عمان بحضور الملك حسين، وطرح مبادرة على أساس أنها فلسطينية أردنية تعتمد بالأساس على القرار رقم 242. (صالح،176:2004) .

وتشكلت لجنة عليا من الجانبين للتباحث حول مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وفي (2 مارس1983) توصل الجانبان إلى وثيقة حددت معالم الكونفدرالية بينهما وفق البنود التالية:-

1-إقامة كونفدرالية أردنية فلسطينية يحافظ فيها كل من الشعبين على هويته الوطنية.

2-أن يكون الاتحاد الكونفدرالي بين دولتين مستقلتين.

3-وجود جواز سفر أحدهما أردني والآخر فلسطيني.

4-بناء جيش أردني فلسطيني وحكومة واحدة ووزارة دفاع واحدة(أبومور،240،239:2014)

وفي (11/فبراير 1985) تم التوصل إلى اتفاق بين القيادتين الفلسطينية والأردنية، والذي عرف "باتفاق شباط" ، واتفق الطرفان بموجبه إنشاء كونفدرالية بين الأردن والدولة الفلسطينية المنشودة على الأراضي الفلسطينية، واعتماد القرار رقم (242) وجميع القرارات الدولية التي تخص الشعب الفلسطيني(التل،20:1993) .

واعترضت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية على هذه الوثيقة خشيه أن يكون الأردن بديلاً عن منظمة التحرير، فرفضت هذه الوثيقة في الاجتماع الذي عقدته منظمة التحرير في الفترة (5-8 نيسان عام1985) في الكويت، بالرغم من موافقة المجلس الوطني بشكل مسبق في الجلسة التي عقدت في الجزائر في فبراير (1983) والتي تضمنت التعاون مع الأردن، لتصبح العلاقات المستقبلية بين الأردن وفلسطين على أساس الكونفدرالية بين دولتين مستقلتين، وترتب على رفض منظمة التحرير لهذه الوثيقة إيقاف الأردن المحادثات مع الجانب الفلسطيني وإصدار مجلس الوزراء الأردني بياناً حّمل الجانب الفلسطيني المسئولية عن فشل الحوار(أبومور،240:2014) .

وفى(3/يوليو1988) أعلن الملك حسين قراره بفك الارتباط الإداري والقانوني عن الضفة الغربية، وأرجع الملك حسين هذا القرار لتحقيق رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية والتي أُعلن عنها فيما بعد في الجزائر في (15/نوفمبر/1988) ،ومع التوجه الفلسطيني لإعلان الدولة الفلسطينية عملت المملكة الأردنية على تنفيذ إجراءات فك الارتباط مع الضفة الغربية والمتمثلة في إلغاء خطة التنمية الأردنية للضفة الغربية، واستبدال وزارة شئون الأرض المحتلة بدائرة سياسية في وزارة الخارجية الأردنية، وإنهاء خدمات حوالي (21 ألف) موظف في الضفة الغربية، مع استثناء مؤقت لمؤسسات الأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية، وإخراج بعض الأعضاء الفلسطينيين من مجلس الأعيان الأردني، وأخيراً

سحب الجنسية الأردنية من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبار وثائق السفر التي بحوزتهم وثائق للتعريف، والتوقف عن منح الجوازات وتجديدها والبدء في استبدالها بأوراق خاصة عرفت فيما بعد بجواز سفر مؤقت. (عبد الهادي،3:1998) .

عقد مؤتمر مدريد في (أكتوبر 1991)وشارك الجانب الفلسطيني بوفد مشترك مع الأردن ، فكانت بمثابة إحياء لفكرة الكونفدرالية، والتي طرحت بعد تعثر اللجان المتعلقة بالملفات الشائكة، وطرح الفلسطينيون خيار الكونفدرالية بعد مؤتمر مدريد بسب شعورهم باستحالة حل الدولتين والذي تبناه المجلس الوطني عام (1988)، وهذا ما أكده فيصل الحسيني في الندوة التي عقدت بمدينة القدس في (16 مارس 1992) فقال:" إن فكرة الكونفدرالية مطروحة لحل إشكالية معينة تأتي بعد الاستقلال تتعلق بحجم الدولة الفلسطينية، وحدودها وحاجاتها وحاجات الأردن"(أبومور،2014: 255) .

وأشارت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني المفاوض الدكتورة/ حنان عشراوي أن نقاشاً دار بين الفلسطينيين والأردنيين بخصوص مشروع الكونفدرالية، وأن هناك ترتيبات تجري بين القيادتين لبلورة مبادئ وأفكار الكونفدرالية؛ إلا أنها استبعدت في نفس الوقت الإعلان عن الكونفدرالية في هذه المرحلة (المدهون،127:1991) .

وأعلن الدكتور/ نبيل شعث عام(1992) أن طرح الكونفدرالية جاء عقب جولة المفاوضات، وأن الملك حسين كان يرغب في معرفه تصورنا للكونفدرالية، وتم التأكيد للملك حسين أن موقفنا ثابت من مبدأ الكونفدرالية بشرط إقامة الدولة الفلسطينية للربط بين الدولتين الفلسطينية والأردنية، وتوقع شعث أن طرح فكرة الكونفدرالية في هذه المرحلة قد يساعد في تطور عملية السلام (المدهون،128:1991) .

وقدم عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني الأسبق وثيقة غير معلن عنها وبشكل غير رسمي تتضمن مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية معتمداً على رغبة الشعبين في التعايش والتعاون معًا ،ورغبة الطرفين بإنشاء كيان فلسطيني مستقل لمنح العلاقات الأردنية الفلسطينية مقومات الاستمرار في تحقيق الترابط المؤسسي بين البلدين حين قيامها، وتضمن المشروع والذي عرف باسم الدولة العربية المتحدة الحدود الجغرافية للبلدين ورئاسة الاتحاد وتوزيع الصلاحيات الإدارية داخل إدارة الاتحاد المركزية، مع تركيز السياسة الخارجية في رئاسة الاتحاد من خلال تفعيل الصلاحيات النيابية والتشريعية وانتخابها وتعتبر القاعدة الشعبية هي أساس العملية الانتخابية لاختيار مجلس النواب ونصف مجلس الأعيان مع وجود تعددية سياسية بالمفهوم الواسع(التل،1993: 24،25) .

وقدم هذا المشروع الخطوات العملية لتطبيق الاقتراحات والمعالجات للإشكاليات في حال الإعلان عن قيام الكونفدرالية قبل إقامة الدولة الفلسطينية، وتتمثل هذه الاقتراحات في أن ينتخب فلسطينيو الضفة الشرقية نواب الضفة الغربية في حال تعذر إجراء الانتخابات في قطاع غزة والضفة الغربية ،وأن يكون المجلس الوطني الفلسطيني بمثابه المجلس التشريعي، وأن تكون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بمثابة الحكومة الفلسطينية انتظاراً لانتهاء مفاوضات السلام الإسرائيلية العربية، ويصعب تنفيذ هذا المشروع في ظل عدم وجود أراضي يمارس عليها الفلسطينيون السيادة بناء على الأسس القانونية والتاريخية لمفهوم الكونفدرالية، وربما وضع هذا المشروع بهدف الضغط على إسرائيل للقبول بالأمر الوقع بفلسطين المستقلة، ولكن يخشى أن تنقلب الأمور، ويصبح الأردن الوطن البديل للفلسطينيين فهي الأرض الخصبة لإقامة الكونفدرالية(التل،1993: 26) .

وبعد وفاة الملك حسين بأسبوع في (14/فبراير1999)طرح الرئيس الفلسطيني (ياسر عرفات) مسألة الكونفدرالية مع الأردن وأعرب عن استعداده لعمل اتحاد كونفدرالي مع الأردن، والذي أثار مخاوف الأردنيين على المستويين الرسمي والشعبي، وأرجعت بعض المصادر بأن إعلانها في هذا التوقيت يرجع لفشل إقامة الدولة الفلسطينية، وعدم القدرة على تحديد موعد إعلان قيام الدولة الفلسطينية بسبب الرفض الإسرائيلي، واعتبرت جهات أردنية أن إعلان عرفات في هذا التوقيت خاصة بعد زيارة واشنطن و الاجتماع مع شمعون بيرس بمثابه تواطؤ إسرائيلي فلسطيني أمريكي لإعادة طرح فكرة الوطن البديل للشعب الفلسطيني ورداً على ذلك أعلن وزير الخارجية الأردني عبد الإله الخطيب عن رفض الأردن للاتحاد الكونفدرالي مع فلسطين قبل قيام الدولة الفلسطينية (الجولاني،1999:28) .

وأكد الملك عبد الله الثاني بعد توليه الحكم في (7فبراير1999) استعداده لإقامة اتحاد كونفدرالي مع الفلسطينيين بعد إقامة الدولة الفلسطينية(أبو مور،2014:257) .

ودار حراك حول الكونفدرالية في عام (2007)وقام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتعيين هاني الحسن مستشاراً خاصاً له، وهو من الشخصيات الفلسطينية المنظرة لمشروع الكونفدرالية مع الأردن ،وعقد لقاء مع الدكتور/ عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني السابق، وقد عمل الاثنان معاً للترويج للكونفدرالية بين البلدين وشاركا في محاضرات وندوات حول مشروع الكونفدرالية كحّل للخروج من الأزمة السياسية التي تمر بها عملية السلام في المنطقة ،وكان عبد السلام المجالي قد زار إسرائيل على رأس وفد أردني ضم (40) شخصية؛ لدراسة مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية وموافقة إسرائيلية مقابل تقديم بعض المشاريع والمساعدات الاقتصادية للأردن مثل:(مشروع قناة البحرين، إنشاء مطار أردني – إسرائيلي،

ومنطقة صناعية وزراعية في غور الأردن، ومنطقة صناعية إسرائيلية – فلسطينية في الضفة الغربية وشبكة سكة حديد بين الأردن وإسرائيل)(صحيفة اليوم،2007) .

و بعد حصول فلسطين على عضوية دولة مراقب في الأمم المتحدة بتاريخ(29/نوفمبر2012) وعودة الرئيس محمود عباس من واشنطن، استدعى أعضاء من اللجنة المركزية لحركة فتح وطالب بالاستعداد لمرحلة جديدة قد تنتقل فيه الدولة الفلسطينية الجديدة إلى مشروع الكونفدرالية مع الأردن وأطراف أخرى، وأصدر الرئيس عباس أوامره بتشكيل لجنة لدراسة المفاوضات مع الأردن للاتفاق على تصور للكونفدرالية مع الأردن، وضمت اللجنة كلاً من الدكتور/ نبيل شعث وياسر عبدربه ،وجرت حوارات ومناقشات مع قيادات بارزة في المؤسسة الأردنية، وتوصلت هذه اللجنة على الأقل في الجانب الفلسطيني إلى الإستراتيجية الفلسطينية في التعاطي المحتمل مع مشروع الكونفدرالية(القدس العربي،2013) .

في ضوء ما سبق يتضح أن مشروع الكونفدرالية هو طرح قديم جديد مقبول بشكل مبدئي من الجانبين ومشروط بقيام الدولة الفلسطينية، وأن الجانب الفلسطيني يلجأ إليه في ظل الأزمات السياسية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني و في ظل تعثر مسيرة التسوية ،مع إدراكهم أن طرحه قبل قيام الدولة الفلسطينية أمر غير مجدي ويضر بالمشروع الوطني الفلسطيني، لكن الجانب الفلسطيني، وخاصة الرئيس محمود عباس يتطرق لهذا الموضوع في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضي كوسيلة ضغط، وربما يطرح الآن كحّل مؤقت لحلّ بعض الإشكاليات، مثل: قضية اللاجئين والحدود العالقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في المفاوضات التي يجريها الجانبان وبمشاركة الأردن لإحراز أي إنجاز سياسي للرئيس محمود عباس.

ثانياً: الكونفدرالية من منظور الأطراف المعنية:

1-الكونفدرالية كخيار أردني:

يرى المسؤولون الأردنيون أن مسألة الكونفدرالية كصيغة مستقبلية لشكل العلاقات الأردنية الفلسطينية أمراً ليس مرفوضاً إذا كانت هي المخرج الوحيد لحّل القضية الفلسطينية من جهة ، وعدم المساس بالثوابت الأردنية من جهة أخرى، فقد سبق وأن قدم الدكتور/ عبد السلام المجالي عام (1992م)، مشروعاً للكونفدرالية الأردنية الفلسطينية، وأطلق عليه "مشروع عبد السلام المجالي"، ويتوافق هذا المشروع مع اتفاق (11/شباط، 1985م)، وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني والميثاق الوطني الأردني والتي تحافظ على الهوية الوطنية لكلا الشعبين (الخلايلة، 667:1998)

ويشترط الأردن لتطبيق الكونفدرالية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ونيل الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير بحرية تامة ، مع تحقيق التواصل الجغرافي بين الأراضي الفلسطينية، وبعد أن حاد الفلسطينيون عن مفاوضات واشنطن والدخول في المفاوضات السرية التي تمخضت عنها اتفاقية أوسلو عام (1993م)، أصبح الأردن حذراً في طرح مشروع الكونفدرالية مع الفلسطينيين، خاصة بعد ظهور العديد من العقبات في تطبيق الاتفاقات الانتقالية الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وأشار الملك حسين إلى ضرورة توفر بعض الشروط اللازمة لإقامة الاتحاد الكونفدرالي خاصة قيام دولة فلسطينية مع توفر الظروف المناسبة للطرفين، وممارسة حقوقهم في اختيار شكل العلاقة لذا فقد رفض الملك حسين التحدث حول الكونفدرالية التي طرحها عرفات مبرراً ذلك بأنه سابق لأوانه ومن غير المناسب طرحها قبل قيام الدولة الفلسطينية ونيل الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وحلّ مشكلة اللاجئين كما عبر الملك حسين عن خوفه من تبني الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لمشروع الكونفدرالية (الخلايلة، 1998:667،668).

وفي عام (1995) صرح الملك حسين في إحدى مقابلاته الصحفية قائلاً: "مسودة الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية جاهزة ، إلى أن يستقل الشعب الفلسطيني على ترابه ويقرر ما يراه صالحاً... وأنه لا يمكننا الحكم على هذا الأمر من الآن لكنه مشروع وارد"(الفارس،2001:151) .

وانسجاماً مع هذا الموقف صرح الملك عبد الله الثاني قائلاً:" إن مسألة الكونفدرالية التي بين الأردن وفلسطين التي طرحت علينا منذ سنين خلت، وكان الجواب فيها إنّ هذه المسألة يحددها الشعبان الأردني والفلسطيني وبإرادتهما المطلقة ، وبعد نيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة على التراب الوطني الفلسطيني، وأنه لم يحصل شيء في هذا الأمر لا في الطرح ولا في موقفنا من هذه المسألة، إن الكونفدرالية بالنسبة لنا صيغة وحدة بين دولتين مستقلتين استقلالاً تاماً وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون نتيجة لقيام دولة فلسطينية مستقلة يتفق بعدها الشعبان الشقيقان على صيغة تجمع بينهما ولا نعني بأي حال من الأحوال أن تكون وسيلة" (الفارس،2001:150،151).

إنّ الطرح الأردني لمشروع الكونفدرالية بعد توقيع اتفاق أوسلو يشوبه الحذر بشكل ملحوظ فكثير من القضايا لم تُحّل بعد عن طريق المفاوضات، وأنّ الأردن ليس لديه استعداد لإقحام نفسه في مقدمات حول شكل ومستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية، والذي يلزم الأردن بتقديم تنازلات للفلسطينيين والإسرائيليين قد تكون غير ضرورية في المستقبل (الخزندار،2004:53) .

والتقى الملك عبد الله بسفراء الاتحاد الأوربي في منزل السفير الألماني بعمان عام(2007) ، ودار حوار حول مشروع الكونفدرالية كأحد الحلول المطروحة؛ لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقال الملك عبد الله:" مفهوم الكونفدرالية أو الفدرالية الأردنية الفلسطينية ليس في قاموسنا، ولن نقبل

الخوض في هذا الموضوع في الوقت الحالي:" وأوضح أنه يمكن الحديث عن هذا الموضوع في المستقبل بعد قيام الدولة الفلسطينية مع موافقة الشعبين (صحيفة اليوم،2007) .

وطالب الأردن إسرائيل بضرورة التوصل لاتفاق ينهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطينية مع شكوك الأردن أن تكون الدولة الفلسطينية قابلة للحياة لفترة طويلة، وبالتالي فإن الخطوة التي تلي قيام الدولة الفلسطينية هي الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن وسيشهد الاقتصاد الأردني تحسن بعد قيام الدولة الفلسطينية واتباع ذلك بخطوة الكونفدرالية مع الأردن، حيث ستنقل السلع من أوروبا عن طريق ميناء حيفا إلى الأردن، ومن ثم لدول الخليج وستزدهر السياحة في المنطقة، وقال الملك عبد الله في خطابة في جامعه مؤتة في حزيران(2013)"لن يثار هذا الموضوع على الطاولة إلى أن تنشأ دولة فلسطينية مستقلة، وأن الاتحاد الكونفدرالي يكون هو الحل الصحيح والمناسب حين يحين الوقت"(القدس العربي،2014) .

إنّ مفهوم الكونفدرالية بالنسبة للمسئولين الأردنيين يحتاج لبعض التفاصيل فهو مفهوم غير متكامل إلى حد ما، ويقول رئيس الوزراء الأردني السابق طاهر المصري" لم يحدد أحد معنى الكونفدرالية ، والمقصود غير واضح" ويرجع ذلك انتظاراً للتغيرات التي قد تحدث من خلال المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية (الخزندار،54:2004) .

إنّ المفهوم الأردني لمعنى الكونفدرالية غير مكتمل التفاصيل، ويقول عدنان أبو عودة وزير الخارجية الأردني الأسبق: "اعتقد أنه غير واضح مئة بالمئة في ذهن صانع القرار الأردني" ويؤكد ذلك طاهر المصري رئيس الوزراء الأردني الأسبق "وقد يكون أحد أسباب ذلك هو انتظار التغيرات التي قد تحدث في العلاقات الأردنية الإسرائيلية" وأما عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني الأسبق فقال" الكونفدرالية كما أفهمها تعني قيادة مركزية تتفرع عنها حكومتان وعلمان ونشيدان وتمارس كل جهة إدارتها المحلية"(الخزندار،53:2004-54) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الأردن من حيث المبدأ وحسب ما هو معلن لا يعارض إقامة الكونفدرالية مع فلسطين؛ لكنه يشترط ذلك بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مبرراً ذلك بعدم حصول أي تقدم في ملف مفاوضات المرحلة الانتقالية، لكن هناك بعض المؤشرات لإمكانية قبول الأردن بإقامة الكونفدرالية مع فلسطين قبل إقامة الدولة الفلسطينية، مثل :حدوث التغيرات الإقليمية والدولية التي تحصل في المنطقة، وحصول فلسطين على صفة عضو غير كامل في الأمم المتحدة، وما تبعه من نقاشات بين القيادة الفلسطينية والأردنية حول الاستعداد لإقامة الكونفدرالية في الوقت الراهن .

موقف الأحزاب والقوى الأردنية من الكونفدرالية الفلسطينية الأردنية

عبر حزب جبهة العمل الإسلامي في بيان له في (4 نوفمبر2012) عن رفضه للدعوات المنطلقة من بعض الدول العربية والمطالبة بحل القضية الفلسطينية بضم الضفة الغربية إلى الأردن من خلال عمل كونفدرالية، وهي تحت الاحتلال الإسرائيلي وجاء في البيان إنّ "أولى الأولويات في هذه المرحلة هي تحرير فلسطين، وبعد أن يتحقق ذلك فسنكون سعداء بأية صيغة وحدوية يقررها الشعبان الأردني والفلسطيني بكامل إرادتهما"(موقع الحياة نيوز،2012) .

وأعلن الحزب الوطني الدستوري الأردني عن موقفه الرافض لمشروع الكونفدرالية الفلسطينية الأردنية ،والذي يعتبر انها تشكل جسراً لتنفيذ مشروع الوطن البديل في الأردن، والكونفدرالية ستحول الصراع من فلسطيني إسرائيلي إلى صراع أردني فلسطيني، وإجبار الأردن على استخدام القوة ضد الفلسطينيين وتتحول مواجهه أردنية فلسطينية، كما أوضح الحزب أن الكونفدرالية لا تكون إلا بين دول ذات سيادة (صحيفة الغد) .

وصدر بيان مشترك عن المتقاعدين العسكريين والتيار الأردني (أحرار وطن) 14/[ديسمبر/2012 يعلنون فيه عن رفضهم لمشروع الكونفدرالية التي يطرحها الرئيس محمود عباس في الوقت الراهن على اعتبار أنها تدخل في الشئون الداخلية للأردن وتنفيذ أجندة مشبوهة لتنفيذ فكرة الوطن البديل في الأردن (موقع كل الاردن2012) .

ويرى كثير من الكتّاب أن صيغة الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية هي الأنسب للجانبين، بما أنها تحافظ على خصوصية كل كيان بحد ذاته مع تحقيق الآمال الوطنية والقومية للشعبين، أما هذه العلاقة يجب أن تبنى على رؤية واضحة وتحظى بتأييد غالبية الشعبين (الخلايلة، 1998،687)

وفي ضوء ما سبق يتضح أنّ:-

1-أن الموقف الأردني من مشروع الكونفدرالية ثابت ولم يتغير قيد أنملة .

2-أنّ هناك توافقاً لدى معظم الأردنيين في جميع المستويات الرسمية، وغير الرسمية أنّ الكونفدرالية مع الفلسطينيين مقبولة من حيث المبدأ، ولن تتم قبل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وأن غير ذلك هو تهديد للكيان الأردني نفسه وإعادة طرح لفكرة الوطن البديل والذي تريده إسرائيل، وأن موضوع الكونفدرالية غير قابل للنقاش في الوقت الحالي.

3-أنّ هناك التباساً وعدم وضوح لمفهوم الكونفدرالية وشكلها، فهي بحاجة لتوضيح ودراسة معمقة من قبل لجان مختصة داخل الساحة الأردنية لمفهوم الكونفدرالية.

2-الكونفدرالية كخيار فلسطيني:

تحدد الموقف الفلسطيني من خيار الكونفدرالية مع الأردن من خلال التصريحات التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة السادسة عشر في الجزائر للفترة(14-22فبراير عام 1983) عن ضرورة التأكيد على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الفلسطيني والأردني، والتمسك بقرارات المجلس الوطني الخاصة بالعلاقات مع الأردن، وهو ما أكدته قرارات المجلس الوطني في دوراته السابعة عشر عام (1984) والثامنة عشر عام(1987) والتاسعة عشر عام)(1988 وهى أن تقوم العلاقات الأردنية الفلسطينية على أساس كونفدرالي بين دولتين مستقلتين(الخزندار،55:2004) .

وعمل الفلسطينيون على إحياء قضية الكونفدرالية بعد مؤتمر مدريد، فشكلت القيادة الفلسطينية لجنة لدراسة شكل ومستقبل العلاقة مع الأردن، وقدمت اللجنة تصورها عن شكل العلاقة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأوصت بالدعوة لإقامة كونفدرالية فلسطينية -أردنية بعد قيام الدولة الفلسطينية وباختيار حر للشعب الفلسطيني وتقرير مصيره، (الخزندار،56:2004) .

وأعلن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مرات عديدة أن الأردن هو التوأم لفلسطين، ولذا فإن منظمة التحرير الفلسطينية ملتزمة بعمل اتحاد كونفدرالي مع الأردن بناء على توصيات قرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في عام (1983) (صحيفة الراي، 1996) .

ولم يستبعد الفلسطينيون إقامة اتحاد كونفدرالي مع الأردن، أو ربما لم يبق هذا الاتحاد محصوراً مع الأردن وحده، فقد أعلن الرئيس عرفات عام (1989)، استعداده لقبول اتحاد ثلاثي يضم الأردن وإسرائيل وفلسطين على غرار الاتحاد الأوروبي (Gidon, 1989,113-117) .

وطالب كثير من الفلسطينيين تأجيل عملية البحث في الكونفدرالية مع الأردن في ظل الظروف الراهنة خاصة مع وجود الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، واعتبار الكونفدرالية قبل قيام الدولة الفلسطينية إضاعة الهوية والحقوق الفلسطينية السياسية (فاليري،21:1994) .

واعتبرت بعض الأوساط الفلسطينية طرح الكونفدرالية بعد حصول فلسطين على صفة(عضو مراقب) في الأمم المتحدة بأنه أمر سابق لأوانه قبل تجسيدها على أرض الواقع، وقد يضر بالمشروع الوطني ومصالح الأردن، وقد أوضح عباس زكي القيادي بحركة فتح إنّ دراسة العلاقات الأردنية الفلسطينية لا تتم إلا بعد قيام الدولة الفلسطينية، وأن الفلسطينيين حريصون على عدم دفع أي بلد عربي ثمن تضحياته مع الشعب الفلسطيني، وقال: "لا مانع من بحث أي شكل من أشكال الوحدة شريطة أن تؤسس على قاعدة حماية الأردن"(صحيفة الغد ،2012) .

أما واصل أبو يوسف عضو اللجنة التنفيذيه لمنظمة التحرير، قال:" إنّ هناك اتفاقاً أردنياً فلسطينياً على ضرورة نيل الاستقلال وحقوق الشعب الفلسطيني في التحرير وتقرير المصير وعودة اللاجئين وإقامة الدولة على حدود عام(1967)، ومن ثم يجري النقاش حول صيغ العلاقات الثنائية"(صحيفة الغد ،2012) .

ويرى خبير القانون الدولي أنيس قاسم أن الدعوة إلى الكونفدرالية في الوقت الراهن مشبوهة، فهي اقتراح أمريكي إسرائيلي، وفيه تحميل الأردن أعباء ما تبقى من الضفة الغربية مع الاعتراف الشرعي والقانوني بالمستوطنات، وبالتالي إحالة الملف الأمني في الضفة الغربية للأردن، وتستريح إسرائيل وهذا ليس في مصلحة الأردن، لذا فإن طرح أي شكل من أشكال العلاقة بين الشعبين أمر سابق لأوانه ويضر بالمشروع الوطني وبمصالح الأردن، فمصلحة الطرفين تتطلب تأجيل البحث في هذا المشروع إلى حين إقامة الدولة الفلسطينية، ونيل الفلسطينيين السيادة الكاملة (صحيفة الغد ،2012) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أنّ الجانب الفلسطيني في البداية كان يشترط لقيام الكونفدرالية مع الأردن إقامة الدولة الفلسطينية أولاً ، لكن هذا الموقف شهد تراجعاً ملحوظاً في ظل حدوث كثير من المتغيرات خاصة بعد فشل مفاوضات المرحلة الانتقالية واقتراب إعلان موعد قيام الدولة الفلسطينية ،وبعد حصول فلسطين على صفة مراقب في الأمم المتحدة عام(2012) فيبدو أنّ الجانب الفلسطيني أكثر استعجالاً لطرح هذا المشروع واعتباره ورقة ضغط على الإسرائيليين والأردنيين في آن واحد لدفع عملية السلام وحل جميع قضايا الوضع النهائي.

موقف الفصائل الفلسطينية من الكونفدرالية الفلسطينية الأردنية:

منذ طرح مشروع الكونفدرالية بين الجانبين الفلسطيني والأردني ظهرت مجموعه من التباينات بين الفصائل الفلسطينية تجاه مشروع الكونفدرالية، فحركة فتح ومنذ اللحظة الأولى لطرح الكونفدرالية أكدت على تمسكها بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، التي تؤكد على العلاقات الخاصة والمميزة مع الأردن، والتي تقوم على أساس كونفدرالي بين الأردن وفلسطين وباختيار طوعي وحر من قبل الشعبين(المدهون،1992:129) .

وأيدت الجبهتان الشعبية والديمقراطية قيام كونفدرالية بين فلسطين والأردن، ولكن بعد قيام الدولة الفلسطينية وصرح نائب الأمين العام للجبهة الشعبية أبو على مصطفي أن الجبهة تعتبر "طرح هذا الموضوع في الوقت الحاضر استباقاً لمسألة جوهرية وهي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبالتالي لا نرى مصلحة للشعب الفلسطيني في الالتفاف على أهدافه الوطنية من خلال الحكم الذاتي الإداري أو الكونفدرالية" وأكد الناطق باسم الجبهة الديمقراطية أنّ "صيغة الكونفدرالية بين

دولتي فلسطين والأردن تنشأ بعد أن يتم التوصل إلى حلّ وسط وشامل ومتواز وتقرر هذه الصيغة بالاختيار الطوعي الحر بين الشعبين الفلسطيني والأردني وبين دولتي فلسطين والأردن" (المدهون،129:1992) .

أما موقف القوى الإسلامية الفلسطينية، والتي تشمل حركتي(حماس والجهاد الإسلامي) فقد أعلن رئيس المكتب السياسي لحركه حماس خالد مشعل بعد لقائه الملك عبد الله الثاني في الأردن في (28/يناير/2013)عن رفضه للحديث عن الكونفدرالية قبل قيام الدولة الفلسطينية، وقال:" إن الحديث عن الكونفدرالية مع الأردن أمر مرفوض قبل قيام الدولة الفلسطينية(موقع الجزيرة نت،2013) .

أما القيادي في حركة حماس محمود الزهار في حديث له مع صحيفة الدستور الأردنية حول موضوع الكونفدرالية أشار إلى أنّ موضوع الكونفدرالية هو مشروع صهيوني يهدف لحلّ أزمة إسرائيل على حساب الأردن وفلسطين، وأنها غير ممكنة على أرض الواقع، وما هي إلا تنفيذاً لفكرة الوطن البديل الذي تريده إسرائيل(صحيفة الدستور،2013) .

أما حركة الجهاد الاسلامي فقد أوضح خالد البطش القيادي في الحركة أنّ طرح الكونفدرالية في هذا الوقت يحمل في طياته مخاطر كبيرة على القضية الفلسطينية، وطالب الجميع برفض التعاطي مع هذا الطرح، واعتبره يسبب شرخاً في العلاقات الأخوية بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وثمنت حركة الجهاد الموقف الأردني الرافض لهذا الخيار في الوقت الراهن؛ لأنه خيار أمريكي خبيث ومؤامرة على الأردن وفلسطين(المركز الإعلامي الفلسطيني،2007) .

في ضوء ما سبق يتضح أنّ موقف الفصائل الفلسطينية متمسك بضرورة قيام الدولة الفلسطينية أولاً لعمل الكونفدرالية مع الأردن إن رغب الشعبان في ذلك.

3-الكونفدرالية كخيار اسرائيلي:

صدرت الكثير من التصريحات من قبل المسؤولين الإسرائيليين حول مستقبل الوجود الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وعن ذلك تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين فقال:" أستطيع على المدى البعيد تصور نوع من الكونفدرالية ما بين الأردن وإسرائيل وبينهما الوجود الفلسطيني المقسم بالحكم الذاتي وعلى نطاق ضيق، لكن ليس الدولة الفلسطينية" (الخلايلة، 1998،670) .

ولذا يتضح أن لدى إسرائيل نية بتجزئة الأراضي الفلسطينية على شكل كانتونات تفصل بينهما المستوطنات الإسرائيلية وعن ذلك يقول إسحاق رابين: "هدفنا قبل كل شيء هو إنقاص الوجود الفلسطيني على أرضنا قدر الإمكان، أن الحدود تخضع لتغيرات سياسية بكل مرحلة إذا كان الأمر

يتعلق بالأمن الإستراتيجي لإسرائيل وهو ما نريده مساحة معينة من الأرض مع أخذ وجود فلسطيني ممكن بيننا" (برهان، 1994،90) .

وترى إسرائيل أنه يجب أن يكون لها دوراً مباشراً في الكونفدرالية (التل، 1993،12) فإسرائيل في حاجة ماسه لحماية حدودها من الجهة الشرقية، حيث من مصلحتها قيام كيان مستقر في شرق الأردن، و يمكن تحقيق ذلك فقط من خلال إقامة دولة فلسطينية، وأن فكرة الكونفدرالية يمكن أن تحل جزء من المشكلات العالقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين (بيلين،2015) .

وتحدث البروفيسور موشية معوز وهو خبير في الشئون الفلسطينية عن عنصرين لحل القضية الفلسطينية على النحو التالي:-

1-إن أي حلّ يتم يجب أن يوفر الأمن للإسرائيليين، وعلى الفلسطينيين أن يبنوا مؤسساتهم من برلمان، وحكومة، وعملة ولضمان أمن إسرائيل يجب أن لا يكون للفلسطينيين جيش؛ بل قوة شرطية.

2-عمل كونفدرالية مع الأردن لأن في ذلك ضمان آخر لأمن إسرائيل، فالكونفدرالية مهمة للفلسطينيين المتواجدين في الأردن فهم مربوطين مع الدولة الفلسطينية، لذا فإن الحل هو إقامة اتحاد كونفدرالي بين الدولة الفلسطينية والأردن، وعمل تعاون مع إسرائيل وربما كونفدرالية اقتصادية مع إسرائيل ولكن تكمن المشكلة لدى الإسرائيليين كيف سيقنع الجميع بهذا الاتحاد(معوز،1990:17) .

ويدعم أقطاب حزب العمل الإسرائيلي، مثل: إسحاق رابين وشمعون بيرس وإيغال ألون فكرة الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية، ففيها حل لكثير من المشاكل التي تواجه إسرائيل، من خلال تحميل الجانب الأردني المسؤولية عن الفلسطينيين، وبالتالي يصبح الأردن مطالباً بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين على الصعيد الدولي وإن كان على حساب مصالحه الوطنية، كما أنّ قيام الكونفدرالية قبل الوصول إلى المرحلة النهائية من المفاوضات يساعد إسرائيل على التخلص من قيام الدولة الفلسطينية التي تهدد الأمن الإسرائيلي وتمنع قيام أي كيان فلسطيني معادي لإسرائيل **(السمان، :82).**

يقول شمعون بيرس: "وستكون الكونفدرالية هذه في شكلها الأكثر نضجاً بمثابة الحل الأمثل للأطراف الثلاثة الأردنيين والإسرائيليين والفلسطينيين، والتي ستسمح لهم بالعيش بسلام ورخاء بدون التضحية بمعتقداتهم وآرائهم، ويمكن التوصل الى اتفاق بشأن التفاوض السياسي استناداً إلى هذه الفكرة" (بيريس، 1994:194،195)فإسرائيل تعارض إقامة دولة فلسطينية منفصلة، كما أنّ هناك شك في قدرة هذه الدولة على الصمود أمام التطورات والتغيرات في المنطقة فالكونفدرالية أكثر قبولاً

للإسرائيليين، وأكثر احتمالاً للفلسطينيين لما تحمله من مضامين إقليمية في الحل النهائي(بيريس،1994: 196،197) .

إنّ التصور أو المفهوم الإسرائيلي للكونفدرالية الأردنية الفلسطينية بهذا الشكل مرفوضاً من قبل الجانبين الفلسطيني والأردني، فهو محاولة لنقل الهاجس الديمغرافي من إسرائيل إلى الأردن، وبالتالي إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين وإنهاء الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني(الجندي،260)

وفي ضوء ما سبق يتضح أنّ إسرائيل تدعم إقامة كونفدرالية فلسطينية أردنية، ولكن ليس على أساس دولة فلسطينية كاملة السيادة أو كما هو متعارف عليه في القانون الدولي؛ بل تعمل على دعم كونفدرالية حسب مصالحها الأمنية والمتمثلة في دولة فلسطينية عبارة عن كانتونات متقطعة الأوصال بهدف إنهاء القضية الفلسطينية، وإنّ إسرائيل تدعم إقامة الكونفدرالية الآن وقبل اقامة الدولة الفلسطينية للتخلص من مشكلة إقامة دولة فلسطينية، والتخلص من قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهناك بعض الأوساط الفلسطينية والأردنية تتساوق مع المشروع الإسرائيلي لفكرة الكونفدرالية في الوقت الحالي، وأن إقامة الكونفدرالية حالياً يفتح جسراً لتوسع إسرائيل نفوذها في المنطقة العربية وتأكيد الأردن وطناً بديلاً للشعب الفلسطيني.

4- الكونفدرالية كخيار أمريكي:

إن النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية جعلها قريبة من أطراف الكونفدرالية، لذا أضحت طرفاً أساسياً في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وطرحت حلّ القضية الفلسطينية من خلال الأردن، فقد اشارت مبادرة الرئيس رونالد ريغان عام (1982)، إلى أنّ "الولايات المتحدة لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن من وجهه نظر الولايات المتحدة الأمريكية أنّ ممارسة الحكم الذاتي من قبل فلسطيني الضفة الغربية وغزة بالاشتراك مع الأردن مؤشر أفضل لإقرار سلام راسخ وعادل ودائم" (الفارس،209:2001) .

أشارت رسالة التطمينات الأمريكية للوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد "نعتقد أنّ وفداً اردنياً فلسطينياً مشتركاً يعبر عن أكثر الطرق الواعدة لإنجاز الحقوق السياسية للفلسطينيين" وأوضح شولتز "أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقبل أي نتيجة يتوصل اليها الأطراف، وأنّ الكونفدرالية ليست مستثناه بنتيجة ممكنة في المفاوضات النهائية" وأمّا رسالة التطمينات الأمريكية لإسرائيل فقد جاء فيها: "ووفقاً للسياسة التقليدية للولايات المتحدة أنها لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة" (الفارس، 210:2001) .

أشار بعض السياسيين والمستشارين السابقين في وزارة الخارجية الأمريكية أنّ الموقف الأمريكي تجاه الحل النهائي سيعتمد على موافقة الأطراف الثلاثة، وقد تلجأ أمريكا إلى ممارسة الضغوط

على أطراف المشكلة، كما أنّ الموقف الأمريكي من خيار الكونفدرالية سيتحدد بناء على مجموعة من عناصره منها حجم الأرض والسيادة التي سيمنحها والصلاحيات التي ستقدم لهم بطبيعة العلاقات الاقتصادية (الفارس، 2001:211) .

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية ستمارس ضغوطاً كبيرة باتجاه دعم خيار الكونفدرالية كحل نهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وانّ أي تغير يظهر في المواقف الأردنية الفلسطينية يرجع ذلك للضغوطات الأمريكية والعربية على الطرفين (الفارس، 2001:211،212) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية قائم على أنّ أي حل للدولة الفلسطينية مرتبط بالأردن، فالإدارة الأمريكية تؤيد الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية لأن الكونفدرالية هي بالأساس خيار أمريكي اسرائيلي يسعى الطرفان لفرضه على الأردن وفلسطين.

ثالثا :المخاوف الأردنية الفلسطينية من الكونفدرالية:

1- المخاوف الأردنية من الكونفدرالية:

أ- عودة الحساسية السابقة للعلاقات الأردنية الفلسطينية والخوف من ازدواجية ولاء المواطنين من أصل فلسطيني المتواجدين في الأردن.

ب-تحميل الأردن مسؤولية الاستعجال في المفاوضات النهائية لإقامة اتحاد كونفدرالي قبل حلول المرحلة النهائية للمفاوضات.

ج- تحول السكان الأردنيين الأصليين إلى أقلية في وطنهم وفتح المجال لمشروع الوطن البديل من جديد.

د- سيطرة الفلسطينيين على القوة السياسية والاقتصادية للأردن.

هـ-خوف الأردن من إجباره على استقبال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

و-خوف الأردن من تفاقم الأزمة الاقتصادية إثر ترحيل مزيد من اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الأردنية (الخلايلة،1998:687،688) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الأردن ربما يخشى من وجود اتفاقات سرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بهدف حّل القضية الفلسطينية على حساب الأردن.

2 -المخاوف الفلسطينية من الكونفدرالية:

أ- سيطرة الأردن على الدولة الفلسطينية وتذويب الهوية الفلسطينية.

ب- حّل الصراع العربي الإسرائيلي على حساب القضية الفلسطينية.

ج- وقف الدعم العربي لهم عند ربطهم بالأردن.

د- استئثار الأردن بالمناصب السيادية والحساسة. (الخلايلة، 1998:687،688) .

رابعا: إيجابيات وسلبيات الكونفدرالية:

1-إيجابيات الكونفدرالية:

١-احتفاظ كل دولة عضو في الاتحاد الكونفدرالي بكامل سيادتها الداخلية من حيث التشريع والتنفيذ والقضاء.

٢-احتفاظ كل دولة عضو في الاتحاد الكونفدرالي بالسيادة الكاملة في السياسة الخارجية وتبقى لها شخصية دولية، حيث التمثيل الدبلوماسي والسيطرة على الشؤون العسكرية وتوقيع المعاهدات الدولية.

٣-في حالة قيام حرب بين دول الاتحاد الكونفدرالي تعتبر حرباً دولية وليست أهلية (التل، 11،10:1993) .

٤-تساعد الكونفدرالية العلاقات الفلسطينية الأردنية إذا تمت بالتعاون مع إسرائيل بفتح المجال لنفوذ سياسي أردني فلسطيني على الصعيد الإقليمي، وتنمية علاقات اقتصادية فلسطينية عربية بشكل عام، وفلسطينية أردنية بشكل خاص، وإخراج الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي ومنحه عمقاً عربياً أكبر (الفارس،198:2001) .

ومن الإيجابيات الأخرى التي يرها الباحث للكونفدرالية وجود هيئة مشتركة تشرف على تحقيق القضايا والمصالح، والتي تتمتع بصلاحيات أعلى من التمثيل الدبلوماسي في وضعه الطبيعي بين الدول، فالكونفدرالية تنشأ بين الدول التي تربطها علاقات خاصة ومميزة في جميع المجلات الحياتية، و هو ما ينطبق على فلسطين و الأردن.

2-سلبيات الكونفدرالية:

١-الكونفدرالية أقل متانة وقوة من النظام الفدرالي فكثيراً ما تحولت الكونفدرالية إلى فدرالية أو انفصال.

٢-الشكل الكونفدرالي الضعيف سياسياً منذ نشأته، حيث كثير من دول الأعضاء تطمح بالسيادة الكاملة والحرص على المساواة المطلقة والاحتفاظ بحق النقد، وهذا يضعف ويعرقل أي نشاط للدول الأعضاء في الاتحاد الكونفدرالي.

٣-الكونفدرالية مؤقتة وغير ثابته ومرحلية وتنتهي إما بالزوال أو الانحلال (التل، 11:1993)

٤-قد يشكل الخيار الكونفدرالي مدخلاً إسرائيلياً لبناء علاقات مع دول عربية أخرى(الفارس، 198:2001) .

ويرى الباحث أن هناك سلبيات أخرى للكونفدرالية تمس جوهر القضية الفلسطينية ،ألا وهي قضية اللاجئين، فالكونفدرالية تعمل على إنهاء قضية اللاجئين من خلال توطينهم في الدولة الكونفدرالية،

وعدم عودتهم الى مدنهم وقراهم التي هجروا منها، وهذا ما تسعى إسرائيل إلى تحقيقه، وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية وحلّ قضية اللاجئين على حساب الأردن وفلسطين .

خامساً : سيناريوهات الموقف الفلسطيني والأردني تجاه الكونفدرالية:

إنّ المقصود بسيناريوهات الكونفدرالية هو التعرف على الاحتمالات والتصورات المستقبلية حول كيفية إخراج مشروع الكونفدرالية على أساس من المساومات والمقايضات بين الأطراف المعنية بشكل يساهم في حل مرضى لجميع الأطراف مع تجاوز المعوقات والإشكاليات الرئيسية أمام هذا الحل(الفارس،213:2001) ومن هذا السيناريوهات ما يلى:-

1- قيام كونفدرالية أردنية فلسطينية بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة.

يعتبر هذا الخيار هو الحلّ الأمثل للجانبين، حيث تصبح العلاقة الكونفدرالية بين دولتين سياديتين مع حلّ واضح لقضية اللاجئين والحدود والقدس، وبالتالي يؤسس لعلاقات راسخة بين الجانبين، وهذا يتوافق مع توجهات القيادة الفلسطينية بالإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية بعد انتهاء مفاوضات المرحلة الانتقالية، لكن هذا المشروع يصعب تنفيذه بسبب رفض إسرائيل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وكاملة السيادة(الفارس،214:2001) .

ويتضح أن هذا السيناريو يصعب تحقيقه في ظل الظرف الراهن من اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل وعدم تنفيذ اتفاقيات السلام الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والأردني.

2- قيام كونفدرالية أردنية فلسطينية بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ناقصة السيادة.

يتم هذا السيناريو بعد إعلان إسرائيل وفلسطين إقامة دولة فلسطينية شبه مستقلة ناقصة السيادة وبشرط عدم بناء جيش فلسطيني، وعدم إدخال معدات عسكرية، و تقليص سلطاتها الدبلوماسية وعلاقاتها الدولية، لبعض الوقت على أن يتم تفويض هذه الصلاحيات للطرف الأردني، والمؤسسات الكونفدرالية بعد قيام الكونفدرالية بين الجانبين، وقد يكون هذا السيناريو مقبول لدى الإسرائيليين من ذوي التوجهات العلمانية واليسارية، أو ربما تكون المعارضة الإسرائيلية في هذه الحالة أقل حدة تجاه اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الناقصة السيادة، أو ربما تحدث تطورات أمنية في الأراضي الفلسطينية تجبر إسرائيل بالموافقة على ذلك للتخلص من العبء الفلسطيني، وربما يلبي هذا الخيار المطالب الفلسطينية والأردنية بعد عمل ترتيبات خاصة لباقي القضايا التي يمكن التوافق عليها وتحتاج لنقاشات أخرى، وقد أظهرت مواقف الأردن وفلسطين السابقة تعليق السعي نجو الكونفدرالية إلى مرحلة الاستقلال التام للدولة الفلسطينية، الأمر الذي يضعف هذا السيناريو(الفارس،2001 :214،215) .

3- قيام كونفدرالية أردنية فلسطينية متزامنة مع إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

يتم الإعلان عن قيام كونفدرالية أردنية فلسطينية متزامنة في نفس اللحظة التي يتم فيها الإعلان عن موافقة إسرائيل على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وهذا يوفر أجواء سياسية إيجابية للتغلب

على أبعاد الهوية الفلسطينية، وازالة المخاوف الإسرائيلية من قيام الدولة الفلسطينية التي ستمارس السيادة لبعض الوقت، وذلك بعد التوصل لاتفاق مسبق بين الأطراف الثلاثة الفلسطيني والأردني والإسرائيلي حول طبيعة الكونفدرالية وصلاحياتها ومؤسساتها، حيث تفوض المؤسسات التشريعية في البلدان الثلاثة القيادة السياسية الموافقة على الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية، ويلي ذلك عقد اجتماع ثلاثي يعلن فيه إقامة الدولة لفلسطينية المستقلة ويتوافق هذا السيناريو مع توجهات بعض القيادات السياسية في الأردن وفلسطين على أساس الاختيار الحر للشعبين(الفارس،2001 :215)

يواجه هذا السيناريو موافقة إسرائيلية بعد تخليها عن العقدة النفسية والمعنوية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية، فقد تتم الموافقة الإسرائيلية بعد ترتيب مسبق بين الأطراف الثلاثة حول طبيعة الكونفدرالية قبل الإعلان عنها والاتفاق عليه من قبل الأطراف الثلاثة(الفارس،2001 :215) .

4- قيام كونفدرالية أردنية فلسطينية بعد إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة من طرف واحد.

يتم هذا السيناريو عندما تقوم السلطة الفلسطينية بالإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية، دون اتخاذ إسرائيل أي إجراءات مضادة تجاه السلطة الفلسطينية ولمدة زمنية محددة، يتم خلالها إنهاء الترتيبات اللازمة لإعلان الكونفدرالية الفلسطينية الأردنية برعاية دولية، وهذا يتفق مع التوجهات الفلسطينية بعد انتهاء مفاوضات المرحلة الانتقالية، لكنّ هذا لا يمنح الفلسطينيين السيادة الكاملة لكنه يوفر غطاءً سياسياً دبلوماسياً لإشعار القيادة الفلسطينية (بالدولة الفلسطينية)، أمّا الأردن والذي لا يعتبر هذا الخيار المفضل لديه لكنه، سينظر لهذا الامر باهتمام كبير خاصة في حال الإعلان عن هذا الخيار برعاية دولية ضمن الحفاظ على المصالح الأردنية وبالتنسيق مع الجانب الفلسطيني، وهذا السيناريو يوفر على إسرائيل إعلان الموافقة على قيام الدولة الفلسطينية، ويمكن أن يقبل بهذا السيناريو من إسرائيل الأحزاب اليسارية والعلمانية، وتبقى إشكالية التنسيق بين الأطراف الثلاثة في القضايا المشتركة فلا يقبل الإسرائيليون بذلك إلا بعد ترتيبات مسبقة مع الجانبين الأردني والفلسطيني حول القضايا المعلقة بينهم، ولا يمكن أن يتم برعاية دولية إلا بموافقة إسرائيل (الفارس،2001 :216،217) .

والفترة التي تستغرق بين قيام الدولة الفلسطينية المستقلة من طرف واحد وإعلان الكونفدرالية يتم فيها ترتيب الإجراءات اللازمة لحل القضايا العالقة قبيل إعلان الكونفدرالية، لكن ليس واضحاً مدى الحماسة الأردنية لمثل هذا السيناريو لعدم وضوح الموقف الإسرائيلي، لكن الرعاية الدولية قد تحفز الأردن بالموافقة على هذا السيناريو وخصوصاً موقف إسرائيل غير المعارض(الفارس،2001 :217،218) .

ويتضح أنّ هذا السيناريو يصعب تحقيقه لأن الطرف الفلسطيني لا يملك القدرة أو الجرأة للإعلان عن دولة فلسطينية من طرف واحد، فقد سبق أن هدد بذلك مرات عديدة لكنة، لم يفعل أي شيء يذكر في هذا الاتجاه وبقيت هذه التهديدات مجرد فقاعات إعلامية لدغدغة الشعب الفلسطيني.

5- قيام كونفدرالية أردنية فلسطينية مرحلية.

غالباً ما تنتهي التجارب الكونفدرالية في الساحة الدولية إما نحو إعلان الفيدرالية أو الانفصال والاستقلال، ويمكن أن يصبح خيار الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية على هذا الأساس، أما أن يصبح علاقات فدرالية أو الانفصال نحو الاستقلال بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة في كلا الحالتين تعتبر الكونفدرالية علاقة مرحلية تمر في ثلاث حالات(الفارس،2001 :218) .

١- الحالة الأولى فيدرالية أردنية فلسطينية مرحلية(قصيرة المدى) نحو دولة فلسطينية مستقلة.

٢- الحالة الثانية كونفدرالية أردنية فلسطينية مرحلية(طويلة المدى).

٣- الحالة الثالثة كونفدرالية أردنية فلسطينية نحو فدرالية أردنية فلسطينية.

ويرجح الباحث امكانية تحقيق سيناريو قيام كونفدرالية أردنية فلسطينية بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ناقصة السيادة. فهو يتم بالتوافق مع إسرائيل حسب ترتيبات معينة، كما ويرجح أن يكون هذا السيناريو لمرحلة معينة، وقد تكتمل هذه المرحلة بعد ذلك حسب الإجراءات والترتيبات التي يتوافق عليها جميع الأطراف، حيث تندرج هذه الكونفدرالية ضمن الكونفدرالية المرحلية، ويبقى أي تقدم أو تغير تجاه الدولة الفلسطينية الكاملة السيادة مرتبطة بالموافقة الإسرائيلية ،وهذا يثبت ما ذهبت إليه القيادة الفلسطينية من طرح ومناقشة عمل كونفدرالية مع الأردن في الوقت الراهن قبل قيام الدولة الفلسطينية بحجة أن الدولة الفلسطينية تم الإعلان عنها في وثيقة الاستقلال في الجزائر، وأن فلسطين أصبحت عضواً في الأمم المتحدة لأجل الرغبة في تحقيق أي إنجاز سياسي للقيادة الفلسطينية الحالية لقناعتهم أنه لا يمكن الحصول على دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على حدود عام(1967)، وهذا يتنافى مع ما تم الإعلان عنه من عدم قيام كونفدرالية مع الأردن إلا بعد قيام دولة فلسطينية تامة السيادة.

وهذا يؤكد بأن العامل الإسرائيلي هو المؤثر واللاعب الرئيس في حسم إمكانية تطبيق أي من السيناريوهات السابقة، مع مراعاة أهمية الموافقة الأردنية والفلسطينية على هذا السيناريو، فهذا يعني عدم قدرة طرف واحد على فرض أحد السيناريوهات بشكل منفرد، لكن يمكن لطرف واحد تعطيل هذا الخيار، أما باقي السيناريوهات فلا تملك السلطة الفلسطينية إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد فقيام الدولة الفلسطينية من طرف واحد غير مجدٍ كما أنّ سيناريو الدولة الفلسطينية كاملة السيادة بعيد المنال في ظل موازين القوى الحالية ولا يمكن أن تقبل به إسرائيل حالياً ،أما سيناريو المرحلية فهو يصعب تطبيقه لأنه يحتمل كثير من المخاطر ويستغرق فترة زمنية طويلة لا تعرف

نتائجها وماهي التطورات التي قد تحدث خلال هذه الفترة، أما سيناريو الإعلان المتزامن فيحتاج لإرادة إسرائيلية للقبول بالدولة الفلسطينية وهذا بعيد المنال هو الآخر لأنه يعطي الفلسطينيين دولة مستقلة وهو ما ترفضه إسرائيل بالأساس.

ومهما يكن من أمر فإن هناك اتفاقاً مبدئياً لقبول فكرة الكونفدرالية بين الجانبين الأردني والفلسطيني، ولا يوجد أي تناقض بين الجانبين حول مبدأ الكونفدرالية كصيغة مستقبلية لبناء علاقات بين البلدين الشقيقين بعد الحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشرط إقامة الدولة الفلسطينية، لكن هذا الخيار يصعب تطبيقه لأنه مرتبط بالموقف الإسرائيلي الرافض لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، حسب ما يرى الجانبان الفلسطيني والأردني مع وجود مجموعة من السيناريوهات المحتملة لتطبيق هذا الخيار، والذي يتضمن العديد من الإيجابيات والسلبيات وفي حقيقة الأمر إن الجانبين الفلسطيني والأردني غير جادين في طرح ومناقشة الكونفدرالية، فكل ما يدور حول هذا المشروع هو إشارات لضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة، وأنّ الحديث عن الكونفدرالية هو مجرد فقاعات إعلامية بدليل عدم وجود خطط وتصورات حقيقية لتطبيق مشروع الكونفدرالية، وأن السلطة الفلسطينية تطرح الموضوع في الوقت الراهن بسب تعثر عملية التسوية مع الإسرائيليين.

المبحث الثاني: سيناريو الاعتراف المتبادل

ونقصد بالاعتراف المتبادل ؛ هو أن يعترف الأردن بالدولة الفلسطينية بعد قيامها، وأن تعترف الدولة الفلسطينية بالمملكة الأردنية وتحترم كل دولة سيادة الدولة الأخرى، وأن يكون التعامل بينهما وفقا لأحكام القانون الدولي الذي ينظم العلاقة بين الدول.

أولاً: مؤشرات الاعتراف المتبادل :

شهدت العلاقات الأردنية الفلسطينية تحولاً كبيراً بفعل اتفاقيات السلام التي تم التوصل إليها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة وبين إسرائيل والأردن من جهة أخرى، فوفرت الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية، إمكانية لقيام كيان فلسطيني يمكن أن يفضى إلى دولة فلسطينية مستقلة، بعد التوقيع على اتفاق الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين. (الحمارنة وآخرون، 13:1998) .

وإن قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة يعني انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام (1967)، وقد يحدث هذا أثناء بذل الفلسطينيين جهوداً كبيرة لإنهاء الاحتلال الصهيوني وتقرير المصير وربما يكون باختيار طوعي أثناء تحقيق الاستقلال عن إسرائيل وهذا يعني أن الأردن وفلسطين سيكونان نظامين منفصلين تماماً وأن التعاون بينهما سيكون بشكل محدود ضمن الحد الأدنى وسيتعامل الجانبان مع إسرائيل بشكل منفرد (عميش،245:2010) .

وفي حال طبق هذا السيناريو يمكن أن يتحقق السلام في المنطقة وربما يتخلى الفلسطينيون عن باقي فلسطين التاريخية المحتلة عام (1948)، وبالتالي حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين، لكن هذا الحل بحاجة لضمانات لتطبيقه، كما أن هذا يعني تخلص الأردن من اللاجئين المتواجدين في أراضيه ويطور اقتصاده ويحسن من ظروف الأردن الاجتماعية والسياسية (الطراونة،35:1993) .

إن كل ما يطالب به الفلسطينيون من أشقائهم الأردنيين هو دعمهم في مطالبهم، ولتحقيق أهدافهم في الحصول على دولة فلسطينية مستقلة بغض النظر عن طبيعة العلاقات التي ستنشأ بين الأردن وفلسطين، أما الأردن فيرى البقاء بعيداً عن أي تطورات قد تحدث، وأما الكيان الصهيوني فيرفض الاستقلال الفلسطيني ويؤيد تعاون بين الأردن وفلسطين لأجل التخلص من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال استيعاب الأردن لهم كوطن بديل (نسرين،30:1993) .

وتحدث وزير خارجية الأردن ناصر جودة فقال:" عندما نقول دولة فلسطينية بالنسبة لنا في الأردن نقصد ذات سيادة...تملك مقومات الحياة والديمومة... فيها تواصل جغرافي الأهم عاصمتها القدس الشرقية على الأقل" (عفيفة،105:2014) .

وإن تنظيم العلاقات الأردنية الفلسطينية يجب أن يراعي مصالح كل طرف في ظل المتغيرات الدولية على نحو إستراتيجي وذلك على النحو التالي:-

أ. إن العلاقة الفلسطينية الأردنية يجب أن تنطلق من وجود كيانين منفصلين مع وجود علاقة متكافئة بين الجانبين.

ب. يجب أن يكون لكل من الشعبين الفلسطيني والأردني نظامه السياسي والبرلماني، وأن تمر هذه العلاقة من خلال الدستور، وأن يشارك ممثلو الشعبين في تحديد مستقبل العلاقات بين البلدين.

ج. يجب أن تعتمد العلاقة بين الشعبين إلى حوار مفتوح بمشاركة من كل القوى السياسية الأردنية والفلسطينية.

د. أن تعتمد العلاقة الأردنية الفلسطينية على معالجة القضية الفلسطينية من خلال تمكين الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة (عميش، 2010:249،250).

وبعد أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية والأردن اتفاقيات السلام مع إسرائيل، واتضحت مواقف كل طرف من هذه الاتفاقيات، فإنه من المفروض ألّا تبقى العلاقات بينهما عرضة للتقلبات، كما كانت في الماضي، وأن تنتهي مرحلة الشكوك ويحل محلها مرحلة التعاون والتنسيق بين الجانبين؛ لأنه لا يستطيع الجانبان العيش في المنطقة لوحدهما من دون وجود هذا التعاون كي لا تستغل إسرائيل في زمن السلام ما كانت تفعله في زمن الصراع في سياستها الرامية إلى الإبقاء على تدخلها من أجل استمرار التوتر والخلافات بين الأردن وفلسطين (عفيفه،2014:94،95) .

وإنّ مرحلة الخلافات الفلسطينية قد انتهت بعد أن أصبح قرار الشعب الفلسطيني بيد القيادة الفلسطينية، وأنّ التخوفات المضادة قد انتهت، فلا الوطن البديل ولا فكرة الضم ولا الإلحاق أصبحت واردة في الخطابات السياسية في كلا البلدين، وأصبح لعب دور مهم في المنطقة هو هاجس الطرفين والخوف من استحواذ إسرائيل على دور كبير في المنطقة على حساب الكيانين، والرغبة في العيش ضمن كيان آمن مستقر بحماية الأسرة الدولية، وإيجاد علاقات تعاون ودية في المستقبل بين الكيان الأردني والفلسطيني، وبالرغم من العقبات التي حدثت في الماضي، والتي أثرت بشكل أو بآخر على مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية؛ إلا أنّه يمكننا القول إنها تراجعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة خاصة إذا ما صدقت النوايا وتلاشت الشكوك، وحلت الثقة المتبادلة في ظل وجود دعم وتوجه عربي إقليمي لإقامة اتحاد كونفدرالي بين الجانبين بناء على رغبة الشعبين يسودها المساوة بين الجميع، ويعتقد أنّ الوضوح في العلاقات التي تؤسسها الاتفاقات تعمل على التقليل من الخلافات في المستقبل(سعد الدين،1999)

في ضوء ما سبق يتضح أنّ مؤشرات قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بدأت منذ توقيع اتفاقيات السلام مع إسرائيل، والتي نصت على الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالتالي قيام دولة فلسطينية مستقلة تحظى بالاعتراف الأردني، وحلّ جميع القضايا العالقة بين الأردن وفلسطين خاصة قضية القدس واللاجئين والحدود؛ مما ينعكس إيجاباً على العلاقات الأردنية الفلسطينية وانتهاء مرحلة الخوف والحذر، والانتقال لمرحلة الاستقرار والتعاون بين الجانبين في جميع المجالات وفق رؤية واضحه ومحددة المعالم، بما لا يسمح لإسرائيل التدخل في هذه العلاقات، بحيث تبقى علاقات راسخة مبنية على الثقة والتعاون.

ثانياً: اتجاه العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل الاعتراف المتبادل بين الأردن والسلطة الفلسطينية:

بعد دراسة وتحليل العلاقات الأردنية الفلسطينية في المجالات المختلفة في حال قيام الدولة الفلسطينية كاملة الاستقلال وحصول اعتراف متبادل بين الجانبين الأردني والفلسطيني، فإنّ العلاقات الأردنية الفلسطينية تتجه نحو التالي :-

1- إنّ العلاقات الأردنية الفلسطينية السياسية والدبلوماسية بما فيها الاتفاقيات الثنائية ستشهد تطوراً ملحوظاً، وتصبح علاقات خاصة ومميزة ربما تكتمل بإقامة اتحاد كونفدرالي؛ ممّا ينعكس إيجابًا على البلدين، وبالتالي رفع وتيرة التنسيق والتشاور حول القضايا المختلفة من خلال توفير حلول جذرية لقضية اللاجئين والحدود والقدس وغيرها من القضايا التي تهم الجانبين .

2 إن حجم التبادل التجاري بين البلدين سيرتفع و سيشهد نقلة نوعية من خلال توقيع مزيداً من الاتفاقيات الاقتصادية، والعمل على تطبيقها في ظل عدم وجود أي معيقات إسرائيلية، ممّا ينعكس إيجاباً على البلدين من خلال ازدهار ونمو اقتصادي بين البلدين ونهضة تشمل جميع المرافق الاقتصادية والحياتية.

3- ستتطور العلاقات الثقافية بشكل أفضل من خلال إزالة الحواجز الإسرائيلية وانفتاح البلدين على بعضهما وتبادل الوفود، وإقامة النشاطات والمهرجان الثقافية المشتركة وزيادة التنسيق والتشاور في المحافل الدولية فيما يخدم البلدين في هذا الجانب.

4- إنّ العلاقات الأمنية والعسكرية ستصبح أكثر استقرار بعد إزالة المعيقات والرقابة الإسرائيلية على الحدود بين البلدين، ورفع وتيرة التعاون والتنسيق بين البلدين؛ ممّا ينعكس إيجاباً على الاستقرار الأمني لدى الجانبين مع زيادة تبادل الخبرات والتعاون في المجالات الأمنية المختلفة التي تحقق مصلحة الشعبين وصولاً لعلاقات إستراتيجية قائمة على الاحترام المتبادل.

وقد أكد ذلك الدكتور/ أحمد نوفل أستاذ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية بقوله: إنّ العلاقات الأردنية الفلسطينية عاجلاً أم أجلاً لا بد وأن يكون لها خصوصية تختلف عن باقي الدول العربية

فالعلاقات التاريخية والاجتماعية والعائلية والاقتصادية بين فلسطين والأردن حتى قبل قيام الكيان الصهيوني كانت علاقة خاصة، وإنّ العلاقات كانت بين شمال الأردن مع شمال فلسطين أكثر من العلاقات بين شمال الأردن مع جنوب الأردن نفس الشيء بالنسبة لفلسطين، ولهذا لا بد أن تكون هذه العلاقة خاصة ولا تأخذ بعين الاعتبار الوجود الأردني من أصل فلسطيني أو اللاجئين فقط ؛بل إنّ هذه العلاقة ستكون لمصلحة الدولة الفلسطينية والدولة الأردنية(نوفل،2015:مقابله)

وخصوصية هذه العلاقة لا تقتصر على التنسيق في المحافل الدولية، لكن على أساس التعاون لما في ذلك مصلحة الطرفين، ويعتقد أنّ وحدة الضفتين عام (1950)فرضت هذا الأمر رغم إنها حققت الاستفادة لطرف أكثر من طرف آخر، لكن بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وذات سيادة مع وجود الأردن مستقل وذا سيادة لا بد أن تتوازن العلاقات بشكل تام ، فلا تكون مبنية على أساس الاستفادة لطرف على حساب الطرف الآخر، ويجب أن يكون هذا واضحاً للجميع ولكن القضية الأساسية هي قضية ستكون حتميه، ولا نستطيع في المستقبل أن تبحث عن تعاون قوي فيما بينهما لا بد أن تكون علاقات اجتماعية اقتصادية وأخوية بين الأردن وفلسطين (نوفل،2015:مقابله) .

أما جميل المجدلاوي القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني فيرى أنّ العلاقات الأردنية الفلسطينية في حال قيام دولة فلسطينية سيكون مآلها للكونفدرالية بموافقة إسرائيلية أمريكية على أفضل الأحوال في ظل القيادة الحالية وفي ظل موازين القوى الراهنة، ولكن هذا لا يلغى سيناريوهات أخرى بما فيها دولة فلسطينية مستقلة التي لا تلزم بعقد كونفدرالية إلا في إطار المشروع القومي العربي، ويثبت هذا ما أكدته القيادة الفلسطينية لعبد الوهاب دراوشة العضو في الكنيست الإسرائيلي الذي حضر إلى تونس في (17/مارس 1985)وهو يحمل سؤالاً واحداً حول الكونفدرالية ومدى التزام المنظمة بها وكان الجواب الذي حمله دراوشة مكتوباً "لقد تبنت المجالس الوطنية منذ عام(1983) في الدورة السادسة للمجلس الوطني والمجالس الوطنية المتتابعة وآخرها المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر عام (1988)مسألة الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين وقد بدأنا للتو مباحثات جادة بين الطرفين؛ لتقريب إقامة هذه الكونفدرالية وحدودها القانونية وغيرها، وهناك اهتمام عالي من كلا الطرفين نحو هذه المسألة لأنها تعتبر مسألة حيوية للشعبين الأردني والفلسطيني، وأنّ هذا هو موقف وخيار منظمة التحرير الذي لا نريد بديلاً عنه"(المجدلاوي،2015:مقابلة) .

أما زكريا الأغا عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير ورئيس دائرة شئون اللاجئين في منظمة التحرير فيرى أنه على الأغلب بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ستتجه العلاقات الأردنية الفلسطينية نحو قيام اتحاد كونفدرالي مع الأردن باختيار الشعبين، مع العلم أنه ليس شرطاً أن تنتهي هذه العلاقة باتحاد كونفدرالي(الاغا،2015:مقابلة) .

وذلك للأسباب التالية:-

1-إزالة المعيقات والإجراءات الإسرائيلية التي كانت تقف عائقاً أمام تطور العلاقات الثنائية.

٢-زيادة التعاون والتنسيق بين الجانبين وبناء علاقات وشراكة إستراتيجية من خلال إقامة اتحاد كونفدرالي بين البلدين. (الاغا،2015:مقابلة) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن العلاقات الأردنية بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ستتجه نحو منحى خاص يميزها عن غيرها من باقي الدول العربية، وفي أغلب الظن أن هذه العلاقة ستتوج باتحاد كونفدرالي لما فيه مصلحة مشتركة للبلدين بشكل متوازي بحيث يراعي خصوصية هذه العلاقة العضوية بين البلدين وعلى مستوى القيادتين والشعبين.

ثالثاً: إمكانية توقيع السلطة الفلسطينية اتفاقيات مع الأردن في حال الاعتراف الكامل بين الجانبين:

بعد دراسة وتحليل العلاقات الأردنية الفلسطينية بما يخص الاتفاقيات الثنائية المختلفة في حال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، والاعتراف المتبادل من قبل الأردن بالدولة الفلسطينية تبين ما يلي:-

1- تمكين الجانبين توقيع العديد من الاتفاقيات في جميع المجالات المختلفة، و تطبيقها على الأرض بالطريقة التي يراها الجانبان مناسبه لمصالحهم العليا دون تدخل من الجانب الإسرائيلي أو معيقات أخرى.

2- غياب العامل الإسرائيلي الذي كان يشكل أكبر عائق في توقيع الاتفاقيات الثنائية.

وعن ذلك يقول الدكتور/ أحمد نوفل: أنه إذا انسحبت إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، وقامت الدولة الفلسطينية، ونالت الاعتراف الكامل من المجتمع الدولي سيصبح بمقدورها عقد الاتفاقيات التي ترى أنها في حاجة ماسه لها سواء مع الأردن، أو غير الأردن (نوفل،2015:مقابلة) .

وأكد ذلك جميل المجدلاوي القيادي في الجبهة الشعبية طبعاً سيصبح بمقدور السلطة الفلسطينية عقد ما يحلو لها من اتفاقيات مع الأردن في مختلف مناحي الحياه بما يخدم مصلحة البلدين

وبعيداً عن الجانب الإسرائيلي، وهذا سيحقق منفعة كبرى للبلدين تساهم في تحقيق تنمية فلسطينية شاملة لما يشكله الأردن من أهمية بالنسبة للدولة الفلسطينية (المجدلاوي،2015:مقابله) .

وفى ضوء ما سبق يستبعد نوفل والمجدلاوي(نجاح هذا السيناريو) توقيع اتفاقيات فلسطينية أردنية، حيث إنّ جميع المؤشرات في الوضع الراهن لا توحي بنجاح المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ،وبالتالي لن يتمكن الجانبين الفلسطيني والأردني من توقيع الاتفاقيات بشكل منفرد وبعيداً عن التدخلات الإسرائيلية.

أما زكريا الأغا فيرى أن السلطة الفلسطينية تستطيع عقد اتفاقات في مختلف المجالات مع الأردن بعد قيام الدولة الفلسطينية دون تدخل من إسرائيل، فهي لا علاقة لها بالجانب الفلسطيني بعد قيام الدولة الفلسطينية، حيث يصبح من حق هذه الدولة عقد أي اتفاق تراه مناسباً وفي مصلحتها مع أي دولة كانت (الاغا،2015:مقابله) .

وفى ضوء ما سبق يتضح أنه في حال قامت الدولة الفلسطينية المستقلة ذات سيادة كامله، وهو أمر لن تسمح به إسرائيل، فإنه بإمكان السلطة الفلسطينية عقد العديد من الاتفاقيات مع الأردن وغيرة من باقي دول العالم في المجالات الحياتية المختلفة بشكل مستقل وبعيداً عن تدخلات الجانب الإسرائيلي.

رابعاً: تداعيات الاعتراف المتبادل على العلاقات الأردنية الفلسطينية:

ستنعكس عملية الاعتراف المتبادل على محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية، والمتمثلة في قضية القدس والحدود واللاجئين بشكل إيجابي.

وعن ذلك يقول أحمد نوفل أستاذ العلوم السياسية: إنّ المعطيات الموجودة لا تشير إلى أنّ إسرائيل ستوافق على قيام الدولة الفلسطينية، وهي وإن وافقت على قيام الدولة الفلسطينية سيكون لها علاقات خاصة مع الأردن، وهذا سبب آخر لكي تمنع إسرائيل قيام الدولة الفلسطينية، فإسرائيل تقف دائماً ضد أي تعاون عربي أو وحدة عربية أو أي إمكانية لتحقيق نوع من التعاون لصالح العرب، ولذا يعتقد أنّ إسرائيل إذا وافقت على دولة فلسطينية لن يكون لها علاقات خاصة مع الأردن؛ لأن هذه العلاقة الخاصة ليست لصالح إسرائيل (نوفل،2015:مقابله) .

أما تداعيات ذلك على قضية اللاجئين فيرى أحمد نوفل: أن قضية اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في الأردن هي القضية الأساسية وحجر الزاوية في العلاقات الأردنية الفلسطينية، وهي أكثر المحددات التي تؤثر على العلاقات الثنائية، لذا فماذا سيكون مصير هؤلاء اللاجئين؟ وهل

سيعودون للدولة الفلسطينية ؟ إنّ إسرائيل تضع العقبات أمام عودتهم إلى وطنهم، وإن الأردن يتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن كمواطنين أردنيين لهم كامل الحقوق بما فيها الحقوق السياسية، بعكس ما هم عليه في سوريا ولبنان ومصر، وهذا دليل آخر على أنّ الأردن يعتبرهم مواطنين، فالأردن لا يستطيع منعهم في حال كان لديهم رغبة في العودة للدولة الفلسطينية، فالأردن يتعامل معهم كأردنيين وفي نفس الوقت لا يستطيع فرض أي قيود على تحركاتهم كما هو الآن لا يستطيع فرض قيود على أي مواطن أردني سواء أكان من أصل قوقازي أو فلسطيني أو لبناني وهذا معروف في الأردن (نوفل،2015:مقابله) .

أما جميل المجدلاوي فيرى أنه يجب أن يتمسك الفلسطينيون بقرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار (194) الذي ينص على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم وبممتلكاتهم، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الموقف الفلسطيني وما يستوجبه ذلك(المجدلاوي،2015:مقابله) .

أما زكريا الأغا فيرى أنه بالنسبة للاجئين، فهناك شقان لعودة هؤلاء اللاجئين شق تتم عودته وفق آلية وحسب شكل الحل المتفق عليه، وذلك للإبقاء على علاقة مع الأردن؛ لأن هناك ما يقارب من(٢مليون)لاجئ ويشكلون(42%)من سكان الأردن، وهؤلاء من المفروض أن يعودوا للدولة الفلسطينية، وهناك عدد آخر من اللاجئين سواء يحمل جنسية أردنية أو لا يحمل يستثنون من العودة لرغبتهم بالبقاء مع حصولهم على تعويض، وهناك جزء من التعويض سوف يعود للأردن مقابل الخدمات التي قدمها للاجئين في الفترة الماضية كدولة مضيفة للاجئين مع باقي الدول العربية المضيفة الأخرى(الاغا،2015:مقابله) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أنّ حلّ قضية اللاجئين في حال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة لن يتم بعودة جميع اللاجئين؛ بل سيتم تخييرهم بين العودة والتعويض، ومن يبقى له حق التعويض إلى جانب تعويض الدولة الأردنية عن تلك الفترة فعملياً سيكون حل قضية اللاجئين بشكل يتم التوافق علية أردنياً وفلسطينياً وليس حسب القرارات الدولية والذي يعني ضمناً توطين اللاجئين حيث هم.

أما فيما يخص قضية الحدود: فيرى أحمد نوفل أن: الحدود الأردنية الفلسطينية معروفة بحدودها الطبيعية الفاصلة بين البلدين، وهي التي تمتد من غور الأردن والبحر الميت حتى وادي عربة ،وبالتالي لا يوجد إشكالية بين الحدود الفلسطينية والأردنية، لكنّ الإشكالية هي في التواجد والسيطرة

الإسرائيلية على تلك الحدود، لذا فإنه في حال انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية ،وقامت الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، واعترف بها الأردن فستكون الحدود أردنية فلسطينية خالصة بعيداً عن التواجد الإسرائيلي، لذا ففي حال قيام دولة فلسطينية مستقلة ستكون الحدود الأردنية محاذية للحدود الفلسطينية دون تواجد لأي قوات إسرائيلية على تلك الحدود، وستكون المعابر الحدودية بين البلدين تحت إشراف قوات البلدين (نوفل،2015:مقابله) .

وفى حال اتفق الجانبان على إقامة كونفدرالية أردنية فلسطينية بعد قيام الدولة الفلسطينية سيكون قطاع غزة جزء من هذه الدولة، وبالتالي وجود حركة ترانزيت بين قطاع غزة والأردن، ويصبح الأردن يطل على البحر الأبيض المتوسط إضافة إلى خليج العقبة، وهذا سيكون من صالح الاقتصاد الأردني، حيث يستطيع الأردن تصدير المنتجات الأردنية واستيراد البضائع التي يحتاجها من خلال موانئ غزة التي تطل على البحر المتوسط (نوفل،2015:مقابله) .

أما جميل المجدلاوي فيرى بأنه: يجب أن يتمسك الفلسطينيون بحدودهم التاريخية مع الأردن التي رسمت في الخرائط والمخططات زمن الانتداب البريطاني، بحيث تكون الحدود الأردنية محاذية للحدود الفلسطينية بعيداً عن التواجد الإسرائيلي على تلك الحدود، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الموقف الفلسطيني وما يستوجبه ذلك(المجدلاوي،2015:مقابله) .

أما زكريا الأغا فيري أنّ: حدود الدولة الفلسطينية مع الأردن ستكون على حدود عام(1967) حسب قرارات الشرعية الدولية، والتي قامت على أساسها اتفاقيات السلام بين العرب والإسرائيليين، وأنّ نهر الأردن يفصل بين هاتين الدولتين(الاغا،2015:مقابله) .

أما طاهر المصري رئيس وزراء الأردن الأسبق فيرى أنه: بعد قيام الدولة الفلسطينية نحن كأردنيين وفلسطينيين سنتفاهم فيما بيننا، لأن هذا يعتبر شأن فلسطيني أردني على اعتبار أنّ الأردن مرتبط جغرافيا بفلسطين، وأنّ المصالح المشتركة للجانبين تفرض عليهما أن تكون الحدود الفلسطينية تلك التي تحاذي الحدود الأردنية بعيداً عن التواجد الإسرائيلي، فالأصل أن تكون هذه الحدود كما كانت قبل قيام الكيان الصهيوني(المصري2015: مقابله) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أنه من الممكن أن تعود الحدود الأردنية الفلسطينية إلى طبيعتها كما كانت عليه قبل الاحتلال الإسرائيلي حيث ستصبح الحدود الأردنية محاذية للحدود الفلسطينية يفصل بينهما نهر الأردن، وهذا يعني حرية حركة وتنقل الأشخاص والبضائع بين الجانبين في ظل عدم تواجد إسرائيل على هذه الحدود؛ ممّا ينعكس إيجاباً على العلاقات الثنائية للبلدين.

أما فيما يخص قضية القدس: فيرى أحمد: نوفل أنه من الناحية السياسية يجب أن تكون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وهذه قضية محسومة في الأردن وعندما يتحدثون عن الرعاية الهاشمية أو الرعاية الأردنية للقدس هم يتحدثون على أساس المسجد الأقصى والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس فقط، أما مدينة القدس ككيان سياسي لا علاقة للأردن بها بعد قيام الدولة الفلسطينية، وبالتالي ينتهي الدور الأردني في القدس، وتصبح السيادة على مدينة القدس فلسطينية خالصة فهي عاصمة فلسطين السياسية (نوفل،2015:مقابله) .

ومن الممكن بعد ذلك أن تتطور الأمور نحو إقامة كونفدرالية أردنية فلسطينية، فتصبح القدس عاصمة دينية للدولة الكونفدرالية، وأن تكون عمان العاصمة السياسية للأردن، وأن تكون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وهذا لا يقلل من أهمية القدس، كما أنّ الأردن لا يفكر بأن تكون القدس هي العاصمة السياسية له (نوفل،2015،مقابله) وبالنسبة للدور التاريخي الأردني في القدس الذي منحته إياه اتفاقية السلام مع إسرائيل سينتهى باعتبار أنّ السيادة على مدينة القدس فلسطينية فقط(نوفل،2015:مقابله) .

ويتفق كلاً من جميل المجدلاوي وزكريا الأغا وطاهر المصري في أنه في حال قامت الدولة الفلسطينية المستقلة ستكون القدس هي العاصمة السياسية للدولة الفلسطينية، و ليس للأردن أي تواجد في القدس، و ليس له أي مطامع سياسية، وأنّ العلاقة بين الدولة الفلسطينية مع الدولة الأردنية مثل أي دولة عربية أخرى وعلى الفلسطينيين التمسك بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية بغض النظر عن الاتفاقيات السابقة، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الموقف الفلسطيني وما يستوجبه ذلك(المجدلاوي،2015،مقابله) (الأغا،2015،مقابله)(المصري ،2015:مقابله) .

وفى ضوء ما سبق يتضح إن القدس ستكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولن يكون للأردن أي دور تاريخي هناك باعتبار أنها أراضي فلسطينية خالصة وليس لأحد علاقة بها من الناحية السياسية، وفي حال قامت كونفدرالية أردينه فلسطينية ستصبح القدس العاصمة الدينية لهذا الاتحاد، لأن عمان هي عاصمة إقليم الأردن فقط، والقدس عاصمة إقليم فلسطين.

نستخلص أنه في حال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة واعتراف الأردن بها تصبح السلطة الفلسطينية قادرة على عقد اتفاقيات مع الأردن في جميع المجالات بعيداً عن التدخلات الإسرائيلية ،وفي الأغلب ستتجه العلاقات الأردنية الفلسطينية في هذه الحالة نحو إقامة كونفدرالية بين البلدين باختيار الشعبين، وبالتالي ستكون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وقد تكون عاصمة الدولة

الكونفدرالية أما الحدود فستكون أردنية فلسطينية خالصة بإشراف فلسطيني أردني، أما فيما يخص قضية اللاجئين فسيتم حلها وفقاً لآلية يتم تحديدها من قبل الجانبين لكن ما يضعف هذا الخيار هو أنّ إسرائيل لن تسمح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة تخرج عن سيطرتها.

المبحث الثالث: سيناريو استمرار الوضع القائم

ونقصد باستمرار الوضع القائم ؛ بقاء الأمور التي تخص العلاقات الأردنية كما هي عليه الآن دون أي تغير يذكر في جميع المجالات المختلفة ، وخاصة القضايا التي تهم البلدين ، والمتمثلة في القدس واللاجئين والحدود.

اولاً مؤشرات استمرار الوضع القائم:

إنّ من ينظر إلى الموقف الإسرائيلي من الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية يدرك الصعوبات التي تواجه الجانب الفلسطيني في المفاوضات النهائية، والتي يسعى الفلسطينيون من خلالها للحصول على دولة فلسطينية مستقلة، وإذا ما عارضت إسرائيل ذلك فإن الفلسطينيين لن يقبلوا بالاستمرار في التعايش تحت السيطرة الإسرائيلية، وهذا يدفعهم بالبحث عن علاقات سياسية مع الأردن (الخلايلة، 1998،:679).

ويدرك الأردن أن استمرار الوضع القائم دون حل القضية الفلسطينية لا يخدم سوى السياسة الإسرائيلية التوسعية، والقائمة على بناء المستوطنات، وتهويد القدس، واقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، وتهجيره، والقضاء على آمال المنطقة في العيش بأمن واستقرار، وزعزعة الأمن الوطني الأردني، واعتبار الأردن للفلسطينيين وتصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن، وتحويله إلى وطن بديل (عبد الرحمن و الحنيطي، 1:2010) .

وفي ظل وصول عملية السلام لطريق مسدود بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والصعوبات التي تواجه الجانبين ومحدودية الخيارات المطروحة أمام الفلسطينيين، والتي تبدو غير واقعية وصعوبة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ظهر في الآونة الأخيرة نقاشات لدى النخب السياسية الأردنية والفلسطينية حول فكرة إعادة الارتباط الأمني والسياسي بين السلطة الفلسطينية والمملكة الأردنية كخيار أخير لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (محمود،2007)

وفي ضوء ما سبق يتضح أنه وفي ظل استمرار تعثر عملية السلام، وعدم تحقيق أي تقدم في مسار التسوية على الأرض، فإنه من المرجح استمرار الوضع القائم؛ ممّا ينعكس سلباً على العلاقات الأردنية الفلسطينية لأنه يبقى على قضايا الحل النهائي، وهي قضية القدس واللاجئين والحدود معلقة دون حلّ خاصة التي تهم الأردن وفلسطين معاً .

ثانياً: اتجاه العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل استمرار الوضع القائم:

بعد دراسة وتحليل سياق العلاقات الأردنية الفلسطينية المختلفة تبين ما يلي:-

1- إنّ العلاقات الأردنية الفلسطينية السياسية والدبلوماسية بما فيها الاتفاقيات الثنائية محكومة بالموقف الإسرائيلي، وعليه فإن التوقعات تتجه نحو استمرار هذا الوضع كما هو عليه دون تطور يذكر في المرحلة المقبلة .

2 إنّ حجم التبادل التجاري الفلسطيني الأردني ضعيف جداً مقارنة بحجم وطبيعة الروابط التاريخية للشعبين الفلسطيني والأردني، وتشهد تراجعاً ملحوظاً خاصة في ظل الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، فهو متذبذب وغير مستقر، حيث يصعب تحديد اتجاهه ومساره في ظل استمرار الوضع الحالي.

3- إنّ العلاقات الثقافية مقبولة إلى حد ما، ويمكن تطويرها بشكل أفضل لكن مع استمرار الوضع القائم ستبقى كما هي عليه بسب العقبات الإسرائيلية.

4- إنّ العلاقات الأمنية والعسكرية ستبقى مرتبطة بمدى الموافقة الإسرائيلية عليها، وستبقى غاية في التعقيد مع استمرار الوضع القائم، وستبقى محكومة في الإطار الذي وضعت لأجله.

وقد أكد ذلك الدكتور/ أحمد نوفل بقوله:" لا تستطيع الأردن أو السلطة الفلسطينية معرفة مستقبل هذه العلاقة لأنها مرتبطة بالموقف الإسرائيلي، وهذا مفروض على الأردن والسلطة الفلسطينية على أساس أن إسرائيل تفرض رؤيتها على الأردن والسلطة معاً، ولا يوجد خيار آخر فلا تستطيع الأردن أنّ تضغط على إسرائيل لتغيير هذا الوضع، وكذلك السلطة، لأن جندي إسرائيلي يستطيع أن يقضي على هذه العلاقة، وإنّ إسرائيل دولة احتلال تفرض القوة على السلطة ولا تستطيع السلطة أن تجاريها أو تقدر عليها".(نوفل،2015:مقابله)

ويرى زكريا الأغا أنّ: العلاقات الأردنية الفلسطينية تتجه نحو الطابع الخاص، وهي علاقات عضوية والموقف الفلسطيني ثابت بعدم البحث في الكونفدرالية قبل قيام الدولة الفلسطينية، و في ظل استمرار الوضع القائم كما هو عليه الآن لا يمكن عمل كونفدرالية إلا بعد قيام الدولة الفلسطينية(الأغا،2015:مقابله) .

أما طاهر المصري فيرى: أنه ليس هناك تنسيق زائد ولا خلاف كبير بين الأردن والسلطة الفلسطينية، وأنّ العلاقات تتجه نحو درجة التوسط؛ لأجل الإبقاء على هذه العلاقة فليس هي بحجم ما تتطلب هذه العلاقة، وأنّ موقف الأردن ثابت بعدم الحديث عن أي خطوة اتحادية إلا بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة(المصري،2015: مقابلة).

وتبين ذلك للأسباب التالية:-

١-إنّ إسرائيل ستقف حائلاً أمام أي اتفاقية توقعها السلطة الفلسطينية مع جهات خارجية دون موافقتها المسبقة.

٢- إنّ مصالح الأردن تتعارض مع تطوير العلاقة مع السلطة الفلسطينية دون موافقة إسرائيل، لأنه غير معني بخلق صرعات معها ولا مع القوى العظمى التي تدعمها.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل استمرار الوضع القائم تسير نحو طريق مجهول غير معروف مآل هذه العلاقة، وإلى أين ستصل هذه العلاقة، وكذلك لا يمكن إقامة كونفدرالية أردنية فلسطينية في ظل هذه الظروف، وستبقى هذه العلاقات تراعي الطابع الخاص، ولن تشهد هذه العلاقات أي تغيير يذكر طالما استمر الوضع كما هو عليه الآن انتظاراً لما ستؤول آلية عملية التسوية في المنطقة.

ثالثاً: إمكانية توقيع السلطة الفلسطينية اتفاقيات مع الأردن في ظل استمرار الوضع القائم:

بعد دراسة وتحليل سياق العلاقات الأردنية الفلسطينية بما يخص الاتفاقيات الثنائية المختلفة في حال استمرار الوضع كما هو عليه الآن تبين ما يلي:-

1- تستطيع السلطة الفلسطينية توقيع اتفاقيات مع الأردن، لكنها لا تملك تطويرها أو تطبيقها على الأرض إلا بالموافقة الإسرائيلية، حيث سبق وأن وقعت السلطة العديد من الاتفاقيات مع الأردن والتي ظلت في معظمها حبراً على ورق.

2-تستطيع إسرائيل في أي لحظة شطب جميع الاتفاقيات التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الأردن بمجرد إغلاق المعابر الحدودية بين البلدين .

وعن ذلك يقول أحمد نوفل:" الأمر محسوم وإسرائيل لاعب رئيسي في العلاقات الأردنية الفلسطينية، وهي التي تقرر طبيعة العلاقات الأردنية الفلسطينية، وفي حال استمرت الأمور كما هي عليه فلا تستطيع السلطة أن تتمادي في تطوير العلاقة مع الأردن كما تريد ولا الأردن أيضاً إلا حسب الرؤية الإسرائيلية، وإنّ تنقل القيادات يكون بأمر إسرائيلي فكيف يكون تنقل البضائع الفلسطينية إلى الأردن أو الأردنية إلى فلسطين، وأضاف أنّ كل هذا يأتي من خلال بوابات إسرائيلية فلن يكون هناك علاقات مباشرة مع الأردن، لأن إسرائيل يمكنها في أي لحظة إغلاق المعابر والحدود وتفرض الحصار على الضفة الغربية كما فرضته على قطاع غزة في حال لا تريد أن تتطور العلاقات بين السلطة والأردن، وبهذا فإن إسرائيل هي اللاعب الرئيس في العلاقة إذا بقيت الأمور كما هي عليه الأن"(نوفل،2015:مقابله) .

أما جميل المجدلاوي فيقول عن ذلك: لا يستطيع أحد أن يمنع السلطة الفلسطينية من التوقيع مع النظام الأردني أي اتفاقية، فقد وقعت السلطة الفلسطينية اتفاقية وصاية الأردن على الأماكن المقدسة في القدس، لكنها في النهاية محكومة بالعامل الإسرائيلي فهو من يحدد ويتحكم في هذه العلاقة(المجدلاوي،2015) ، وسبق أن وقعت السطلة الفلسطينية اتفاقيات ثنائية مع الأردن في

المجالات المختلفة، لكن العامل الإسرائيلي والضعف الفلسطيني جعل هذه الاتفاقيات محكومة بسقف أوسلو، فقد فرضت قيود على حركة السلطة لأن أبا مازن يقول:" لا أستطيع الخروج إلا بأخذ موافقة إسرائيلية" وهذا الذي يقول هذا لا يستطيع أن يعمل اتفاقيات بدون إسرائيل فكل ما يعقد من اتفاقيات مستقبلاً مرهوناً بما تقبل إسرائيل تمريره وهذا واقعنا(المجدلاوي،2015:مقابله) .

أما طاهر المصري فيرى أنه: بإمكان السلطة الفلسطينية عقد اتفاقيات مع الأردن، لكن إسرائيل هي من يسيطر على الضفة الغربية، وبالتالي هي من يفرض القيود والرقابة على تنفيذ هذه الاتفاقيات على أرض الواقع(المصري،2015:مقابله) .

أما زكريا الأغا فقد عارض ما ذهب إليه نوفل والمجدلاوي فيرى أن: السلطة الفلسطينية بمقدورها التوقيع على الاتفاقيات مع الأردن فقد وقعت العديد من الاتفاقيات في المجالات المختلفة، وكان أهمها اتفاق الوصاية على الأماكن المقدسة بهدف حماية الأماكن الدينية في القدس (الأغا،2015:مقابله).

وفي ضوء ما سبق يتضح أنه بإمكان السلطة الفلسطينية والأردن توقيع الاتفاقيات المختلفة بين الجانبين في ظل استمرار الوضع القائم، لكن عند التنفيذ على أرض الواقع ستصطدم هذه الاتفاقيات بالعقبات الإسرائيلية، فإسرائيل لن تسمح بعمل اتفاقية أردنية فلسطينية تتعارض ومصالحها، وستبقى هي حجر الزاوية الذي يتحكم في هذه العلاقات، لذا لن تشهد العلاقات الأردنية تطورات كبرى في المجالات المختلفة في ظل السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، واستمرار الوضع القائم.

رابعاً: تداعيات استمرار الوضع القائم على محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل استمرار الوضع القائم:

أما فيما يخص قضية القدس فيسعى الأردن للحفاظ على الوضع القائم بشأن الأماكن المقدسة للقدس الشرقية، وبالمقابل يطالب الأردن إسرائيل بعدم المساس بالقدس واحترام الدور الأردني للحفاظ على الأماكن المقدسة ورعايتها من قبل المملكة الأردنية، وتعتبر أنّ استمرار الاحتلال في سياسته تجاه القدس يشعل الصراع في المنطقة ويوقف مسار العملية السلمية(محمود،2007).

ويرى أحمد نوفل أن: الأردن يصر دائماً على إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس على اعتبار أنها مصلحة أردنية وعلى جميع المستويات، وهي مطلب أردني وهي قضية محسومة، وفي حال استمرار الوضع كما هو عليه الآن فإن العلاقات الأردنية الفلسطينية يشوبها نوع من الغموض بمعنى عدم وجود تنسيق بين الأردن والسلطة الفلسطينية في بعض القضايا مثل قضية القدس؛ ممّا يساعد على توتير العلاقات الثنائية وفقدان الثقة بين الطرفين.(نوفل،2015:مقابله) .

أما جميل المجدلاوي فيرى أن: المشروع الصهيوني يقوم على أساس أن القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل، وستظل المحاولات الصهيونية لفرض هذا المشروع قائمة على امتداد صراعنا معهم بالمقابل المقاومة الفلسطينية لهذا المشروع متواصلة، ويبقى التاريخ مفتوحاً على كل الاحتمالات رغم أن ميزان القوة مختل لصالح العدو الإسرائيلي ، لكن هذا الاختلال لن يكون قدراً لا راد له وسيظل الصراع والسيطرة الإسرائيلية مستمراً، وسيجد حلولاً طالما استدعى الأمر ذلك والوضع الخاص للأماكن المقدسة، سواء بإشراف الأردن منفرداً أو بإحضار الصيغة التي كان يناقشها أولمرت عندما كان رئيس وزراء إسرائيل مع أبي مازن، وهي أن تكون الأماكن المقدسة تحت رعاية إسلامية تتشكل من عدد من الدول ، بحيث تضمن تواجد للفلسطيني فيها فإن القدس عاصمة لهم سواء بأحياء عربية في القدس أو بحضور فلسطيني لا يرتقي لمستوى السيادة، وهذه هي الملامح التي تحاول إسرائيل أن تفرضها، ومرة أخرى فإن هذا الصراع لن يتوقف ولن نستسلم للإسرائيليين بفرضها حتى لو نجحوا في ذلك (المجدلاوي،2015:مقابله) .

أما زكريا الاغا فيرى أن: هناك اتفاق الوصاية الدينية على الأماكن المقدسة الذي وقعه الرئيس أبو مازن مع الملك عبد الله الثاني لحماية هذه الأماكن ومهمه الأردن هي فقط حماية هذه الأماكن في ظل الوضع الراهن، وفي ظل الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس ولحين عودتها للجانب الفلسطيني(الاغا،2015:مقابله) .

أما طاهر المصري فيرى أن: الجميع يحاول رفض السياسة الإسرائيلية لكن على أرض الواقع إسرائيل تسيطر على القدس، وعملت على تهويد القدس، وإذا لم تقم الدولة الفلسطينية فإن القدس ستبقى هي عاصمة موحدة لإسرائيل، والعرب ليس لديهم بدائل للضغط على أمريكيا؛ لتبني مطالبهم في حين إنّ الإسرائيليين يعملون على تحويل القدس لمدينة يهودية، وأنّ الدور الأردني في هذه المدينة ديني فحسب ، مقتصر على الرعاية والمعاملة الخاصة في الأماكن المقدسة، وأن اتفاق السلام الأردني الإسرائيلي لم يكن يقر السيادة، بل معاملة خاصة لكن نحن لنا احتياجاتنا الدينية (المصري،2015:مقابله) .

وفي ضوء ما سبق يتضح أنه في ظل استمرار الوضع القائم ستبقى إسرائيل هى من تسيطر على القدس على اعتبار أنها عاصمة موحدة لها، وأنّ أقصى ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون هو تواجد محدود في الأحياء العربية لمدينة المقدسة، وبالتالي بقاء الأمور كما هي عليه في مدينة القدس من استمرار السيطرة الإسرائيلية على المدينة.

أما فيما يخص قضية اللاجئين: فيرى أحمد نوفل: **إنّ** قضية اللاجئين بالنسبة للأردن هي قضية أساسية فقد تحدثت اتفاقية وادي عربة في المادة رقم (8)عن قضية اللاجئين الفلسطينيين لإيجاد حل لها على النحو التالي" ضمن إطار المجموعة المتعددة الأطراف حول اللاجئين في مفاوضات

تتم في إطار ثنائي أو غير ذلك ضمن إطار يتفق عليه تكن مقترنة ومتزامنة مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق المشار إليها في المادة (3) من هذه المناطق، ومن خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة على توطينهم" (:اتفاق وادي عربة،1994) وبناء على ذلك تعهدت إسرائيل والأردن بحل مشكلة اللاجئين من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة في توطينهم، حيث لم يرد في النص كلمة العودة؛ بل التسوية بكافة أشكالها بما في ذلك التوطين، لكن في نفس الوقت هناك أصوات مهمة في الأردن لا تريد أن تحل قضية اللاجئين على حساب الأردن على اعتبار أنها قضية إسرائيلية، وأنّ إسرائيل هي سبب هذه المشكلة، وهؤلاء طردوا من وطنهم ويريدون العودة إلى وطنهم ولا يعتقد نوفل أنه ستحل قضية اللاجئين بمعنى توطينهم في الأردن وهذا بالطبع سوف يؤثر على الطبيعة الديمغرافية للمجتمع الأردني الذي يرفض توطين الفلسطينيين على أرضه(نوفل،2015:مقابله)

وفى ضوء ما سبق يتضح من ذلك أن الأردن وإسرائيل تكفلا بحل قضية اللاجئين من خلال المفاوضات الثنائية، حيث سيتم توطين اللاجئين في أماكن تواجدهم وعدم عودتهم حسب ما ورد في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية.

أما جميل المجدلاوي فيرى: أنّ قرارات مؤتمر القمة العربية في بيروت عام(2002) قدمت تنازلاً صريحاً عن حق العودة عندما نصت على حل متفق عليه، و هو الاتفاق مع العدو الإسرائيلي بتجميد حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وفى ظل استمرار الوضع القائم يصبح الحق موضوعاً للمساومة مع إسرائيل، وسيتم توطين اللاجئين بشكل تدريجي وممنهج لاستغلال الوقت، وأنّ أفضل ما يمكن أن تقبل به إسرائيل في الوضع الراهن، وفي أفضل الأحوال عودة بضعة آلاف من الفلسطينيين تحت بند سياسية فرض الأمر الواقع، وستعتبر إسرائيل الفلسطيني الذي يحمل الجنسية الأردنية سواء أكان في الأردن أو الضفة الغربية أردني، فلم يعد لاجئ ولا حتى اللاجئين في الضفة وغزه، فهم يعتبرون مقيمين في أرضهم ومن يقيم في أرضه ليس لاجئ "فالحلول الصهيونية" لمسألة اللاجئين تقوم على إنهاء وجود اللاجئ الفلسطيني سواء أكان في فلسطين أو مخيمات الشتات؛ لكي يستجيب للطروحات الإسرائيلية، وأنه ممكن أن يستوعبون آلاف من اللاجئين في إطار حلول إنسانية يتم اتباعها في حال الوصول إلى اتفاقات سياسية (المجدلاوي،2015:مقابله) ويتضح من هذا أنه في ظل استمرار الوضع القائم سيتم توطين العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بموافقة أردنية وتواطؤ فلسطيني.

أما زكريا الأغا فيرى أنّ: اللاجئين الفلسطينيين في الأردن سيبقي حالهم كما هو عليه الآن في ظل استمرار الوضع القائم دون أي تغير يذكر طالما لم يوجد حلول سياسية لتسوية قضيتهم (الأغا،2015:مقابله) .

أمّا طاهر المصري فيقول: أنه غير متفائل في قضية اللاجئين حيث إنّ إسرائيل تعتبر أن هذه الأرض جزء من أراضيها، لذا لا يعملون على بناء دولة فلسطينية مستقلة، ولن يحدث انسحاب وأنّ قرارهم هو زيادة التوسع في الاستيطان ويهودية الدولة، وأنّ هناك من يقول من الإسرائيليين وغيرهم بأن قضية اللاجئين غير موجوده، وأنّ (٤٢%) يقيمون على الأراضي الفلسطينية الضفة وغزة وفي الأردن حوالي (٤٤%) يسكنون في الأردن وهم أردنيون بنسبة(٩٩%) ويبقى(١٥%) من اللاجئين في سوريا ولبنان، وتم تشريدهم لذا أنّ عدم قيام دولة فلسطينية هو هدف إسرائيلي وبالتالي موضوع اللاجئين غير قائم وأنّ ما تقوم به الأونروا من تقليص للخدمات المقدمة للاجئين هو بهدف تصفية القضية الفلسطينية وإنهائها(المصري،2015:مقابله) .

وفى ضوء ما سبق اتضح أنه في ظل استمرار الوضع القائم سيتم توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، فالجميع يدرك أنّ الحلول المطروحة لتصفية قضية اللاجئين تتمثل في عودة بضعة آلاف في إطار حلول إنسانية مقابل توطين باقي اللاجئين في أماكن تواجدهم، وأنّ الجميع يخشى في ظل الظروف الراهنة أن تقبل الدول العربية المضيفة للاجئين بتوطينهم مقابل بعض المساعدات والمشاريع الكبرى وتعويضهم عن الفترة السابقة التي استضافوا فيها اللاجئين.

أما فيما يخص الحدود فيري جميل المجدلاوي أنّ: الشيء الذي تؤكده إسرائيل الآن أنه لا انسحاب من الأغوار ولا سيادة لأحد عليها لاعتبار أنّ الأغوار تضمن الأمن لإسرائيل، وستبقى الحدود الإسرائيلية محاذية للحدود الأردنية، ولن ينسحب الإسرائيليون من الحدود مع الأردن وتسليمها للجانب الفلسطيني (المجدلاوي،2015:مقابله) .

أما زكريا الأغا فيرى أنّ: الحدود السياسية بين الأردن وإسرائيل ستبقى كما هي عليه الآن فقد كانت المعابر الفلسطينية الأردنية (معبر الملك حسين و معبر دامية) يتواجد عليها الجانب الفلسطيني والأردني حتى عام (2000) وعند اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية أصبحت المعابر فقط بين الأردنيين والإسرائيليين فقط(الاغا،2015:مقابله) .

وفي ضوء ما سبق اتضح أنه لا يمكن للحدود الفلسطينية أن تحاذي وتمس الحدود الأردنية، ولن يحصل هذا في ظل استمرار الوضع القائم، وسيبقى تواجد القوات الإسرائيلية على الحدود الفلسطينية المحاذية للحدود الأردنية وبإشراف إسرائيلي فقط.

أما طاهر المصري فيرى أنّ: مآل قضية الحدود الأردنية الفلسطينية يعتمد على نتيجة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، فإذا اتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي على قضية الحدود فستكون الحدود مشتركة بين الأردن وفلسطين لأن الحدود الأردنية مع إسرائيل متفق عليها ومرسومة حسب

اتفاقية وادي عربة، أما في حال عدم توصل الطرفين لحل ينهي الصراع فستبقى الحدود الفلسطينية الأردنية خاضعة للسيطرة والمراقبة الإسرائيلية(المصري،2015:مقابله) .

ويتضح من هذا أنّ الحدود الأردنية الفلسطينية ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية في ظل استمر الوضع القائم كما هو علية الآن.

وفى ضوء ما سبق يتضح أن قضية الحدود الأردنية الفلسطينية قضية شائكة بسبب رفض إسرائيل الانسحاب من منطقة الأغوار، وهذا يعني استمرار الوضع كما هو عليه الآن، حيث لا يمكن أن تسمح إسرائيل بتواجد فلسطيني على الحدود مع الأردن متذرعة بالحجج الأمنية، ومن خلال دراسة السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية يرجح الباحث سيناريو استمرار الوضع القائم في العلاقات الاردنية الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة، وفي ظل أنّ موازين القوى لصالح إسرائيل والدول الاستعمارية، حيث من غير الممكن إقدام إسرائيل على انسحاب كامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1967) وبالتالي إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أما السيناريو المتعلق بالكونفدرالية بين البلدين ربما يحتاج لوقت طويل لتحقيقه، وإنْ تحقق فلن يكون بناء على دولة فلسطينية كاملة السيادة ربما يكون ضمن ترتيبات يتفق عليها الأطراف بحيث تكون دولة فلسطينية غير كاملة السيادة، أما السيناريو الخاص بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والاعتراف الكامل من قبل الأردن يستحيل تحقيقه في الظرف الراهن، فلا أحد يملك الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية، لأن إسرائيل ترى في ذلك تهديد لأمنها القومي.

الخلاصه:

لقد استعرض الفصل مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وظهر أنه لا حديث عن خيار الكونفدرالية قبل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة لما في ذلك مصلحة للبلدين، وأنه لو قبل أحد الطرفين بالكونفدرالية قبل إقامة الدولة الفلسطينية فسوف يؤدي إلى تدمير الكيانين معاً، وستحل جميع المشاكل العالقة بين الجانبين على حساب الآخر، وهذا ما تهدف إليه إسرائيل مع أنّ خيار الكونفدرالية يمثل أفضل السيناريوهات المطروحة فهو يأتي نتيجة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ويتبع تحقيق هذا الخيار بناء علاقات بين دولتين سياديتين مع تحديد مرجعية للقضايا المشتركة مثل الحدود والمياه واللاجئين والعلاقات الاقتصادية ،وبالتالي تحقيق علاقات قوية راسخة بين الجانبين، وهذا يتفق مع تطلعات الشعبين، لكن هذا الخيار يصعب تطبيقه، لأنه مرتبط بالموقف الإسرائيلي الرافض لإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وأنه في حال قيام الدولة الفلسطينية كسيناريو محتمل، فإن العلاقات الأردنية الفلسطينية ستتجه على الاغلب باتجاه عمل كونفدرالية بين الجانبين حفاظاً على خصوصية هذه العلاقة، والتي سيتم خلالها حل قضية الحدود واللاجئين والقدس حسب الرؤية التي يتفق عليها

الجانبان، وفي الأغلب على أساس قرارات الشرعية الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة لكلا البلدين والشعبين، أما في حال بقاء السيناريو الثالث المتمثل باستمرار الوضع القائم بين الجانبين كخيار اجباري على الطرفين، فإن العلاقات الأردنية الفلسطينية ستبقى كما هي؛ ممّا ينعكس سلباً على الشعبين وعلى تطور العلاقات، حيث ستبقى العلاقات في أسوأ مراحلها وهو الخيار المرجح.

خاتمة الدراسة

استعرضت الدراسة العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وخلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على العديد من المحاور الرئيسة والمهمة، والتي من خلالها يتضح لنا مدى الترابط بين البلدين الأردن وفلسطين في العديد من المستويات الأمنية والاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة فصول رئيسة ،تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة وهو الخطة المنهجية التي استخدمها الباحث لإعداد الدراسة ، ، بينما الفصل الثاني تناول الخلفية التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية ومحدداتها، أما الفصل الثالث فسلّط الضوء على العلاقات الأردنية الفلسطينية في المجالات المختلفة وهي: السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والثقافية ، كذلك تناول الفصل الرابع مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية من عام (2000 – 2014) ، بينما تناول الفصل الخامس المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتداعياتها على العلاقات الأردنية الفلسطينية من عام (2000–2014) ، أما الفصل السادس والأخير فتناول السيناريوهات المحتملة للعلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ، وقامت الدراسة على فرضيتين وهما :

1- أن العلاقات الأردنية الفلسطينية تحكمها محددات رئيسية وهي قضية القدس والحدود واللاجئين ، وقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية .

2- يوجد تأثير للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية، وأن إسرائيل هي من يتحكم في مستقبل تلك العلاقات ، وقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية .

كذلك أجابت الدراسة على التساؤل الرئيسي المتمثل في ما أثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية ؟ وفي نهاية الدراسة استعرض الباحث أهم ما توصل إليه من النتائج والتوصيات .

نتائج الدراسة

1-شكلت قضايا القدس واللاجئين والحدود محدِّدات العلاقات الفلسطينية الأردنية، وجعلتها تتسم بعدم الثبات، فقد شهدت عبر فترات متفاوتة من مراحل تطورها فترة تعاون وتقارب وتنسيق، وتارة فترة من التنافر والابتعاد والتصادم وصولاً للقطيعة التامة. وقد لُوحظ أنه كلما تقدمت عملية سير المفاوضات وخاضت في قضايا الوضع النهائي، والمتمثلة في تلك المحدِّدات، تبيّن أن المفاوضات تؤثر على العلاقات بين الجانبين وغالباً ما يكون هذا التأثر بشكل سلبي، مما يؤدي إلى تردي في العلاقات، وأن المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي هي المؤشر الحقيقي لطبيعة ونوعية هذه العلاقات لما لإسرائيل من تأثير على الجانبين الفلسطيني والأردني.

2-تم توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية بين الجانبين الفلسطيني والأردني، ولكن عند تنفيذ هذه الاتفاقيات تتصادم بالإجراءات الإسرائيلية التي تعيق تطبيقها على أرض الواقع مما ينعكس سلباً على العلاقات الأردنية الفلسطينية في شتى المجالات المختلفة فتبقى العلاقات الأردنية الفلسطينية في حالة من الجمود والانحسار؛ بل والتراجع طالما أن إسرائيل هي من يتحكم في هذه العلاقات بشكل مباشر وغير مباشر.

3-إن مشاريع ومبادرات التسوية التي طرحت لحل القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام(2000 وحتى عام 2014) أثرت بشكل كبير على العلاقات الأردنية الفلسطينية، فجميع هذه المشاريع حافظت على المصالح الإسرائيلية من خلال منح إسرائيل أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية، وتحقيق الأمن لإسرائيل من خلال عملية تبادل الأراضي بين الجانبين، وعدم القبول بعودة اللاجئين وإشراك واحتفاظ إسرائيل بمدينة القدس عاصمة أبدية لدولة إسرائيل وذلك على حساب الحقوق السياسية للشعبين الفلسطيني والأردني، فقد أجبرت هذه المشاريع الطرفين على التسابق نحو تقديم تنازلات جوهرية في القضايا الأساسية مثل قضية القدس واللاجئين والحدود لتحقيق المصالح الخاصة لكل طرف على حساب الطرف الآخر؛ مما أحدث حالة من اهتزاز العلاقة بين الجانبين.

4-إن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، خلال فترة الدراسة، بدأت من مفاوضات كامب ديفيد ومروراً بمؤتمر أنابوليس والمفاوضات التي تمت في عهد كلٍ من رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت وبنيامين نتنياهو أثرت على العلاقات الأردنية الفلسطينية، فجميعها تطالب وتجبر الطرفين على تقديم تنازلات جوهرية في قضية القدس واللاجئين والحدود والتي يعتبرها الأردن مصالحه الوطنية العليا. وأدى فشل هذه المفاوضات لحالة من الارتياح في العلاقات الثنائية وأبقت الأمور. كما لم تُحدِث هذه المفاوضات أي اختراق في القضايا الجوهرية التي تعرف بمحددات العلاقات الأردنية الفلسطينية؛ لكي تؤثر على شكل ومستقبل هذه العلاقة.

5-استنتجت الدراسة بأن هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية، السيناريو الأول هو سيناريو الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين وهو قد يكون أفضل السيناريوهات؛ لكنه صعب التحقُّق. أما السيناريو الثاني؛ فهو قيام دولة فلسطينية تنال الاعتراف من الأردن، فتُقام بين البلدين علاقات كاملة. أما السيناريو الثالث فهو استمرار الوضع القائم بين البلدين، وهو أكثر السيناريوهات احتمالاً، وذلك بسبب تعثر عملية التسوية وتعطل مسار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإعاقة إسرائيل للسيناريوهَيْن الأولين.

6-انعكس قيام الأردن بالتفاوض مع إسرائيل، ولاسيما اتفاقية وادي عربة، حول محددات العلاقة الفلسطينية الأردنية (القدس واللاجئين والحدود) نيابة عن الجانب الفلسطيني، سلبًا على العلاقات الفلسطينية الأردنية حيث لم يعط الأردن أي اعتبار للجانب الفلسطيني وقدَّم حلولاً لتلك القضايا بشكل منفرد. فقد قبل الأردن بتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي دون أي اعتبار لمصالح الشعب الفلسطيني، حيث تم اعفاء إسرائيل من تحمل أي مسؤولية قانونية أو أخلاقية عن هجرة ملايين الفلسطينيين، واتضح ذلك من خلال اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، وبالتالي تعامل الأردن مع معظم الفلسطينيين في أراضيه باعتبارهم مواطنين أردنيين مما أساء للشعب الفلسطيني وأضاع حقوقه.

7-تهاوَن المسئولون الأردنيون والفلسطينيون تجاه محددات العلاقات الأردنية الفلسطينية من خلال الموافقة على ترحيل تلك القضايا لمفاوضات الحل النهائي مع الجانب الإسرائيلي.

8-لم يعارض الأردن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بدء عملية السلام بالرغم من معرفة الأردن بعدم قدرة المفاوضات على تحصيل حقوق الشعب الفلسطيني السياسية؛ بل كان مؤيداً ومسانداً لتلك المفاوضات، لكن الذي عارضه الأردن هو حدوث هذه المفاوضات دون مشاركته، وهذا سبّب حالة خوف لدى الأردن من حل القضية الفلسطينية على حساب مصالحه العليا. كما سعى الأردن دائماً لإبقاء الدور الأردني فعالاً ومؤثراً في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، من خلال منع فرض أي حل للقضية الفلسطينية على حساب الكيان الأردني ومصالحه الوطنية.

9-إن العلاقات الأمنية الأردنية الفلسطينية يشوبها الكثير من الغموض فهي غير معلنة، وخاضعة للتنسيق الأمني مع الطرف الإسرائيلي، ويضبطها السلوك الإسرائيلي، ولا يمكن أن تتم أي زيارة أو تعاون بين الجانبين إلا بعد الحصول على موافقة الجانب الإسرائيلي.

10-على الرغم من توقيع الجانبين الفلسطيني والأردني اتفاقيات اقتصادية مع الجانب الإسرائيلي، وكذلك الاتفاقيات الثنائية بين الجانبين الفلسطيني والأردني بقي الميزان التجاري

لصالح إسرائيل، واستمرت إسرائيل في سيطرتها على النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وبقي الاقتصاد الفلسطيني مرتبطاً بالاقتصاد الإسرائيلي.

11-أظهرت الدراسة أن إسرائيل ممسكة بزمام العلاقات الفلسطينية الأردنية، وترفض، وتعيق تطور هذه العلاقات بعيداً عن هيمنة إسرائيل، الأمر الذي أثّر على سيناريوهات العلاقة بين البلدين سلباً.

توصيات الدراسة

1-توصي الدراسة المسئولين الأردنيين والفلسطينيين برفض مبدأ التوطين والتمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين لبلادهم باعتباره حق أساسي وقانوني. وكذلك رفض جميع مشاريع التسوية ما لم تلبِ الحقوق السياسية والحياتية للشعب الفلسطيني.

2-توصي الدراسة عند التوجه لتوقيع اتفاقيات عربية مع إسرائيل أن يكون للدول العربية المعنية موقفاً موحداً واتفاقية واحدة لتصليب الموقف العربي في الحفاظ على الحقوق الفلسطينية والعربية.

3-من الضروري عقد اتفاقيات فلسطينية أردنية حول طبيعة ومستقبل العلاقة بينهما فيما يتعلق بمحدداتها (القدس واللاجئين والحدود)، والعمل بصورة مشتركة لفرض هذه الاتفاقيات على إسرائيل.

4-الحد من تأثير المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية، وذلك من خلال بناء علاقات إستراتيجية واضحة المعالم لتحقيق الأهداف الوطنية للبلدين.

يوصي الباحث الباحثين من بعده بالآتي:-

1-تسليط الضوء على العلاقات الأمنية الأردنية الفلسطينية، والتي يشوبها الكثير من السرية، لما لها من تأثير على المشروع الوطني الفلسطيني.

2-دراسة أثر الاتفاقية الفلسطينية الأردنية بشأن القدس والمقدسات لعام (2013) على مستقبل القدس.

3-تسليط الضوء على احتمالية حدوث سيناريوهات أخرى يفرضها الواقع تحدد مستقبل ومصير العلاقات الأردنية الفلسطينية.

المراجـــع

أولاً : المصادر

- القرآن الكريم

ثانياً : المراجع العربية

- الأشقر، اسماعيل ومؤمن ،بسيسو(٢٠٠٣):سلسلة انتفاضة الاقصى اوراق سياسية(وثائق- مبادرات- اتفاقيات) المركز العربي للبحوث والدراسات

- بن الحسين، عبد الله(1979): الاثار الكاملة، الدار المتحدة للنشر، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان.

- بن خضراء، ظافر (2004):عرب فلسطين وحقوق الانسان، دار كنعان للدراسات والنشر، سوريا.

- برغال، نبيل، الجمل، محمد (2014):المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية للعام 2013 التوقعات والتحديات، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الاولى، الأردن .

- بسيسو، صخر (2003):منظمة التحرير الفلسطينية مرحلة كفاح وتسوية، الطبعة الأولى، مركز الإعلام والمعلومات، فلسطين.

- بيرس، شمعون(1994): الشرق الاوسط الجديد، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع.

- تماري، سليم(1997):مستقبل اللاجئين الفلسطينيين أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات متعددة الاطراف واللجنة الرباعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

- التل، نسرين(1994): الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية مشروع مؤجل أم مرفوض، الطبعة الاولى، الأردن.

- التل، سعيد(1986): الأردن وفلسطين وجهه نظر عربية، دار اللواء للصحافة والنشر والتوزيع، عمان.

- أبو جابر وأخرون(2002):قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثانية، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان

– الجعفري، محمود،(1998): سياسات الاقتصاد الكلي في مجال ترويج التشغيل، برنامج التشغيل الفلسطيني، تقرير مشروع رقم 5:وزارة العمل الفلسطينية.

– الحمارنة، مصطفى وأخرون(1998): العلاقات الاردنية الفلسطينية الى اين،الطبعة الثانية،مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية، الأردن.

– الحوراني، فيصل(1980): الفكر السياسي الفلسطيني، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان.

– الحوراني، هاني(1996):مراحل تطور العلاقات الارنية الفلسطينية

–الخلايلة، احمد(1998) "الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية"، الطبعة الثانية، دار النشر والمطابع العسكرية.

– دروزة، محمد(1996): القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج٢، صيدا، لبنان

– دبور، أمين(2014): دراسات في القضية الفلسطينية، الطبعة الخامسه، الجامعة الاسلامية. غزة

– الديب، محمد(1979):حدود فلسطين دراسة تحليلية لوثائق الانتداب ،معهد البحوث والدراسات العربية، الأردن.

– الريماوي، أحمد(2005):المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين، مكة، المملكة العربية السعودية.

– أبوستة، سلمان(2001):حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، لبنان.

– شلبي، محمد(2007):الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي(1979–1994)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

–أبو شنب، حسين (1995):الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الرأي والرأي الأخر، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة.

– الشعبي، عيسى(1979): الكيانية الفلسطينية(1974–1977) مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان.

–صافي، وأخرون(2015): دراسات في تاريخ القدس والقضية الفلسطينية،الطبعة الاولى،غزة.

– صقر وأخرون، محمد(2000) المعاهدة الأردنية– الإسرائيلية دراسة تحليلة،الطبعة الثانية،مركز دراسات الشرق الاوسط، الأردن.

– صالح، محسن(2004):دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ، الاردن

– صالح، محسن (2012) :القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات ،بيروت، لبنان

– الصوراني، غازي(2011):المشهد الفلسطيني الراهن
الاقتصاد/الاجتماع/السياسة/الثقافه/المقاومة،مكتبة جزيرة الورد، مصر.

–الصوراني، غازي(2007): الحقوق الثابتة والصراع من أجل السيادة الوطنية وحتى العودة للشعب، غزة، فلسطين

– الصايغ، يزيد،(1987):الأردن وفلسطين، مؤسسة رياض الريس للطباعة والنشر، المملكة المتحدة

– أبو ظاهر، كامل والجدبة، فوزي(2013):جغرافية فلسطين دراسة في الجغرافيا الإقليمية، الجامعة الإسلامية، غزة كامل، عبد العزيز(2008):العلمانيون وفلسطين ستون عاماً من الفشل وماذا بعد، الطبعة الاولى

– عميش، سليمان(2010): تاريخ العلاقات الأردنية – الفلسطينية1916–1988، دار ور للنشر والتوزيع، الأردن.

– عدوان، أكرم(2008):حرب عام1948واثارها على مدينة القدس، الجامعة الإسلامية، غزة.

– عدوان، عصام(2013):اللاجئ الفلسطيني اشكالات التعريف والحلول الواجبة، الطبعة الثانية،غزة .

– عدوان، عصام(2010):حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح1969–1983،الطبعة الاولى،مكتبة مدبولي، مصر

– عدوان، عصام(2008):الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات، غزة، فلسطين

- عبد الرحمن، اسعد و الحوراني، هاني(1996) تطور مفهوم العلاقات الأردنية الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس

- عبد الهادي ، مهدي (1992)المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية(1943-1974)الطبعة الأولى،مكتبة العصرية، صيدا ، لبنان

- عبد الهادي، مهدي(1998): الانفصال الأردني أسبابه واثارة، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية الدولية،الطبعة الاولى،فلسطين

- عبد القادر وأخرون(2003): مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيين الشتات

- عبدالكريم واخرون(2003):السور الواقي، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت والدار الوطنية الجديدة، الطبعة الثانية ،سوريا .

- العضايلة، عادل(2007):القدس بوابة الشرق الاوسط للسلام، الطبعة الاولى ،دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.

- أبوعامر، علاء(2004): العلاقات الدولية الظاهرة والعلم الدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.

- العاص، طارق(1996):دبلوماسية السلام الأردني(1967-1995)مكتبة الجامعة الأردنية، الأردن.

- العويسي، عبدالفتاح(1992):جذور القضية الفلسطينية،ط٢،دار الحسن للطباعة والنشر، فلسطين.

- فرج، عصام الدين(1998): منظمة التحرير الفلسطينية(1964-1993)،مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر

- الفارس، تيسير(2001): الملك عبد الثاني ومستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية، خيار الكونفدرالية والتسوية النهائية، الأردن.

– قريع، أحمد(2007):الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو الي خارطة الطريق(مفاوضات كامب ديفيد واستكهولم (1995–2000)،الطبعة الثانية،دار النشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله ،فلسطين.

–قنديلجي و السامرائي (٢٠٠٩) مناهج البحث العلمي ، مطبعة الاسكندرية للنشر والتوزيع ،

– محمود، خالد (2007) : دراسة اشكالية الدولة الفلسطينية وافاق الحل... الخيار الأردني نموذجا، مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية.

– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2008): مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين انابوليس والقمة العربية في دمشق(خريف–2007ربيع2008)،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، لبنان.

– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2012):الموقف الاوربي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية2012–1947 ،قسم الارشيف والمعلومات، بيروت،لبنان.

– معهد ابحاث السياسيات الاقتصادية (1995) :التجارة الخارجية السلعية للضفة الغربية وقطاع غزة الامكانات والافق، ، رام الله

– المجالي، عبد الله(2005):شهداء الأردن على ارض فلسطين، الزرقاء، الأردن

– نصر الله عبد الفتاح (2003): التجارة الخارجية الفلسطينية– تحليل ورؤية نقدية، وزارة الاقتصاد الفلسطيني.

– النمورة، محمود(2001):الجريمة غربية أمريكية وفلسطين الضحية، مطبعة بابل الفنية، فلسطين.

– النعامي، صالح(2014)سراب الدولة: مستقبل فلسطين في خطة كيري ، مركز الجزيرة للدراسات

– الهزايمة، محمد عوض(2011):القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، ط١،دار ومكتبة الحامد للنشر،الأردن.

– هيكل، محمد حسنين(1996):سلام الاوهام "اوسلو–ما قبلها وما بعدها"،ج٣،دار الشروق، مصر.

– الهور، منير و الموسي، طارق(1986):مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية(1947–1985)،الطبعة الثانية، دار الجليل، الأردن.

ثالثاً : المراجع الأجنبية المترجمة

- أندريه، شارل(2010):الحلم المكسور: قصة فشل عملية السلام في الشرق الأوسط 1995-2000)،الطبعة الاولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- ثيودري، إبراهيم(2011):القدس في العيون، الطبعة الاولى، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

- دلاس، رولان(2009): الحسين حياة على الحافة، تاريخ ملك ومملكة، ترجمة جولي صليبا، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.

- سليتر، جيروم(2002): إنهيار العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية اين الخلل؟ مجلة دراسات عالمية، العدد(45) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- مالي، روبرت، الاغا، حسين(2001) أسرار مفاوضات كامب ديفيد بعد عام 2000-2001مفاوضات كامب ديفيد الرواية الفلسطينية الرسمية، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، جنين.

رابعاً : المراجع الأجنبية

- Awartani hisham(1994): Economic relatinn jordanina -palestinin agricultural relation :Limitations and prospects Palestinian research and studies center in Nablus .

- Ashton,Nigel (2008): King Hussein of Jordan: A political Life, University Press, New Haven and London, Yale .

- Avishai Bernard(2014) , where is the Kerry plan for peace ?, website the newyorker.com .

-Al Abed، Oroub(2011): Palestinian refugees in Jordan

-Even (2013)

-Gidon, Gottleib(1989), Israel and Palestinians foreign Affairs, full .

-Marta , Silva(2010) , the Annapolis confrance : Achronice case of too little too late , Georgetown University Washington .

-Makovsky,david (2013) stalled arab peace initiative reaffirmed :Washington institute .

- Migdalovitz, Carol: Israeli – palestinian peace process: The Annapolis Confercnce .

- Rony Gabby(1959) A Political Study Of The Arab – Jewish Conflated: The Arab Refugee Problem, Paris, Libraries Minard,.

- Susser aher(2011): isreal Jordan& Palestine the tow state imperative London .

- Schenker davead (1998)the Jordan external policy to the Palestinian cause

خامساً : الرسائل العلمية (ماجستير و دكتوراه)

- البهتيني، محمد(2010): مؤتمر كامب ديفيد 2000 وأثرة على عملية التسوية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه الأزهر، غزة

-أبو جاسر، مروان(2013):رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير منشورة، جامعه الأزهر غزة، فلسطين.

-أبو جزر، يوسف(2009):موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعه القدس، فلسطين.

-جرادة، محمد(2007):مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نشؤها وتطورها(1947- 1967) رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعه صنعاء، اليمن

- أبو ركبة، محمد (2009):العلاقات الأردنية- الفلسطينية(1991-1974)،رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة

-أبو ركبة، محمد(2012): السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية(-1982 1994)،رسالة دكتوراه غير منشورة ،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة

- زعرب، حازم(2011):مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير منشورة، جامعه الأزهر، غزة

- زملط ، مصطفي(2009):موقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 1993- 2001،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه القدس ابو ديس، غزة، فلسطين.

- سرداح، خليل(2012): الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي وافاق التكامل الاقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة جامعه الازهر، غزة

- ابو الطرابيش، أيمن(2008):السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في عهد الرئيس جورج بوش الأبن2001 -2006 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبوديس، القدس. فلسطين

- الطراونة، سليمان (1993) ، دور الأردن في مباحثات الشرق الاوسط، عمان رسالة ماجستير غير منشورة .الأردن

- عفيفة، وسام(2014): الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربة١٩٩٤،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه الأزهر، غزة

- علاونة، موسي (2006):أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات الثنائية دراسة حالة المملكة الأردنية مع دول الجوار العربي فلسطين- السعودية – العراق- سوريا من1990- 2003

- عثمان وأخرون(2009): دراسات فلسطينية ،جامعه النجاح، نابلس .

- غنام، احمد(2013): الدور الأمريكي لتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي "حل الدولتين نموذجاً1991-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه الأزهر، غزة

– الغنيمات، أسماء(2012):التحليل المكاني للتقسيمات الإدارية لأراضي الضفة الغربية منذ العهد العثماني وحتى عام٢٠٠٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه النجاح، نابلس.

–ماضي، سهيل(2014): السياسية الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية خلال الفترة(2000–2014) ،رسالة ماجستير غير منشورة جامعه الازهر ،غزة ، فلسطين

– محمد ،جراب(2009): التحولات في النخبة السياسية الاردنية بعد معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية 1994–2004 رسالة دكتوراه، معهد البحوث القاهرة.

– محارب، احمد(2012):العلاقات الأردنية– الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية:1994–1999،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه الازهر، غزة.

– أبومور،انور(2014):التطور التاريخى لمشروع الدولة الفلسطينية(1964–1999)،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية ،غزة

-موسى، خالد(2011): أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلهم في لبنان(1994–2009)،رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعه الأزهر.

– مقبل، ناهد(2007): فك الارتباط الاردني مع الضفة الغربية عام١٩٨٨، رسالة دكتوراة منشورة ،معهد البحوث والدراسات العربية: مصر.

– النخالة، عبد المطلب (2014): دعاوي الوطن البديل في السياسية الإسرائيلية والموقف الفلسطيني والاردن منها، جامعه الازهر، غزة، فلسطين.

– الوادية، احمد(2009):السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001 – 2008، رسالة ماجستير غير منشوره، غزة ، فلسطين.

سادساً : الصحف والتقارير والدوريات

– أبراش ،ابراهيم (2013):اتفاقية الوصاية الدينية على المقدسات وعلاقاتها بالتسوية ابراهيم ابراش مجلة الحوار المتمدن العدد (4054).

–إبراهيم، حسنين(1991):المشكلات العربية البينية واحتمالات تطورها، مجلة شئون عربية، العدد(98).

– البشتاوي، ايمان(2000): مفاوضات كامب ديفيد الثانية مجلة دراسات شرق اوسطية، مركز دراسات الشرق الاوسط بالتعاون مع الاردنية للبحوث والمعلومات، السنة الخامسة، العدد(13) الطبعة الاولى، عمان، الأردن.

–البشتاوي، عماد(2005): العلاقات الأردنية الفلسطينية في فكر وممارسة ياسر عرفات(1968–1974)،المؤتمر العلمي الدولي.

– البابا، جمال(2003):خارطة الطريق بين الرؤية الامريكية والتحفظات الإسرائيلية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني ،العدد(9،10)،مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، فلسطين.

– بيلين، يوسي(2015): يجب منع خيار الدولة الواحدة والكونفدرالية هي الحل، مركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط، بيروت، لبنان.

– التقرير الاحصائي السنوي لعام2013، الادارة العامة للسياسات والتحليل والاحصاء–دائرة الاحصاء، وزاره الاقتصاد الوطني.

– الوثائق الفلسطينية العربية (١٩٨٧) :مؤسسة الدراسات الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، ،ط١،بيروت

– جاد، عماد(2008):اسرائيل ولقاء انابوليس... العودة الى خارطة الطريق. مجلة السياسية الدولية، العدد171.

– الجعفري ،وأخرون (2000) بيانات التجارة الخارجية(السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير، معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،رام الله.

– الجوهري، شاكر(2013) :إتفاق القدس يبقي الوصاية بعد الحل ،المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية .

– الجولاني، عاطف(1999) دعوة عرفات للكونفدرالية مع الأردن، مجلة المجتمع، العدد(1339).

– حجازي، سلافة(2003): خلفيات وتطور خارطة الطريق، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد(9،10) مركز التخطيط الفلسطيني.

– حبيب، هاني(2014):المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية– خطة كيري الاقتصادية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد (13)، مركز التخطيط الفلسطيني.

– حسين، عبد المحسن و، حرز، طلال عبد الله(2005): وزارة الاقتصاد الوطني الادارة العامة للسياسيات والتحليل والاحصاءات دائرة الاحصاء.

– الحسيني، سنينة(2013): المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المستعصية، صحيفة القدس العربي، المملكة المتحدة.

– الحمد، جواد(2014): التاريخ الوطني بين الأردن وفلسطين وافاق المستقبل، مركز دراسات الشرق الاوسط. الأردن.

– الحمد، جواد(2007): نتائج وتداعيات مؤتمر أنابوليس حول السلام في الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

– الحوراني، عبد الله(1999)القرار242والحقوق الفلسطينية، غزة

– الحنطي، أيمن وعبد الرحمن، عماد، (2010)موقف الأردن من القضية الفلسطينية على مدى سنوات الصراع، معهد الاعلام الاردني، الأردن

– خزمو، جمال(2015):قراءة هادئة في خطة كيري الأمنية تفاصيل بنودها حول مختلف القضايا العالقة، مجلة البيادر، العدد(1054).

– الخالدي، جميل(2003) :الاتفاقات التجارية والتجارة الخارجية الفلسطينية، العدد،(11،12) مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، غزة.

– الخزندار، سامي(2004): مفهوم الكونفدرالية بين النظرية والتطبيق، مجلة النهضة ،العدد(18)، جامعه القاهرة، مصر.

– دويكات، قاسم(1996):الأراضي الأردنية التي كانت تحتلها إسرائيل في وادي عربة، المجلة الثقافية، الأردن.

– دائرة شئون اللاجئين،(2010):ياسر عرفات المحطة السابعة: مفاوضات كامب ديفيد2000،دائرة شئون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية.

– الدعجة، هايل(2007): المبادرة العربية تحرج اسرائيل، صحيفة الرأي الاردنية.

– أبو الرب، محمود (1994):التغلغل الاقتصادي الصهيوني في الوطن العربي وتحديات القطاع الصناعي الفلسطيني – الأردني، مجلة صامد، العدد(98)،الأردن.

- أبو ركبة، طلال:(2010) بانوراما المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وجذور الازمة، مجلة تسامح ،العدد(29)، مركز رام الله لدراسات وحقوق الانسان، رام الله، فلسطين.

- ابو زايده، سفيان(2013):مفاوضات بطعم العلقم، شبكة الانترنت للإعلام العربي .

- الزبيدي، عمر(1988):العلاقات الاردنية الفلسطينية منذ امارة شرق الأردن وحتي فك الارتباط، مجلة الهدف، العدد(94)،الأردن.

- سالم، وليد(1997):حق العودة- البدائل الفلسطينية1، بانورما المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، القدس.

- سويشر، كلايتون (2007):حقيقة كامب ديفيد الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، العدد(131)

- سعد الدين، نادية(2012):المبادرة العربية للسلام...مجدداً، صحيفة القدس العربي.

- سعد الدين ،ناديه (2012): فلسطينيون الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية تضر بالمشروع الوطني ومصالح المملكة، صحيفة الغد الأردنية

- أبوستة، سلمان(2004):حدود فلسطين مدخل إلى الإستعمار، مجلة عالم الفكر ،العدد ٤ ،المجلد ٢٢ ،الكويت.

- أبو سيف، عاطف(2008):المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مجلة أوراق فلسطينية، العدد(1)،المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، رام الله، فلسطين.

السمان، نبيل() طريق السلام الإسرائيلي، مكتبة المركز القومي، سوريا.

- شبيب، سميح(1985): منظمة التحرير الفلسطينية(التطور وصراع الارادات)مجلة شئون فلسطينية ،العدد(152).

- شعبان، خالد و المسلمي، عاطف(2003):شارون وخارطة الطريق، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد(9،10):مركز التخطيط الفلسطيني.

- الشريف، ماهر(1995): البحث عن كيان، دراسة في الفكر الفلسطيني(1980-1993)مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا

– صنبر، إلياس(1992): كلمة رئيس الوفد الفلسطيني الى اجتماع لجنة اللاجئين المنبثقة من المفاوضات المتعددة الاطراف يدعو فيها الى تطبيق قرار الامم المتحدة المتعلق باللاجئين الفلسطينيين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(12)،بيروت، لبنان

– صحيفة الشرق الأوسط،(2014):الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية" مفاوضات الظل"، العدد (13520).

– صحيفة الشرق الأوسط(2002): عواصم الدول العظمى ترحب بمبادرة الامير عبد الله لسلام الشرق الأوسط، العدد (8493).

صحيفة الشرق الاوسط(2014):بوادر ازمة دبلوماسية بين الاردن واسرائيل على خلفية الوصاية على المقدسات العدد(12875)

– صحيفة الشرق الأوسط،(2014):بوادر أزمة دبلوماسية بين الأردن وإسرائيل على خلفية الوصاية على المقدسات، العدد (12875)

– صحيفة الشرق الاوسط(2004): ماذا دار في مؤتمر كامب ديفيد بين كلينتون وعرفات وباراك سنة ٢٠٠٠؟ العدد (9425)

– صحيفة الشرق الأوسط(2015)مؤتمر طريق الحرير ٢منصة لترويج الفرص الاستثمارية والتجارية في الاردن وفلسطيني العدد(31340).

– صحيفة الشرق الأوسط(2006): الأردن وفلسطين يوقعان بروتوكول تعاون في مجال السياحة العدد (9911).

– صحيفة الشرق الأوسط،(1995) ،العدد(6146).

– صحيفة الحياة الجديدة(2013): محللون: اتفاق رعاية القدس يعزز دور الأردن في المفاوضات، العدد(6256)،رام الله

–صحيفة الحياة الجديدة،(2012): البلدان الشقيقان وقعا بالأحرف الأولى 14اتفاقية تعاون في عدة مجالات افتتاح اعمال الدورة الثالثة للجنة العليا الاردنية– الفلسطينية المشتركة، العدد5079

– صحيفة الحياة الجديدة(2007):الأردن:عدم نجاح مؤتمر انابوليس قد يؤدي الي مزيداً من "الفوضي والتطرف ،العدد(16885)،رام الله، فلسطين.

– صحيفة الحياة الجديدة،(2011):التأكيد على أهمية التبادل الاستثماري المشترك وتعزيز أفاق التعاون الاقتصادي بين فلسطين والأردن، العدد(5800)،رام الله

–صحيفة الحياة الجديدة،(2012): البلدان الشقيقان وقعا بالأحرف الأولى١٤ اتفاقية تعاون في عدة مجالات افتتاح اعمال الدورة الثالثة للجنة العليا الاردنية– الفلسطينية المشتركة، العدد(5079).رام الله

- صحيفة أخبار الخليج(2008) :السلطة الفلسطينية ترفض اقتراح سلام مقدم من رئيس الوزراء الاسرائيلي، العدد(11100)، البحرين

– صحيفة العربي الجديد(2014): ملك الأردن يلتقي اوباما وخطة كيري محور المباحثات،

– صحيفة الرياض(2004) :الاردن يجدد تمسكة بخارطة الطريق ويطالب بتنفيذها العدد(13441)☹

– صحيفة الرياض(2007):ابو مازن نجري مفاوضات الساعات الأخيرة والإسرائيليون يصرون على عدم ادراج قضايا الوضع النهائي، العدد (14395)المملكة العربية السعودية

– صحيفة الرياض،(2013):"اتفاقية تاريخية" بين الأردن وفلسطين تعيد تأكيد الوصاية الهاشمية على الاماكن المقدسة في القدس، العدد16353

– صحيفة الرياض(2007) عباس وأولمرت يؤكدان على ضرورة بدء عملية سلام ذات مغزى العدد(14175).المملكة العربية السعودية

– صحيفة اليوم الأردنية(2003): المعشر بيان "شرم الشيخ" يبشر بالجدية ولا بد من اشراك سوريا ولبنان. العدد(10947)،الأردن

– صحيفة اليوم الأردنية(2003): باول يدعو الفلسطينية والاسرائيليين لخطوت صغيرة تعقبها مفاوضات. (10924)،الأردن

– صحيفة اليوم الأردنية،(2007)

– صحيفة الرأي (٢٠٠٣): "حماس" "الجهاد" ترفضان المقترحات الامريكية والبريطانية للسلام. (10866)،الأردن

– صحيفة الرأي الأردنية،(1995) ،العدد(9403).

- صحيفة الرأي الأردنية(1996): العدد: (9066)

-صحيفة الرأي الاردنية **20/11/2015**

- صحيفة الغد الاردنية(2012):،الاثنين١٧ ديسمبر ٢٠١٢الساعة٠٠:٣صباحا

- صحيفة القدس العربي(2014) :كونفدرالية فلسطين والأردن،

- صحيفة القدس العربي(2014): الكونفدرالية مالها وماعليها.

- صحيفة المستقبل (2005):اتصالات اردنية اسرائيلية لإدخال قوات بدر إلى الاراضي الفلسطينية (العدد1863)

- صحيفة الدستور(2013) :الزهار: الكونفدرالية مشروع صهيوني هدفة تصدير أزمة إسرائيل إلى الأردن وفلسطين.

- صحيفة الدستور،(2014): "الأردنية الموحدة" تؤكد قدسية الوصاية الهاشمية على المقدسات القدس، العدد (16741)

- صحيفة الدستور (2014):غضبة نيابية على مناقشة" الكنيست "للوصاية الأردنية على مقدسات القدس، العدد 16747

- صحيفة الدستور(1992): واشنطن الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية موضوع سابق لأوانه.

- صحيفة الدستور(2002): مروان المعشر، الاعلان رسمياً عن مضمون وآليات تنفيذ خارطة الطريق نهاية الشهر الحالي، الأردن

- صحيفة الدستور(2014): كيري لم يقدم شيئاً مكتوبا للجانبين الفلسطيني والاسرائيلى

- صحيفة الدستور،(2005): السلطة تنوي تجنيد 3000 فرد لنشرهم في الضفة الغربية: انضمام1000متطوع الى قوات بدر المتواجدة في الأردن، العدد (12489).الأردن

- صحيفة المستقبل(2005) : الاردن يعول على القمة لإحياء خطة "خارطة الطريق" العدد: (1828)، ، لبنان

- الطناني، معين(2006):الموقف الفلسطيني الرسمي من خطة خارطة الطريق، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة

- عبيدات، أحمد(1995):نظرة عامة في غياب التنسيق وانعدام الثقة سيترك لإسرائيل القرار النهائي بشان العلاقة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(24)،بيروت.

- عارورى، نصير(2007):الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط: حسابات النجاح والفشل، مجلة شئون عربية، العدد(129).

- أبوعمر، زياد(1990):نحو علاقات أردنية فلسطينية من نوع جديد، مجلة الأسوار،العدد(8)،القدس

- العناني، جواد(1997):العلاقات الأردنية- الفلسطينية في ضوء احتمالات قيام الدولة الفلسطينية ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(29) ،بيروت.

- فارس، نائل(2005):تقويم العلاقات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية وامكانيات تحقيق الاستقلال، رام الله

-قريع، أحمد(2013):القدس بين واقع مرير ومفاوضات عقيمة، مجلة شئون فلسطينية العدد(251)

- قطيشات، ياسر(2011): الأردن وفلسطين قصة توأمة ووحدة شعبين، مجلة الحوار المتمدن، العدد(3336)، مصر

- قاسم ، عايش (2014) ،الصراع الفلسطيني الاسرائيلي والحلول المطروحة- دراسة استشرافية، دار النشر منظمة التحرير الفلسطيني، مركز التخطيط الفلسطيني .

-ابو لاشين، جمال(2014):العلاقات الأردنية الفلسطينية- بين الوصاية والسيادة، مجلة الحوار المتمدن، العدد(4329) ،الأردن.

- كنعان، عبد الله(2009): القدس والهاشميون (المؤتمر الدولي عن القدس الجزء الثاني)،وزارة الثقافة الأردنية، الأردن.

-معوز، موشية(1990): الحل هو اقامة دولة فلسطينية متحدة كونفدراليا مع الأردن، مجلة الاسبوع، العدد(26).

- مجلة المشاهد السياسي،(2000): كامب ديفيد 2 استسلام بدون سلام، العدد (228).

- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2008) ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007،مؤتمر انابوليس، بيروت ،لبنان .

- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2009): تقرير معلومات ، حزب كاديما، بيروت، لبنان.

- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2011) ،التقرير الاستراتيجي الفلسطيني عام2010، لبنان بيروت .

- مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد " (2014) ، التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة الاردنية الهاشمية- اثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة الكبرى والاتفاقيات التجارية الثنائية والتفاهمات بين المملكة الاردنية الهاشمية وفلسطين .

- مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات(2010): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة2009،الطبعة الاولى،بيروت،لبنان.

- مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات(2008): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة2007،الطبعة الاولى،بيروت،لبنان.

- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2014) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام2012-2013 ، بيروت،لبنان

- مجلة الدراسات الفلسطينية،(**2010**):كلمة الرئيس محمود عباس امام المجلس الثوري لحركة فتح، يرفض فيها العودة الى المفاوضات قبل التجميد الكلي للاستيطان العدد (**82**)،رام الله

- مجلة الدراسات الفلسطينية ،(2010) : بيان للقيادة الفلسطينية تعلن فية الموافقة على المحادثات غير المباشرة مع اسرائيل، العدد(83)،**رام الله**

- مجلة الدراسات الفلسطينية،(2007):كلمة لرئيس الحكومة الاسرائيلية ايهود اولمرت أمام مؤتمر انابوليس، العدد(72)،رام الله

- مخادمة، ذياب (2001):البعد الأردني لانتفاضة الأقصى، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(47)،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان.

- محافظة، على(1995):صيغة العلاقة بين الشعبين رهن نتائج التسوية وما يجري في الساحة الشعبية سيؤثر في هذه الصيغة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(3)، بيروت.

– منسي، كامل(2004):مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن، مجلة صامد، الأردن

–المصري، هاني(2011)تاريخ العلاقات وشقاء الاخوة المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية رام الله، فلسطين

– المدهون، ربعي(1992): بحث في الكونفدرالية والانتخابات، مجلة شئون فلسطينية، العدد(229–230) مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .

– المدهون، ربعي(1990):التحولات في العلاقات الاردنية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد(211)الأردن.

– المدهون، ربعي(1992): بحث في الكونفدرالية والانتخابات، مجلة شئون فلسطينية، العدد(229–230) مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .

– المدني ،توفيق(2008):القضية الفلسطينية أمام خطر التصفية، دار الفكر للنشر والتوزيع، سوريا.

– المجالي، عبد الله(2005):شهداء الأردن على ارض فلسطين، الزرقاء، الأردن.

– محارب ، محمود(2006):القضية الفلسطينية والعلاقات الخارجية تقرير مدار الاستراتيجي لعام 2005 ،المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية–مدار.

– نزال، ريما(2010):الحدود اولاً، مجلة الحوار المتمدن، مصر .

– نوفل، احمد ومخادمة، ذياب(1999):اتجاهات العلاقات الأردنية الفلسطينية على ضوء اتفاقية التسوية مع اسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد(136)،مصر.

– نوفل، ممدوح(2003): هل تنجح إدارة بوش في انقاذ خريطه الطريق.

– وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني(2012):مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة والتجارة الاردنية ووزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، رام الله فلسطين.

– وزارة الزراعة الفلسطينية (2014):مذكرة تفاهم في مجال التسويق بين دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، رام الله ،فلسطين.

– وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني (2014):برنامج تنفيذي للتعاون في مجال المنافسة، رام الله ،فلسطين

– وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني (2014):مذكرة تفاهم وتعاون دولي مشترك بين الهيئة العامة للمدن الصناعية ولمناطق الصناعية في دولة فلسطين وشركة المدن الصناعية الأردنية في المملكة الاردنية الهاشمية، رام الله، فلسطين.

– وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني (2012):مذكرة تفاهم للتعاون الصناعي بين وزارة الصناعة ولتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

– وزارة الزراعة الفلسطينية(2014): البرنامج التنفيذي للأعوام 2014– 2015 لمذكرة التفاهم الموقعة بين حكمة دولة فلسطين وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في المجالات الزراعية المختلفة، رام الله ،فلسطين.

– وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني (2014):بروتوكول تعاون بين حكومة دلة فلسطين وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في مجال حماية الانتاج الوطني، رام الله، فلسطين.

– وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني(2012) :مذكرة تفاهم في مجال انشاء مركز لوجستي لتسهيل التجارة عبر معبر جسر الملك حسين بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

– وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني(2012):اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية لتشجيع وحماية الاستثمارات ،رام الله ،فلسطين.

– وزراة الاقتصاد الوطني الفلسطيني(2012):بروتوكول تعاون في مجال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بين المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله ،فلسطين

– وزراة الاقتصاد الوطني الفلسطيني(2012):مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المنافسة بين وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الاردنية الهاشمية ووزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله ،فلسطين

– وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني (2012):البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم للتعاون الصناعي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

– وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني (2012):اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

- وزارة الثقافة الفلسطينية (2009):البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية للأعوام2009-2011،رام الله، فلسطين

- وزارة الثقافة الفلسطينية (1999):البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية للأعوام 2000/2001/20002،رام الله، فلسطين

- وزارة الداخلية الفلسطينية(2014):اتفاقية تعاون بين حكومة دولة فلسطين وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني، رام الله، فلسطين

- يورك، فاليري (1994): مفهوم الأردن للعلاقات الفلسطينية الأردنية المستقبلية ، مركز البحوث والدراسات، نابلس .

سابعاً : المقابلات

- الأغا، زكريا(2015)مقابلة أجراها الباحث بتاريخ الاربعاء١٦ /١٢/٢٠١٥ الساعة٩:٤٥صباحا

- البطة، ناجي (2016): ، مقابلة أجراها الباحث يوم الاربعاء بتاريخ 2016/3/2

- حجه، حيدر(2016) مقابلة أجرها الباحث من خلال الجوال بتاريخ الثلاثاء نوفمبر 2016 الساعة٨ مساء

- دبور ، أمين ، مقابلة أجرها الباحث بتاريخ 2015/10/6

- زنون ،بسام(2016) مقابلة أجراها الباحث من خلال الجوال بتاريخ الأربعاء ٢٠١٦/٢/١٧الساعه١٢:٣٠ ظهرا

- شراب، ناجي(2015):مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2015/9/11

- الفار، سوسن (2016): مقابلة أجراها الباحث من خلال الجوال بتاريخ الاربعاء 2016/3/2

- أبو لبن، طارق(2016): مقابلة أجراها الباحث من خلال الجوال بتاريخ الجمعة 2016/2/5

- محمود ،عصفور(2016): مقابلة أجراها الباحث بتاريخ الاربعاء 2016/3/2

- المجدلاوي، جميل (2015):مقابلة اجراها الباحث بتاريخ الاحد 2015/11/29 الساعة١١:٣٠

- المصري، طاهر(2015) :مقابلة اجراها الباحث بتاريخ الثلاثاء2015/12/1 الساعة٨:٥٦مساء

- نوفل، أحمد (2015):مقابلة أجراها الباحث بتاريخ الجمعه2015/11/27 الساعة١:٣٠ظهرا

ثامناً : المادة الإلكترونية

-الأشعل، عبدالله،(2009): موقف واشنطن و"اسرائيل "من المبادرة العربية موقع الكتروني:،.paltoday.ps/ar/post/53514 تم النشر بتاريخ28/7/2009 الساعة2:13

-البشيتي،جواد(2014):هل يفقد اللاجئون الفلسطينيون في الأردن حقهم في التعويض، موقع الكتروني almawgef.com/spip.php?article8792 تم النشر بتاريخ7/2/2014

- بالتفاصيل ابرز ماجاء في خطة كيري للسلام موقع الكتروني
www.qudsn.ps/article/35689 تم النشر بتاريخ31/12/2013

-جريدة الصباح نيوز(2013): اتفاق أردني- فلسطيني -إسرائيلي :ربط البحر الاحمر بالبحر الميت ، موقع الكتروني:http://www.assabahnews.tn/article/78429/ تم النشر بتاريخ 12/9/ 2013الساعة13:10

-الجزيرة نت،(2013):مشعل: الكونفدرالية مرفوضة قبل الدولة، موقع الكتروني
www.aljazeera.net تم النشر بتاريخ28/1/2013

-الخيطان، فهد(2012): بعد انابوليس كيف يتصرف الأردن، مجلة الحقيقة الدولية، العدد(250)موقع الكتروني
http://factjo.com/pags/articleviewpage.aspx?id=1499 تم النشر بتاريخ 16/ 6/2012 .

- رئاسة الوزراء (2007):لملك يشدد على التزام الأردن ببذل كافة الجهود لدفع عملية السلام، www.pm.gov.joموقع الكتروني،**6/5/2007**

-سعيد، أمير(2004):خارطة الطريق ... هل ضلت الطريق .. ، موقع الكتروني .
www.almoslim.net!!؟ تم النشر بتاريخ4/6/2004

-السفير الاردني(2014): حجم التبادل بين فلسطين والاردن 100مليون دولار موقع الكتروني:http://sahafty.net/news657788.htm تم النشر بتاريخ 1/4/2014 الساعة 7:54

-شبكة العوالي الثقافية (2007) :اولمرت يدرس اخال قوات بدر الى الضفة الغربية موقع الكتروني: http://www.alawale.com/vb/showthread.php?=13788تم النشر بتاريخ 2007/12/7 الساعة 07:32

-الشهابي، سعيد(2002) المبادرة السعودية سلام عربي في مقابل حرب اسرائيلية موقع الكتروني: alarabnews.com/al.shaab/gif/08-032002/a25.htm

-صحيفة الحقيقة الدولية/ تدريب 50الف مقاتل فلسطيني لنزع اسلحة الفصائل ،الدفعة الاولى اختبرت في اشتباكات جنين قباطيه موقع الكتروني -:
http://www.factji.com/pages/fullnews.aspx?id=4040 تم النشر بتاريخ 14/05/2008الساعة 4:28:2am

-صحيفة الحياة اللندنية (2005): حوار مع الملك عبد الله حول العلاقات الاردنية الفلسطينية مقابلة مع الملك عبد الله الثاني تم النشر بتاريخ2005/5/19

-صحيفة الدستور(2007):84,4% يعتقدون أن نتائج مؤتمر انابوليس للسلام لن تكون ايجابية موقع الكترونيhttp://www.addustor.com/14864/84,4/25 تم النشر بتاريخ6/12/2007

-صحيفة القدس، أولمرت : الأمريكيين اليمينيون أحبطوا بملايين الدولارات اتفاق سلام اسرائيلي -فلسطيني موقع الكتروني
htpp://www.alquds.com/news/article/view/id/352931

-صحيفة الاتحاد الامارتية(2015) موقع الكتروني
Htpp://www.alttihad.ae/details.php?id=38564&y=2008&article=fullتم النشر بتاريخ20/5/2015

-صحيفة الغد (2011): برامج سياحية بين الأردن وفلسطين لتسويق البلدين موقع الكتروني:htpp://www.alghad.com/articles/640485 تم النشر بتاريخ 5 /5/ 2011الساعة 2:00 صباحا

-صحيفة الرأي الأردنية(2014):150مليون دينار حجم التبادل التجاري بين الأردن والسلطة الفلسطينية، الرابطhttp://www.alrai.com/article/642312.html تم النشر بتاريخ 2014/4/13

- صحيفة الحياة الجديدة (2012):فياض يشيد بالدعم الأردني والعلاقات الراسخة بين البلدين والشعبين .. والطروانة يعبر عن أمله في تحقيق السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية، موقع الكتروني:http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=186019 تم النشر بتاريخ4/أكتوبر/2012.

-صحيفة العرب اليوم،(2014):مطالبة بتعزيز تواجد المنتجات الأردنية بالأراضي الفلسطينية، موقع الكتروني http://alarabalyawm.net/?p=395096 تم النشر بتاريخ2014/9/21 الساعة14:43

-صحيفة الرأي،(2014):صناعة عمان "تدعو لإزالة عوائق التصدير مع الجانب الفلسطيني" موقع الكتروني: http://www.alrai.com/article/686632.html تم النشر بتاريخ2014/12/13

-صحيفة الرأى(2014): الصيفى يدعو لإنشاء منطقة تجاره حرة أردنية فلسطينية موقع الكتروني:www.alrai.com/articel/683437.html تم النشر بتاريخ 2014/11/27

-صحيفة الايام(2015) :انطلاق معرض" الصناعات والمنتجات الاردنية" بمشاركة 55شركة www.alayyam.ps/ar_page.php?id=f42855fy2560177594f42855f تم النشر بتاريخ 2015/5/15

-صحيفة القدس العربى(2013): نتنياهو لم يدلى باي تصريح حول اتفاق الوصاية موقع الكتروني albawaba.com/ar/481302 تم النشر بتاريخ 2013/6/15 الساعة ٢٢:٣٣

-صحيفة القدس(2009): ارتفاع ملحوظ في حجم الصادرات الفلسطينية الى الدول العربية في عام2008 مقارنة ب2007 موقع الكتروني
http//:www.alquds.com/news/article/view/id/93958 تم النشر
بتاريخ16/مايو 2009 الساعة2:14

-صحيفة الغد(2014): تعاون سياحي بين المملكة وفلسطين موقع الكتروني
http://alghad.com/article/808655 تم النشر بتاريخ16/6/2014 الساعة ١١:٠٠

-صحيفة ايلاف الالكتروني(2014): نواب الأردن يناقش مشروع كيري "المؤامرة"
موقع الكتروني: elahp.com/web/news/2014/2/873171.html تم النشر
بتاريخ8/2/2014

-الفلسطينيون يرفضون خطة كيري المتعلقة بالسلام وفق تقرير اسرائيلي
موقع الكتروني:www.i24news.tv/ar/middle-east/14214 تم النشر
بتاريخ14/2/2014 الساعة19:1

-قريع، احمد (2012)عشر سنوات على مبادرة السلام العربية...الى متى؟ موقع الكتروني:www.wafa.ps/arbic/index.php?action=detail&=127742 تم النشر بتاريخ 4/4/2012

-قناة العربية(2007):16دولة عربية تقرر المشاركة في مؤتمر انابوليس بما فيها مصر والسعودية موقع الكتروني:htpp://www.alarabiya.net/articles/42027.html منشور بتاريخ2007/11/23

-عطوان،عبد الباري(2007) :أولمرت يثبت عنصرية اسرائيل، موقع الكترونى:
www.palestineremembeard.com، تم النشر بتاريخ 13/11/2077

-عباس يبلغ العاهل السعودي تشاؤمه ازاء مؤتمر انابوليس بسبب موقف اسرائيل
موقع الكتروني :
http://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?DocId=8208&CategoryId=4تم النشر بتاريخ 17/11/2007

-عفيفة، وسام(2014):ابو مازن بين فخ خارطة الطريق والغام الحل النهائي، مجلة العصر
موقع الكتروني:alasr.me/articles/view/5902

-اللداوي، مصطفي(2014):الموقف الفلسطيني تجاه خطة كيري، موقع الكتروني
al-mashhad.com/news/580416.aspx تم النشر بتاريخ 22/02/2014
الساعة13:48

-كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، رقم2،(2000): وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في منطقة الشرق الأدنى، موقع الكتروني www.un.org

-موقع وكالة معاً(2012) :ملك الأردن الشرطة الفلسطينية تشارك في مسابقة دولية، موقع الكتروني Maannews.net/content.aspx?id=481750 تم النشر بتاريخ5/12/2012
الساعة17:50

-موقع الأمن والدفاع العربي (2011):اللواء حازم عطا الله: العمل على بناء جهاز شرطة عصري ومهني موقع الكتروني
http://sdarabic.com/preview_news.plp?id//22956 تم النشر بتاريخ 2011/6/27
الساعة2:50

-موقع الأمن والدفاع العربي،(2012): نقلة نوعية للشرطة الفلسطينية بالمنظور القريب
موقع الكتروني:http://sdarabic.com/preview_news.plp?id//257638cet=6 تم النشر بتاريخ 2012/4/4الساعة1:34

-موقع الشرطة الفلسطينية(2012): وفد مديرية الأمن العام الأردني يشرع بجولات في محافظات الضفة موقع الكتروني-http:wwwpalpolice.ps/ar/content/56005.html-:، تم النشر بتاريخ 07/05/2012 6:19

-موقع الشرطة الفلسطينية ،(2012):عقد في عمان بحضور 55 وفد عربي ودولي :اللواء عطا الله يمثل فلسطين في مؤتمر قادة قوات العلميات الخاصة في الشرق الأوسط موقع الكتروني-http:wwwpalpolice.ps/ar/content/58247.html-:، تم النشر بتاريخ 03/04/2012الساعة 06:19مساءً

-موقع الحياة نيوز(٢٠١٢): العمل الإسلامي يرفض صيغ الفدرالية أو الكونفدرالية ويطالب بتحرير فلسطين أولاً موقع الكتروني:-http://www.alhayatnews.com/jonews/table news/16925.htmlتم النشر بتاريخ **05.11.2012** الساعه:**08:01**

- موقع كل الاردن،(٢٠١٢)بيان مشترك صادر عن التيار الأردني ٣٦ (أحرار وطن) واللجنة الوطنية يرفضون فيه تصريحات عباس بخصوص الكونفدرالية مع الاردن
موقع الكتروني:http://www.allofjo.net/index.php?page=article&id=40495
تم النشر بتاريخ16/12/2012

- مركز الزيتونه للدراسات الاستراتيجية (2009) : دراسة: الدعم الامريكي للسلطة الفلسطينية، ترجمة مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية على موقع الكتروني: -:
http://www.alzaytouna.net/pe r تم النشر بتاريخ الموافق2009 /20/07

مجدلاني، أحمد(2007): طريق صعب وطويل امام المبادرة العربية، موقع الكتروني-www.al ayyam.ps تم النشر بتاريخ4/4/2007

-المجالي، هزاع،(2014): الوصاية الدينية على المقدسات الإسلامية في القدس وفقاً للقانون الدولي ،جريدة الرأي الاردنية، تم النشر بتاريخ 11/15/ 2014موقع الكتروني:http://www.alrai.com/article/680920.html

-المركز الفلسطيني للإعلام(2008):تدريب شرطة عباس وقوات بدر في الأردن.. الاهداف والمصير، موقع

الكتروني:https://palinfo.com/site/pic/newsdetalils.aspx?itemid=29105 تم النشر بتاريخ4/10/ 2008 الساعة3:22

– المركز الفلسطيني للإعلام، غزة(2011): لجنة الدفاع عن حق العودة تدعو الي سحب مبادرة السلام العربية موقع الكتروني:
https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=13245 تم النشر بتاريخ 21/12/2011م الساعة3:43am

– المركز الفلسطيني للإعلام، غزة (2007):الجهاد تؤكد رفض خيار الكونفدرالية" مع الاردن لحل القضية الفلسطينية– موقع الكتروني:
https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=21602 تم النشر بتايخ 4/72007الساعة10:16 مساء

–وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية ،مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا (2011):
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4958

–وكالة الانباء الكويتية"كونا"(2007):وزير الخارجية الأردني يتوجه الي الولايات المتحدة للمشاركة في مؤتمر انابوليس، موقع الكتروني :
http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1860226&language=ar
منشور بتاريخ11/25/ 2007 الساعة 4:36

– وزارة الخارجية الإسرائيلية،(2007): مؤتمر أنابوليس،
موقع الكتروني
il/mfaar/israellandthemiddleeast/peaceprocess/pages/Annapolis%20conf erence.aspx.http://mfa.gov تم النشر بتاريخ28/11/2007

–وكالة الانباء الاماراتية(وام)(2008):اولمرت يستبعد اتفاقا للسلام على اساس حدود 67 ،موقع الكتروني:htpp://www.am.ae/ar/news/arab/1395235564353.html تم النشر بتاريخ ،01/2008/ 02 الساعة12:52:3

– وكالة الانباء الكويتية(2008): يديعوت أحرونوت بوش وأولمرت يؤكدان أن رؤية اقامة الدولة الفلسطينية لازالت قائمة، موقع الكتروني

www.kuna.net.k/articleprintpage.aspx?id=1955749&language=ar تم النشر بتاريخ25/11/2008

–وكالة فلسطين للأنباء، (2012):الشرطة الخاصة الفلسطينية تشارك في مسابقة المحارب الدولية في الأردن بثلاث فرق فلسطينية موقع الكتروني: http:pal–nes.net/24975.html .

–وكالة معاً(2012): وفد من الامن العام الاردني يزور فلسطين ، موقع الكتروني: Maannews.net/content.aspx?id=748864 تم النشر بتاريخ 2014/12/21الساعة 21:54

–وكالة الانباء الكويتية كونا،(2007):عريقات بنفي أنباء عودة قوات بدر من الأردن إلى الضفة الغربية موقع الكتروني:
http://.kuna.net.kw/articeldetails.aspx?id=17580058languag=ar، تم النشر بتاريخ 2007/9/26 الساعة9:13مساءً

–وكالة وطن للأنباء(2014):الحرس الرئاسي يخرج اول فصيل نسائي متخصص في مكافحة الإرهاب موقع الكتروني: http://www.wattan.tv/ar/news/87836.html تم النشر بتاريخ 03/06/2014 الساعة06:25

–وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية، وفا ، موقع الكتروني:
http://wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=151002 تم النشر بتاريخ2013/3/31الساعة19:15

–وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية –وفا،(2012):وزير الاقتصاد بافتتاح معرض الصناعات الفلسطينية بعمان: ماضون في فتح اسواق جديدة، موقع الكتروني:
http://www.wafa.pna.net/arabic/index.php?action=detail&id=134582 تم النشر بتاريخ2012/7/4الساعة14:47

-وكالة الانباء الكويتية(2002):الملك عبد الله ...الاردن سيعمل مع الدول العربية لتبني موقف موحد في قمة بيروت العدد(141308)موقع الكتروني www.kuna.net.kwتم النشر بتاريخ14/3/2002

-وزارة الثقافة الأردنية http://culture.gov.jo/new

-الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الحرة(2015)،هيئة المدن الصناعية توفد عدد من موظفيها للتدريب في شركة المدن الصناعية الاردنية موقع الكتروني:/www.piefza.ps/ar

-هل الحكومة ملتزمة بدفع رواتب قوات بدر(2014) موقع الكتروني:
http://www.jo24net/article-58044.html تم النشر بتاريخ6/1/2014

-الإخوان المسلمون في الأردن يدعون إلى إحباط اي تسوية حول القدس موقع الكتروني:

http://www.albawaba.com/ar تم النشر بتاريخ23/7/2000

جدول بأهم الاتفاقيات الموقعة بين المملكة الأردنية والسلطة الوطنية الفلسطينية من عام(2014-2000)

حسب الأقدمية:

م	اسم الاتفاقية	مجال الاتفاقية	تاريخ توقيع الاتفاقية	مكان التوقيع	الموقع من الطرف الفلسطيني	الموقع من الطرف الأردني
1	البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي للأعوام2000،2001،2003	المجال الثقافي	25/08/1999	-	السيد يحيي خلف)وكيل وزارة الثقافة(	الدكتور صلاح جرار)أمين عام وزارة الثقافة(
2	البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي للأعوام2009-2011	المجال الثقافي	29/09/2009	عمان	-الدكتورة سهام البرغوثي) وزيرة الثقافية(	-الدكتور صبري الربيحات) وزير الثقافية(
3	مذكرة تفاهم لإنشاء مركز لوجستي لتسهيل التجارة عبر جسر الملك حسين	المجال التجاري	04/10/2012	رام الله	-الدكتور جواد ناجي)وزير الاقتصاد الوطني(	-الدكتور شبيب عماري)وزير الصناعة والتجارة (
4	بروتوكول تعاون في اتفاقية منظمة التجارة العالمية	المجال التجاري	04/10/2012	رام الله	-الدكتور جواد ناجي)وزير الاقتصاد الوطني(	-الدكتور شبيب عماري)وزير الصناعة والتجارة (
5	اتفاقية تشجيع الاستثمار	المجال التجاري	04/10/2012	رام الله	-الدكتور جواد ناجي)وزير الاقتصاد الوطني(	-الدكتور شبيب عماري)وزير الصناعة والتجارة (
6	مذكرة تفاهم في المبادلات التجارية	المجال التجاري	04/10/2012	رام الله	-الدكتور جواد ناجي)وزير الاقتصاد الوطني(	-الدكتور شبيب عماري)وزير الصناعة والتجارة (
7	اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة	المجال التجاري	04/10/2012	رام الله	-الدكتور جواد ناجي)وزير الاقتصاد الوطني(	-الدكتور شبيب عماري)وزير الصناعة والتجارة (
8	مذكرة تفاهم للتعاون الصناعي	المجال الصناعي	04/10/2012	رام الله	-الدكتور جواد ناجي)وزير الاقتصاد الوطني(	-الدكتور شبيب عماري)وزير الصناعة والتجارة (

9	البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم للتعاون الصناعي	المجال الصناعي	04/10/2012	رام الله	-الدكتور جواد ناجي)وزير الاقتصاد الوطني(	-الدكتور شبيب عماري)وزير الصناعة والتجارة (
10	مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المنافسة	المجال الصناعي	04/10/2012	رام الله	-الدكتور جواد ناجي)وزير الاقتصاد الوطني(	-الدكتور شبيب عماري)وزير الصناعة والتجارة (
11	اتفاقية تعاون في مجال حماية المدنية والدفاع المدني	المجال الأمني	23/04/2014	عمان	-الدكتور سعيد أبو على)وزير الداخلية(	-الدكتور على حياصات) وزير الصحة(
12	البرنامج التنفيذي 2015-2014 لمذكرة التفاهم في المجالات الزراعية المختلفة	المجال الزراعي	23/04/2014	رام الله	-المهندس وليد عساف) وزير الزراعة(	-الدكتور عاكف الزعبي) وزير الزراعة(
13	بروتوكول تعاون في مجال حماية الإنتاج الوطني	المجال الصناعي	23/04/2014	رام الله	-الدكتور جواد ناجي)وزير الاقتصاد الوطني(	-الدكتور حاتم الحلواني)وزير الصناعة والتجارة (
14	برنامج تنفيذي للتعاون في المنافسة	المجال التجاري	23/04/2014	رام الله	-الدكتور جواد ناجي)وزير الاقتصاد الوطني(	-الدكتور حاتم الحلواني)وزير الصناعة والتجارة (
15	مذكرة تفاهم للتسويق الزراعي	المجال الزراعي	23/04/2014	رام الله	-المهندس وليد عساف) وزير الزراعة(	-الدكتور عاكف الزعبي) وزير الزراعة(
16	مذكرة تفاهم في مجال الارصاد الجوية	الارصاد الجوية	23/04/2014	رام الله	-المهندس نبيل الضميدي)وزير النقل والمواصلات(	-الدكتور لينا شبيب)وزير النقل والمواصلات(
17	بروتوكول معدل لبروتوكول التعاون الصحي	مجال الصحة	23/04/2014	رام الله	-الدكتور جواد عواد) وزير الصحة(	-الدكتور على حياصات) وزير الصحة(
18	مذكرة تفاهم وتعاون للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة	المجال الصناعي	24/04/2014	-	-الدكتور جواد ناجي	-الدكتور حاتم الحلواني)وزير الصناعة والتجارة (

					)وزير الاقتصاد الوطني(	

الجدول من إعداد الباحث مستندا إلى الاتفاقيات الموقعة بين المملكة الاردنية والسلطة الفلسطينية والموثقة لدي البلدين.